

# المحاسبة في شركات الأموال

القطاع الخاص - قطاع الأعمال العام

عصير الكتب

[www.ibtesama.com/vb](http://www.ibtesama.com/vb)

منتدى مجلة الإبتسامه

دكتور

عبد الوهاب نصر على

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور

الأميرة إبراهيم عثمان

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

٢٠٠٧

الناشر قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

[www.ibtesama.com/vb](http://www.ibtesama.com/vb)

عصير الكتب  
[www.ibtesama.com/vb](http://www.ibtesama.com/vb)  
منتدى مجلة الإبتسامه

# المحاسبة في شركات الأموال

القطاع الخاص - قطاع الأعمال العام

# مجلة

دكتور

عبد الوهاب نصر علي

أستاذ المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور

الأميرة إبراهيم عثمان

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

2007

الناشر

قسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

عصير الكتب  
[www.ibtesama.com/vb](http://www.ibtesama.com/vb)  
منتدى مجلة الإبتسامه

• بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ •

«فوق كل ذي علم عليم»

صدق الله العظيم

عصير الكتب  
[www.ibtesama.com/vb](http://www.ibtesama.com/vb)  
منتدى مجلة الإبتسامه

## مقدمة

شركات الأموال لها دور هام فى المجتمع وخصوصاً فى تجميع المدخرات واستثمارها فى المجالات المختلفة التى تساهم فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، لذلك فقد اهتم المشرع المصرى بتحديد الشكل القانونى لهذه الشركات واغراضها .

ولقد كان لصدور القانون 159 لسنة 1981 الخاص بشركات الأموال بالقطاع الخاص والقانون 95 لسنة 1992 الخاص بسوق رأس المال وكذلك القانون 203 لسنة 1991 الخاص بشركات قطاع الأعمال العام أثر كبير فى تدعيم شركات الأموال مباشرة اعمالها وتحقيق الهدف من تكوينها.

ويستهدف هذا الكتاب تقديم دراسة تفصيلية للمعالجة المحاسبية فى شركات الأموال التابعة لكل من القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام من حيث المبادئ العامة التى تحكمها وتطبيقاتها العملية.

ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم الدراسة فى هذا الكتاب إلى أربعة فصول، خصص الفصل الأول لتناول المحاسبة عن حقوق المساهمين فى شركات الأموال التابعة للقطاع الخاص، وذلك طبقاً لمتطلبات القانون 159 لسنة 1981، وكذلك متطلبات القانون 95 لسنة 1992، حيث يتم دراسة موضوع رأس المال المملوك، واستعراض المعالجة المحاسبية التى تتفق مع ما تقضى به القوانين ذات العلاقة بتلك الشركات، إذ تبرر هذه المعالجات طرق إصدار الأسهم على اختلاف أنواعها ومشاكل سداد قيمتها وكذلك استرداد واستهلاك الأسهم، أما الفصل الثانى: فقد خصص لدراسة المحاسبة عن رأس المال المقترض فى صورة سندات، حيث يتم مناقشة المشاكل المرتبطة بإصدار السندات من حيث تحديد سعر إصدارها والفوائد المرتبطة بها، والأثر الضريبى لتلك الفوائد، وذلك إلى جانب المعالجة المحاسبية لرد

قيمة السندات. أما الفصل الثالث، فقد تم تخصيصه لتناول المعالجة المحاسبية لمعاملات الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام والتي تلتزم بتطبيق النظام المحاسبى الموحد وفقاً للقرار الجمهورى رقم 4723 لسنة 1966 بشأن إصدار النظام المحاسبى الموحد والقرار رقم 2004 لسنة 2001 بشأن تعديل الدليل المحاسبى. حيث يتم استعراض المعالجة المحاسبية للعمليات المالية المتعلقة ببعض الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات، أما الفصل الرابع فقد خصص لمناقشة القوائم المالية الأساسية سواء تلك التى يلتزم بإعدادها شركات الأموال التابعة للقطاع الخاص أو التابعة لقطاع الأعمال العام.

وقد رعى أن تكون مناقشة للموضوعات التى تناولها هذا الكتاب مدعمة بالعديد من الأمثلة والحالات التطبيقية التى تساعد على فهم واستيعاب ما احتوت عليه من معالجات.

وندعو الله عز وجل أن يكون هذا الكتاب إضافة للمهتمين بدراسة المحاسبة المالية فى شركات الأموال من طلاب وباحثين.

والله الموفق ،،

المؤلفان

الاسكندرية فى 2006/9/18



# الفصل الأول

## المحاسبة عن حقوق المساهمين

### في القطاع الخاص

#### مقدمة:

يتناول هذا الفصل بالدراسة أسس المحاسبة عن حقوق المساهمين في الشركات المساهمة مع التركيز على؛ ماهية وأنواع شركات الأموال، أنواع الأسهم، القيم المختلفة للسهم، طريقة إصدار الأسهم، مشاكل سداد قيمة الأسهم، ومشاكل استرداد واستهلاك الأسهم وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية<sup>(1)</sup>:

#### 1 - شركات الأموال من منظور قانوني ومحاسبي:

شركات الأموال بصفة عامة، وشركات المساهمة بصفة خاصة أشكال تنظيمية لها سماتها المميزة لها، سواء من الناحية التشريعية أو المحاسبية بالطبع، وهذا ما سوف نعرض له ببعض التفصيل، على النحو التالي:

(1) مزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- مرعي، عبد الخي، وأحمد سيوي، في المحاسبة المالية، قسم بحاسة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 1983، ص 330-334
- علي، عبد الوهاب نصر، مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول والثاني، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006).
- علي، عبد الوهاب نصر، محاسبة الشركات - الأسس النظرية ومشاكل الممارسة العملية، الجزء الأول، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004).
- العربي، محمد فريد، هاي دويدار، قانون الأعمال (دار الجامعة احديدة للنشر، الإسكندرية، 2002)، ص 336-350.
- علي، عبد الوهاب نصر، المحاسبة في شركات الأشخاص والأموال، قسم بحاسة 2005/2006.
- القانون 159 لسنة 1981، القانون 95 لسنة 1992.
- IASC, Presentation of Financial Statements: International Acc. Standard No.1 (IFAC).
- IASC, Financial Instruments: Disclosure and Presentations: International Acc. Standard No. 32 (IFAC).
- Weygandt, Jerry J. D.E. Kieso and Paul D. Kimmel, Accounting Principles (N.Y: John Wiley Inc., 2002), pp. 571-583.

## 1-1. مفهوم شركات الأموال:

قانوناً يعني مصطلح شركات الأموال كلا من الشركة المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسؤولية المحدودة.

وتعرف الشركة المساهمة بأنها شركة ينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين بالقانون. وتقتصر مسؤولية المساهم فيها على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها وخصصت عليه، ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود قيمة ما يملكه من الأسهم. ويكون للشركة اسم تجاري يشتق من الغرض من إنشائها، ولا يجوز للشركة أن تتخذ من أسماء المساهمين أو اسم أحدهم عنواناً لها.

كما تعرف شركة التوصية بالأسهم بأنها شركة يتكون رأسمالها من حصة أو أكثر يملكها شريك متضامن أو أكثر، وأسهم متساوية القيمة يكتتب فيها مساهم أو أكثر، ويمكن تداولها على الوجه المبين بالقانون ويسأل الشريك، أو الشركاء المتضامنون عن التزامات الشركة مسؤولة غير محدودة، أما الشريك المساهم فلا يكون مسئولاً إلا في حدود قيمة الأسهم التي يملكها، ويتكون عنوان الشركة من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامين دون غيرهم.

أما الشركة ذات المسؤولية المحدودة فهي شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكاً لا يكون كل منهم مسئولاً إلا بقدر حصته. ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأسمالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام، ولا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول، ويكون انتقال الحصص فيها خاضعاً لإرادة الشركاء طبقاً للشروط التي يتضمنها عقد الشركة، وبدون الإخلال بالقانون. وللشركة أن تتخذ اسماً خاصاً ويجوز أن تستمد اسمها من غرضها ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر.

## 2-1: أهم سمات الشركات المساهمة:

بداية تجدر الإشارة إلى أن الشركات المساهمة هي أكثر صور شركات الأموال شيوعاً، عالمياً، وفي مصر، خاصة بعد صدور قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته. ولذلك فسوف نركز في دراستنا هنا على هذه الشركات، وبالطبع تلك الشركات المساهمة الهادفة إلى تحقيق مستوى مرضي من الأرباح في المقام الأول. وسوف نوجز في الصفحات التالية أهم سمات هذه الشركات:

### 1-2-1: طبيعة رأسمال الشركة المساهمة:

من أهم خصائص الشركات المساهمة على الإطلاق أن حصص الشركاء فيها تكون في صورة أسهم متساوية القيمة، قابلة للتداول بالتسليم، أو بالتظهير، مما يوفر قدراً كبيراً من المرونة في التعامل في هذه الأسهم.

### 1-2-2: مسئولية المساهم في الشركة المساهمة:

القاعدة في الشركات المساهمة أن المساهم يكون مسئولاً عن ديون الشركة في حدود ما يملكه من أسهم فقط في الشركة. أما ما زاد عن ذلك من هذه الديون فهو غير مسئول عنها. ومؤدى هذه القاعدة أن إفلاس الشركة المساهمة لا يترتب عليه إفلاس المساهم نفسه.

### 1-2-3: انفصال الملكية عن الإدارة:

حسب تعريف الشركة المساهمة وتوصيفها القانوني تنفصل الملكية فيها تماماً عن الإدارة. ولذلك ينظر للمساهمين كأصلاء والإدارة كوكيل عنهم، منوط بها استخدام أموالهم لتحقيق أهداف الشركة، وبالطبع أهدافهم. ويترتب على هذه العلاقة الوكالية أن يكون من حق المساهمين مساءلة ومراقبة أداء الإدارة، من خلال عدة وسائل، لعل أهمها؛ القوائم والتقارير المالية التاريخية والمستقبلية، السنوية منها والمرحلية، بل والفورية من خلال الانترنت، وكذا مراجعة وفحص واختبار هذه القوائم المالية بواسطة مراقب حسابات مؤهل ومدرب ومستقل ومحايّد، يعمل كوكيل عنهم يساعد على مراقبة الإدارة.

#### 1-2-4: عنوان الشركة:

القاعدة، كما سبق، ألا تستمد الشركة المساهمة عنوانها من أسماء المساهمين، إذ غالباً ما يستمد هذا العنوان من غرض الشركة الرئيسي، مع توضيح أنها شركة مساهمة مصرية، لتمييزها عن غيرها من أشكال الشركات، ومثال على ذلك، شركة الدقهلية لتجارة الحاصلات الزراعية ش.م.م."

#### 1-2-5: جذب وسهولة الاستثمار:

طالما أن رأسمال الشركة المساهمة يكون في صورة أسهم فسوف يكون من السهل جذب المستثمرين - الأفراد بصفة خاصة - للاستثمار في هذه الأسهم، خاصة إذا كانت أسهم الشركة مقيدة بالبورصة.

#### 1-2-6: القدرة على الاستمرار:

يترتب على انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة من ناحية، وما تتمتع به هذه الشركات أيضاً من البدء بناءاً على دراسات جدوى قيمة وكبير حجم العمليات من ناحية أخرى، أن يكون بالإمكان استمرار الشركة في تحقيق أهدافها دون أن تتأثر بما قد يواجهه مساهم أو أكثر من تعثر مالي، إذ أن تعثر المساهم شخصياً لا يؤثر في مقدرة الشركة على الاستمرار.

#### 1-2-7: الجمعية العامة للشركة المساهمة:

وفقاً لقانون الشركات في مصر تنعقد للشركة المساهمة جمعية تأسيسية في خلال شهر من قفل باب الاكتتاب أو انتهاء الموعد المحدد للمشاركة أو تقديم تقرير بتقويم الحصص العينية أيهما أقرب. ويحضر هذه الجمعية كافة المساهمون، ويرأسها أكبر المؤسسين حصة أو أسهم. ويشترط لصحتها حضور عدد من المساهمين يمثل نصف رأس المال المصدر على الأقل. وتختص هذه الجمعية بالنظر فيما يلي :

( أ ) تقويم الحصص العينية على النحو الوارد بقانون الشركات.

ب) تقرير المؤسسين عن عملية تأسيس الشركة والنفقات التي استلزمها هذا التأسيس.

ج) المصادقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة الأول ومراقب الحسابات.

د) الموافقة على نظام الشركة مع عدم جواز إدخال تعديلات عليه إلا بموافقة المؤسسين وممثلي ثلثي رأس المال المصدر على الأقل.

أما الجمعية العامة للشركة، التي تنعقد سنوياً، فيكون من حق كل مساهم حضورها. ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته، وتنعقد هذه الجمعية بدعوة من رئيس مجلس الإدارة. ويجب أن تعقد الجمعية مرة على الأقل في السنة خلال الستة شهور التالية لنهاية السنة المالية.

ويجوز لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل 5% من رأسمال الشركة على الأقل. كما يجوز لمراقب الحسابات أو الجهة الإدارية دعوة الجمعية العامة للانعقاد في ظروف معينة.

ووفقاً لقانون الشركات في مصر تختص الجمعية العامة العادية بما يلي:

أ) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم.

ب) مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر في إخلاء مسنوليته.

ج) المصادقة على القوائم المالية، وتحديد مكافآت وبدلات مجلس الإدارة.

د) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة.

هـ) الموافقة على توزيع الأرباح.

و) كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة أو المساهمين الذين يملكون 5% من رأس المال عرضه على الجمعية العامة.

ز ) كل ما ينص عليه القانون ونظام الشركة.

ح) النظر في تقرير مراقب الحسابات، والتجديد له وتحديد أتعابه.

ويهمنا أيضاً أن نشير إلى ما أورده اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 المادة 217 بشأن اختصاصات مفصلة للجمعية العامة العادية لها تأثير محاسبي جوهري أهمها ما يلي:

أ - المسائل المالية:

- وقف تجنيب الاحتياطي القانوني إذا بلغ نصف رأس المال المصدر.

- تكوين احتياطيات أخرى بخلاف الاحتياطي القانوني والنظامي.

- التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها.

- الموافقة على توزيع نسبة من أرباح التصرف في الأصول الثابتة مع عدم الإخلال بقدرة الشركة على الإحلال.

- الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع متى جاوز قيمته 1000 جنيه.

ب - المسائل المتعلقة بمراقب الحسابات:

أ) النظر في تغيير مراقب الحسابات أثناء السنة.

ب) النظر في عزل مراقب الحسابات وإقامة دعوى المسئولية عليه.

ج) النظر في تقرير مراقب الحسابات في حالة عدم تمكنه من أداء مهمته.

جـ - المسائل المتعلقة بتصفية الشركة:

- تعيين المصفي وتحديد أتعابه وعزله.

- مد المدة المقررة للتصفية.

- النظر في الحساب المؤقت الذي يقدمه المصفي كل ستة أشهر.

- التصديق على الحساب الختامي لأعمال التصفية.

- تعيين المكان الذي تحفظ فيه دفاتر الشركة ووثائقها بعد شطبها من السجل التجاري.

والقاعدة حسب القانون 159 لسنة 1981 وتعديلاته أن انعقاد الجمعية العامة العادية لا يكون صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل ما لم ينص نظام الشركة على نسبة أعلى بشرط ألا تجاوز نصف رأس المال. وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

أما الجمعية العامة غير العادية فإنها تختص بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يلي:

( أ ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين أو المساس بحقوقهم.

( ب ) يجوز إضافة أغراض أخرى للشركة لكن دون تغيير الغرض الأصلي إلا لأسباب تقررها اللجنة المشكلة من الوزير المختص للنظر في ذلك حسب المادة رقم 18 من القانون 159 لسنة 1981.

( ج ) النظر في إطالة أمد الشركة أو تقصيرة أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجبارياً أو إدماج الشركة وذلك أيًا كانت أحكام النظام.

وحسب المادة 69 من ذات القانون إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها.

وتسري على الجمعية العامة غير العادية الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية مع مراعاة ما يلي:

( أ ) يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى عقد هذه الجمعية إذا طلب ذلك مساهمون يمثلون 10% من رأس المال على الأقل.

( ب ) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل في الاجتماع الأول،

أو ربع رأس المال في الاجتماع الثاني خلال شهر من الاجتماع الأول.

(ج) تصدر القرارات في الجمعية غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع ما لم يكن القرار متعلقاً بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد، ويشترط لصحة القرار في هذه الحالات أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

#### 1-2-8: مجلس إدارة الشركة المساهمة:

كما سبق وأوضحنا تنفصل الإدارة عن الملكية في الشركات المساهمة وأن هذه الإدارة بمثابة وكيل عن المساهمين. ولقد أوضحت المواد من 77 حتى 102 من القانون 159 لسنة 1981 كل ما يخص مجلس إدارة الشركة المساهمة، نوجز ما يهمنا في هذا الشأن، لأغراض الهدف من هذا الكتاب، كما يلي:

(أ) يعين أول مجلس إدارة عن طريق المؤسسين لمدة أقصاها خمس سنوات بينما تختار الجمعية العامة للشركة مجلس الإدارة بعد ذلك من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة ثلاث سنوات.

(ب) يجوز للجمعية العامة - في أي وقت - عزل مجلس الإدارة أو أحد أعضائه ولو لم يكن ذلك محددًا في جدول الأعمال، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل ما لم ينص نظام الشركة على عدد أكبر.

(ج) من حق مجلس الإدارة أن يندب عضواً أو أكثر لأعمال الإدارة الفعلية. ويحدد المجلس اختصاص العضو المنتدب. ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب ثلث أعضائه كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وللمجلس أن يعين من يراه للشركة من غير أعضائه ويجوز أن يدعى لحضور جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له صوت معدود. ويجوز أن يكون رئيس المجلس هو العضو المنتدب.



د ) يبين نظام الشركة كيفية تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من 10% من الربح الصافي بعد استئزال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأس المال المصدر والمدفوع على المساهمين والعاملين ما لم يحدد نظام الشركة نسبة أعلى من ذلك. وبينما يحدد المجلس نفسه مرتبات وبدلات العضو المنتدب فإن الجمعية العامة هي التي تحدد الرواتب المقطوعة وبدلات الحضور والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس.

هـ) يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها - السوقية إن كانت متداولة بالبورصة - عن الحد المبين بنظام الشركة، ويشترط ألا يقل عن 5000 جنيه أو القيمة التي يحددها نظام الشركة أيهما أكبر، ويجوز أن ينص في نظام الشركة على ضم عضوين للمجلس على الأكثر من ذوي الخبرة.

## 2 - مفهوم وأنواع الأسهم:

للأسهم تعريفها القانوني والمحاسبي، كما أن لها أنواع كثيرة، ويتم التفرقة بين الأسهم حسب كثير من الأسس، وأهم هذه الأسس؛ المزايا الممنوحة للسهم، طريقة وفاء المساهم بقيمة السهم، سند ملكية السهم، توقيت إصدار السهم، وشخصية المساهم. ولا شك أن بعض، إن لم يكن معظم هذه الأسس، لها تأثيرات على إجراءات وقواعد المحاسبة عن الأسهم، وهذا ما سوف نعرض له تفصيلا على النحو التالي:

### 2-1: الأسهم من منظور قانوني:

قانونا تعرف الأسهم بأنها صكوك قابلة للتداول، وغير قابلة للتجزئة تمثل أجزاء أو حصصا متساوية من رأسمال الشركة.

وحسب م 128، 129 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 يجب أن تصدر الأسهم بقيمة اسمية، وتكون بالنسبة للشركة غير قابلة للتجزئة، فإذا تملك أكثر من شخص واحد بطريق الأثر السهم، كان على

الورثة أن ينيبوا شخصاً واحداً يتولى مباشرة الحقوق المتصلة بهذا السهم، في مواجهة الشركة.

## 2-2: الأسهم من منظور محاسبي:

محاسبياً ينظر للأسهم من وجهة نظر الشركة المصدرة لها كصكوك تمثل لصاحبها سنداً بحقه في صافي أصول الشركة، أو بمعنى آخر تمثل لصاحبها نصيباً من حقوق ملاك الشركة، يترتب على إصداره وتحصيل قيمته من المساهم زيادة أصول الشركة – أو نقص التزاماتها – من ناحية مقابل زيادة حقوق الملاك، من ناحية أخرى.

أضف إلى ما سبق أن السهم يعطي لصاحبه الحق في صرف كوبونات في صورة توزيعات للأرباح، حسبما تقضي القوانين واللوائح السارية بالإضافة لمعايير المحاسبة المالية المطبقة، ودونما أدنى خروج على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

## 3: سمات الأسهم:

للأسهم بمفهومها القانوني والمحاسبي عدة سمات يمكن إيجاز أهمها، على النحو التالي:

### 2-3-1: شهادات الأسهم:

القاعدة أن يكون لدى الشركة المصدرة للأسهم نظاماً رسمياً يقضي باستخراج شهادات الأسهم من دفتر ذي قسائم وتعطي أرقاماً متسلسلة، ويتم اعتمادها من جانب مجلس الإدارة وتختم بختم الشركة.

ويجب أن تتضمن شهادات الأسهم على الأخص؛ بيان اسم الشركة التي أصدرته وعنوان مركزها الرئيسي وغرضها باختصار، ومدتها وتاريخ ورقم ومحل قيدها بالسجل التجاري، وقيمة رأس المال المرخص به والمصدر، وعدد الأسهم الموزع عليها، وأنواعها وخصائص كل نوع، كما يجب أن يذكر بالسهم نوعه وقيمه الاسمية وما دفع منبنا وأسم مالكة. ويكون للسهم كوبونات ذات أرقام متسلسلة ومشتتلة أيضاً في رقم السهم.

## 2-3-2: عدم قابلية الأسهم للتجزئة:

السهم وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة ولا تتعدد قيمته بتعدد ملاكه. ولذلك إذا امتلك شخصان سهماً بالتساوي بينهما فسوف يظل لهما حق التمثيل في الجمعية العامة للشركة بسهم واحد من ناحية، وسوف يقسمون كوبون سهم واحد من ناحية أخرى، عند توزيع الشركة للأرباح على حملة الأسهم.

## 2-3-3: تساوي قيمة الأسهم:

القاعدة أن يقسم رأسمال الشركة المساهمة إلى عدد من الأسهم متساوية القيمة، والمنطق وراء هذا التساوي الحرص على المساواة بين المساهمين في الحقوق، خاصة اقتسام الأرباح والتصويت في الجمعية العامة للشركة وتوزيع موجودات الشركة وفائض التصفية عند تصفية الشركة.

وقانوناً لا يجوز للشركة المساهمة أن تصدر أسهماً ذات قيم مختلفة، مع عدم الإخلال بحق الشركة في إصدار أسهم عادية وأخرى ممتازة – كما سنوضح لاحقاً – تعطي لصاحبها الحق في بعض الامتيازات، سواء في الأرباح أو التصويت أو في اقتسام ناتج التصفية، على أنه في جميع الأحوال يجب أن تكون الأسهم العادية متماثلة في القيمة، كما تكون الأسهم الممتازة هي الأخرى متساوية في القيمة فيما بينها.

## 2-3-4: قابلية الأسهم للتداول:

القاعدة أن الشركة المساهمة تقوم على ركيزة قابلية السهم للتداول. ولا يجوز النص على غير ذلك. ولعل هذه الخاصية في الأسهم هي أهم ما يميز شركات المساهمة عن شركات الأشخاص، حيث يمكن للمساهم التصرف في أسهمه دون الرجوع لباقي المساهمين، ودون أن تتأثر بذلك الشركة المساهمة، حيث سيظل رأسمالها دون تغيير.

## 4-2: الأسهم الاسمية والأسهم لحاملها والأسهم لأمر:

في حالة التفرقة بين الأسهم على أساس طريقة تداولها يمكن التفرقة بين الأسهم الاسمية والأسهم لحاملها والأسهم لأمر، على النحو التالي:

### 1-4-2: الأسهم الاسمية:

تكون الأسهم اسمية إذا تم إثبات ملكيتها للمساهمين في دفاتر الشركة من ناحية، وتدوين أسماء المساهمين على الأسهم نفسها من ناحية أخرى. ومؤدى هذه الخاصية ضمان وتأمين المساهم من مخاطر سرقة وضياع السهم المثبت في دفاتر الشركة. أضف إلى ذلك سهولة متابعة المساهمين من واقع سجل الأسهم والمساهمين، ودعوتهم للجمعية العامة للشركة، ومطالبتهم بسداد المستحق عليهم إن وجد، ومتابعة سداد حقوقهم، خاصة كبرونات الأرباح.

### 2-4-2: الأسهم لحاملها:

يكون السهم لحامله إذا لم يتضمن أسم المساهم نفسه، ولكن يتضمن رقماً مسلسلًا - يميزه عن باقي الأسهم. والقاعدة أن حامل هذا السهم يفترض أنه مالكة، ما لم يقدّم الدليل على غير ذلك.

وحسب المادة رقم (1) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال فالقاعدة أن يقسم رأسمال شركة المساهمة وحصّة الشركاء غير المتضامنين في شركات التوصية بالأسهم إلى أسهم اسمية متساوية القيمة في كل إصدار. ولكن يجوز أن ينص نظام الشركة على إصدار أسهم لحاملها بما لا يجاوز 25% من إجمالي عدد أسهم الشركة منسوبة إلى مجموع الإصدارات، ويجب أن يتم الوفاء بكامل قيمتها نقداً.

وحسب المواد من 13 حتى 16 من اللائحة المذكورة يراعى بشأن الأسهم لحاملها ما يلي:

أ - لأصحاب الأسهم لحاملها حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات ولكن ليس لهم حق التصويت في اجتماعات الجمعية.

ب - على صاحب الأسهم لحاملها الراغبين في حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة إيداع ما يحمله من أسهم بأرقامها إما بالشركة أو في أحد البنوك أو إحدى الشركات المرخص لها بذلك من هيئة سوق المال.

ج - عدا ما تقدم يكون لأصحاب الأسهم لحاملها نفس حقوق والتزامات أصحاب الأسهم الاسمية.

د - لا يجوز تحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم اسمية أو العكس.

هـ - يدفع ربح السهم لحامله مقابل الكوبون المستحق عنه الربح، ولو كان منفصلاً عن السهم.

#### 2-4-3: الأسهم لأمر:

يكون السهم لأمر إذا كان سهماً اسمياً ويعطي لصاحبه في نفس الوقت حق التظهير أو التنازل للغير. وفي هذه الحالة، كما في حالة تظهير الكمبيالات، يعتبر من تم تظهير السهم له هو صاحب الحقوق على السهم نحو الشركة المصدرة للسهم نفسه.

#### 2-5: الأسهم النقدية والأسهم العينية:

من حيث بدائل أو طرق وفاء المساهم بقيمة السهم يمكن التفرقة بين الأسهم النقدية والأسهم العينية، على النحو التالي:

#### 2-5-1: الأسهم النقدية:

تعتبر الأسهم النقدية حصص نقدية يقدمها المساهم في رأسمال الشركة وذلك عن طريق الاكتتاب فيها.

ووفقاً للمادة 32 من القانون رقم 3 لسنة 1998 المعدل للقانون 159 لسنة 1981 يشترط أن يسدد المساهم على الأقل عشر قيمة السهم عند الاكتتاب تزداد إلى ربع قيمة السهم خلال ثلاثة شهور التالية لتأسيس على الأكثر، وعلى أن يسدد كامل قيمة السهم خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة.

وعادة ما يتم تحصيل قيمة الأسهم النقدية على أقساط، يعرف القسط الأول بقسط الاكتتاب والثاني بقسط التخصيص، والأقساط التالية بالقسط الأخير.

ويجب على المساهم أن يدفع المبالغ عن الأسهم النقدية في المواعيد التي يحددها نظام الشركة - فإن تخلف المساهم عن سداد هذه المبالغ في مواعيدها المحددة يحق للشركة إعداره مع جواز تحميله بغرامات أو فوائد تأخير. فإن امتنع بعد ذلك رغم الإعدار، وبعد فوات شهر، جاز حرمانه من أية حقوق في التصويت والأرباح إلى حين سداد قيمة السهم، على أنه يمكن للشركة أيضاً إلغاء التخصيص، وإسناده إلى آخرين مع تسوية الحقوق والتعهدات المالية المترتبة على ذلك، على نحو ما سنرى لاحقاً.

ومحاسبياً يتم الاعتراف بإصدار الأسهم النقدية وتحصل قيمتها بزيادة النقدية (أصل) مع زيادة رأسمال الأسهم (حقوق المساهمين) كما يتضح من المثال التالي:

مثال: أصدرت شركة الدقهلية للحاصلات الزراعية ش.م.م في 2006/10/1 عدد 20000 سهم عادي خصص منها 10000 سهم للجمهور بنسبة 100% مما أكتتبوا فيه بقيمة اسمية 20 جنية للسهم حصلت بشيكات على النحو التالي: قسط اكتتاب 8 جنية في 10/15، 7 جنية قسط تخصيص في 11/1، 5 جنية قسط أخير في 2006/12/25، وتصدر شهادات الأسهم عند التخصيص للمكتتبين وبالطبع يسدد المؤسسون قيمة أسهمهم بالكامل، في هذه الحالة يتم الاعتراف بإصدار الأسهم النقدية كالتالي:

### الحل

\* في 10/15 ويتم إثبات تحصيل كامل قيمة أسهم المؤسسين (10000 سهم x 20 جنية) ويتم إثبات تلقي قسط الاكتتاب وقدره 8 جنية من المكتتبين في 10000 سهم من الجمهور بزيادة رصيد ح/ النقدية بالبنك بجعله مديناً مقابل جعل ح/ رأسمال الأسهم العادية (حقوق ملاك) وح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية دائناً (التزام) كما يلي:

10/15	من ح/ النقدية بالبنك إلى مذكورين ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات تحصيل قسط اكتتاب بواقع 8 جنيه عن 10000 سهم مكتتب فيها (8×10000) تحصيل كامل قيمة أسهم المؤسسين 10000 × 20 جنيه.	80000 200000	280000
-------	--	-----------------	--------

\* في 11/1 يتم الاعتراف بتخصيص الأسهم وطلب قسط التخصيص وذلك بزيادة ح/ رأسمال الأسهم بجعله دائناً (ح/ حقوق ملاك) بمبلغ 10000 سهم × 7 = 70000 جنيه مقابل جعل ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) مديناً وهو حساب مقابل لحساب رأسمال الأسهم:

11/1	من ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات طلب قسط تخصيص بواقع 7 جنيه عن 10000 سهم	70000	70000
------	--	-------	-------

ثم يتم إثبات تحصيل قسط التخصيص من ناحية وإضافة قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة (10000 سهم × 8 جنيه) من ناحية أخرى عن طريق زيادة رصيد ح/ النقدية بالبنك بمبلغ 70000 جنيه (10000 سهم × 7 جنيه) وإقفال رصيد ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية بجعله مديناً بمبلغ 80000 جنيه مقابل إقفال رصيد ح/ أقساط تحت التحصيل - تخصيص بمبلغ 70000 جنيه وزيادة رصيد ح/ رأسمال الأسهم بمبلغ 80000 جنيه كما يلي:

11/10	من مذكورين ح/ النقدية بالبنك ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إلى مذكورين ح/ رأسمال الأسهم العادية ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إثبات تخصيص 10000 سهم على المكتتبين في الأسهم وتحصيل قسط تخصيص بواقع 7 جنيه عن السهم وإضافة قسط الاكتتاب لرأسمال الأسهم.	70000 80000 80000 70000
-------	--	----------------------------------

\* وفي 12/25 يتم الاعتراف بطلب وتحصيل قسط أخير قيمته 5 جنيه عن 10000 سهم مخصصة (10000 سهم  $\times$  5 = 50000 جنيه) وذلك بجعل ح/ النقدية بالبنك مديناً مقابل جعل ح/ رأسمال الأسهم العادية دائناً كالتالي:

12/25	من ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات طلب قسط أخير بواقع 5 جنيه عن 10000 سهم مخصصة.	50000 50000
12/25	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إثبات تحصيل قسط أخير بواقع 5 جنيه عن 10000 سهم مخصصة.	50000 50000

\* ومؤدى ما سبق زيادة الأصول (ح/ النقدية بالبنك) مقابل زيادة حقوق الملاك (ح/ رأسمال الأسهم العادية) بذات المبلغ وقدره 200000 جنيه،  
= 10000 سهم  $\times$  20 جنيه.



## 2-5-2: الأسهم العينية:

تمثل الأسهم العينية حصصاً عينية مقدمة من المساهم كجزء من رأسمال الشركة المساهمة وفي حقيقة الأمر فإن هناك متطلبات تشريعية خاصة بهذه الأسهم لها انعكاسات محاسبية، أهمها ما يلي:

أ - قانوناً يجب على المؤسسين أو مجلس إدارة الشركة المساهمة - حسب الأحوال - أن يطلبوا إلى الجهة الإدارية المختصة التحقق مما إذا كانت الحصص العينية، المادية أو المعنوية، قد قدرت تقديراً صحيحاً. ولا يكون تقدير تلك الحصص نهائياً إلا بعد إقراره من جماعة المكتتبين أو الشركاء بأغليبيتهم العددية الحائزة لثلثي الأسهم أو الحصص النقدية، بعد أن يستبعد منها ما يكون مملوكاً لمقدم الحصص العينية المتقدم ذكرها ولا يكون لمقدمي الحصص العينية حق التصويت في شأن الإقرار ولو كانوا من أصحاب الأسهم النقدية.

ب - إذا اتضح أن تقدير الحصة العينية، بعد إقراره، يقل أكثر من الخمس عن القيمة التي قدمت من أجلها، وجب تخصيص رأس المال المصدر بما يعادل هذا النقص مع مراعاة الحد الأدنى لرأس المال، ما لم يؤد مقدم الحصة العينية الفرق نقداً، كما يجوز له أن ينسحب من المشاركة.

ولتوضيح ما سبق نسوق المثال التالي:

مثال: عند تأسيس شركة توشكي لاستصلاح الأراضي ش. م. م في 2006/10/1 خصص لرابطة الوجه القبلي للمهندسين الزراعيين 5000 سهم بقيمة اسمية 50 جنية للسهم. وقدمت الرابطة الأصول التالية:

معدات زراعية تكلفتها 120000 جنية قومت بمبلغ 110000 جنية بنور وتقاوي وأسمدة تكلفتها 80000 جنية قومت بمبلغ 90000 جنية.

فإذا علمت أن الرابطة سددت الفرق بين القيمة العادلة للأصول المقدمة وقيمة الأسهم نقداً، فكيف يتم الاعتراف بإصدار الأسهم بعد سداد قيمتها بالكامل؟  
م م ج أ القيمة العادلة لهاذا الأم

## الحل

\* قيمة الأسهم = 5000 سم × 50 جنيه = 250000 جنيه

\* قيمة الأصول العادلة = 110000 + 90000 = 200000 جنيه

\* الفرق النقدي = 250000 - 200000 = 50000 جنيه

\* ويتم إثبات ذلك بزيادة حسابات الأصول بجعلها مدينة مقابل زيادة ح/ رأسمال الأسهم بجعله دائناً كالتالي:

2006/10/1	من مذكورين ح/ معدات زراعية ح/ مخزون بذور وتقاوى وأسمدة ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أسهم عادية مکتب فيها إثبات تقديم أصول عينية مقابل أسهم قيمتها 250000 جنيه.	250000	110000 90000 50000
-----------	--	--------	--------------------------

\* فإذا افترضنا أن المكتتبين في الأسهم العينية لم يسددوا الفرق وقدره 50000 جنيه بالبنك عندئذ يتم تخفيض رأسمال الأسهم بهذا المبلغ ليصبح 200000 جنيه فقط. ويكون القيد السابق كالتالي:

	من مذكورين ح/ معدات زراعية ح/ مخزون بذور وتقاوي وأسمدة إلى ح/ أسهم عادية مکتب فيها إثبات تحصيل قيمة 4000 سهم عينا قيمة السهم الاسمية 50 جنيه	200000	110000 90000
--	---	--------	-----------------

\* وعند التحقق من سلامة تقويم الأصول وإصدار شهادات الأسهم:

	من ح/ أسهم عادية مکتب فيها إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات إصدار شهادات الأسهم	200000	200000
--	---	--------	--------

ج - القاعدة المحاسبية أن تقوم الأصول المادية والمعنوية المقدمة - غالباً من المؤسسين - بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، وعادة ما تلجأ

الشركات إلى الخبراء المثمنين ومكاتب المحاسبة والمراجعة طلباً للمشورة الفنية المتخصصة في هذا الشأن.

د - لا يجوز تداول الأسهم العينية إلا بعد مضي سنتين ماليتين كاملتين، لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة.

هـ - إذا تضمنت الحصة العينية التزامات تنتقل للشركة المساهمة مقابل أسهم عينية، وجب حساب القيمة العادلة لصافي الأصول المنتقلة مقابل الأسهم، حيث يحصل مقدم الحصة العينية على أسهم مناظرة لهذا الصافي، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: في 2006/12/1 تم تأسيس شركة المنزلة لصيد وصناعة الأسماك ش. م. م برأسمال قدره 10000000 جنيه موزع على 1000000 سهم بقيمة اسمية 10 جنيه للسهم الواحد. وقدم أحد المؤسسين الأصول والالتزامات التالية للشركة مقابل عدد من الأسهم.

معدات صيد قيمتها الدفترية 100000 جنيه قومت بمبلغ 110000 جنيه.

لنشآت 600000 جنيه قومت بمبلغ 70000 جنيه.

عملاء 115000 جنيه والديون الجيدة 106000 جنيه

أوراق دفع وموردون 66000 جنيه.

فما هو عدد الأسهم المقابلة للقيمة العادلة لصافي الأصول وكيف يتم الاعتراف بتحصيل مقابل هذه الأسهم؟

## الحل

\* في هذه الحالة يتم حساب القيمة العادلة لصافي الأصول كما يلي:

الأصول:	جنيه
معدات صيد	110000
لنشات	70000
عملاء	106000
	<hr/>
	286000
يطرح:	
موردون وأوراق دفع	(66000)
	<hr/>
القيمة العادلة لصافي الأصول	220000
	=====

\* عدد الأسهم = 220000 + 10 جنيه = 22000 سهم.

\* يتم إثبات انتقال الأصول والالتزامات كالتالي:

2006/12/1	من منكورين ح/ معدات صيد ح/ لنشات ح/ عملاء إلى منكورين ح/ مخصص د. م. فيها ح/ موردون وأوراق دفع ح/ أسهم عادية مكتتب فيها إثبات انتقال الأصول والالتزامات للشركة المساهمة	110000 70000 115000 9000 66000 220000
-----------	---	--

\* وعند إصدار شهادات الأسهم يجري القيد التالي:

2006/12/1	من ح/ أسهم عادية مكتتب فيها إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات إصدار 22000 سهم عادي بقب اسمية 10 جنيه للسهم	220000
-----------	--	--------

## 2-6: الأسهم العادية والأسهم الممتازة:

من حيث مدى تمتع السهم بأولويات أو امتيازات معينة، على غيره من الأسهم يمكن التفرقة بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة. ولكل نوع من هذين النوعين سماته المهمة قانوناً ذات التأثير المحاسبي في نفس الوقت، نوضحها على النحو التالي:

### 2-6-1: الأسهم العادية: Common Stocks

الأسهم العادية هي الأسهم التي تعطى للمساهمين حقوقاً متساوية. فالقيمة الاسمية للأسهم متساوية، وكذا الحقوق الناشئة عنها تكون أيضاً متساوية.

والقاعدة أنه إذا اصدرت الشركة المساهمة نوعاً واحداً من الاسهم فإن جميع الأسهم تكون ذات قيمة متساوية ويكون لحملتها نفس الحقوق، وبالطبع ستكون هذه الأسهم أسهماً عادية.

### 2-6-2: الأسهم الممتازة: Preferred Stocks

إذا اصدرت الشركة المساهمة نوعين أو أكثر من الأسهم يكون لكل نوع امتيازات أو أولويات معينة. فإذا أعطت الأسهم أصحابها أولويات على الأسهم العادية اعتبرت أسهماً ممتازة.

وقانوناً، تعرف الأسهم الممتازة بأنها أسهم تصدرها الشركة متوخية منح أصحابها امتيازاً أو أكثر، بالمقارنة بأصحاب الأسهم العادية. ويمكن أن تكون هذه الامتيازات في ضرورة أولوية عند توزيع الأرباح Dividend Preferences، أو منح صاحب السهم الممتاز أكثر من صوت عند التصويت، خلافاً لما هو معروف بأن السهم يعطي صاحبه الحق في صوت واحد، أو يكون الامتياز في أولوية عند التصفية Liquidation Preference .

ووفقاً للمادة 35 من القانون 159 لسنة 1981 والمواد 9، 10، 11 من اللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992، والمواد 132، 133 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 يراعي ما يلي:

أ - يجوز أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لبعض أنواع الأسهم الاسمية، وذلك في التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية، على أن تتساوى الأسهم من نفس النوع في الحقوق والمميزات أو القيود. وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن نظام الشركة منذ تأسيسها شروط وقواعد الأسهم الممتازة، ونوع الامتياز المقرر لها وحدوده.

ب - لا يجوز تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأي نوع من أنواع الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وبعد موافقة جمعية خاصة، قُضِم نوع الأسهم الذي يتعلق به التعديل بأغلبية الأصوات الممثلة لثلاثي رأس المال الذي تمثله هذه الأسهم.

ج - لا يجوز زيادة رأس المال المصدر بأسهم ممتازة إلا إذا كان نظام الشركة يرخص بذلك ابتداءً. وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات في شأن الأسباب المبررة لذلك. وفي جميع الأحوال يشترط موافقة الأغلبية العديدة التي تحوز ثلثي الأسهم العادية.

ومحاسبياً فإن صور الامتيازات المقررة لحملة الأسهم الممتازة، خاصة من حيث الأرباح أو أولوية التصفية، تتطلب تطبيق قواعد محاسبية خاصة تستقيم مع معايير المحاسبة المصرية - إن وجدت - والدولية. وهذا ما سوف نعرض له ببعض التفصيل في الصفحات التالية:

مهم ج ٦

2-6-2-1: الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح: Cumulative Preferred Stocks

إذا كانت الميزة المقررة للأسهم الممتازة أن تكون هذه الأسهم مجمعة الأرباح، فمعنى ذلك أن حق حملة هذه الأسهم في الأرباح لا يسقط بعدم إعلان مجلس الإدارة عن الكوبون في سنة، أو سنوات معينة، بل سوف يتراكم هذا الحق عن هذه السنة، أو هذه السنوات، ويكون على الشركة أن تسدد هذه الكوبونات المتراكمة عند الإعلان عن الكوبون، وقبل أي سداد لكوبونات الأرباح للأسهم العادية، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: شركة المنصورة لتكنولوجيا المعلومات شركة مساهمة مصرية خاصة يتكون رأسمالها المصدر والمدفوع من 30000 سهم ممتاز 10% مجمع الأرباح، قيمة السهم الاسمية 30 جنيه، بالإضافة إلى 70000 سهم عادي القيمة الاسمية للسهم 20 جنيه. وكان آخر كوبون أرباح وزعته الشركة في 2003/12/31. وفي 2006/12/31 قررت الإدارة الإعلان عن توزيع كوبون على حملة الأسهم العادية، فما هو كوبون الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح؟

### الحل

\* طالما أن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح فيجب أن تقوم الإدارة بتوزيع كوبون مجمع على حملة هذه الأسهم عن سنتين 2004، 2005 قبل سداد كوبون الأسهم الممتازة ثم العادية عن 2006.

\* انكوبون المجمع لحملة الأسهم الممتازة = 30000 سهم × 30 جنيه

× 10% × 2 سنة = 180000 جنيه.

\* كوبون الأسهم الممتازة عن السنة الحالية 2006 = 90000 جنيه

---

إجمالي كوبونات الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح 270000 جنيه

=====

\* ثم بعد ذلك يتم توزيع كوبون الأسهم العادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الكوبونات المجمع للأسهم الممتازة التي لم تعلن عنها الشركة عن سنتي 2004، 2005 في المثال السابق وقدرها 180000 جنيه لا تعتبر التزاماً على الشركة، إذ طالما أن مجلس الإدارة لم يعلن عن هذه الكوبونات، لا يجوز الاعتراف بهذا الالتزام. ومع ذلك يجب الإفصاح عن هذه المعلومات ضمن الملاحظات على القوائم المالية، حتى يستطيع المستثمرون تقدير أثر هذا التعهد على المركز المالي للشركة.

وغني عن القول بأنه إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح noncumulative فمن الطبيعي ألا يحصل أصحابها على الكوبونات عن السنوات التي لم يتم فيها الإعلان عن الكوبون، أو سوف يسقط هذا الحق بعدم الإعلان عن الكوبون.

وفي المثال السابق إذا افترضنا أن الأسهم الممتازة كانت غير مجمعة الأرباح فلن يكون لها كوبون مجمع عن سنتي 2004، 2005، وسوف يكون لهذه الأسهم أولوية كوبون سنة 2006 وقدره 90000 جنيه، قبل سداد كوبون الأسهم العادية عن سنة 2006.

## 2-2-6-2: الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح: ص ٨٦

### Participating Preferred Stocks

إذا كانت الميزة الممنوحة للسهم الممتاز أن يكون مشاركاً في الأرباح فمعنى ذلك أن يكون من حق صاحب هذا السهم اقتسام المتبقي من الأرباح بعد خصم كوبونات الأسهم الممتازة، ثم كوبونات الأسهم العادية، وذلك طالما رغبت الإدارة في توزيع كوبون إضافي لحملة الأسهم العادية زيادة عن المعدل التفضيلي للأسهم الممتازة. فإذا كانت الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح بالكامل يتم تحديد ناتج هذه الميزة بنسبة القيمة الاسمية لنوعي الأسهم. كما يتضح من المثال التالي:

مثال: يتكون رأسمال شركة المحاسبين الشبان للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ش. م. م من 10000 سهم ممتاز 10% مشارك في الأرباح بقيمة اسمية 10 جنيه للسهم، بالإضافة إلى 35000 سهم عادي بقيمة اسمية 20 جنيه للسهم. وبلغت الأرباح التي تقرر توزيعها على المساهمين عن السنة المنتهية في 2006/12/31 ما قيمته 100000 جنيه. وأعلنت إدارة الشركة عن كوبون إضافي لحملة الأسهم العادية أيضاً، فكيف يتم حساب حصة حملة نوعي الأسهم من الأرباح؟



## الحل

100000 جنيه	=	* الأرباح الموزعة على حملة الأسهم بنوعيتها =
(10000)	=	يطرح: كوبونات الأسهم الممتازة عن سنة 2006 = 10000 سهم × 10 جنيه × 10% =
90000		الباقى
		يطرح: كوبونات الأسهم العادية بنفس معدل عائد الأسهم الممتازة طالما أن الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح وتريد الإدارة توزيع كوبون إضافي على حملة الأسهم العادية
(70000)		35000 سهم × 20 جنيه × 10% =
20000		الباقى
=====		

\* طالما أن الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح مشاركة مطلقة يتم اقتسام مبلغ 20000 جنيه المتبقية بين نوعي الأسهم بنسبة القيمة الاسمية للأسهم (وليس السهم) كالتالي:

جنيه		
100000	=	القيمة الاسمية للأسهم الممتازة = 10000 سهم × 10 =
700000	=	القيمة الاسمية للأسهم العادية = 35000 × 20 =
2500	=	نصيب حملة الأسهم الممتازة = $\frac{100000}{800000} \times 20000$
17500	=	نصيب حملة الأسهم العادية = $\frac{700000}{800000} \times 20000$

\* بناءً على ما سبق يكون كوبون الأسهم الممتازة كالتالي:

$$\begin{array}{rcl} 10000 & = & \text{كوبون الأفضلية في التوزيع} \\ 2500 & = & \text{كوبون المشاركة في الأرباح} \end{array}$$

$$\begin{array}{rcl} \hline 12500 & & \text{الإجمالي} \\ \hline \text{=====} & & \end{array}$$

\* ويحصل حملة الأسهم العادية على باقي الأرباح الموزعة وقدره 87500 جنيه = 70000 + 17500 = 100000 - 12500

وتجدر الإشارة إلى أن الأسهم الممتازة يمكن أن تكون مشاركة في الأرباح بنسبة معينة أو بحد أقصى معين. وبالطبع لن تكون هناك مشكلة، فالأمر لا يعدو أن يكون اختلاف في عملية حساب عائد المشاركة فقط.

فإذا افترضنا أن الأسهم الممتازة في المثال السابق كانت مشاركة بحد أقصى 5% من الربح المتبقي. فعندئذ يتم تحديد عائد هذه المشاركة كالتالي:

$$\begin{array}{rcl} \text{الربح المتبقي بعد استنزاف كوبونات الأسهم الممتازة} & & \\ \text{وكوبون الأسهم العادية المعادل للمعدل التفضيلي} & & \\ \text{للأسهم الممتازة} & = & \\ 20000 \text{ جنيه} & & \\ \text{يطرح: مقابل مشاركة الأسهم الممتازة في الربح} & & \\ \text{المتبقي } 20000 \times 5\% & & \\ (1000) & & \end{array}$$

$$\begin{array}{rcl} \hline 19000 & = & \text{الكوبون الإضافي لحملة الأسهم العادية} \\ \hline \text{=====} & & \end{array}$$

وغني عن القول بالطبع أنه من المنطقي ألا تزيد نسبة مشاركة الأسهم الممتازة في الربح المتبقي عن 12.5% من هذا الربح. وهي تعادل  $\frac{1}{8}$  إجمالي رأس المال المصدر والمدفوع لنوعي الأسهم. إذ من غير المعقول أن تزيد المشاركة الجزئية عن المشاركة الكاملة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه إذا كانت الأسهم الممتازة غير مشاركة في الأرباح بالمرّة فمن الطبيعي أن تقتصر ميزتها على أولوية صرف الكوبون المحدد قبل الأسهم العادية. ولا يحق لها المشاركة في المتبقي من الأرباح. ولذلك في المثال السابق يسير الحل كما يلي إذا افترضنا أن الأسهم الممتازة كانت غير مشاركة في الأرباح:

جنيه	الربح الموزع
100000	يطرح:
(10000)	كوبون الأسهم الممتازة
<hr/>	كوبونات الأسهم العادية
90000	
=====	

2-6-2-3: الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح والمشاركة فيها معاً:

#### Cumulative and Participating Preferred Stocks

يمكن أن يكون للسهم الممتاز أكثر من أولوية كأن يكون مجمع الأرباح ومشارك فيها في نفس الوقت. وفي هذه الحالة يتم حساب الكوبون المجمع عن السنوات التي لم يتم فيها الإعلان عن كوبونات الأرباح، ثم يتم حساب كوبون الأسهم الممتازة عن السنة الحالية، ثم يتم حساب الأسهم العادية بنفس المعدل التفضيلي للأسهم الممتازة، ثم يتم حساب مشاركة الأسهم الممتازة في الأرباح قبل إجراء التوزيع الإضافي على حملة الأسهم العادية، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: افترض أن شركة الدقهلية للميكنة الزراعية ش. م. م يتكون رأسمالها من 20000 سهم ممتاز 5% مجمع الأرباح ومشارك فيها بالكامل القيمة الاسمية للسهم 20 جنيه، بالإضافة إلى 30000 سهم عادي القيمة الاسمية للسهم 20 جنيه أيضاً، وأن إدارة الشركة لم تعلن عن كوبونات لحملة الأسهم عن سنتي 2004، 2005. وأعلنت عن كوبون الأرباح في 2006/12/31 حيث يبلغ الربح القابل للتوزيع على حملة الأسهم عن هذه السنة 300000 جنيه، وترغب في توزيع كوبون إضافي على حملة الأسهم العادية هذه السنة. فكيف يتم توزيع الأرباح عندئذ؟

## الحل

في هذه الحالة يتم توزيع الأرباح على حملة الأسهم على النحو التالي:

جنيه	
300000	الأرباح القابلة للتوزيع على حملة الأسهم
	يطرح: كوبون السهم الممتازة عن سنة 2006
(20000)	20000 سهم × 20 × 5% =
-----	
280000	الباقى
	يطرح: الأرباح المجمعة للأسهم الممتازة
(40000)	20000 سهم × 20 × 5% × 2 =
-----	
240000	الباقى
	يطرح: كوبون الأسهم العادية عن السنة الجارية
(30000)	30000 سهم × 20 × 5% =
-----	
210000	الباقى
	يطرح: مقابل مشاركة الأسهم الممتازة في الأرباح
	بنسبة 400000 : 600000
	4
(84000)	= $\frac{4}{10} \times 210000$ =
-----	
	التوزيع الإضافي لحملة الأسهم العادية
	· 6
126000	— × 210000
=====	10

## 2-6-2-4: الأسهم الممتازة القابلة للتحويل:

### Convertible Preferred Stocks

لأغراض تشجيع المستثمرين على الاستثمار في الأسهم الممتازة فيمكن أن ينص نظام الشركة على ميزة في السهم الممتاز، وهي أن يكون قابلاً للتحويل إلى صورة أخرى، كان يتحول إلى سهم عادي، بناءً على نسبة تحويل معينة إن رغب مالك السهم الممتاز.

وعملياً يرجع الطلب على السهم الممتاز القابل للتحويل إلى سهم عادي إلى رغبة المساهم في الاستثمار في أسهم ذات عائد مضمون أولاً، ولكنه يريد أيضاً أن يكون باستطاعته الاستفادة من القيمة السوقية للسهم العادي إذا كانت متزايدة، ثانياً.

ولتوضيح أسس المحاسبة عن تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية نسوق المثال التالي:

مثال: أصدرت شركة الدقهلية للأثاث 1000 سهم ممتاز 10% قابل للتحويل، القيمة الاسمية للسهم 100 جنيه. ونسبة التحويل: كل سهم ممتاز يساوي 10 أسهم عادية بقيمة اسمية 5 جنيه للسهم. فإذا علمت أن القيمة السوقية للسهم العادي في 2006/12/31 تبلغ 12 جنيه للسهم. وأن سعر إصدار السهم الممتاز كان 105 جنيه وقيمته السوقية في 2006/12/31 تبلغ 101 جنيه، فكيف تتم المحاسبة عن تحويل الأسهم الممتازة كلها إلى أسهم عادية؟

\* يتضح من مقارنة قيمة الأسهم الممتازة بالقيمة السوقية للأسهم العادية في ضوء معدل التحويل المفترض أن التحويل مجز لحملة الأسهم الممتازة حيث:

القيمة الاسمية للأسهم الممتازة = 1000 سهم × 100 = 100000 جنيه  
القيمة الاسمية للأسهم العادية المناظرة = 1000 سهم ممتاز × 10 معدل التحويل للأسهم العادية × 12 = 120000 جنيه

\* لتحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية يتم تخفيض حـ/ رأسمال الأسهم الممتازة (بجعله مديناً) بالقيمة الاسمية لهذه الأسهم = 1000 سهم × 100 جنيه = 100000 جنيه.

\* ولأن الأسهم الممتازة كانت قد أصدرت بسعر 105 جنيه للسهم فيتم تخفيض حـ/ علاوة إصدار هذه الأسهم (بجعله مديناً) بمبلغ 5000 جنيه = 1000 سهم × (105 - 100).

\* يجب زيادة حـ/ رأسمال الأسهم العادية بالقيمة الاسمية للأسهم العادية المحول إليها = 1000 سهم ممتاز × 10 معامل تحويل × 5 جنيه قيمة اسمية للسهم العادي = 50000 جنيه وذلك بجعل هذا الحساب دائناً.

\* يتم معالجة الزيادة في مقابل تحويل الأسهم الممتازة عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المحول إليها كعلاوة إصدار أسهم عادية بجعل حـ/ علاوة إصدار أسهم عادية دائناً بالمبلغ التالي:

جنيه	
100000	القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المحولة = 1000 سهم × 100 = 100000
5000	علاوة إصدار الأسهم الممتازة المحولة = 1000 سهم × 5 = 5000
-----	
105000	
	يطرح: القيمة الاسمية للأسهم العادية المحول إليها
(50000)	10000 سهم عادي × 5 جنيه
-----	
55000	علاوة إصدار الأسهم العادية المحول إليها
=====	

\* يظهر قيد اليومية اللازم للاعتراف بتحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية كالتالي:

2006/12/31	من مذكورين ح/ رأسمال الأسهم الممتازة ح/ علاوة إصدار أسهم ممتازة إلى مذكورين ح/ رأسمال الأسهم العادية ح/ علاوة إصدار الأسهم العادية إثبات تحويل 1000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 100 جنيه إلى 10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 5 جنيه.	100000 5000 50000 55000
------------	---	----------------------------------

يتضح من المعالجة السابقة أن المعالجة المحاسبية لتحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية تتجاهل تماماً القيمة السوقية لنوعي الأسهم.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن تحويل الأسهم يتم مباشرة من خلال الشركة المصدرة لنوعي الأسهم، وبالطبع لم تزد أصولها مقابل زيادة القيمة السوقية للأسهم. من أجل ذلك لا يترتب على تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية تحقيق الشركة لأية أرباح أو خسائر.

#### 2-6-2: الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء:

##### Callable Preferred Stocks

يمكن أن ينص نظام الشركة على أن تكون الأسهم الممتازة قابلة للاستدعاء. وتعطى هذه الخاصية للشركة المصدرة للأسهم الحق في شراء السهم من حامله في تاريخ مستقبلي معين وبسعر معين، وهذا السعر عادة ما يكون مقارباً للقيمة الاسمية للسهم.

وتتيح هذه الخاصية للشركة المصدرة للأسهم الممتازة أن تتخلص من هذه الأسهم عندما يكون هذا القرار في صالحها.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء غالباً ما تكون قابلة للتحويل. حيث تستدعي الشركة الأسهم الممتازة لحث حاملها على تحويلها إلى أسهم عادية.

وسوف نعاود الحديث عن استدعاء واستهلاك الأسهم في سياق دراستنا لتخفيض رأسمال الأسهم. كما أن تحويل الأسهم الممتازة بعد استدعائها إلى أسهم عادية سوف تتم المحاسبة عنه كما في المثال السابق مباشرة.

## 2-7: أسهم المؤسسين وأسهم المكتتبين:

عادة ما يتولى جماعة المؤسسين تأسيس الشركة المساهمة مقابل حصة من رأس المال في صورة أسهم لهم، ويتم تغطية باقي الأسهم من خلال الاكتتاب العام للجمهور. وفيما يلي نوجز أهم سمات أسهم المؤسسين وأسهم المكتتبين:

### 2-7-1: أسهم المؤسسين:

وفقاً لقراري وزير الاقتصاد رقم 25 لسنة 1998، 496 لسنة 1997 على كل من يرغب في تأسيس شركة مساهمة مراعاة ما يلي:

أ - الالتزام بالأحكام والإجراءات التي تقرها القوانين التي تحكم الترخيص بمزاولة النشاط المستهدف من تأسيس الشركة.  
ب - استيفاء أسس تقويم الحصة العينية.

ج - إخطار هيئة سوق المال بالرغبة في إصدار أسهم الشركة المساهمة أو التوصية بالأسهم.

د - اعتماد نشرة الاكتتاب من هيئة سوق المال ونشرها طبقاً للقانون.

هـ - التصديق على التوقعات على عقد الشركة ونظامها الأساسي.

و - إخطار مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد بإنشاء الشركة، على أن يكون الإخطار مستوفياً المستندات المطلوبة، خاصة عقد الشركة، موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة، وشهادة من أحد البنوك تفيد تمام الاكتتاب.

ز - بعد موافقة مصلحة الشركات يتم استخراج سجل تجاري شركات الأموال.



ح - يجوز تغيير الشكل القانوني لشركة التوصية بالأسهم إلى شركة ذات مسئولية محدودة أو العكس، كما يجوز تحويل أي منهما إلى شركة مساهمة، كما يجوز تغيير شركة الأشخاص إلى أي من صور شركات الأموال الثلاث.

وقانوناً حسب م 41 من لائحة القانون 95 لسنة 1992 يجب ألا يقل رأس المال المصدر عند التأسيس لكل من الشركة المساهمة والتوصية بالأسهم، التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام، عن مليون جنيه، على ألا يقل ما يكتب فيه المؤسسون عن نصف رأس المال المصدر، وأن يسددوا كامل قيمة حصصهم حيث تكون أسهمهم مدفوعة بالكامل.

### 2-7-2: أسهم المكتتبين:

في حالة أن نظرت الشركة المساهمة أسهمها للاكتتاب العام فسوف يتم تخصيص عدد من الأسهم لهؤلاء المكتتبين يتم الإعلان عنه وتخصيصه وفق أسس معينة، وضوابط قانونية ولائحية (المواد من 40 – 59 من لائحة ق 95 لسنة 1992) معينة نوجز أهمها على النحو التالي:

أ - لا يجوز الدعوة للاكتتاب العام إلا بناءً على نشرة معتمدة من هيئة سوق المال على نموذج تقره الهيئة ولا تكون الأسهم مطروحة للاكتتاب العام إلا في حالة دعوة أشخاص غير محددين سلفاً إلى الاكتتاب في تلك الأسهم.

ب - يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في الأسهم عند التأسيس، بالإضافة للبيانات المنصوص عليها في القانون، بيانات أخرى أهمها ما يلي:

\* أسم الشركة وشكلها القانوني.

\* تاريخ العقد الابتدائي.

\* القيمة الاسمية للسهم وعدد وأنواع الأسهم وسمات كل منها.

\* ما إذا كانت هناك حصص تأسيس.

- \* إذا كان الاكتتاب العام عن جزء من رأس المال يجب بيان كيفية الاكتتاب في باقي رأس المال.
- \* تاريخ بدء الاكتتاب والجهة التي يتم الاكتتاب بواسطتها وتاريخ قفل باب الاكتتاب.
- \* تاريخ ورقم اعتماد الهيئة للنشرة.
- \* قسط الاكتتاب، بحيث لا يقل عن ربع القيمة الاسمية، مضافاً عليه مصاريف الإصدار.
- \* أسماء مراقبي حسابات الشركة وعناوينهم.
- \* بيان تقريبي بمصاريف التأسيس.
- \* السنة المالية للشركة.
- \* بيان عن طريقة توزيع صافي الربح.
- \* المدة والحالات التي يجب فيها على الجهة التي تلقت الاكتتاب رد المبلغ للمكتتبين.
- ج - يقدم المؤسسون - قبل البدء في عملية الاكتتاب - إلى الهيئة نشرة الاكتتاب موقفاً عليها من جميع المؤسسين او من ينوب عنهم قانوناً. ويرفق بالنشرة تقرير مراقب حسابات بصحة البيانات ومطابقتها للمتطلبات القانون واللائحة.
- د - للهيئة الاعتراض خلال أسبوعين من تاريخ تقديم النشرة، ولها أن تكلف المؤسسين بتصويب الأوضاع. ويظل الاكتتاب مفتوحاً للمدة المحددة بالنشرة بحيث لا تقل عن 10 أيام ولا تجاوز شهرين. وما لم يتم تغطية الأسهم المطروحة كاملة يجوز مده فترة الاكتتاب مدة لا تزيد عن شهرين.
- هـ - لرئيس الهيئة إيقاف إجراءات الاكتتاب إذا رأى أن هناك ما يؤثر على سلامة عملية الاكتتاب أو صحة بيانات النشرة أو إذا تغيرت الظروف التي اعتمدت النشرة بناءً عليها.

و - يجب نشر موجز للنشرة وتعديلاتها، بعد اعتمادها من الهيئة، في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار أحدهما على الأقل باللغة العربية قبل بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوماً على الأقل، أو خلال عشرة أيام من تاريخ اعتماد تعديل النشرة حسب الأحوال.

ز - لا يجوز نشر أي بيانات من النشرة قبل اعتمادها من الهيئة، ولا يجوز الترويج لأوراق مالية قبل اعتماد النشرة.

ح - لا يجوز الاكتتاب في أسهم مضي على تاريخ اعتماد الهيئة لنشرة الاكتتاب الخاصة بها مدة أربعة أشهر.

ط - يتم الاكتتاب بموجب شهادات اكتتاب مبيناً بها تاريخ الاكتتاب وموقعا عليها المكتتب في الأسهم الاسمية، على أن يكتب بالأحرف عدد الأسهم التي اكتتب فيها ويعطى للمكتتب صورة من الشهادة مدوناً بها ما يلي:

\* اسم وغرض الشركة.

\* رأس المال والجزء المطروح منه للاكتتاب العام.

\* القيمة الاسمية للسهم وما دفع فيها عند الاكتتاب.

\* تاريخ اعتماد الهيئة لنشرة الأكتتاب.

\* الحصص العينية حالة وجودها.

\* نوع الأسهم المكتتب فيها وعددها وأرقامها.

\* اسم الجهة التي حصلت الاكتتابات.

\* اسم المكتتب وعنوانه وجنسيته في حالة الأسهم الاسمية.

ك - يجوز قفل باب الاكتتاب بعد تغطية قيمة السهم المطروحة، حسب شروط نشرة الاكتتاب وانتهاء مهلة الاكتتاب، مع مراعاة ما يلي:

\* إذا زادت الاكتتابات عن الأسهم المطروحة يرجع لنظام الشركة في التخصيص، فإن لم يوجد يتم التخصيص بالتناسب.

\* يرد للمكتتب ما دفعه عند الاكتتاب بالزيادة عما خصص له فعلاً.

ل - لا يجوز المضي في تأسيس الشركة إذا لم تغطي الأسهم المطروحة خلال المدة القانونية. ويتم رد الاكتتابات للمكتتبين ومصاريف الإصدار خلال أسبوع من نهاية المدة.

م - يجب على المؤسسين وجهة تلقي الاكتتاب إخطار الهيئة خلال 15 يوماً من قفل باب الاكتتاب بالبيانات المتعلقة بعملية الاكتتاب. وتظل المبالغ التي دفعها المكتتبون لدى البنك مُتلقية الاكتتاب لا يتم الصرف منها، لحين انتهاء إشهار الشركة وشهرها في السجل التجاري ومرور 15 يوماً على هذا الإشهار.

ن - وفقاً للمادة 36 من ق 159 لسنة 1981 إذا طرح جانب من أسهم الشركة للاكتتاب العام فيجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتلقي الاكتتابات، أو عن طريق الشركات التي تنشأ لهذا الغرض، أو الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية وبعد موافقة هيئة سوق المال.

ي - يجب ألا يقل قيمة القدر من الأسهم الذي يطرح للاكتتاب العام عن 25% من مجموع قيمة الأسهم النقدية.

## 2-8: أسهم المنحة وأسهم التمتع:

أسهم المنحة هي أسهم مجانية يتم توزيعها على المساهمين القائمين مقابل ضم الأرباح المحتجزة والاحتياطيات جزئياً أو كلياً إلى رأسمال الأسهم. وبالطبع لا يترتب على إصدار هذه الأسهم تغيير إجمالي حقوق المساهمين في الشركة المساهمة.

أما أسهم التمتع فهي أسهم تصدرها الشركة لمساهميها للاحتفاظ بها وبما يترتب على ذلك من حقوق مالية وتصويتية، وذلك بدلا من تلك الأسهم التي كانت تخصم وتم استهلاكها بسبب طبيعة النشاط أو صيغة التعاقد مع الجهات الحكومية، كما هو الحال بشأن شركات الصناعات الاستخراجية أو شركات الامتياز.

### 3 - قيمة السهم: Value of Stock

وفقاً للمادة 31 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 والمادة رقم 1 من القانون رقم 95 لسنة 1992 يجب ألا تقل القيمة الاسمية للسهم عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه. كما يجوز إصدار أسهم جديدة عند زيادة رأس المال بقيمة مغايرة لقيمة الأسهم من الإصدارات السابقة، وتكون للأسهم الجديدة ذات حقوق والتزامات أسهم الإصدارات السابقة.

ومحاسبياً، وعملياً، خاصة في ظل تداول الأسهم بالبورصة يمكن أن تكون هناك أكثر من قيمة للسهم، فهناك؛ القيمة التي نص عليها القانون أعلاه وهي القيمة الاسمية، قيمة الإصدار، القيمة المحددة، القيمة الدفترية، القيمة السوقية، قيمة رد السهم، قيمة التصفية وسعر اقبال السهم، نتناول كل منها على النحو التالي:

#### 3-1: القيمة الاسمية: Par Value

القيمة الاسمية للسهم هي القيمة المكتوبة على الصك، أو شهادة السهم نفسها. وتقضي التشريعات المصرية المذكورة عالية بالأقل هذه القيمة عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه، وفي حالة تحصيل هذه القيمة على أقساط يجب ألا يقل قسط الاكتتاب عن العشر يرفع إلى ما لا يقل عن الربع عند التخصيص، على نحو ما سيرد في سياق شرحنا لأسس المحاسبة عن إصدار الأسهم.

#### 3-2: قيمة الإصدار: Issuance Value

يمثل سعر الإصدار، أو قيمة إصدار السهم ذلك المبلغ الذي يدفعه مشتري السهم في مقابل الحصول على هذا السهم. وانقاعة ألا يقل سعر إصدار السهم عن قيمته الاسمية. فإن تساوى سعر الإصدار مع القيمة الاسمية لا توجد علاوة إصدار، أما إذا زاد سعر إصدار السهم عن قيمته الاسمية فإن الفرق يمثل علاوة إصدار، وهي أحد حسابات حقوق الملاك في الشركات المساهمة.

وعلى سبيل المثال؛ إذا أصدرت إحدى الشركات المساهمة 1000 سهم لزيادة رأسمالها بسعر 110 جنيه للسهم الذي كانت قيمته الاسمية 100 جنيه فإن رأسمال الأسهم يزيد بمبلغ 100000 جنيه = 1000 سهم  $\times$  100 جنيه قيمة اسمية، بينما تزيد علاوة إصدار الأسهم بمبلغ 10000 جنيه = 1000 سهم  $\times$  10 جنيه علاوة إصدار. وبالطبع تزيد حقوق المساهمين بإجمالي المبلغ أي 110000 جنيه.

### 3-3: القيمة الدفترية: Book Value

تمثل القيمة الدفترية للسهم نصيب السهم من حقوق المساهمين كما تظهر بالدفاتر في تاريخ حساب هذه القيمة. والقاعدة، كما سبق وأوضحنا، أن الأسهم من النوع الواحد تكون متساوية القيمة عند إصدارها وبالتالي ستكون متساوية القيمة الدفترية عند حساب هذه القيمة.

ولذلك إذا اكتفت الشركة المساهمة بإصدار أسهم عادية فقط فإن القيمة الدفترية للسهم العادي تساوي نصيب السهم من حقوق المساهمين، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: تتكون حقوق المساهمين في شركة المنزلة للحاصلات الزراعية في 2006/12/31 من الآتي: 10000000 جنيه رأسمال الأسهم، 100000 علاوة إصدار الأسهم، 300000 احتياطات، 600000 أرباح محتجزة، وتبلغ القيمة الاسمية للسهم العادي 10 جنيه، فما هي القيمة الدفترية للسهم؟

#### الحل

في هذه الحالة يتم حساب القيمة الدفترية للسهم العادي كما يلي:

\* عدد الأسهم العادية = 10000000 جنيه + 10 جنيه = 1000000 سهم  
\* حقوق المساهمين:

جنيه	
10000000	رأسمال الأسهم
100000	علاوة الإصدار
300000	الاحتياطات
600000	الأرباح المحتجزة
<hr/>	
11000000	الإجمالي
=====	

\* القيمة الدفترية للسهم = 11000000 ÷ 1000000 سهم = 11 جنيه/سهم

أما إذا كانت الشركة قد أصدرت أسهماً ممتازة بجانب الأسهم العادية فإنه يلزم حساب قيمة دفترية للسهم العادي وحساب قيمة دفترية للسهم الممتاز كل على حدة. ويتوقف الأمر أيضاً على طبيعة الأولوية الممنوحة للسهم الممتاز، وذلك ما سنوضحه الآن ببعض التفصيل:

**3-3-1: حالة أولوية الأسهم الممتازة في استرداد القيمة الاسمية فقط عند التصفية بافتراض توزيع الكوبون عن السنة الحالية:**

إذا كانت أولوية الأسهم الممتازة قاصرة على استرداد القيمة الاسمية فقط عند التصفية، بمعنى أنها ليست مجمعة ولا مشاركة في الأرباح، فإن القيمة الدفترية للسهم الممتاز تساوي عندئذ قيمته الاسمية تماماً باعتبار أن كافة الحقوق الأخرى لحملة الأسهم الممتازة سوف تعتبر من حقوق حملة الأسهم العادية وبالتالي تنعكس على القيمة الدفترية للسهم العادي، كما يتضح من المثال التالي:

**مثال:** فيما يلي البيانات الخاصة بحقوق المساهمين في 2006/12/31 نهاية السنة المالية لشركة دقادوس للبرمجيات ش. م. م خاصة:

جنيه	رأس مال الأسهم العادية
10000000	(200000 سهم × 50 جنيه قيمة اسمية)
100000	علاوة إصدار الأسهم العادية
	رأس مال الأسهم الممتازة:
600000	(10000 سهم ممتاز 10% × 60 جنيه قيمة اسمية)
50000	علاوة إصدار الأسهم الممتازة
1000000	أرباح محتجزة
<hr/>	
11750000	إجمالي حقوق المساهمين
=====	

وبافتراض أنه قد تم الإعلان عن توزيع كوبونات السنة المنتهية في 2006/12/31 وأن أولوية السهم الممتاز عند التصفية قاصرة على قيمته الاسمية.

المطلوب: حساب القيمة الدفترية للسهم العادي والسهم الممتاز.

### الحل

أ - القيمة الدفترية للسهم الممتاز:

طالما أن أولوية السهم الممتاز قاصرة على قيمته الاسمية عند التصفية فإن قيمته الدفترية = قيمته الاسمية = 60 جنيه.

ب - القيمة الدفترية للسهم العادي:

تتكون حقوق حملة الأسهم العادية في هذه الحالة من باقي حقوق المساهمين، أي إجمالي حقوق المساهمين مطروحاً منها القيمة الاسمية للأسهم الممتازة كالتالي:

\* القيمة الدفترية لحقوق حملة الأسهم العادية =

$$11750000 - 600000 = 11150000 \text{ جنيه}$$

\* القيمة الدفترية للسهم العادي =

$$11150000 \div 200000 \text{ سهم} = 55.75 \text{ جنيه/ سهم}$$

3-3-2: حالة أولوية الأسهم الممتازة في استرداد القيمة الاسمية وعلاوة الإصدار عند التصفية بافتراض توزيع الكوبون عن السنة الحالية:

في حالة إذا كانت أولوية السهم الممتاز عند التصفية تشتمل على استرداد القيمة الاسمية وعلاوة الإصدار أيضاً فعندئذ تتكون القيمة الدفترية لحقوق حملة الأسهم الممتازة من القيمة الاسمية للأسهم الممتازة وعلاوة إصدار هذه الأسهم.



وطالما أن هذه الأسهم ليست مجمعة أو مشاركة في الأرباح فإن القيمة الدفترية لحقوق حملة الأسهم العادية سوف تشمل باقي عناصر حقوق المساهمين.

\* وباستخدام نفس بيانات وافتراضات المثال السابق يتم حساب القيمة الدفترية لنوعي الأسهم على النحو التالي:

جنيه	
600000	- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة
50000	- علاوة إصدار الأسهم الممتازة
<hr/>	
650000	القيمة الدفترية لحقوق حملة الأسهم الممتازة
=====	

\* القيمة الدفترية للسهم الممتاز = 650000 جنيه + 10000 سهم = 65 جنيه/سهم

\* القيمة الدفترية لحقوق حملة الأسهم العادية = 11750000 - 650000 =

11100000 جنيه

القيمة الدفترية للسهم العادي = 11100000 + 200000 سهم = 55.5 جنيه/سهم

2-3-3: حالة أولوية الأسهم الممتازة في استرداد القيمة الاسمية عند التصفية بافتراض الإعلان عن كوبون السنة الحالية.

في حالة إذا ما كانت أولوية الأسهم الممتازة عند التصفية قاصرة على استرداد القيمة الاسمية، وبافتراض أن هذه الأسهم غير مجمعة وغير مشاركة في الأرباح، لكن الشركة أعلنت عن كوبون السنة الحالية وسوف تدفعه من الأرباح المحتجزة في هذه الحالة تتحدد القيمة الدفترية لنوعي الأسهم كالتالي:

جنيه	* القيمة الدفترية للسهم الممتاز:
600000	القيمة الاسمية للأسهم الممتازة
	كوبون الأسهم الممتازة عن سنة 2006
60000	$600000 \times 10\%$
<hr/>	
660000	حقوق ملاك الأسهم الممتازة
=====	

$$\begin{aligned} \text{القيمة الدفترية للسهم الممتاز} &= 660000 + 10000 \text{ سهم} = 66 \text{ جنية} \\ * \text{ القيمة الدفترية للسهم العادي} &= (660000 - 11750000) + 200000 \text{ سهم} \\ &= 55.45 \text{ جنية للسهم} \end{aligned}$$

2-3-4: حالة أولوية الأسهم الممتازة الممثلة غير المشاركة في الأرباح في استرداد القيمة الاسمية عند التصفية بافتراض الإعلان عن كوبون السنة الحالية:

إذا كانت أولوية الأسهم الممتازة عند التصفية قاصرة على استرداد قيمتها الاسمية فقط وكانت هذه الأسهم مجمعة وغير مشاركة في الأرباح، وبافتراض أن الشركة لم تعلن عن كوبونات خلال سنتي 2004، 2005 وأعلنت في 2006/12/31 عن كوبون هذه السنة، عندئذ تتحدد القيمة الدفترية للسهم بنوعيه كالتالي:

جنيه	* القيمة الدفترية للسهم الممتاز:
600000	القيمة الاسمية للأسهم الممتازة =
	كوبون السنة الحالية 2006:
60000	$600000 \times 10\%$
	الكوبون المجمع عن سنتي 2004، 2005:
120000	$2 \times 600000 \times 10\%$
<hr/>	
780000	حقوق ملاك الأسهم الممتازة
=====	

$$\begin{aligned} \text{القيمة الدفترية للسهم الممتاز} &= 10000 + 780000 = 78 \text{ جنية} \\ \text{القيمة الدفترية للسهم العادي} &= (780000 - 11750000) + 200000 \text{ سهم} \\ &= 54.85 \text{ جنية/ سهم} \end{aligned}$$

ومن الواضح أن كوبونات الأسهم الممتازة عن 3 سنوات وقدرها 180000 جنيه قد تم استقطاعها من الأرباح المحتجزة، أما باقي هذه الأرباح وقدره 820000 جنيه فقد دخل في حقوق ملاك الأسهم العادية كالتالي:

1000000 قيمة اسمية + 50000 علاوة إصدار أسهم ممتازة + 100000  
علاوة إصدار أسهم عادية + 820000 باقي الأرباح المحتجزة = 10970000

2-3-5: حالة أولوية الأسهم الممتازة المجمع والمشاركة في الأرباح في استرداد القيمة الاسمية عند التصفية بافتراض الإعلان عن كوبون السنة الحالية:

إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح، ويقتصر امتيازها عند التصفية على قيمتها الاسمية، فعندئذ تتحدد القيمة الدفترية للأسهم الممتازة بحاصل جمع قيمتها الاسمية والكوبونات غير المعلنة عن السنوات السابقة وكوبون السنة الحالية وأخيراً نصيبها من المتبقي من الأرباح المحجوزة بعد منح حملة الأسهم العادية كوبون مماثل لكوبون الأسهم الممتازة كما يتضح من المثال التالي:

مثال: افترض في مثالنا الخاص بشركة دقادوس أن الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح وأن الشركة لم تعلن عن توزيع كوبون سنتي 2004، 2005 وقررت توزيع كوبون السنة الحالية 2006، وأن امتياز الأسهم الممتازة عند التصفية قاصر على قيمتها الاسمية، وأن كوبون الأسهم الممتاز 5% وأن الأرباح المحتجزة 3000000 جنيه، في هذه الحالة يتم تحديد القيمة الدفترية لنوعي الأسهم كما يلي:

	* حقوق ملاك الأسهم الممتازة:
600000	القيمة الاسمية للأسهم الممتازة
	كوبون السنة الحالية 2006:
30000	$600000 \times 5\%$
	كوبون مجمع عن سنتي 2004، 2005:
60000	$2 \times 600000 \times 5\%$
79813	عائد المشاركة في الأرباح المتبقية
<hr/>	
769813	إجمالي حقوق ملكية الأسهم الممتازة =
=====	

القيمة الدفترية للسهم الممتاز = 769813 + 10000 سيهم = 76.98 جنيه/ سهم  
 \* تحددت حصة حملة الأسهم الممتازة من المشاركة في الأرباح كالتالي:

جنيه	
3000000	الأرباح المحتجزة
	يطرح:
(90000)	كوبون الأسهم الممتازة عن 3 سنوات
-----	
2910000	الباقى
	يطرح: كوبون معادل لحملة الأسهم العادية:
1500000	$10000000 \times 5\% \times 3$ سنوات
-----	
1410000	الباقى
=====	

يوزع بين نوعي الأسهم حسب القيمة الاسمية لكل منهما أي بنسبة :  
 600000 : 10000000

نصيب الأسهم العادية من المشاركة في الأرباح =

$$1330187 = \frac{10000000}{10600000} \times 1410000$$

$$79813 = \frac{600000}{10600000} \times 1410000 = \text{نصيب الأسهم الممتازة}$$

جنيه	* حقوق ملكية حملة الأسهم العادية =
10000000	رأس مال الأسهم العادية
100000	علاوة إصدار أسهم عادية
50000	علاوة إصدار أسهم ممتازة
2830187	أرباح محتجزة = 1330187 + 1500000
-----	
12980187	
=====	

القيمة الدفترية للسهم العادي = 12.980187 + 200000 سهم

= 64.9 جنيه/ للسهم

6-3-2: حالة أولوية الأسهم الممتازة في استرجاع القيمة الاسمية وعلاوة رد عند التصفية:

في حالة أن عقد إصدار الأسهم الممتازة كان يتضمن أن أولويتها عند التصفية تتضمن علاوة رد بالإضافة للقيمة الاسمية، في هذه الحالة يجب إضافة علاوة الرد هذه لحقوق ملاك الأسهم الممتازة وذلك خصماً من علاوة إصدار الأسهم الممتازة، فإن لم تكفي تلك العلاوة يتم استكمال باقي علاوة الرد منه الأرباح المحتجزة، كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

يتكون رأسمال أسهم شركة غزة للمقاولات ش. م. م. من 10000 سهم ممتاز 5% بقيمة اسمية 200 جنيه للسهم بالإضافة إلى 40000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 جنيه للسهم. وأعلنت الشركة عن توزيع كوبون السنة الحالية المنتهية في 2006/12/31 فإذا علمت أن رصيد الأرباح المحتجزة في ذلك التاريخ 600000 جنيه وعلاوة إصدار الأسهم الممتازة 50000 جنيه وأن عقد إصدار الأسهم الممتازة ينص على أولويتها عند التصفية في الرد بعلاوة رد 3 جنيه للسهم بالإضافة للقيمة الاسمية.

والمطلوب: حساب القيمة الدفترية لنوعي الأسهم.

## الحل

جنيه \* حقوق ملاك الأسهم الممتازة:

- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة

$$2000000 \quad 200 \times 10000$$

- كوبون السنة الحالية 2006

$$100000 \quad \%5 \times 200000$$

- علاوة رد

$$30000 \quad 10000 \text{ سهم} \times 3 \text{ جنيه}$$

---

$$2130000 \quad \text{إجمالي حقوق ملكية الأسهم الممتازة}$$

=====

- القيمة الدفترية للسهم الممتاز = 2130000 + 10000 سهم = 213 جنيه/سهم

\* القيمة الدفترية للسهم العادي:

- القيمة الاسمية للأسهم العادية = 40000 سهم  $\times$  100 = 4000000 جنيه

- باقى علاوة إصدار الأسهم الممتازة = 50000 - 30000 = 20000 جنيه

- باقى الأرباح المحتجزة = 600000 - 100000 = 500000 جنيه

---

$$4520000 \quad \text{إجمالي حقوق ملاك الأسهم العادية}$$

=====

- القيمة الدفترية للسهم العادي = 4520000 + 40000 سهم = 113 جنيه

### 4-3: القيمة السوقية: Market Value

تمثل القيمة السوقية للسهم ذلك السعر الذي يمكن للمستثمر المحتمل أن يشتري به السهم من المساهم الحالي. وفي حالة تداول هذا السهم بالبورصة فإن ظروف العرض والطلب في السوق الكفاء سوف تحدد هذه القيمة.

وعملياً تتحدد قيمة السهم السوقية كدالة في عدة عوامل. وتزيد هذه القيمة بالتغير الموجب في كل أو بعض هذه العوامل، ومن أهم هذه العوامل: كوبون السهم الفعلي في الفترات السابقة، الكوبون المعلن نهاية السنة الجارية، الكوبون ربع السنوي المتوقع من واقع القوائم المالية المرحلية المقدرة، الكوبون ربع السنوي المعلن، حصة الشركة من السوق، نفقات البحث والتطوير، كفاءة الشركة في مكافحة والحد من تلويث البيئة، وجودة المنتج.

### 5-3: قيمة الاقفال: Closing Value

في حالة كون أسهم الشركة متداولة في البورصة فسوف يكون هناك سعر اقبال للسهم في نهاية التعامل كل يوم. وفي تاريخ الميزانية سيكون من المهم معرفة سعر الاقبال في نهاية التعامل في هذا التاريخ باعتبار أن هذا السعر يعكس سعر تداول السهم في نهاية الفترة المحاسبية.

ولسعر الاقبال دلالة كسعر سوق للسهم من ناحية وكمؤشر لقيمة الشركة في السوق من ناحية أخرى. ولذلك فإن سلسلة أسعار إقبال أسهم الشركة على مدار السنة المالية، وعدد من السنوات، تكون ذات محتوى معلوماتي للمستثمر المحتمل في السهم.

### 3-6: قيمة رد (استهلاك السهم): Retirement Value

في حالة تميز سهم الشركة بخاصية القابلية للاستدعاء، كما هو الحال بالنسبة لبعض الأسهم الممتازة الذي ينص نظام الشركة الأساسي على تلك الخاصية بها عند إصدارها. في مثل هذه الحالات، كما سبق وأوضحنا، يكون سعر الرد أو الاستدعاء محددًا من جانب الإدارة. ويمكن أن يكون سعر الرد مساويًا للقيمة الاسمية أو أكبر منها. وفي الحالة الأخيرة فإن مقدار زيادة سعر رد السهم عن قيمته الاسمية يسمى علاوة رد الأسهم أو علاوة استدعاء الأسهم.

وإذا تم استدعاء السهم ورده قبل صرف كوبون الأرباح، فإن سعر الرد سوف يزيد بقيمة هذا الكوبون. وعليه، فإن سعر رد السهم، أو قيمة رد السهم، هي المبلغ الذي يجب أن تدفعه الشركة لصاحب السهم مقابل استدعاء هذا السهم.

### 3-7: قيمة التصفية: Liquidation Value

تمثل قيمة التصفية للسهم نصيب السهم من فائض التصفية. أي فائض التصفية مقسومًا على عدد أسهم رأس المال القائمة في تاريخ التصفية. ويتحدد فائض التصفية بالباقي من حصيلة تسهيل الأصول بعد سداد كافة الالتزامات على الشركة وكذا أتعاب المصفي. ويجب ملاحظة ما يلي في هذا الشأن:

أ - في حالة أن أصدرت الشركة أسهمًا عادية فقط فإن قيمة التصفية للسهم العادي = فائض التصفية + عدد الأسهم.

ب - في حالة أن أصدرت الشركة أسهمًا عادية وأخرى ممتازة، فسوف ينص في إصدار الأسهم الممتازة على امتياز السهم عند التصفية، كأن يقتصر على القيمة الاسمية أو القيمة الاسمية + علاوة الإصدار، أو القيمة الاسمية + علاوة رد مثلًا وهكذا. وفي هذه الحالة فإن قيمة



التصفية للسهم العادي تتحدد بنصيب السهم العادي من فائض التصفية بعد استبعاد قيمة التصفية للأسهم العادية كلها.

جـ من المؤكد أن قيمة التصفية للسهم تختلف عن قيمته الدفترية بسبب اختلاف القيمة العادلة لصافي الأصول في تاريخ التصفية عن قيمتها الدفترية في ذلك التاريخ.

#### 4 - حقوق المساهمين في الشركات المساهمة:

##### Stock Holder's Equity

استقرت لجنة معايير المحاسبة الدولية في الإطار الذي قدمته لإعداد وعرض القوائم المالية على أن حقوق الملاك بصفة عامة هي الحقوق المتبقية في أصول المنشأة بعد استبعاد كافة التزامات هذه المنشأة.

وتتكون حقوق المساهمين، تبعاً لذلك، من رأسمال الأسهم المصدر والمدفوع وعلاوة إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة. مستبعداً منها أية توزيعات للأرباح - والاحتياطات بكافة أنواعها، سواء كانت احتياطات قانونية أو الاحتياطي العام أو احتياطي الطوارئ، وأخيراً فائض إعادة التقويم.

وبهذا المعنى فإن حقوق المساهمية تساوي صافي الأصول، أي إجمالي أصول المنشأة مطروحاً منها التزامات المنشأة نحو الغير. ولذلك عند تصفية المنشأة يتم تسهيل الأصول ثم يتم سداد الالتزامات ويتبقى فائض التصفية الذي يوزع على حملة الأسهم.

وسوف نوجز في هذه الجزئية متطلبات الإفصاح المحاسبي عن حقوق المساهمين متضمناً الإفصاح عن مصادر رأسمال الأسهم وأنواع الأسهم والاحتياطات والأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)، وذلك على النحو التالي:

#### 4-1: الإفصاح عن رأسمال الأسهم:

يجب أن يتضمن الإفصاح عن رأسمال الأسهم الإفصاح عما يلي:

4-1-1: رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر ورأس المال القائم:

يجب على الشركة المساهمة أن تفصح عن المعلومات الخاصة بكل من عدد قيمة الأسهم المصرح بها، وعدد قيمة الأسهم المصدرة، وعدد قيمة الأسهم القائمة وفقاً للتوصيف المحاسبي التالي:

أ) رأس المال المصرح به **Authorized Capital**:

هو أقصى عدد من الأسهم مسموح للشركة أن تصدره في ضوء القوانين واللوائح السارية.

وقانوناً فإن رأس المال المصرح به هو رأس المال المرخص للشركة به من الجهات الرسمية عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأسمالها ويجب ألا يجاوز عشرة أمثال رأس المال المصدر.

ب) رأس المال المصدر **Issued Capital**:

وفقاً للقانون رقم 3 لسنة 1998 - بشأن تعديل القانون 159 لسنة 1981 تقضي المادة 32 من هذا القانون بأن يكون للشركة رأسمال مصدر. ويجوز أن يحدد النظام الأساسي للشركة، كما سبق، رأسمال مرخص (مصرح) به لا يجاوز عشرة أمثال رأس المال المصدر.

ومعنى ذلك إذا كان رأس المال المصدر 20 مليون جنيه (1000000) سهم  $\times$  20 جنيه قيمة اسمية) فإن رأس المال المصرح به يجب ألا يجاوز 200 مليون جنيه (10000000 سهم  $\times$  20 جنيه) ويجوز أن تحدد اللائحة التنفيذية حداً أدنى لرأس المال المصدر بالنسبة لشركات تزاول نشاطاً معيناً، وكذلك لما يجب أن يكون مدفوع منه عند التأسيس.

ويشترط هذا القانون أن يكون رأس المال المصدر مكتتباً فيه بالكامل، وأن يقوم كل مكتتب بأداء 10% على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية تزداد إلى 25% خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ التأسيس، على أن يسدد باقي هذه القيمة خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: تأسست شركة المحاسبين السكندريين للبرمجيات في 2006/1/1 برأسمال مصدر 100000 سهم عادي بقيمة اسمية 10 جنيه للسهم فكيف يتم سداد رأس المال المصدر؟

### الحل

- \* رأس المال المصدر = 100000 سهم × 10 جنيه = 1000000 جنيه
- \* رأس المال المصرح به  $\geq$  1000000 سهم × 10 جنيه = 10000000 جنيه في 2006/1/1.
- \* قبل 2006/3/31 كحد أقصى يجب أن يكون كل مكتتب قد سدد 25% من قيمة السهم أي  $25\% \leq 10 \times \leftarrow \leq 2.5$  جنيه.
- \* قبل 2011/1/1 كحد أقصى يجب أن يكون كل مساهم قد سدد 7.5 جنيه على الأكثر من قيمة السهم.
- \* في 2011/1/1 كحد أقصى يكون رأس المال المصدر = رأس المال المدفوع = 100000 سهم × 10 جنيه = 1000000 جنيه.

وتجدر الإشارة، وكما سنرى عند عرضنا لقواعد المحاسبة عن زيادة رأس المال، أنه يجوز للجمعية العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال المصدر أو المرخص به، كما يجوز بقرار من مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به في حالة وجوده.

### ج) رأس المال القائم Outstanding Capital:

رأس المال القائم عبارة عن مجموع القيمة الاسمية للأسهم المصدرة التي في حوزة المساهمين، فإذا أخذنا في الحسبان أن الشركة يمكن أن

تشتري بعض أسهمها، وهو ما يعرف بأسهم الخزينة - كما سنرى في سياق دراستنا لتخفيض رأس المال - فإن رأس المال القائم = رأس المال المصدر - مجموع القيمة الاسمية لأسهم الخزينة.

مثال: يبلغ رأس المال المصدر لشركة البحر المتوسط لصيد الأسماك 100000 سهم × 10 جنيه قيمة الاسمية = 1000000 جنيه، فإذا علمت أن الشركة أعادت اقتناء 1000 سهم من هذه الأسهم واحتفظت بها كأسهم خزينة، فما هو رأس المال القائم؟

### الحل

\* رأس المال القائم = رأس المال المصدر - القيمة الاسمية لأسهم الخزينة  
\* رأس المال القائم = (100000 سهم - 1000 سهم) × 10 جنيه = 990000 ج

### 4-1-2: رأس المال غير المدفوع: Unpaid Capital

في حالة طرح الأسهم للاكتتاب العام بمعرفة الجمهور فعادة ما يطلب من المكتتبين سداد قسط اكتتاب على أن يسددوا قسط التخصيص عند تخصيص الأسهم عليهم، ثم بعد ذلك تطلب الشركة القسط الأخير في ميعاد لاحق، ومؤدى ذلك أنه في تاريخ الميزانية يمكن أن يكون القسط الأخير مثلاً لم يسدد بعد، وعندئذ يمثل رأس المال غير المدفوع بعد.

ويلزم الأمر أن تظهر الأسهم بقيمتها الاجمالية بالميزانية مطروحاً منها الأقساط غير المسددة بعد، بحيث تظهر القيمة المسددة - أو رأس المال المدفوع - فقط من الأسهم كصافي حقوق المساهمين.

كان رأس المال غير المدفوع + رأس المال المدفوع = رأس المال المصدر. وبمعنى آخر فإن رأس المال المصدر والمدفوع دائماً ما يكون أقل من أو يساوي رأس المال المصدر والأخير بدوره يكون أقل من أو يساوي رأس المال المصرح به.

ومحاسبياً فإن الأمر يتطلب الإفصاح ضمن حقوق المساهمين عن كل من رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل، ورأس المال المصدر والمدفوع جزئياً، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: في 2006/12/31 اتاحت لك البيانات التالية الخاصة بشركة المنصورة للسياحة ش. م. م خاصة؟

- أسهم مصرح بها 100000 سهم، قيمة اسمية 100 جنيه للسهم.
- أسهم مصدرة مسددة قيمتها بالكامل 20000 سهم.
- أسهم مصدرة تم تخصيصها على الجمهور 40000 سهم حيث تم سداد قسطي الاكتتاب والتخصيص عنها بواقع 40، 20 جنيه على التوالي، وسوف يتم طلب القسط الأخير وقدره 40 جنيه في 2007/3/31.

والمطلوب:

كيف يتم الإفصاح عن حقوق المساهمين في 2006/12/31 حسب معايير المحاسبة الدولية؟

### الحل

جنيه	رأس مال الأسهم المصرح به:
	100000 سهم بقيمة اسمية 100 جنيه للسهم
	رأس المال المصدر:
6000000	60000 سهم بقيمة اسمية 100 جنيه للسهم
	ي طرح: القسط الأخير وميعاده 2004/3/1
(1600000)	بواقع 40 جنيه 40000 سهم
4400000	رأس المال المصدر والمدفوع
=====	

#### 4-1-3: القيمة الاسمية للسهم: Stock Par Value

يجب أن تفصح الشركة عن القيمة الاسمية للسهم فإن لم توجد وكان مجلس الإدارة قد أصدر الأسهم بقيمة محددة بمعرفته وجب الإفصاح عن ذلك، وعن هذه القيمة. ومعروف أن سعر إصدار السهم عادة ما لا يقل عن قيمته الاسمية.

#### 4-1-4: التحركات في حسابات رأسمال الأسهم أثناء السنة المالية:

يجب أن تفصح الشركة عن أية تحركات في حسابات رأسمال الأسهم خلال السنة المالية في صورة ملاحظات على القوائم المالية. وإن كان الاتجاه الحديث أن يتم هذا الإفصاح من خلال قائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وهي القائمة التي أصبحت من مكونات الإفصاح المقنن الآن، دولياً وفي مصر.

وتفصح هذه القائمة عن أرصدة حسابات حقوق المساهمين أول وآخر السنة كما تظهر في قائمة المركز المالي، والتغيرات في حسابات حقوق المساهمين خلال السنة، خاصة الأسهم المصدرة، الاحتياطات، والأرباح (الخسائر) المحتجزة (المرحلة).

#### 4-1-5: حقوق وأولويات والقيود على الكوبونات وإعادة سداد رأس المال:

في حالة وجود أكثر من نوع من الأسهم كما لو كانت هناك أسهم ممتازة بجانب الأسهم العادية، مختلفة الحقوق، عندئذ يجب الإفصاح عن؛ الحقوق، الأولويات، القيود، الخاصة بنوع معين من الأسهم، مثل الأسهم الممتازة، وذلك لزيادة المقدرة على وقابلية القوائم المالية للفهم.

#### 4-1-6: كوبونات الأسهم التفضيلية المتراكمة:

في حالة وجود أسهم ممتازة مجمعة الأرباح ولم تعلن الشركة عن كوبون الأرباح لهذه السنة – أو عدد من السنوات السابقة، يجب الإفصاح عن هذه الكوبونات المجمعّة والتي سوف تستحق لأصحاب الأسهم الممتازة عند الإعلان في أي سنة تالية عن توزيع كوبون على حملة الأسهم العادية.

#### 4-1-7: الأسهم التي أعيد اقتنائها: Reacquired Shares

أسهم الخزينة Treasury Stocks هي أسهم خاصة بالشركة ولكن أعادت الشركة اقتنائها وأصبحت متاحة إما لإعادة بيعها بدون الترخيص بإصدارها، أو لأغائها. ولا تخفض أسهم الخزينة عدد الأسهم المصدرة، ولكن تخفض عدد الأسهم القائمة. ويجب الإفصاح عن هذه الأسهم مطروحاً من رأس المال المصدر والمدفوع، ولا يجوز الإفصاح عنها كأصل. مع ضرورة الإفصاح عن عملية إعادة اقتنائها ضمن قائمة التغير في حقوق المساهمين.

#### 4-1-8: الأسهم المحتفظ بها للأصدار مستقبلاً وفقاً لخيارات وعقود البيع:

يمكن أن تصدر الشركة خيارات أسهم تعطي لحائز هذه الخيارات الحق في عدد معين من الأسهم بسعر معين، كما هو الحال بشأن خطة تملك العمال للأسهم، عند تقاعدهم. فإذا احتفظت الشركة بعدد من الأسهم لأغراض إصدارها مستقبلاً وفق خطط الخيار أو عقود البيع، وجب عليها الإفصاح عن عدد الأسهم وأيضاً شروط إصدارها، وقيمتها.

#### 4-2: الإفصاح عن الحسابات الأخرى لحقوق المساهمين:

يتطلب الإفصاح المحاسبي عن حقوق المساهمين أيضاً أن يتم الإفصاح عن حسابات أخرى مرتبطة بحقوق المساهمين خاصة رأس المال

المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية، والاحتياطات، والأرباح المحجوزة،  
على النحو التالي:

#### 4-2-1: رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية:

وهو عبارة عن المحصل زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم. ويسمى  
هذا المبلغ رأس المال المدفوع الإضافي في الولايات المتحدة، أما في بلاد  
أخرى مثل المملكة المتحدة ومصر فيعرف بعلاوة إصدار الأسهم Share  
Premium.

#### 4-2-2: احتياطي إعادة التقييم:

في حالة إذا ما اعترفت الشركة بالأصول مثل الأراضي والآلات  
والمباني متبعة في ذلك المعالجة المسموح بها بدلاً من المعالجة القياسية،  
بمعنى كان هذا الاعتراف وفقاً لأساس آخر بخلاف التكلفة التاريخية، فإنها  
يمكن أن تعيد تقويم هذه الأصول في تاريخ الميزانية بقيمتها العادلة،  
وعندئذ فإن فرق إعادة التقييم (القيمة العادلة - القيمة الدفترية) يعلى  
(يحمل) على احتياطي إعادة تقويم الأصول.

وفي ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (40) فإن استثمارات معينة،  
بخلاف الاستثمارات في أوراق مالية خاصة بحقوق الملاك أو الالتزامات،  
كما هو الحال بالنسبة للأراضي المقتناة كأصل استثماري، يتم إعادة تقويم  
الأصل بقيمته العادلة، ويسوى الفرق في احتياطي إعادة تقويم الأصول.

وتتطلب معايير المحاسبة الدولية أيضاً ضرورة الإفصاح عن  
التحركات في حساب احتياطي إعادة التقييم خلال السنة المالية، بالإضافة  
لآية توزيعات منه أو قيود على هذه التوزيعات، وذلك كله في صورة  
ملاحظات على القوائم المالية.



#### 4-2-3: الاحتياطات:

وتشمل هذه الاحتياطات كلا من الاحتياطات الرأسمالية والاحتياطات القانونية والاحتياطات الاختيارية، وأخيراً الاحتياطات الخاصة مثل احتياطي الطوارئ.

وعادة يتم تكوين الاحتياطات القانونية التزاماً بالقوانين واللوائح السارية، كما هو الحال في معظم دول الشرق الأوسط حيث تتطلب القوانين احتجاز 10% من صافي الدخل كاحتياطي قانوني، ويستمر هذا الاستقطاع سنوياً إلى أن يصل رصيد هذا الاحتياطي إلى 50% من رأسمال الشركة.

ويوجب القانون في مصر على مجلس الإدارة لدى إعدادة للميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن يجنب من صافي الأرباح جزء من عشرين على الأقل (5%) لتكوين احتياطي قانوني، ويجوز للجمعية العامة بناءً على تقرير من مراقب الحسابات وقف تجنّب هذا الاحتياطي إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال المصدر، ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة، وفي زيادة رأس المال.

وجدير بالذكر أن لفظ الأرباح الصافية يقصد به الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتتها الشركة خلال السنة المالية، وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح، وبعد حساب وتجنّب كافة الاستهلاكات والمخصصات التي تقضي الأصول المحاسبية بحسابها وتجنّبها قبل إجراء أي توزيع بأية صورة من الصور.

ويجب إجراء الاستهلاكات وتجنّب المخصصات المشار إليها حتى في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً، أو تحقق أرباحاً غير كافية.

ومن ناحية أخرى يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب احتياطات أخرى، كالاحتياطي العام، أو احتياطي الطوارئ. والهدف من هذه الاحتياطات تدعيم المركز المالي للشركة.

#### 4-2-4: الأرباح المحتجزة: Retained Earnings

تعرف معايير المحاسبة الدولية الأرباح المحتجزة بأنها الأرباح (أو الخسائر) المتراكمة ناقصاً أية توزيعات للأرباح.

ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية أيضاً هناك تسويات أخرى تجري على الأرباح المحتجزة، ومن أهم هذه التسويات ما يلي:

أ - وفقاً للمعالجة القياسية يتم التقرير عن تصويب الأخطاء الجوهرية الخاصة بالسنوات المالية السابقة عن طريق تسوية رصيد حساب الأرباح المحتجزة بداية الفترة، كما يجب إعادة تحديد المعلومات المقارنة، ما لم يكن من غير العملي إجراء ذلك.

ب - وفقاً للمعالجة القياسية فإن التسوية الناتجة من تغيير السياسات المحاسبية بأثر رجعي يجب التقرير عنها كتسوية في رصيد ح/ الأرباح المحتجزة أول المدة. كما يجب إعادة تحديد المعلومات المقارنة، ما لم يكن من غير العملي إجراء ذلك.

وعند اقتراح توزيعات الأرباح دون اعتمادها، وبالتالي لم تصبح التزاماً على الشركة، يتم الإفصاح عن ذلك ضمن مرفقات القوائم المالية.

أما التوزيعات المعلنة بعد تاريخ الميزانية، ولكن قبل نشر القوائم المالية، يجب الإفصاح عنها، دون الاعتراف بها رسمياً من خلال تحميلها على الأرباح المحتجزة. أضف إلى ذلك أن الكوبونات المبيعة للأسهم الممتازة لا يتم الاعتراف بها بالتحميل على الأرباح المحتجزة، ولكن يجب الإفصاح عنها ضمن مرفقات القوائم المالية.

#### 3-4: التفرقة بين الالتزامات وحقوق المساهمين:

تتطلب معايير المحاسبة الدولية من الشركة التي أصدرت الأدوات المالية أن تصنف الأداة المالية، أو عناصرها، كالتزام أو حقوق ملاك، طبقاً لأساس الاتفاق التعاقدي في الاعتراف الأولي. وعموماً فإن جوهر الإصدار هو الأساس في التفرقة بين الالتزام المالي وأداة حق الملكية<sup>(1)</sup>.

وتعرف معايير المحاسبة المالية الالتزام المالي كتعهد تعاقدي:

أ - بتسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمشروع آخر.

ب - أو، بتبادل أدوات مالية مع مشروع آخر وفقاً لشروط يحتمل أن تكون غير مرغوب فيها.

ومن ناحية أخرى تعرف أداة حق الملكية بأنها أي عقد يؤيد الحق المتبقي في أصول المشروع بعد استبعاد كل الالتزامات.

#### 4-4: نموذج الإفصاح عن حقوق المساهمين بقائمة المركز المالي:

في ضوء ما سبق يمكن إيضاح كيف يتم الإفصاح محاسبياً عن حقوق المساهمين بقائمة المركز المالي للشركة المساهمة كما يتضح من المثال التالي:

مثال: فيما يلي البيانات الخاصة بشركة شباب المحاسبين للبرمجيات ش.م.م عن السنة المنتهية في 2006/12/31:

- رأس المال المصرح به 500000 سهم عادي بقيمة اسمية 10 جنيه المصدر منه 415000 سهم مدفوع بالكامل، بالإضافة إلى 30000 سهم ممتاز 7% مجمع الأرباح مصدر ومسدد بالكامل، القيمة الاسمية للسهم 100 جنيه.

- علاوة إصدار أسهم ممتازة 150000 جنيه، وعلاوة إصدار الأسهم العادية 845000 جنيه.

(1) لمزيد من التفاصيل يرجى هذا الشأن راجع مؤلفنا "مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية".

- رأس مال أسهم المنحة 100000 جنيه.
- الأرباح المحتجزة 4375000 جنيه.
- أسهم عادية محتفظ بها كأسهم خزينة 10000 سهم تكلفتها 120000 جنيه في 2006/10/1

فإذا علمت أن رصيد الأرباح المحتجزة في 2005/12/31 يبلغ 3800000 جنيه، وأن الأثر المتراكم الإيجابي لتصويب الأخطاء في إهلاك الأصول الثابتة عن سنوات سابقة 115000 جنيه، صافي دخل السنة الجارية 748000 جنيه، وأن إجمالي الكوبونات المعانة لحملة الأسهم عن السنة الجارية 210000 جنيه لحملة الأسهم الممتازة، 78000 جنيه لحملة الأسهم العادية.

المطلوب: بيان كيفية الإفصاح عن حقوق المساهمين بقائمة المركز المالي في 2006/12/31.

### الحل

شركة شباب المحاسبين للبرمجيات ش.م.م

قائمة المركز المالي في 2006/12/31

كلي جنيه	جزئي جنيه	حقوق المساهمين:
		- رأس المال المصرح به 500000 سهم بقيمة اسمية 10 جنيه للسهم.
		- رأس المال المصدر والمدفوع:
	4150000	415000 سهم عادي بقيمة اسمية 10 جنيه مدفوع بالكامل
	3000000	30000 سهم ممتاز 7% مجمع الأرباح بقيمة اسمية 100 جنيه للسهم مدفوع بالكامل.
7150000		إجمالي أسهم رأس المال علاوة إصدار الأسهم:

	845000	علاوة إصدار أسهم عادية
	150000	علاوة إصدار أسهم ممتازة
995000		
8145000		إجمالي رأس المال المصدر والمدفوع
100000		أسهم المنحة
4375000		أرباح محتجزة
12620000		إجمالي رأس المال والأرباح المحتجزة
(120000)		يطرح: أسهم الخزينة 10000 سهم بالتكلفة
12500000		إجمالي حقوق المساهمين
		قائمة الأرباح المحتجزة:
3800000		رصيد الأرباح المحتجزة بداية الفترة 2006/1/1
115000		تسويات فترات سابقة
3915000		رصيد الأرباح المحتجزة بداية الفترة بعد التسوية
748000		يضاف: صافي دخل الفترة الجارية
		يطرح: توزيعات الكوبونات
	210000	اسهم ممتازة
	78000	أسهم عادية
(288000)		
4375000		رصيد الأرباح المحتجزة نهاية الفترة في 2006/12/31

#### 4-5: قائمة التغير في حقوق المساهمين:

#### Statement of Changes in Stock holder's Equity

تعتبر قائمة التغير في حقوق المساهمين الآن من مكونات الإفصاح المقتن دولياً وفي مصر. وتعد هذه القائمة لتوضيح التحركات أو التغيرات في عناصر حقوق المساهمين خلال الفترة المحاسبية.

وتتكون القائمة من قطاعين: الأول؛ ويخص التغيرات في حقوق المساهمين عن الفترة المحاسبية السابقة، والثاني؛ ويخص التغيرات في حقوق المساهمين عن السنة الجارية.

ومحاسبياً تعد هذه القائمة حسب القواعد التالية:

أ - تقسم القائمة إلى عدد من الأعمدة لعناصر حقوق المساهمين، خاصة، الأسهم الممتازة، الأسهم العادية، علاوة الإصدار، أسهم المنحة، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات، أسهم الخزينة، والإجمالي.

ب - تحتوي القائمة على عدد من الصفوف يعكس كل منها تحركاً ما في حقوق المساهمين فيتم تسجيله في عموده ثم يتم بيان أثره على إجمالي حقوق المساهمين.

ج- أهم أسباب التغيرات في حقوق المساهمين ما يلي:

- تصويب الأخطاء الجوهرية عن الفترات السابقة.
- إصدار أسهم جديدة.
- شراء أو بيع أو إلغاء أسهم الخزينة.
- أرباح أو خسائر الفترة.
- إعلان توزيع كوبونات الأرباح.
- تحويل الاحتياطيات جزئياً أو كلياً إلى شكل آخر من أشكال حقوق المساهمين.

مثال: يمكن إعداد قائمة التغير في حقوق المساهمين لشركة شباب المحاسبين للبرمجيات عن السنة المنتهية في 2006/12/31 كالتالي:

الإجمالي	أسهم منحة	أرباح محتجزة	علاوة إصدار أسهم ممتازة	علاوة إصدار أسهم عادية	رأسمال أسهم ممتازة	رأسمال الأسهم العادية	البيان
12045000	100000	3800000	150000	845000	3000000	4150000	الرصيد فسي 2005/12/31 أثر متراكم لتصويب الأخطاء
115000		115000					
12160000	100000	3913000	150000	845000	3000000	4150000	الرصيد المعد فسي 2006/1/1
148000		748000					ربح الفترة
(120000)						(120000)	أسهم خزينة
(288000)		(288000)				٠٠-	كوبونات أسهم
12500000	1000000	4375000	150000	845000	3000000	4030000	الرصيد فسي 2006/12/31

## 5 - المحاسبة عن إصدار الأسهم عن طريق الاكتتاب العام:

سبق وأن أوضحنا أن الأسهم إما أن تكون أسهم مؤسسين أو أسهم مكتتب فيها اكتتاب عام من جانب الجمهور، وذلك بحسب كيفية طرح الأسهم أو إصدارها. وسبق وأن بينا كيفية المعالجة المحاسبية لأسهم المؤسسين نقداً وعيناً. أما فيما يتعلق بالأسهم المطروحة للاكتتاب العام فيتم التفرقة بين حالتين من حيث توقيت إصدار شهادات الأسهم، حالة إصدار شهادات الأسهم بعد سداد قيمة السهم بالكامل، وحالة إصدار شهادات الأسهم قبل تمام سداد قيمة السهم، كما يلي:

### 5-1: حالة إصدار شهادات الأسهم بعد سداد قيمة السهم بالكامل:

إذا كانت شهادات الأسهم لا تصدر إلا بعد سداد قيمة السهم بالكامل فإن المعالجة المحاسبية عن إصدار الأسهم تقضي باعتبار قيمة الأسهم المصدرة مستحقة على المكتتبين يتم تحصيلها مرة واحدة أو على دفعات. وبعد تمام التحصيل وإصدار شهادات الأسهم يتم تعليقه قيمة الأسهم على حساب رأسمال الأسهم حسب نوع السهم عادي أو ممتاز، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: في 2006/2/1 أصدرت شركة المحاسبين الشبان للحاسبات ش. م. م عدد 10000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 جنيه للسهم يسدد منها 40 جنيه خلال فبراير 2006، والباقي خلال شهر إبريل من نفس العام سدهه المكتتبون بشيك في الميعاد، وتم إصدار شهادات الأسهم في 2006/3/31. والمطلوب: إثبات إصدار الأسهم.

### الحل

تتم المحاسبة عن إصدار الأسهم في هذه الحالة كما يلي:

\* يتم اعتبار كامل قيمة الأسهم مستحقاً على المكتتبين وذلك بتوسيط ح/ا كتتابات تحت التحصيل في أسهم عادية. هو حساب مقابل لحساب أسهم مكتتب فيها - بجعله مديناً بمبلغ 1000000 جنيه = 10000 سهم × 100 جنيه قيمة اسمية (سعر الإصدار لأنه لا توجد علاوة إصدار



أسهم) مقابل جعل ح/أ أسهم عادية مكتتب فيها دائناً بذات المبلغ وهو أحد حسابات حقوق الملاك، وذلك كما يلي:

2006/1/31	من ح/أ اكتتابات تحت التحصيل في أسهم عادية إلى ح/أ أسهم عادية مكتتب فيها إثبات تحصيل 40% من قيمة 10000 سهم عادي قيمة السهم 100 جنيه لم تصدر شهاداتها بعد	1000000	1000000
-----------	--	---------	---------

\* يتم إثبات تحصيل 40% من قيمة الأسهم بشيك وذلك بجعل ح/أ النقدية بالبنك مدينياً مقابل جعل ح/أ اكتتابات تحت التحصيل في أسهم عادية دائناً بمبلغ  $1000000 \times 40\% = 400000$  جنيه كما يلي:

2006/1/31	من ح/أ النقدية بالبنك إلى ح/أ اكتتابات تحت التحصيل في أسهم عادية إثبات تحصيل 40% من قيمة الأسهم العادية بشيك	400000	400000
-----------	--	--------	--------

\* يتم إثبات تحصيل باقي قيمة الأسهم وقدره 600000 جنيه بقيد مماثل للقيد السابق، وذلك كما يلي:

2006/4/30	من ح/أ النقدية بالبنك إلى ح/أ اكتتابات تحت التحصيل في أسهم عادية إثبات تحصيل باقي قيمة الأسهم العادية بشيك	600000	600000
-----------	--	--------	--------

\* وطالما تم سداد قيمة الأسهم بالكامل من جانب المكتتبين فيها تصدر شهادات الأسهم. ويترتب على ذلك إقفال رصيد ح/أ أسهم عادية مكتتب فيها بجعله مدينياً في ح/أ رأسمال، الأسهم العادية بجعله دائناً بكامل قيمة الأسهم كما يلي:

2006/4/30	من ح/ أسهم عادية مكتتب فيها إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات إصدار 10000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 جنيه للسهم	1000000	1000000
-----------	--	---------	---------

\* ويترتب على القيود السابقة زيادة أصول الشركة بمبلغ 1000000 جنيه (ح/ النقدية بالبنك) مقابل زيادة حقوق الملاك (ح/ رأسمال الأسهم العادية) بذات المبلغ.

\* وتجدر الإشارة إلى أننا إذا افترضنا أن الشركة تعد قائمة مركز مالي ربع سنوية في 2006/3/31 فسوف يظهر رصيد ح/ اكتتابات تحت التحصيل في أسهم عادية مديناً بمبلغ 600000 جنيه مطروحاً طرْحاً شكلياً من حقوق الملاك وذلك على النحو التالي:

شركة المحاسبين الشبان للحاسبات ش. م. م

قائمة المركز المالي في 2006/3/31

		حقوق المساهمين:
		رأس المال المصرح به .....
		رأس المال المصدر والمدفوع:
	1000000	10000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 جنيه للسهم
	(600000)	يطرح: اكتتابات تحت التحصيل في أسهم عادية
400000		

5-2: حالة إصدار شهادات الأسهم قبل سداد قيمة السهم بالكامل:

في هذه الحالة تصدر شهادات الأسهم قبل سداد المكتتب في السهم لكامل قيمته، وهو ما يسري به العمل في مصر، حيث يتم إصدار شهادات الأسهم فور عملية التخصيص بعد تحصيل قسطي الاكتتاب والتخصيص.

وبالنسبة لترح الأسهم للاكتتاب العام وتحصيل قيمة إصدار الأسهم على أقساط، كما سبق وأوضحنا، فإن نتيجة عملية الاكتتاب إذا أسفرت في

النهاية عن عدم تغطية الاكتتاب فلن يتم تأسيس الشركة ويتم رد الاكتتابات المحصلة للمكتتبين.

أما إذا تساوت الاكتتابات مع الأسهم المطروحة للاكتتاب فلن توجد مشكلة تخصيص لهذه الأسهم، إذ سيتم تخصيص الأسهم على من طلبها (أكتب فيها) بالكامل.

وغالبا ما تتجاوز الاكتتابات عدد الأسهم المطروحة، كما في حالة الشركات التي سبق طرح أسهمها للاكتتاب العام عمل دراسات جدوى قيمة ويتم ترويج الاكتتاب بطريقة علمية مدروسة. وفي هذه الحالة يتم إجراء عملية تخصيص للأسهم المطروحة على المكتتبين حسب الأساس التي سبق وعرضنا لها.

وبافتراض تساوي الأسهم المطروحة للاكتتاب العام مع الاكتتابات التي تم تلقيها، تسير المعالجة المحاسبية كما في المثال التالي:

مثال: في 2006/1/1 طرحت شركة شباب الدقهلية الزراعية ش. م. م عدد 10000 سهم عادي للاكتتاب، بقيمة اسمية 90 جنيه للسهم، تسدد على ثلاثة أقساط بواقع 40 جنيه قسط اكتتاب، 30 جنيه تخصيص، 20 جنيه قسط أخير، كما أصدرت 20000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح بقيمة اسمية 50 جنيه للسهم تسدد على ثلاثة أقساط متوازية مع أقسط الأسهم العادية بواقع 25، 15، 10 جنيه على التوالي.

وتم الاكتتاب في كل الأسهم العادية والأسهم الممتازة المطروحة وذلك خلال شهر يناير 2006، وتم التخصيص في 3/1 بعد تحصيل قسط التخصيص لنوعي الأسهم خلال شهر فبراير 2006 كما تم تحصيل القسط الأخير كاملا في 3/31 نهاية الشهر الممنوح لطلب وتحصيل هذا القسط.

في ضوء ما سبق تسير المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

\* في 2/1 يتم الاعتراف بتحصيل قسط الاكتتاب لنوعي الأسهم وذلك بجعل ح/ النقدية بالبنك مديناً مقابل جعل ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية دائناً. والحساب الأخير من حسابات الالتزامات، وسوف يستخدم في تسديد الأقساط الثلاث عن الأسهم المخصصة على المكتب كما سنرى لاحقاً.

2006/2/1	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إثبات تحصيل قسط اكتتاب قيمته 40 جنيه عن 10000 سهم عادي	400000	400000
----------	---	--------	--------

\* كما يتم إثبات تحصيل قسط الاكتتاب عن الأسهم الممتازة بقيد مماثل للقيد السابق كما يلي:

2006/2/1	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم ممتازة إثبات تحصيل قسط اكتتاب قيمته 25 جنيه عن 20000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح	500000	500000
----------	--	--------	--------

\* في نهاية شهر التخصيص أي في 2006/3/1 يتم تسوية رصيد ح/ اكتتابات محصلة بجعله مديناً مقابل جعل ح/ رأسمال الأسهم (نوعه) دائناً وذلك بقيمة قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة. ويترتب على هذا القيد تخفيض الالتزامات مقابل زيادة حقوق المساهمين بمبلغ 400000 جنيه للأسهم العادية، 500000 للأسهم الممتازة، لأن الأسهم المخصصة تساوي الأسهم المكتتب فيها، وذلك كما يلي:

2006/3/1	من ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات إضافة قسط الاككتاب عن الأسهم العادية المخصصة إلى رأسمال الأسهم	400000	400000
3/1	من ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم ممتازة إلى ح/ رأسمال الأسهم الممتازة إثبات إضافة قسط الاككتاب عن الأسهم الممتازة المخصصة إلى رأسمال الأسهم.	500000	500000

\* يتم إثبات طلب قسط التخصيص لنوعي الأسهم، وذلك عن الأسهم المخصصة، وذلك بجعل ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية مدينا، وهو حساب مقابل لحساب رأسمال الأسهم رصيده مدين بطبيعته، مع جعل ح/ رأسمال الأسهم العادية دائنا كما يلي:

3/1	من ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات طلب قسط التخصيص بواقع 30 جنيه عن 10000 سهم مخصصة خلال شهر مارس 2006	300000	300000
3/1	من ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم ممتازة إلى ح/ رأسمال الأسهم الممتازة إثبات طلب قسط التخصيص بواقع 15 جنيه عن 20000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح خلال شهر فبراير 2006	300000	300000

\* في نهاية الشهر الممنوح للمساهمين لسداد قسط التخصيص - وهو شهر فبراير - يتم إثبات التحصيل وذلك بجعل ح/ النقدية بالبنك مديناً مقابل إقبال رصيد ح/ أقساط تحت التحصيل بجعله دائناً كالتالي:

3/1	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إثبات تحصيل قسط تخصيص الأسهم العادية	300000	300000
	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم ممتازة إثبات تحصيل قسط تخصيص أسهم ممتازة 6% مجمعة الأرباح	300000	300000

\* في 3/1 أيضاً يتم إثبات طلب القسط الأخير لنوعي الأسهم المخصصة بواقع 20 جنيه للسهم العادي، 10 جنيه للسهم الممتاز، وذلك بجعل ح/ أقساط أخيرة تحت التحصيل عن أسهم عادية / ممتازة مديناً مقابل جعل ح/ رأسمال الأسهم (عادية/ ممتازة) دائناً كما يلي:

3/1	من ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات طلب القسط الأخير بواقع 20 جنيه عن 10000 سهم عادي مخصصة	200000	200000
	من ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم ممتازة إلى ح/ رأسمال الأسهم الممتازة إثبات طلب القسط الأخير بواقع 10 جنيه عن 20000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح	200000	200000

\* في 3/31 يتم إثبات تحصيل القسط الأخير لنوعي الأسهم وذلك بجعل ح/ النقدية بالبنك مديناً مقابل إقفال رصيد ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة بجعله دائناً كالتالي:

3/31	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إثبات تحصيل القسط الأخير عن الأسهم العادية	200000	200000
	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم ممتازة إثبات تحصيل القسط الأخير عن الأسهم الممتازة 6% مجمعة الأرباح	200000	200000

أما إذا زادت الاككتابات عن الأسهم المطروحة للاككتاب فسوف يتم تخصيص الأسهم المطروحة على المكتتبين. وتستخدم الاككتابات المحصلة تحت التسوية في سداد قسط الاككتاب عن الأسهم المخصصة ثم سداد قسط التخصيص ثم سداد القسط الأخير عن ذات الأسهم، فإن تبقى منها بعد ذلك شئ سيتم رده للمكتتبين.

مثال: في 2006/1/1 طرحت شركة الدقهلاوي للحاصلات الزراعية 10000 سهم عادي للاككتاب العام بقيمة اسمية 50 جنيهه تسدد بواقع 20 جنيهه عند الاككتاب خلال شهر يناير، 16 جنيهه قسط تخصيص خلال شهر فبراير، 14 جنيهه قسط أخير خلال شهر مارس 2006 وبلغت الاككتابات 24000 سهم، وتم تخصيص الأسهم المطروحة على المكتتبين بالتناسب.

في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية كما يلي:

\* في 1/31 يتم اثبات تلقي اككتابات قيمتها 480000 جنيهه = 24000 سهم مكتتب فيه 20 × جنيهه قسط اكتتاب.

1/31	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ اكتتاب محصل تحت التسوية في أسهم عادية إثبات تحصيل 20 جنيه قسط اكتتابات عن 24000 سهم مكتتب فيها	480000	480000
------	---	--------	--------

\* في 3/1 يتم إضافة قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة لرأس المال  
الأسهم العادية وطلب قسط التخصيص على التوالي كالتالي:

3 / 1	من ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إلى ح/ رأس المال الأسهم العادية إثبات إضافة قيمة قسط الاكتتاب بواقع 20 جنيه عن 10000 سهم مخصص لرأس المال الأسهم	200000	200000
	من ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إلى ح/ رأس المال الأسهم العادية إثبات طلب قسط التخصيص بواقع 16 جنيه عن 10000 سهم عادي	160000	160000

\* في 3/1 نهاية الشهر الممنوح لتحصيل قسط التخصيص يتم تسوية  
رصيد ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية بجعله مديناً بقيمة قسط  
التخصيص عن 10000 سهم مخصص، أي 160000 مقابل إقفال  
رصيد ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية، وذلك لأن  
الاكتتابات المحصلة عند الاكتتاب كانت 480000 جنيه، حول منها  
200000 جنيه لرأس المال الأسهم، هي قيمة قسط الاكتتاب عن الأسهم  
المخصصة، فتصبح الاكتتابات المحصلة تحت التسوية بالزيادة بمبلغ  
280000 جنيه تسمح بخضم قسط التخصيص وقيمه 160000 جنيه  
بالكامل ويتبقى 120000 جنيه تحت حساب القسط الأخير.



3/1	من ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إلى ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية تسوية رصيد ح/ اكتتابات محصلة بقيمة قسط التخصيص عن 10000 سهم عادي	160000	160000
-----	--	--------	--------

\* في 3/1 يتم طلب القسط الأخير وقيمه 140000 جنيه = 10000 سهم x 14 جنيه كالتالي:

3/1	من ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات طلب القسط الأخير بواقع 14 جنيه عن 10000 سهم عادي مخصصة	140000	140000
-----	---	--------	--------

\* في 3/31 يتم إثبات تحصيل القسط الأخير وقدره 140000 جنيه وذلك عن طريق إقفال رصيد ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية بمبلغ 120000 جنيه، مع إثبات تحصيل مبلغ 20000 جنيه (140000 - 120000) المتبقية بشيك كالتالي:

3/31	من مذكورين ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إثبات تحصيل القسط الأخير بواقع 14 جنيه عن 10000 سهم عادي	120000	20000
		140000	

وتجدر الإشارة إلى أننا إذا افترضنا مثلاً أن القسط الأخير كان أقل من مبلغ 120000 جنيه فسيتم رد رصيد حـ/ اكتتابات محصلة تحت التسوية الدائن بالطبع عندئذ.

وافترض معنا جدلاً أن القسط الأخير كان 110000 جنيه (10000 سهم عادي مخصصة x 11 جنيه قسط أخير) فسوف يظهر القيد السابق بشكل آخر كالتالي:

3/31	من حـ/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إلى مذكورين حـ/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية حـ/ النقدية بالبنك	110000 10000	120000
	إثبات تحصيل القسط الأخير ورد المتبقي من الاككتابات المحصلة بالزيادة		

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في الحياة العملية لا يكون الوضع بالبساطة التي عرضنا بها المثال السابق. إذ قد تتعدد فئات المكتتبين وبالتالي يتم التخصيص عليهم وفق نسب مختلفة. ومن المعروف أنه لتوسيع قاعدة الجمعية العامة للمساهمين فإن قاعدة تخصيص الأسهم المطروحة على المكتتبين غالباً ما تكون في صالح صغار المكتتبين. بمعنى أن المكتتبين في سهم واحد وحتى 10 أسهم مثلاً يخصص عليهم 100% مما أكتتبوا فيه، وتقل هذه النسبة كلما زاد عدد الأسهم التي أكتتب فيها المکتتب.

وغني عن القول بأن حصراً سيتم في سجل خاص للمكتتبين في الأسهم بواسطة الإدارة مستعينة في ذلك بالبيانات المناسبة من البنك الذي يتم تلقي الاككتابات عن طريق فروعه، ومن هذا السجل تتوافر قواعد بيانات يمكن البناء عليها في تصنيف المكتتبين إلى فئات، مثلاً مكتتبين في الأسهم من سهم حتى أقل من 10 أسهم، مكتتبين في 0 - 10 سهم وحتى أقل

من 30 سهم وهكذا. الأمر الذي يسهل معه تطبيق قواعد تخصيص ملائمة للأسهم المطروحة الأقل من إجمالي الأسهم المكتتب فيها، ودون أدنى خروج على متطلبات القوانين واللوائح في هذا الشأن.

وأمام وضع كهذا، فعادة ما تعد الإدارة قائمة، أو جدول، تسمى قائمة الاكتتاب والتخصيص، تخدم في تسهيل تبويب فئات المكتتبين وتخصيص الأسهم عليهم، وأيضاً إجراء قيود اليومية كما سنوضح من المثال التالي:

مثال: في 2004/1/1 طرحت شركة المحاسبين السكندريين لتكنولوجيا المعلومات ش. م. م عدد 9500 سهم عادي للاكتتاب العام بقيمة اسمية 100 جنيه موزعة على ثلاثة أقساط، قسط اكتتاب قيمته 40 جنيه ويحصل خلال شهر يناير 2006، قسط تخصيص قيمته 35 جنيه يحصل خلال شهر فبراير 2006، قسط أخير قيمته 25 جنيه يحصل خلال شهر مارس 2006.

وبلغت الاكتتابات في الأسهم 17000 سهم. وتقرر تخصيص الأسهم في أول فبراير 2006 على النحو التالي:

أ - يخصص على المكتتبين في أقل من 150 سهم 100% مما أكتتبوا فيه، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها من هذه الفئة 1000 سهم.

ب - يخصص للمكتتبين في 150 سهم إلى أقل من 300 سهم 80% مما أكتتبوا فيه، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها من هذه الفئة 5000 سهم.

ج - يخصص 50% للمكتتبين في 300 سهم إلى أقل من 500 سهم. وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها من هذه الفئة 5000 سهم.

د - تخصص باقي الأسهم المطروحة على باقي المكتتبين بالنسبة والتناسب مع جبر كسر السهم لصالح المكتتب.

في هذه الحالة يسير الحل وتسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

\* يتم إعداد قائمة الاكتتاب والتخصيص على النحو التالي:

شركة المحاسبين المكنونين لتكنولوجيا المطومات  
قائمة الإحتياكي والتخصيص (أسمم عادية)

(12) مرورد	قسط أظفر				قسط التخصيص				(5) إحتياكي محصلة بالزيادة	(4) قسط الإحتياكي مطلي على رأس المال	(3) إحتياكي محصلة تحت إقترية	(2) إسمم منقسمة	(1) إسمم مكتوب لها	م
	(11) مستحق	(10) محول	(9) إجملي	(8) مستحق	(7) محول	(6) إجملي	(7) محول	(6) إجملي						
-	25000	-	25000	35000	-	35000	-	40000	40000	40000	1000	1000	1	
-	100000	-	100000	100000	40000	140000	40000	160000	200000	200000	4000	5000	2	
-	50000	12500	62500	-	87500	87500	100000	100000	200000	240000	2500	5000	3	
40000	-	50000	50000	-	70000	70000	160000	80000	240000	240000	2000	6000	4	
40000	175000	62500	237500	135000	197500	332500	300000	380000	680000	9500	17000	إجملي		

يلاحظ على قائمة الاكتتاب والتخصيص السابقة ما يلي:

• تحتوي خانة المسلسل على فئات المكتتبين وهي في هذا المثال أربع فئات.

• تحتوي الخانة رقم (1) على الأسهم المكتتب فيها ومجموعها 17000 سهم، وتم تحديد الأسهم التي اكتتبت فيها الفئة الرابعة كمتتم كالتالي:

$$6000 \text{ سهم} = 17000 - (5000 + 5000 + 1000)$$

• تحتوي الخانة رقم (2) على الأسهم المخصصة، وهي الأسهم المطروحة للاكتتاب العام وعددها 9500 سهم. وهذه الأسهم أقصى ما يمكن تخصيصه على المكتتبين. وتم تحديد الأسهم المخصصة للفئة الرابعة كمتتم كالتالي:

$$2000 \text{ سهم} = 9500 - (2500 + 4000 + 1000)$$

• تحتوي الخانة رقم (3) على الاكتتابات المحصلة تحت التسوية وهي لكل فئة = عدد الأسهم المكتتب فيها × قسط الاكتتاب = خانة (1) × قسط الاكتتاب.

وعلى سبيل المثال فإن الاكتتابات المحصلة تحت التسوية للفئة الأولى = 1000 سهم × 40 جنيه = 40000 جنيه. ويترتب على ذلك أن مجموع خانة (3) = مجموع خانة (1) × قسط الاكتتاب = 17000 سهم × 40 جنيه = 680000 جنيه.

• تحتوي خانة رقم (4) على قسط الاكتتاب الذي تم تعليته على رأسمال الأسهم، ويتم حساب هذا القسط لكل فئة بضرب عدد الأسهم المخصصة في قسط الاكتتاب = خانة (2) × قسط الاكتتاب.

وعلى سبيل المثال فإن قسط الاكتتاب الذي تم تعليته على رأسمال الأسهم للفئة الثانية = 4000 سهم × 40 جنيه = 160000 جنيه.

ويترتب على ذلك أن مجموع خانة (3) = مجموع خانة (2) × قسط الاكتتاب = 9500 سهم × 40 جنيه = 380000.

• تحتوي خانة رقم (5) على المبالغ المحصلة عند الاكتتاب زيادة عما يخص الأسهم المخصصة من قسط الاكتتاب. أو بمعنى آخر تحتوي هذه الخانة على قسط الاكتتاب عن الأسهم المكتتب فيها غير المخصصة؛ وبالتالي فإن:

خانة (5) = خانة (3) - خانة (4).

وعلى سبيل المثال فإن الاكتتابات المحصلة بالزيادة للفئة الثانية = 200000 - 160000 = 40000 جنيه = (5000 سهم مكتتب فيها - 4000 سهم مخصصة) × 40 جنيه = 1000 سهم مكتتب فيها غير مخصصة × 40 جنيه = 40000 جنيه.

ويترتب على ذلك أن مجموع خانة رقم (5) = مجموع خانة رقم (3) - مجموع خانة رقم (4) = 680000 جنيه - 380000 جنيه = 300000 جنيه = (17000 سهم - 9500 سهم) × 40 جنيه = 7500 سهم × 40 جنيه = 300000 جنيه.

• تحتوي الخانة رقم (6) على قسط التخصيص المطلوب عن الأسهم المخصصة. ويتحدد هذا القسط بحاصل ضرب عدد الأسهم المخصصة في قسط التخصيص. ولذلك فإن قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة للفئة الثانية على سبيل المثال = 4000 سهم مخصص × 35 جنيه = 140000 جنيه. ويترتب على ذلك أيضاً أن مجموع خانة (6) = مجموع خانة (3) × قسط التخصيص = 9500 سهم × 35 جنيه = 332500 جنيه.

• تحتوي خانة رقم (7) على المبالغ المحولة من الاكتتابات المحصلة بالزيادة لتغطية قسط التخصيص. وبالطبع لا يجوز أن يزيد هذا المبلغ لأي فئة عن إجمالي قسط التخصيص المستحق، أي أن خانة (7) ≥ خانة (6).

وعلى سبيل المثال فإن قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة للفئة الثانية = 140000 جنيه، والاككتابات المحصلة بالزيادة (خانة رقم 5) تبلغ 40000 جنيه يتم تحويلها لسداد قسط التخصيص كما في خانة رقم (7).

أما بالنسبة للفئة الثالثة، فإن قسط التخصيص المستحق عن الأسهم المخصصة لها يبلغ 87500 جنيه، ولأن الاككتابات المحصلة بالزيادة لهذه الفئة كانت 100000 جنيه، فقد تم تحويل مبلغ 87500 جنيه فقط من خانة رقم (5) إلى خانة رقم (7).

• تحتوي خانة رقم (8) على المستحق لسداد قسط التخصيص. وإذا لم تكن هناك اككتابات محصلة بالزيادة في خانة رقم (5) كما هو الحال بالنسبة للفئة الأولى، فإن المستحق لسداد قسط التخصيص = قسط التخصيص المستحق، أي أن خانة رقم (8) = خانة رقم (6).

وفي حالة أن الاككتابات المحصلة بالزيادة كانت أقل من قسط التخصيص، كما هو الحال بالنسبة للفئة الثانية، أي أن خانة رقم (5) > خانة رقم (6)، فإن خانة رقم (8) = خانة رقم (6) - خانة رقم (7)، ولذلك فإن المستحق لسداد قسط التخصيص للفئة الثانية = 140000 - 40000 = 100000.

وفي جميع الأحوال فإن خانة رقم (8)  $\geq$  خانة رقم (6).

ويبنى على ما سبق أن مجموع خانتي (7)، (8) يساوي مجموع خانة رقم (6) كما في الفئة الثانية  $100000 + 40000 = 140000$  جنيه، وبالتالي فإن مجموع خانة (7) + مجموع خانة (8) = مجموع خانة (6) أي أن  $197500 + 135000 = 332500$

• تحتوي خانة رقم (9) على إجمالي القسط الأخير عن الأسهم المخصصة = عدد الأسهم المخصصة  $\times$  القسط الأخير. وبالنسبة للفئة الثالثة مثلاً فإن إجمالي القسط الأخير = 2500 سهم  $\times$  25 = 62500 جنيه.

ويبنى على ذلك أيضاً أن مجموع خانة رقم (9) = مجموع خانة رقم (2) × القسط الأخير = 9500 سهم × 25 جنيه = 237500 جنيه.

• تحتوي خانة رقم (10) على المبالغ المحولة من الاككتابات المحصلة بالزيادة بعد سداد كامل قسط التخصيص، وذلك لسداد القسط الأخير. وبالطبع لا يجوز أن تزيد خانة رقم (10) عن المبلغ المسجل في خانة رقم (9). وعلى سبيل المثال بالنسبة للفئة الثالثة كانت المبالغ المحصلة بالزيادة = 100000 جنيه، استخدم منها مبلغ 87500 جنيه لسداد قسط التخصيص، فيتبقى منها مبلغ 12500 جنيه تم تحويلها لسداد القسط الأخير البالغ 62500 جنيه.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت خانة (8) موجبة فإن خانة (10) = صفر. والسبب ببساطة أن الاككتابات المحصلة بالزيادة لم تكفي لسداد قسط التخصيص. كما أن خانة رقم (10) ستكون دائماً  $\geq$  خانة (9). فبالطبع إذا كانت خانة (8) = صفر فإن خانة (10) يمكن أن تكون موجبة بما لا يزيد عن خانة (9)، كما هو الحال بالنسبة للفئة الرابعة.

• تحتوي خانة رقم (11) على المستحق لسداد القسط الأخير. فإذا كانت الاككتابات المحصلة بالزيادة  $\geq$  قسط التخصيص، كما هو الحال بالنسبة للفئتين الأولى والثانية فإنه يلزم تحصيل كامل القسط الأخير، بمعنى أن خانة (11) = خانة (9).

وتجدر الإشارة إلى أنه من المنطقي أن مجموع خانة رقم (9) = خانة رقم (10) + خانة رقم (11). وبالنسبة للفئة الثالثة فإن مبلغ 62500 = 50000 + 12500 جنيه وعلى مستوى الإجمالي فإن مبلغ 237500 = 175000 + 62500 جنيه.

• تحتوي الخانة رقم (12) على المبالغ المردودة من الاككتابات المحصلة وهي الاككتابات المحصلة زيادة عن كامل قيمة الأسهم المخصصة. وبالطبع لا يتم رد أية مبالغ للمكتتبين ما لم تزيد الاككتابات المحصلة عن حاصل جمع قسط الاككتابات وقسط التخصيص والقسط الأخير.



وكما هو الحال بالنسبة للفئة الرابعة فإن الاكتتابات المحصلة = 240000  
 جنيته بينما حاصل جمع الأقساط الثلاث = 50000 + 70000 + 80000 =  
 200000 جنيته. واذلك تم رد مبلغ 40000 جنيته للمكتتبين = 240000  
 - 200000 جنيته.

وتجدر الإشارة أنه لكي يتم رد مبالغ للمكتتبين، كما هو الحال بالنسبة للفئة  
 الرابعة، فإن خانة (8) = صفر، خانة (11) = صفر أيضاً وبالضرورة  
 وبصفة عامة فإن خانة (12) = خانة (3) - [خانة (4) + خانة (7) +  
 خانة (10)] = 240000 - [(50000 + 70000 + 80000)] = 40000 جنيته.

ويتم إثبات عملية إصدار الأسهم عن طريق الاكتتاب العام من واقع  
 إجماليات القائمة السابقة كما يلي:

1/31	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إثبات الاكتتابات في 17000 سهم عادي بواقع 40 جنيته للسهم الواحد.	680000	680000
2 / 1	من ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات تعليية قسط الاكتتاب على رأسمال الأسهم بواقع 40 جنيته لعدد 9500 سهم مخصصة.	380000	380000
2 / 1	من ح/ اقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات طلب قسط التخصيص بواقع 35 جنيته عن 9500 سهم مخصصة	332500	332500
3/1	من مذكورين ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في		197500

	أسهم عادية ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إثبات تحصيل قسط التخصيص عن الأسهم العادية	332500	135000
3/31	من ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات طلب القسط الأخير بواقع 25 جنيه عن 9500 سهم مخصصة	237500	237500
3/31	من مذكورين ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إثبات تحصيل القسط الأخير	237500	62500
			175000
3/31	من ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات رد الزيادة في الاكتتابات المحصلة عن قيمة إصدار 9500 سهم قيمة السهم 100 جنيه.	40000	40000

ونعتقد أنه من السهل ترحيل القيود السابقة إلى الحسابات الخاصة بها  
بدفتر الأستاذ وترصيدا والإفصاح عنها، مع مراعاة طبيعة الحسابات،  
خاصة حسابات اكتتابات محصلة تحت التسوية كالتزام، وحساب أقساط  
تحت التحصيل كحساب مقابل لحساب رأسمال الأسهم.

### 3-5: التأخير وتوقف المساهم عن سداد الأقساط:

سبق وأن أوضحنا أن القانون في مصر يلزم المساهم بأن يدفع المبالغ عن الأسهم النقدية في مواعيدها التي حددها نظام الشركة. ولكن قد يحدث أن يتأخر المساهم عن سداد قسط أو أكثر في ميعاده، كما يمكن أن يتوقف تماماً عن امتثال سداد قيمة السهم. ولكل من الحالتين آثارهما القانونية والمعالجة المحاسبية السليمة، وهذا ما سوف نعرض له الآن ببعض التفصيل:

### 3-5-1: حالة التأخير في سداد أقساط الأسهم:

وفقاً لللائحة التنفيذية للقانون 59 لسنة 1981 إذا لم يدفع المساهم قسطاً أو أكثر في ميعاده على الشركة أن توجه له إنذاراً بالدفع، ولها أن تعذره وتحمله بفوائد وغرامات تأخير، فإن تم إعدارة للوفاء بقيمة الأسهم ولم يقم بالوفاء فلن تكون له أية حقوق في التصويت بعد مضي شهر من تاريخ الإعدار، حتى تمام السداد، وتستنزى هذه الأسهم من نصاب التصويت كما يوقف صرف أية أرباح لتلك الأسهم وكذلك حقوقها في أولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال. فإذا تم الوفاء بالمبالغ المستحقة، تصرف الأرباح إلى صاحب السهم ويكون له الحق في أولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال، إذا كانت مواعيد الاكتتاب لازالت قائمة.

ومحاسبياً، تتطلب المعالجة المحاسبية لحالة تأخر المساهم عن سداد قسط أو أكثر في ميعاده، ثم إعداره ثم سداده للمتأخرات، أن يتم الاعتراف بتأخر المساهم، على أن يتم الاعتراف أيضاً بفوائد وغرامات التأخير كإيراد للشركة، عند تحصيل الأقساط المتأخرة، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: افترض في المثال السابق أن المساهم عرفات كان من الفئة الثانية. وكان مكتتباً في 400 سهم، وتأخر عن سداد باقي قسط التخصيص لمدة شهر، ثم سدد المستحق عليه مع القسط الأخير في 3/31 بعد تحميله بفائدة تأخير 12% سنوياً وغرامة تأخير 0.5% من قيمة الأقساط المتأخرة. فكيف تتم المحاسبة عن ذلك؟

## الحل

في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

- يتم إثبات تلقي الاكتتابات من عرفات بواقع 40 جنيه عن 400 سهم أي 16000 جنيه ضمن قيد إثبات تلقي الاكتتاب (عمود 3)، ثم يتم إثبات تغطية قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة له 80%  
 $400 \times 40 = 16000$  جنيه.
- يترتب على القيد السابقين أن يكون رصيد ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية للمساهم عرفات دائناً بمبلغ 3200 جنيه = 16000 - 12800  
 - 12800 = 40 جنيه قسط اكتتاب  $\times 80$  سهم مكتتب فيها ولم تخصص عليه. ولأن قسط التخصيص المستحق عليه في 1/2،  
 حيث:

$$\begin{array}{r} \text{قسط التخصيص المطلوب} = 320 \text{ سهم} \times 35 \text{ جنيه} = 11200 \text{ ج} \\ \text{يطرح : قسط اكتتاب محول للوفاء بقسط التخصيص} \quad 3200 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} \text{المستحق من قسط التخصيص} \\ \text{ج 8000} \\ \hline \text{=====} \end{array}$$

على أن يعتبر المستحق من قسط التخصيص من حسابات الأصول.

- بعد إثبات طلب قسط التخصيص في بداية شهر فبراير يلزم في نهاية الشهر إثبات التحصيل والتأخير كما يلي:

3/1	من مذكورين ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية ح/ أقساط تخصيص متأخرة إلى ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إثبات تأخر المساهم عرفات المكتتب في 400 سهم ومخصص له 320 سهم عن سداد باقي قسط التخصيص	11200	3200 8000
-----	---	-------	--------------

- في 3/1 يتم إثبات طلب القسط الأخير، وفي 3/31 يتم إثبات تحصيل القسط الأخير، تماماً كما في المثال السابق. ثم يتم إثبات تحصيل المبلغ المتأخر من قسط التخصيص في 3/31 كالتالي:

أصل المبلغ المتأخر من قسط التخصيص 8000 جنيه  
بضاف:

فوائد تأخير عن شهر مارس 2004 80

$12/1 \times \%12 \times 8000$

غرامة تأخير بمعدل  $\%0.5$  ( $\%0.5 \times 8000$ ) 40

8120

الإجمالي

=====

3/31	من ح/ النقدية بالبنك إلى مذكورين ح/ أقساط تخصيص متأخرة ح/ فوائد تأخير ح/ غرامات تأخير إثبات تحصيل المتأخر من قسط التخصيص للمساهم عرفات بعد تحميله بفوائد تأخير 12% سنوياً، غرامة تأخير 0.5%.	8000 80 40	8120
------	--	------------------	------

وتجدر الإشارة إلى أن حسابي فوائد وغرامات تأخير من حسابات الإيرادات، وسيتم الإفصاح عنهما بقائمة الدخل عن سنة 2004 وبالطبع سيجري قيد لإقفال رصيدهما بجعل كل من ح/ فوائد تأخير، ح/ غرامة تأخير مديناً مقابل جعل ح/ الأرباح والخسائر دائناً.

5-3-2: حالة الغاء أسهم المساهم المتأخر:

وفقاً لللائحة التنفيذية لقانون 159 لسنة 1981 (م 142-147) والقانون رقم 95 لسنة 1992 (م 6) يجب بيع الأسهم التي لم تؤد المبالغ

المتبقية من قيمتها. ويتم البيع بالبورصة إذا كانت الأسهم مقيدة بها، فإذا لم تكن الأسهم مقيدة بإحدى البورصات تم البيع بالمزاد العلني الذي يتولاه أحد السماسرة. ويجب على الشركة أن تعلن في إحدى الصحف انيومية أو في صحيفة الشركات عن أرقام الأسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها، وتوجه الدعوة لشرائها بطريق المزاد، وذلك بعد ستين يوماً على الأقل من تاريخ إعداد المساهم الممتنع عن الوفاء. ويخطر المساهم بكتاب مسجل بصورة من الإعلان وعدد الجريدة والصحيفة التي تم نشره بها - ولا يجوز للشركة أن تجري البيع إلا بعد فوات خمسة عشر يوماً على الأقل من تاريخ الاخطار.

والقاعدة عند عدم وفاء المساهم بالمتأخرات عليه وبيع أسهمه أن يلغى قيد أسهمه من سجلات الشركة ويتم إخطار البورصة. ويقيد بالسجلات أسهم من انتقلت إليه ملكية الأسهم المباعة ويعطى شهادات أسهم جديدة يثبت عليها أنها صورة من الشهادات التي تم إلغاؤها.

ومن الطبيعي أن عملية بيع الأسهم التي توقف صاحبها عن سداد ما عليه من أقساطها يمكن أن ينتج عنها أرباح أو خسائر. ويجب أن تتم تسوية وضع المساهم المتأخر بمقابلة ناتج البيع من جهة مع المبلغ المتأخر على المساهم والمصاريف والفوائد عليه وكذا مصاريف البيع، من جهة أخرى، فإن تبقى للمساهم شيئاً وجب رده إليه، وإن حدث العكس، ولم ينتج عن ثمن البيع مبالغ تكفي لسداد حقوق المساهم المتأخر فيكون للشركة حق الرجوع على المساهم بقيمة الفرق، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: في 2007/1/1 طرحت شركة الدقهلية لاستصلاح الأراضي 10000 سهم للاكتتاب العام بقيمة اسمية 100 جنيه على ثلاثة أقساط بواقع 40 ، 35 ، 25 جنيه خلال شهر يناير، مارس، يونيو 2007 على التوالي للاكتتاب والتخصيص والقسط الأخير. وبلغت الاكتتابات 15000 سهم وخصصت الأسهم المطروحة على المكتتبين بالتناسب.

وكان المساهم تامر عبد الوهاب الذي خصص له 120 سهم من بين المكتتبين في الأسهم وتأخر عن سداد قسطين التخصيص والأخير، وقررت الشركة في 2007/12/1 الغاء أسهمه وإصدار أسهم جديدة بدلا منها تم

بيعها بسعر 96 جنيه للسهم، وبلغت مصاريف بيع الأسهم 130 جنيه. ووفقاً لنظام الشركة يتم احتساب فوائد تأخير على الأقساط المتأخرة بمعدل 12% سنوياً بدءاً من نهاية شهر تحصيل القسط. فكيف تتم المحاسبة عن ذلك؟

### الحل

في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

- يتم إجراء القيود اللازمة لإثبات تلقي الاكتتابات وإضافاتها على رأسمال الأسهم وطلب قسط التخصيص كما سبق، كالتالي:

1/31	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إثبات تحصيل اكتتابات في 15000 سهم بواقع 40 جنيه للسهم	600000	600000
3/31	من ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية تعلية قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة على رأسمال الأسهم 12000 سهم × 40 جنيه قسط اكتتاب	480000	480000
3/31	من ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات طلب قسط التخصيص بواقع 35 جنيه عن 12000 سهم	420000	420000

- ولتحصيل قسط التخصيص يتم تحديد المبلغ المتأخر على المساهم  
تامر كالتالي:

420000 جنيه

إجمالي قسط التخصيص

12000 سهم × 35

محول من اكتتابات محصلة تحت التسوية

(120000) جنيه

480000 – 600000

(300000) جنيه

ما يجب تحصيله بالبنك

=====

ما يسدده المساهم تامر عند الاكتتاب = عدد الأسهم المكتتب فيها × 40 جنيه

قسط اكتتاب. وحيث أن نسبة التخصيص =  $\frac{12000}{15000} = 80\%$ . فإن الأسهم

التي اکتتب فيها تامر =  $120 \times \frac{100}{80} = 150$  سهم

قسط الاكتتاب =  $40 \times 150 = 6000$

ما تم إضافته لرأسمال الأسهم =  $120 \times 40 = 4800$  جنيه

مبالغ محصلة لحساب قسطين التخصيص والأخير = 1200

=====

قسط التخصيص المطلوب من المساهم تامر

35 × 120

يطرح: المحول من اكتتابات محصلة تحت التسوية (1200)

المبلغ الذي تأخر فيه المساهم تامر 3000

=====

المبلغ المحصل من باقي المساهمين =  $300000 - 3000 = 297000$  جنيه

ويتم إثبات تحصيل قسط التخصيص وتأخير المساهم تامر كالتالي:



3/31	من مذكورين ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية ح/ النقدية بالبنك ح/ أقساط تخصيص متأخرة إلى ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إثبات تحصيل قسط التخصيص بواقع 35 جنيه عن 12000 سهم وتأخر المساهم تامر عن سداد مبلغ 3000 جنيه من تحت حساب قسط التخصيص.	420000	120000 297000 3000
------	---	--------	--------------------------

- في 6/30 - نهاية الشهر الممنوح كمهلة لتحصيل القسط الأخير -  
يتم إثبات تأخر المساهم تامر عن سداد القسط الأخير بواقع 25  
جنيه عن 120 سهم أي 3000 جنيه كالتالي:

6/1	من ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات طلب القسط الأخير بواقع 25 جنيه عن 12000 سهم	300000	300000
6/30	من مذكورين ح/ أقساط أخيرة متأخرة 25 × 120 ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إثبات تحصيل القسط الأخير بواقع 25 جنيه عن 12000 سهم وتأخر المساهم تامر عن سداد القسط الأخير عن 120 سهم.	300000	3000 297000

- يتم تحميل ح/ المساهم تامر بكل من قيمة قسط التخصيص  
المتأخر وكل القسط الأخير، بالإضافة لفوائد وغرامات التأخير  
كالتالي:

3000 المبلغ المتأخر من قسط التخصيص  
عن المدة من 3/31 – 2007/12/1  
3000 قسط التأخير كله عن المدة من 6/30 – 12/1  
فائدة التأخير على المبالغ المتأخرة

$$390 \left( \frac{5}{12} \times \%12 \times 3000 \right) + \left( \frac{8}{12} \times \%12 \times 3000 \right)$$

6390

الإجمالي

12/1	من ح/ المساهم تامر إلى مذكورين ح/ أقساط تخصيص متأخرة ح/ أقساط أخيرة متأخرة ج/ فوائد تأخير إثبات تحميل المساهم المتأخر تامر بالأقساط المتأخرة وفوائد التأخير	3000 3000 390	6390
------	---	---------------------	------

• يتم إثبات ثمن بيع الأسهم بجعل ح/ النقدية بالبنك لدينا وح/  
المساهم تامر دائناً بمبلغ 120 سهم  $\times 96 = 11520$  جنيهه  
كالتالي:

12/1	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ المساهم تامر إثبات بيع 120 سهم بسعر 96 جنيهه للسهم تأخر المساهم تامر عن سداد قيمتها	11520	11520
------	---	-------	-------

• ويتم تحميل المساهم تامر بمصاريف البيع كالتالي:

12/1	من ح/ المساهم تامر إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات وتحميل مصاريف بيع الأسهم على المساهم تامر	130	130
------	---	-----	-----

• في ضوء البيانات السابقة يتم تسوية رصيد ح/ مساهم تامر على  
النحو التالي:

11520 ثمن بيع الأسهم (96 × 120)  
ي طرح:

3000 قسط تخصيص متأخر  
3000 قسط أخير متأخر  
390 فوائد تأخير  
130 مصاريف بيع

(6520)

5000

ما يجب رده للمساهم تامر

=====

وغني عن القول أن مبلغ 5000 جنيه يمثل ما سبق وسدده المساهم تامر عند الأكتتاب (150 سهم × 40 جنيه) أي 6000 جنيه بعد استبعاد ما يلزم تحميله كالتالي:

6000

ما سدده المساهم عند الأكتتاب  
ي طرح:

فرق ثمن بيع 120 سهم = 120 سهم (100 جنيه - 96 جنيه) = 480  
390 فوائد تأخير  
130 مصاريف بيع

(1000)

5000

صافي المستحق للمساهم تامر

=====

• ويتم إثبات سداد هذا المبلغ للمساهم كالتالي:

12/1	من ح/ المساهم تامر إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات سداد الرصيد المستحق للمساهم المتأخر تامر	5000	5000
------	--	------	------

• هذا ويمكن تصوير ح/ المساهم المتأخر تامر كما يلي بدفتر الأستاذ:

من ح/ النقدية بالبنك 12/1	11520	إلى ح/ أة ساط تخصيص متأخرة	3000
		إلى ح/ اقساط أخيرة متأخرة	3000
		إلى ح/ فوائد تأخير	390
		إلى ح/ النقدية بالبنك	130
		إلى ح/ النقدية بالبنك	5000
	11520		11520

## 6 - زيادة رأس المال:

يمكن للشركة المساهمة زيادة رأسمالها بأكثر من طريقة، كان تصدر أسهماً جديدة، أو تضم الاحتياطات إلى رأس المال، أو تحول السندات إلى أسهم. ولكن يشترط أن يتم ذلك محاسبياً بطريقة سليمة دونما أدنى خروج على التشريعات المحلية القائمة، وهذا ما سنعرض له في الفقرات التالية ببعض التفصيل.

### 6-1: زيادة رأس المال من منظور قانوني:

تناول التشريع المصري موضوع زيادة رأس المال في الشركات المساهمة من أكثر من زاوية لكثير منها تأثيرات محاسبية. ويمكن إيجاز هذه الزوايا فيما يلي:

أ - وفقاً للقانون رقم 3 لسنة 1998 يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال المصدر أو المرخص به، كما يجوز بقرار من مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به في حالة وجوده.

وفي جميع الأحوال لا يجوز زيادة رأس المال المصدر قبل سداه بالكامل إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، ويشترط أن يؤدي المكتتبون في الزيادة ما لا يقل عن النسبة التي تقرر أداؤها من رأس المال

المصدر قبل زيادته، وأن يؤدوا باقي القيمة في ذات المواعيد التي تتقرر للوفاء بباقي قيمة رأس المال المصدر.

ويجب أن تتم زيادة رأس المال المصدر خلال السنوات الثلاثة التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة، أو خلال مدة سداد رأس المال المصدر قبل زيادته، أيهما أطول، وإلا أصبح القرار المرخص بالزيادة لاغياً.

ب - تقضي المواد من 17 - 33 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بشأن زيادة رأسمال الأسهم بما يلي:

\* عند زيادة رأسمال الأسهم، بإصدار أسهم جديدة، تتحدد قيمة إصدار السهم على أساس متوسط نصيب السهم من الإصدارات السابقة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة وقت الإصدار.

\* إذا كانت القيمة المحددة من الخطوة السابقة أزيد من القيمة الاسمية للسهم تجنب الزيادة في حساب احتياطي.

\* أما إذا كانت القيمة المحددة أقل من القيمة الاسمية تعين على الشركة تخفيض القيمة الاسمية، بما فيها الأسهم القائمة، إلى تلك القيمة وحساب رأس المال وفقاً لها.

مثال: إذا كانت القيمة العادلة لصافي الأصول في تاريخ آخر ثلاثة إصدارات للأسهم 10000000، 11000000، 9000000 جنيه وكان عدد الأسهم 1000000 سهم فإن متوسط نصيب السهم من القيمة العادلة لصافي الأصول =  $[3 \div (9000000 + 11000000 + 10000000)]$  + 1000000 سهم = 10 جنيه.

فإذا افترضنا أن القيمة الاسمية للسهم 9 جنيه، عندئذ يجب أن يقدر مراقب الحسابات قيمة السهم بمبلغ 10 جنيه، ويجب عند زيادة رأس المال إصدار السهم الجديد بمبلغ 10 جنيه، يتم إضافة 10 جنيه منها لرأس المال الأسهم، 1 جنيه للاحتياطي (أو ح/ علاوة الإصدار).

أما إذا افترضنا مثلاً أن متوسط نصيب السهم من القيمة العادلة لصافي الأصول = 8 جنيه. عندئذ يجب تخفيض القيمة الاسمية إلى 8 جنيه سواء

للأسهم القائمة أو أسهم زيادة رأس المال، إذ يحظر إصدار اسهم بخصم إصدار. ولذلك سيكون رأسمال الأسهم الجديد = (عدد الأسهم قبل الزيادة + أسهم زيادة رأس المال) × 8 جنيه.

\* إذا كانت القيمة المحددة أقل من القيمة الاسمية للسهم المقررة قانوناً تكون القيمة الاسمية - بما فيهم الأسهم القائمة - مساوية بالحد الأدنى لقيمة السهم مع تخفيض عدد أسهم الشركة وحساب رأس المال وفقاً لذلك.

مثال: افترض في المثال السابق أن عدد الأسهم القائمة 2500000 سهم عندئذ سيكون متوسط نصيب السهم من القيمة العادلة لصافي الأصول =  $10000000 \div 2500000 = 4$  جنيه للسهم.

ولأن القانون يحدد الحد الأدنى لقيمة الأسهم بمبلغ 5 جنيه عندئذ يجب الحفاظ على الحد الأدنى لقيمة السهم وتخفيض عدد الأسهم. فإذا افترضنا أن الشركة ستطرح 100000 سهم لزيادة رأس المال بسعر 4 جنيه للسهم، عندئذ يتبع ما يلي:

10000000 جنيه	رأس المال قبل الزيادة
400000	يضاف: قيمة اسهم زيادة رأس المال
10400000	100000 سهم × 4 جنيه
5 جنيه	إجمالي قيمة رأسمال الأسهم بعد الزيادة
2080000 سهم	÷ الحد الأدنى لقيمة السهم قانوناً
=====	عدد الأسهم بعد الزيادة

• يجب على مجلس الإدارة أن يضمن اقتراحه بزيادة رأس المال المرخص به جميع البيانات المتعلقة بالأسباب التي تدعو إلى الزيادة، وأن يرفق به تقريراً بسير أعمال الشركة خلال السنة التي تم فيها تقديم الاقتراح بالزيادة، وميزانية السنة التي تسبقها في حالة اعتمادها، ويرفق بتقرير مجلس الإدارة تقريراً آخر من مراقب الحسابات بشأن مدى صحة البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة.

• يجوز أن يكون مقابل اسهم الزيادة ما يلي:

- مبالغ نقدية.
- حصص عينية.
- ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتبيين قبل الشركة.
- تحويل ما يملكه المكتتب من سندات أو صكوك تمويل إلى أسهم وذلك بحسب شروط إصدار تلك السندات أو هذه الصكوك.
- تحويل ما يملكه المكتتب من حصص تأسيس أو حصص الأرباح إلى أسهم.
- يجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تجويل المال الاحتياطي أو جزء منه إلى أسهم ويزاد بقيمته رأس المال المصدر.
- لا يجوز زيادة رأس المال المصدر بأسهم ممتازة إلا إذا كان نظام الشركة يرخص بذلك ابتداءً، وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة وتقرير من مراقب الحسابات في شأن الأسباب المبررة لذلك.
- في حالة زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في زيادة رأس المال، بالإضافة إلى البيانات المنصوص عليها في القانون، مجموعة من البيانات أهمها؛ رقم وتاريخ السجل التجاري للشركة، تاريخ قرار الجمعية العامة أو مجلس الإدارة بالزيادة، بيان ما إذا كانت قيمة الأسهم من الإصدارات السابقة سددت بالكامل، وأنه رخص للشركة في إصدار أسهم جديدة قبل تمام سداد قيمة تلك الأسهم، مقدار الزيادة وعدد الأسهم وقيمتها، إذا كان جزء من الزيادة أسهم عينية يجب الإشارة إلى ذلك، بيان مفصل بالأسباب التي دعت الشركة إلى زيادة رأس المال، مدى أعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب، بيان الرهونات والحقوق العينية الأخرى لجميع الأصول، إذا كان الاكتتاب العام لجزء من الزيادة فكيف سيتم

الاكتتاب في الباقي والمدة والحالات التي يجب فيها على الجهة التي تلقت الاكتتاب رد المبالغ إلى المكتتبين.

• يجب أن ينفذ الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأس المال المصدر خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة وإلا اعتبر قرار الزيادة كأن لم يكن، ما لم يصدر قرار جديد في هذا الشأن. ويستثنى من تلك المدة السندات التي تم النص على إمكانية تحويلها إلى أسهم خلال مدة تجاوز ثلاث سنوات من تاريخ إصدارها.

## 2-6: زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة:

إذا قررت الشركة زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة عن طريق الاكتتاب العام فإنه من الطبيعي أن تراعي عدة اعتبارات أساسية في هذه الأسهم الجديدة أهمها ما يلي:

أ - مثلها مثل الأسهم القديمة، يجب أن تصدر الأسهم الجديدة بقيمة اسمية متساوية وأن يسدد منها 10% على الأقل عند الاكتتاب يزداد إلى 25% على الأقل عند التخصيص، على أن يتم سدادها بالكامل خلال ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار.

ب - تقوم إدارة الشركة بحساب نصيب السهم القديم من عناصر حقوق المساهمين الأخرى بخلاف رأسمال الأسهم، وذلك لتحديد المبلغ الذي يزيد به سعر إصدار السهم الجديد عن مثيله القديم، وهو ما يعرف بعلاوة إصدار الأسهم، وهي أحد حسابات حقوق المساهمين.

مثال: كانت حقوق المساهمين في 2007/12/31 لدى شركة القدس لتجارة وصناعة البرمجيات 22500000 جنيه عبارة عن؛ 15000000 جنيه رأسمال الأسهم العادية (150000 سهم × 100 جنيه قيمة اسمية). 3000000 جنيه احتياطي، 4500000 جنيه أرباح محتجزة. وقررت الشركة زيادة رأسمالها في يناير 2004 فما هو الحد الأدنى لسعر إصدار السهم الجديد؟



## الحل

\* يتم حساب القيمة الدفترية للسهم القديم كالتالي:

القيمة الدفترية للسهم في 2007/12/31 =

$$22500000 \div 150000 \text{ سهم} = 150 \text{ جنيه}$$

\* سعر إصدار السهم الجديد = 150 جنيه عبارة عن 100 جنيه قيمة اسمية + 50 جنيه علاوة إصدار.

ج - تمثل علاوة إصدار الأسهم تعويضاً من المساهمين الجدد، الذين يكتتبون في أسهم زيادة رأس المال، للمساهمين القدامى، إذ أن الاحتياطات والأرباح المحتجزة قد كونتها الشركة وقت أن كان يملكها قدامى المساهمين، وليس من العدل أن يكتتب المساهم الجديد في السهم بقيمته الاسمية، لأنه إن حدث ذلك فسوف تنخفض القيمة الدفترية للسهم القديم.

د - يمكن طلب علاوة الإصدار مع قسط الاكتتاب ويمكن طلبها مع قسط التخصيص وهي الحالة الغالبة. وعندئذ سيتم اضافتها لحساب علاوة إصدار الأسهم (بجعله دائناً) بينما تعلق أقساط الأسهم المخصصة على رأسمال الأسهم - كما سبق - كما يتضح من المثال التالي:

مثال: في 2007/3/1 قررت شركة غزة لتصنيع السماد ش. م. م زيادة رأسمال الأسهم عن طريق إصدار 10000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 جنيه وعلاوة إصدار 5 جنيه، ويتم تحصيل قيمة إصدار السهم بواقع 40 جنيه قسط اكتتاب خلال شهر مارس 2007، 35 جنيه قسط تخصيص خلال شهر إبريل 2007 مضافاً إليها 5 جنيه علاوة إصدار، 25 جنيه قسط أخير خلال مايو 2007. وتصدر شهادات الأسهم عند التخصيص وبلغت الاكتتابات 12000 سهم خصصت عليها الأسهم المصدرة بالتناسب.

في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

3/31	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إثبات تحصيل قسط الاكتتاب بواقع 40 جنيه عن 12000 سهم	480000	480000
3/31	من ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إضافة قسط الاكتتاب 40 جنيه عن الأسهم المخصصة 10000 سهم لرأسمال الأسهم.	400000	400000
4/1	من ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إلى مذكورين ح/ رأسمال الأسهم العادية ح/ علاوة إصدار أسهم عادية إثبات طلب قسط التخصيص بواقع 35 جنيه وعلاوة إصدار 5 جنيه عن الأسهم المخصصة 10000 سهم.	350000 50000	400000
4/30	من مذكورين ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم عادية ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم عادية إثبات تحصيل قيمة قسط التخصيص وعلاوة الإصدار	400000	80000 320000
5/1	من ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إلى ح/ رأسمال الأسهم العادية إثبات طلب قسط التخصيص بواقع 25 جنيه عن 10000 سهم مخصصة	250000	250000

5/30	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إثبات تحصيل القسط الأخير	250000	250000
------	---	--------	--------

وإذا كان العمل يجري بضم علاوة إصدار الأسهم لحساب الاحتياطي القانوني، يتم إقفال رصيد ح/ العلاوة في ح/ الاحتياطي، وذلك بجعل ح/ علاوة إصدار أسهم عادية مدينًا بمبلغ 50000 جنيه مقابل جعل ح/ الاحتياطي القانوني دائنًا بنفس المبلغ.

وإذا افترضنا أن علاوة إصدار الأسهم يتم طلبها مع قسط الاكتتاب وأن الشركة قررت زيادة رأس المال بإصدار أسهم ممتازة 6% مثلًا مجمعة الأرباح فإنه باستخدام نفس بيانات المثال السابقة تصبح قيود اليومية كالتالي:

3/31	من ح/ النقدية بالبنك إلى ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في أسهم ممتازة إثبات تحصيل قسط الاكتتاب بواقع 40 جنيه بالإضافة إلى 5 جنيه علاوة إصدار عن 12000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح	540000	540000
	من ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية أسهم ممتازة إلى ح/ رأسمال الأسهم الممتازة 6% مجمعة الأرباح إضافة قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة لرأسمال الأسهم	400000	400000
	من ح/ أقساط تحت التحصيل عن تخصيص أسهم ممتازة إلى ح/ رأسمال الأسهم الممتازة 6% مجمعة الأرباح إثبات طلب قسط التخصيص 35 جنيه عن 10000 سهم ممتاز مخصصة.	350000	350000

من مذكورين		
ح/ اكتتابات محصلة تحت التسوية في	140000	
أسهم ممتازة		
ح/ النقدية بالبنك	260000	
إلى مذكورين		
ح/ أقساط تحت التحصيل عن	350000	
تخصيص أسهم ممتازة		
ح/ علاوة إصدار أسهم ممتازة	50000	
6% مجمعة الأرباح		
إثبات تحصيل قسط التخصيص بواقع		
35 جنيه عن 10000 سهم مخصصة		
وتعليق علاوة الإصدار بواقع 5 جنيه		
عن كل سهم مصدر.		

ثم يتم إثبات طلب وتحصيل القسط الأخير تماماً مثلما حدث في المثال السابق، مع استبدال الأسهم العادية بالأسهم الممتازة 6% مجمعة الأرباح.

### 3-6: زيادة رأس المال باستخدام الأرباح المحتجزة والاحتياطيات:

أحد البدائل المتاحة أمام إدارة الشركة لزيادة رأسمال الأسهم أن يتم ضم كل أو بعض الأرباح المحتجزة والاحتياطيات لرأسمال الأسهم. وبالطبع فإن ذلك الإجراء يتطلب أن يكون في سياق القوانين واللوائح السارية ذات الصلة.

ومحاسبياً، سواء كان الاحتياطي قانوني تم تجنيبه بالقانون، أو كان نظامياً وفق النظام الأساسي للشركة، فإنه جزء من حقوق المساهمين. ويترتب على ضمه - جزئياً أو كلياً - إلى رأسمال الأسهم عدم تغير إجمالي حقوق المساهمين.

ومن الطبيعي أن ضم كل أو بعض الاحتياطيات والأرباح المحتجزة لرأسمال الأسهم سيكون، مقابل إصدار أسهم تمنح للمساهمين، القائمين سوف يترتب عليه زيادة عدد الأسهم بمقدار أسهم المنحة، أو ما يعرف بالأسهم المجانية. ومؤدى ذلك بالقطع انخفاض القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة كما يتضح من المثال التالي.

مثال: يبلغ رأسمال أسهم شركة نابلس لتجارة السيارات 3000000 جنيه موزعة على 100000 سهم عادي بقيمة اسمية 30 جنيه للسهم. ويبلغ رصيد الاحتياطي 600000 جنيه. فإذا قررت الشركة ضم نصف الاحتياطي لرأسمال الأسهم مقابل أسهم مجانية فسوف تنخفض القيمة الدفترية للسهم كالتالي:

\* حقوق المساهمين قبل زيادة رأسمال الأسهم:

رأسمال الأسهم	3000000 جنيه
احتياطي	600000 جنيه
<hr/>	
الإجمالي	3600000 جنيه

\* القيمة الدفترية للسهم قبل زيادة رأسمال الأسهم =

$$3600000 \div 100000 \text{ سهم} = 36 \text{ جنيه/ سهم}$$

\* أسهم المنحة (الأسهم المجانية) =  $300000 \div 30 = 10000$  سهم

\* عدد الأسهم بعد زيادة رأسمال الأسهم = 110000 سهم

\* القيمة الدفترية للسهم بعد ضم نصف رصيد الاحتياطي =

$$(300000 + 3000000) \div 110000 \text{ سهم} = 30 \text{ جنيه}$$

وتتطلب المعالجة المحاسبية لزيادة رأسمال الأسهم عن طريق ضم الاحتياطي والأرباح المحتجزة جعل حـ/ الاحتياطي أو حـ/ الأرباح المحتجزة مديناً مقابل جعل حـ/ توزيعات أسهم مجانية دائناً - حساب التزام- على أن يتم إقفال هذا الحساب بجعله مديناً مقابل جعل حـ/ رأسمال الأسهم دائناً. ويجري القيد الأول بناءً على قرار مجلس الإدارة المنبثق من قرار الجمعية العامة، بينما يجري القيد الثاني عند إصدار أسهم زيادة رأس المال والمجانية كما يتضح من المثال الثاني:

مثال: افترض في المثال السابق أنه قد تم إصدار الأسهم المجانية في 2007/2/1 وكانت الجمعية العامة قد أقرت ذلك في 2007/12/31. في هذه الحالة تجري القيود التالية:

\* بناءً على إقرار توزيعات الأسهم المجانية يعلى المبلغ على حـ/  
توزيعات أسهم مجانية كحساب التزام كالتالي:

12/31	من حـ/ الاحتياطي إلى حـ/ توزيعات أسهم مجانية إثبات قرار توزيع 10000 سهم مجاني بقيمة اسمية 30 جنيه للسهم بواقع سهم لكل عشرة أسهم	300000	300000
-------	---	--------	--------

\* وفور إصدار الأسهم وتوزيعها على المساهمين القدامى يجري القيد التالي:

2007/2/1	من حـ/ توزيعات أسهم مجانية إلى حـ/ رأسمال الأسهم العادية إثبات إصدار 10000 سهم مجاني بقيمة اسمية 30 جنيه للسهم	300000	300000
----------	---	--------	--------

6-4: زيادة رأسمال الأسهم عينا:

في حالة تحصيل قيمة أسهم زيادة رأس المال عينا تتبع ذات الخطوات والمتطلبات القانونية التي سبق عرضها في سياق شرحنا للأسهم العينية، خاصة تقويم صافي الأصول المقدمة بالقيمة العادلة في تاريخ سداد قيمة الأسهم.

وغني عن القول بأنه إذا كانت علاوة إصدار الأسهم معلومة، وهذا ما يجب إيضاحه صراحة في قرار إصدار أسهم زيادة رأس المال، فإن المساهم عليه أن يسد الفرق بين القيمة العادلة لصافي الأصول المقدمة وقيمة إصدار الأسهم نقداً، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: قررت شركة الأقصى لتجارة الأثاث ش.م.م في 2007/1/1 زيادة رأسمالها وذلك بإصدار 10000 سهم عادي بسعر 25 جنيه منها 5 جنيه علاوة إصدار. وتم سداد قيمة هذه الأسهم بتقديم الأصول التالية:

عملاء 80000 جنيه وتقدر الديون الجيدة بمبلغ 78000 جنيه

مخزون 120000 جنيه قيمته السوقية 110000 جنيه

مباني 40000 بعد خصم مجمع إهلاك 10000 جنيه، قيمتها العادلة 41000 جنيه.

وتم سداد الباقي بشيك

في هذه الحالة يتم إثبات سداد المساهمين لقيمة الأسهم كالتالي:

2007/1/1	من مذكورين		
	ح/ المخزون		110000
	ح/ العملاء		80000
	ح/ المباني		41000
	ح/ النقدية بالبنك (متمم)		21000
	إلى مذكورين		
	ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	2000	
	ح/ رأسمال الأسهم العادية	200000	
	ح/ علاوة إصدار أسهم عادية	50000	
	إثبات إصدار 10000 سهم عينا		
	بقيمة اسمية 20 جنيه وعلاوة		
	إصدار 5 جنيه		

#### 7 - تخفيض رأسمال الأسهم:

ينظم القانون شروط ومتطلبات تخفيض رأسمال الأسهم في الشركات المساهمة، كما أن هناك بدائل لاتمام هذا التخفيض يتم المحاسبة عنها حسب قواعد محاسبية ملانمة، وهذا ما سوف نعرض له ببعض التفصيل على النحو التالي:

## 7-1: تخفيض رأسمال الأسهم من منظور قانوني:

في حقيقة الأمر توجد ضوابط قانونية لعملية تخفيض رأسمال أسهم الشركة المساهمة سواء من حيث الظروف الموجبة للتخفيض أو بدائل التخفيض، كما يلي:

أ - وفقاً للائحة التنفيذية لقانون 159 لسنة 1981 يراعى ما يلي عند تخفيض رأس المال:

\* يخفض رأس مال الشركة المصدر بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. ويتم تعديل أحكام العقد أو النظام بما يتفق مع هذا التخفيض. ويجب أن يرفق بمشروع التخفيض المقدم إلى الجمعية تقرير من مراقب الحسابات - حول مدى قيام أسباب جدية تدعو للتخفيض.

\* لا يشترط أن يكون رأس المال الذي يتم تخفيضه مدفوعاً بالكامل.

ب - يحدد القرار الصادر بالتخفيض الكيفية التي يتم بها تنفيذه، ويكلف مجلس الإدارة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ قرار التخفيض. ويتم التخفيض بإحدى الوسائل التالية:

\* تخفيض القيمة الاسمية للسهم.

\* تخفيض عدد الأسهم.

\* شراء الشركة لبعض أسهمها وإعدامها.

ج - لا يجوز أن يترتب على تخفيض رأسمال الأسهم المصدر أن يقل عن الحد الأدنى، كما لا يجوز أن يترتب على تخفيض قيمة السهم أن تقل عن الحد الأدنى لقيمة السهم.

د - في حالة تخفيض رأسمال الأسهم عن طريق تخفيض عدد الأسهم يجب أن يتم تخفيض عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم بذات النسبة التي تقرر بها تخفيض رأس المال.



مثال: إذا كان رأسمال شركة القدس لتجارة السيارات شركة مساهمة مصرية خاصة 10000000 جنيه موزعة على 1000000 سهم بقيمة اسمية 10 جنيه وكان المساهم مروان يملك 1000 سهم، وتقرر تخفيض رأسمال الأسهم عن طريق تخفيض عدد الأسهم بنسبة 10% فإن المساهم مروان سوف يصبح له 900 سهم، بعد تخفيض رأسمال أسهم الشركة، حيث تسرى عليه - وكل المساهمين - نفس نسبة التخفيض أي 10% x 1000 سهم = 100 سهم، ويتبقى معه 900 سهم.

هـ - إذا كان تخفيض رأسمال الأسهم المصدرة عن طريق شراء الشركة لبعض أسهمها وإعدامها، وجب على الشركة أن توجه طلب الشراء إلى جميع المساهمين بالنشر حسب القانون، موضحة بيانات الشركة ومقدار رأس المال المصدر وعدد الأسهم المطلوب شراؤها، والتمن المعروض للسهم، وكيفية أداء الثمن ومدة سريان عرض الشركة بما لا يقل عن 30 يوم، مع مراعاة ما يلي:

- يجوز للشركة أن تشتري أسهمها من السوق خاصة إذا كان المعروض من جانب المساهمين أقل من المطلوب وبسعر أعلى مما تعرضه الشركة.
- على الشركة خلال شهر من تاريخ حصولها على الأسهم اللازمة لتنفيذ التخفيض أن تقوم بإلغاء ما حصلت عليه من أسهم، وأخطار البورصة بذلك.
- يتم اعتماد تخفيض رأس المال ونشر ذلك في صحيفة الشركات.
- حسب م 48 من ق رقم 3 لسنة 1998 بشأن تعديل القانون رقم 159 لسنة 1981 إذا حصلت الشركة على جانب من أسهمها تعين عليها أن تتصرف في هذه الأسهم للغير في مدة أقصاها سنة من تاريخ حصولها عليها، والتزمت بانقاص رأس مالها بمقدار القيمة الاسمية لتلك الأسهم وإتباع الإجراءات المقررة لذلك. ويجوز للشركة شراء بعض أسهمها لتوزيعها على العاملين بها كجزء من نصيبهم في الأرباح.

و - يمكن للشركة أن تستهلك أسهم رأس المال وذلك بموجب نص خاص في نظام الشركة. ومن أهم المتطلبات القانونية في هذا الشأن ما يلي:

\* القاعدة أن يتم استهلاك الأسهم بموجب نص خاص في نظام الشركة، وتدفع قيمة الأسهم المستهلكة من الأرباح أو الاحتياطات القابلة للتوزيع، ولا يترتب على استهلاك الأسهم تخفيض رأس المال.

\* يتم استهلاك الأسهم بإحدى طريقتين. الأولى: أن يتم رد القيمة الاسمية للأسهم التي يتم اختيارها سنوياً بطريق القرعة حتى نهاية مدة الشركة. والثانية: رد جزء من قيمة السهم لجميع الأسهم سنوياً، بحيث يتم الاستهلاك الكلي على المدى الزمني الذي يحدده نظام الشركة. وفي جميع الأحوال يجب أن يتم الاستهلاك والأداء على وجه المساواة لكل نوع من أنواع الأسهم.

\* إذا كان للشركة أنواع من الأسهم يجري استهلاكها تدريجياً وأنواع أخرى يتم استهلاكها كلياً بطريق القرعة، فإن كل سهم يتم استهلاكه كلياً أو جزئياً يفقد بذات النسبة التي استهلك بها حقوقه في توزيعات الأرباح السنوية التي تتم بعد الاستهلاك.

\* في الشركات التي ينص نظامها على استهلاك الأسهم قبل انقضاء أجل الشركة، بسبب تعلق الشركة بالتزام باستغلال مورد معين من موارد الثروة الطبيعية، أو مرفق من المرافق العامة ممنوح لها لمدة محددة، أو بوجه من أوجه الاستغلال مما يستهلك بالاستعمال أو يزول بعد مدة معينة، تتحول الأسهم التي يتم استهلاكها كلياً إلى أسهم تمتع.

\* يكون لحامل أسهم التمتع حصة في الأرباح بالقدر المنصوص عليه في نظام الشركة، ويجوز النص على أن يكون له حق في فائض التصفية بعد رد قيمة أسهم رأس المال إلى أصحابها. وماعدا ذلك يكون لأسهم التمتع كافة الحقوق المقررة لأصحاب حملة أسهم رأس المال، في حدود ما ينص عليه نظام الشركة.

## 2-7: تخفيض رأسمال الأسهم عن طريق تخفيض قيمة السهم:

في حالة لجوء الإدارة إلى تخفيض رأسمال الأسهم عن طريق تخفيض قيمة السهم يلزم بعد تقنين قرار التخفيض ألا تقل قيمة السهم عن الحد الأدنى لقيمة السهم، وهي خمسة جنيهاً.

وأيما كان الغرض من التخفيض، سواء تغطية خسائر مرحلة مثلاً، أو رد القيمة للمساهمين، فطالما سبق تحصيل قيمة السهم بالكامل فسوف يقل رأسمال الأسهم بقيمة التخفيض، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: يتكون رأسمال الأسهم لشركة مكة للسجاد من 1000000 جنيه موزعة على 100000 سهم القيمة الاسمية للسهم 10 جنيه مدفوعة بالكامل. وقررت الشركة في 2007/12/31 تخفيض قيمة السهم إلى 9 جنيه ورد قيمة التخفيض للمساهمين.

في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

\* يتم حساب إجمالي قيمة التخفيض في قيمة الأسهم وهو 100000 سهم  $\times (10 - 9) = 100000$  جنيه تعلى على حـ/ إعادة تقويم رأسمال الأسهم العادية، وهو من حسابات حقوق المساهمين، بينما يلغى حـ/ رأسمال الأسهم القديم بجعله مديناً مقابل جعل حـ/ رأسمال الأسهم العادية بعد التخفيض دائناً كالتالي:

من حـ/ رأسمال الأسهم العادية (قيمة السهم الاسمية 10 جنيه) إلى منكورين حـ/ رأسمال الأسهم العادية	900000	1000000
(قيمة السهم الاسمية 9 جنيه) حـ/ إعادة تقويم رأسمال الأسهم العادية	100000	
إثبات تخفيض قيمة السهم الاسمية من 10 جنيه إلى 9 جنيه لعدد 100000 سهم.		

\* ويتم تعليمة مقدار التخفيض بناء على إعلانه على ح/ حملة الأسهم العادية - كالتزام - بجعله دائناً، مقابل إقفال رصيد ح/ إعادة تقويم الأسهم العادية بجعله مديناً كالتالي:

12/31	من ح/ إعادة تقويم رأسمال الأسهم العادية إلى ح/ حملة الأسهم العادية إثبات إجراء تخفيض قيمة الأسهم العادية بمبلغ 100000 جنيه	100000	100000
-------	--	--------	--------

\* ويفرض أنه تم سداد المبلغ لحملة الأسهم في 2007/1/10 مثلاً فسوف يقفل رصيد ح/ حملة الأسهم العادية بجعله مديناً مقابل جعل ح/ النقدية بالبنك دائناً كالتالي:

2007/1/10	من ح/ حملة الأسهم العادية إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات سداد مبلغ 100000 جنيه بشيك للمساهمين مقابل تخفيض قيمة الأسهم	100000	100000
-----------	---	--------	--------

\* وإذا ما تقرر استخدام مقابل التخفيض - كلياً أو جزئياً - في تغطية خسائر مرحلة فإن الطرف الدائن في قيد إجراء التخفيض سيكون حساب خسائر مرحلة. وبالطبع لن يتم ذلك إلا في إطار القوانين واللوائح السارية. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا لم يكن قد تم تحصيل قيمة السهم بالكامل، فوفقاً للافتراض الذي نسير عليه وهو المتمشي مع التشريع المصري، يمكن أن تكون شهادات الأسهم قد صدرت فور التخصيص.

ومعنى ذلك أنه يمكن إجراء التخفيض في قيمة السهم بإعفاء المساهم من جزء من قسط التخصيص مثلاً، أو كل القسط الأخير.

ومحاسبياً إذا تم التخفيض بإعفاء المساهمين من قسط من الأقساط فلن تجري قيود لإثبات ذلك مالم يكن قد تم إثبات طلب القسط. ففي هذه الحالة

يلغي قيد طلب القسط بقيد عكسي، طالما لم يتم التحصيل. وتصبح قيمة السهم هي القيمة المصدر بها بما يساوي الأقساط المحصلة حتى تاريخ الاعفاء من الأقساط التالية، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: أصدرت شركة الإسكندرية للحاسبات في 2007/1/1 عدد 100000 سهم عادي تم الاكتتاب فيها كاملة، وذلك بقيمة اسمية 40 جنيه تسدد بواقع 20 جنيه قسط اكتتاب خلال شهر يناير، 15 جنيه قسط تخصيص خلال شهر مارس، 5 جنيه قسط أخير خلال شهر يونيو. وقررت الشركة تخفيض قيمة السهم إلى 35 جنيه في 6/1 بعد طلب القسط الأخير، وتوقفت عن تحصيله.

في هذه الحالة يتم إلغاء قيد طلب القسط الأخير بقيد عكسي كالتالي:

6/1	من حـ/ رأسمال الأسهم العادية إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل أخيرة عن أسهم عادية إثبات إلغاء طلب القسط الأخير بواقع 5 جنيه عن 100000 سهم.	500000	500000
-----	---	--------	--------

ويترتب على هذا القيد أن يصبح رأسمال الأسهم 100000 سهم بقيمة اسمية 35 جنيه مدفوعة بالكامل أي 3500000 جنيه.

7-3: تخفيض رأسمال الأسهم عن طريق تخفيض عدد الأسهم:

إذا كانت الوسيلة التي أقرتها الشركة تخفيض عدد الأسهم ذاتها فإن قيمة السهم ستظل كما هي مع تخفيض عدد الأسهم. ويتطلب الأمر مراعاة عدة ضوابط لعل أهمها؛ عدم تجزئة السهم، عدم خروج أي من المساهمين بعد تخفيض عدد أسهمه، الإبقاء على قيمة السهم، وإجراء التخفيض بنسبة معينة مما يملكه المساهم من الأسهم.

وتقضي المعالجة المحاسبية لإجراء التخفيض بجعل حـ/ رأسمال الأسهم مدينًا مقابل جعل حـ/ حملة الأسهم دائنًا بمبلغ التخفيض، إلى أن يتم

التصرف في المبلغ، كما سبق، أما لتغطية خسائر مرحلة أو لسداده للمساهمين، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: يبلغ رأسمال شركة أسوان الزراعية 1000000 جنيه موزع على 100000 سهم بقيمة اسمية 10 جنيه للسهم وقررت الجمعية العامة للشركة في 2007/1/30 تخفيض عدد الأسهم بنسبة 10% مع جبر كسر السهم لصالح المساهم ودون خروج أي مساهم. وتم سداد المبلغ بشيك للمساهمين في 2004/2/25 في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

2007/1/30	من ح/ رأسمال الأسهم العادية إلى ح/ حملة الأسهم إثبات إقرار الجمعية العامة للشركة تخفيض عدد الأسهم بنسبة 10% مع الإبقاء على قيمة السهم 10 جنيه	100000	100000
2007/2/25	من ح/ حملة الأسهم إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات سداد ما يعادل 10% من الأسهم للمساهمين	100000	100000

7-4: تخفيض رأسمال الأسهم عن طريق رد (استهلاك) الأسهم:

سبق وأوضحنا أن القانون يقر بإمكانية استهلاك شركات معينة في أنشطة معينة لأسهم رأس المال. وتتضح هذه الحالة أكثر في شركات الامتياز، كما هو الوضع في صناعة استخراج الموارد الطبيعية أو التعاقدات مع الحكومة لمهمة محددة مقابل امتياز نشاط سياحي قصير، أو حق أداء أعمال النظافة لمدة معينة تؤول بعدها أصول الشركة للجهة مانحة الامتياز. وفي سبيل استهلاك أسهم رأس المال (ردها) يلزم أن تراعي الشركة ما يلي:

أ - أن الشركة ترد قيمة أسهمها خلال حياتها إلى مساهميها ولكن من الأرباح التي تحققها، للحفاظ على مصالح المساهمين والجهة مانحة الامتياز ودائني الشركة في نفس الوقت.

ب - أن رد قيمة الأسهم زيادة عن الأرباح المحققة سوف يستنفذ أصول الشركة ويضر بالدائنين والجهة مانحة الامتياز، حيث سيكون استهلاك رأسمال الأسهم عندئذ استهلاكاً حقيقياً، مصدره أصول الشركة، وبالتالي قد يصعب على الشركة الإبقاء على الأصول التي اتفقت في عقد الامتياز على تسليمها للجهة مانحة الامتياز في نهاية فترة الامتياز.

ج - يمكن تنفيذ عملية استهلاك أسهم رأس المال بإحدى اليتين، الأولى: أن يتم تخفيض قيمة السهم بنسبة معينة على مدار عمر الشركة أو فترة الامتياز، والثاني: أن يتم تخفيض عدد الأسهم بنسبة سنوية طيلة فترة الامتياز. وعلى سبيل المثال إذا كان رأسمال الأسهم 100000 سهم x 10 جنيه قيمة اسمية للسهم، فسيكون سيان للشركة أن تخفض قيمة السهم بنسبة 10% سنوياً أو تستهلك 10% من الأسهم سنوياً، ذلك إذا افترضنا أن فترة الامتياز للشركة عشر سنوات.

مثال: يتكون رأسمال الأسهم لشركة الدقهلية للغاز الطبيعي من 100000 سهم عادي بقيمة اسمية 10 جنيه للسهم. فإذا علمت أن الشركة ترد سنوياً 10% من عدد الأسهم بدءاً من 2006/12/31، وأن أرباح السنة المنتهية في 2006/12/31 تبلغ 400000 جنيه، وتم رد قيمة الأسهم للمساهمين بشيك في 2004/1/10.

في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

\* يتم تجنيب مبلغ من أرباح الفترة قبل توزيعها - حسب القانون - في صورة احتياطي رد (استهلاك) أسهم رأس المال، وهو أحد حسابات حقوق المساهمين كالتالي:

2006/12/31	من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر إلى حـ/ احتياطي رد (استهلاك) أسهم رأس المال إثبات تكوين احتياطي لرد الأسهم	100000	100000
------------	--	--------	--------

\* وفور قرار اعتماد استهلاك الأسهم وتخصيصها على المساهمين يتم تخفيض رأسمال الأسهم وتعليق المبلغ على حـ/ حملة الأسهم كحساب التزام كالتالي:

2006/12/31	من حـ/ رأسمال الأسهم العادية إلى حـ/ حملة الأسهم العادية إثبات اعتماد استهلاك 10% من الأسهم	100000	100000
------------	--	--------	--------

\* وعند سداد قيمة الأسهم المستهلكة يجري القيد التالي:

2007/1/10	من حـ/ حملة الأسهم العادية إلى حـ/ النقدية بالبنك إثبات سداد مقابل أسهم رأس المال المستهلكة	100000	100000
-----------	--	--------	--------

وتجدر الإشارة إلى أن المعالجة السابقة ترتب عليها ثبات مجموع حقوق المساهمين حيث تم تخفيض رصيد حـ/ رأسمال الأسهم العادية بمبلغ 100000 جنيه مقابل زيادة رصيد حـ/ الاحتياطي بذات المبلغ. كما ترتب على استهلاك الأسهم نقص الأصول (حـ/ النقدية بالبنك) مقابل نقص الأرباح الموزعة.

وتجري الممارسة العملية على عدم حرمان المساهم الذي تم استهلاك بعض أسهمه من حقوقه عن الأسهم المستهلكة، حيث سيحصل على أسهم تمتع بدلاً منها، والأخيرة تعطي صاحبها حق المشاركة في الأرباح وحق التصويت في الجمعية العامة للشركة وحق اقتسام فائض التصفية إن وجد، كما هو الحال في شركات الامتياز، التي يحتم نظامها الأساسي النص على ذلك.



## 5-7: استدعاء الأسهم الممتازة:

سبق وأن أوضحنا، في سياق عرضنا لأنواع الأسهم، ان الأسهم الممتازة يمكن أن تكون قابلة للاستدعاء. في هذه الحالة يتم استدعاء الأسهم ورد قيمتها لأصحابها. وعادة ما يتم ذلك بعد تكوين الشركة لأحتياجات تستخدم في تمويل الأصول بدلا من رأسمال الأسهم التي يتم استدعائها، أو في حالة إمكانية إصدار أسهم جديدة بشروط أفضل فيتم استدعاء القديمة ورد قيمتها لأصحابها.

وتتطلب المحاسبة عن استدعاء الأسهم الممتازة ما يلي:

أ - أن يتم تحديد علاوة رد الأسهم الممتازة، بالفرق بين سعر الرد والقيمة الاسمية، حيث يكون سعر الرد أكبر من القيمة الاسمية للسهم، ويجعل حـ/ علاوة رد الأسهم الممتازة مديناً بمقدار هذه العلاوة، ويعامل حساب علاوة رد الأسهم كحساب مدين بطبيعته مقابل لحساب حقوق الملاك.

ب - أن يتم إقفال الرصيد المدين لحساب علاوة رد الأسهم الممتازة في حـ/ علاوة إصدار هذه الأسهم، فإن زادت علاوة الرد عن نصيب الأسهم المستدعاة من علاوة الإصدار يتم تحميل الزيادة في علاوة الرد على حـ/ الاحتياطي أو حـ/ الأرباح المحتجزة، كما يتضح من المثال

التالي:

مثال: في 2007/2/1 قررت شركة الأقصى المساهمة لتجارة العطور رد قيمة 1000 سهم ممتاز 12% غير مجمع الأرباح مقابل 60 جنيه للسهم الواحد، علماً بأن قيمته الاسمية 50 جنيه، وقام حملة هذه الأسهم باسترداد قيمتها في 3/1 فإذا علمت أن السهم الممتاز، كان قد سبق إصداره بسعر 54 جنيه للسهم فكيف تتم المحاسبة عن رد الأسهم؟

تتم المحاسبة عن رد الأسهم الممتازة على النحو التالي:

\* القيمة الاسمية للأسهم المستدعاة = 1000 سهم × 50 جنيه = 50000 جنيه يخفض بها حـ/ رأسمال الأسهم الممتازة بجعله مديناً. أما علاوة رد الأسهم الممتازة فتبلغ 10000 جنيه = 1000 سهم (60 - 50) يجعل بها حـ/ علاوة رد الأسهم الممتازة مديناً، كما يعلى إجمالي قيمة

الرد  $60000 = 60 \times 1000$  جنيه على حـ/ حملة الأسهم الممتازة وهو من حسابات الالتزامات كالتالي:

2/1	من مذكورين حـ/ رأسمال الأسهم الممتازة 12% غير مجمعة الأرباح حـ/ علاوة رد الأسهم الممتازة 12% غير مجمعة الأرباح إلى حـ/ حملة الأسهم الممتازة 12% غير مجمعة الأرباح إثبات قرار استدعاء 1000 سهم ممتاز 12% غير مجمع الأرباح قيمة السهم الاسمية 50 جنيه لرده مقابل 60 جنيه للسهم.	50000 10000 60000	
-----	---	-------------------------	--

\* في 3/1 يتم إثبات سداد قيمة رد الأسهم الممتازة بجعل حـ/ حملة الأسهم الممتازة مديناً مقابل جعل حـ/ النقدية بالبنك دائناً كالتالي:

3/1	من حـ/ حملة الأسهم الممتازة 12% غير مجمعة الأرباح إلى حـ/ النقدية بالبنك إثبات رد قيمة 1000 سهم ممتاز 12% غير مجمع الأرباح لحملة الأسهم	60000 60000	
-----	--	----------------	--

\* وغني عن القول أنه إذا لم يتم سداد المستحق لحملة الأسهم حتى 2007/12/31 فسوف يظهر رصيد حـ/ حملة الأسهم الممتازة ضمن الالتزامات بمبلغ 60000 جنيه. وبالطبع إذا حصل المساهمون على قيمة رد أسهمهم وتخلف البعض منهم فسوف تظهر مستحقاتهم كرصيد دائن بحساب حملة الأسهم ويعتبر التزام بالميزانية.

\* يتم إقفال الرصيد المدين لحساب علاوة الرد وقدره 10000 جنيه في حـ/ علاوة الإصدار بحد أقصى ما يخص الأسهم المستدعاة من علاوة الإصدار أي  $1000 (54 - 50) = 4000$  جنيه أما ما زاد وقدره 6000 جنيه فيتم تحميله على حـ/ الاحتياطي كالتالي:

3/1	من مذكورين ح/ علاوة إصدار أسهم ممتازة 12% غير مجمعة الأرباح ح/ الاحتياطي إلى ح/ علاوة رد أسهم ممتازة 12% غير مجمعة الأرباح إقفال الرصيد المدين لحساب علاوة الرد للأسهم الممتازة المستدعاة في حساب علاوة إصدارها والباقي في الاحتياطي	4000 6000 10000
-----	--	-----------------------

\* وتجدر الإشارة إلى أننا لو فرضنا أن الأسهم الممتازة المستدعاة كان قد سبق إصدارها بقيمتها الاسمية 50 جنيه فإنه لا يوجد رصيد دانن لحساب علاوة الإصدار، وفي هذه الحالة كنا سنقوم بإقفال رصيد ح/ علاوة رد الأسهم الممتازة كله في ح/ الاحتياطي (أو ح/ الأرباح المحتجزة).

ج - إذا كانت الأسهم الممتازة المستدعاة مجمعة الأرباح، وكانت هناك كوبونات أرباح عن سنوات سابقة لم يتم توزيعها، فيجب سداد هذه الكوبونات مع رد الأسهم الخاصة بها. وبذلك يتم رد قيمة السهم الاسمية + علاوة الرد (إن وجدت) + كوبونات الأرباح المجمعة. وبالطبع سيتم تحميل هذه الكوبونات - باعتبارها حساب مقابل لحقوق الملاك - على ح/ الأرباح المحتجزة أو ح/ الاحتياطي، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: افترض أن الشركة العصرية للأقمار الصناعية ش. م. م قررت استدعاء ورد 1000 سهم ممتاز 12% مجمع الأرباح مقابل 75 جنيه للسهم في 2007/2/1، وكان قد سبق إصداره بمبلغ 68 جنيه وقيمته الاسمية 60 جنيه، فإذا علمت أن مجلس الإدارة لم يعلن أي كوبونات عن السنوات الثلاث السابقة، وأنه قد تم سداد المستحق لحملة الأسهم في 2007/4/1، فكيف يتم إثبات ما سبق؟

في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

\* يتم حساب كوبونات الأرباح المجمعة عن آخر ثلاث سنوات 1000 سهم × 60 جنيه × 12% × 3 سنوات = 21600 يحمل بها حـ/ كوبونات أسهم ممتازة، أما علاوة الرد فتبلغ 1000 سهم (60-75) = 15000 جنيه، كالتالي:

2 / 1	من منكورين حـ/ رأسمال الأسهم الممتازة 12% مجمعة الأرباح حـ/ علاوة رد أسهم ممتازة 12% مجمعة الأرباح حـ/ كوبونات أسهم ممتازة 12% مجمعة الأرباح إلى حـ/ حملة الأسهم الممتازة 12% مجمعة الأرباح إثبات استدعاء 1000 سهم ممتاز 12% مجمع الأرباح وردها مقابل 75 جنيه للسهم قيمته الاسمية 60 جنيه والكوبون المجمع عن ثلاث سنوات.	60000 15000 21600 96600
4 / 1	من حـ/ حملة الأسهم الممتازة 12% مجمع الأرباح إلى حـ/ النقدية بالبنك إثبات رد قيمة 1000 سهم ممتاز 12% مجمع الأرباح مقابل 75 جنيه للسهم بالإضافة إلى مبلغ 21600 جنيه كوبونات مجمعة عن آخر ثلاث سنوات.	96600 96600
4 / 1	من منكورين حـ/ علاوة إصدار أسهم ممتازة 12% مجمعة الأرباح 1000 (68 - 60) حـ/ الاحتياطي (أو حـ/ أرباح محتجزة) إلى منكورين حـ/ علاوة رد أسهم ممتازة 12% مجمعة الأرباح حـ/ كوبونات أسهم ممتازة 12% مجمعة الأرباح إفصال الرصيد المدين لحسابي علاوة رد أسهم ممتازة، كوبونات أسهم ممتازة في حساب علاوة الإصدار والباقي في حساب الاحتياطي	8000 28600 15000 21600

6-7: تخفيض رأسمال الأسهم عن طريق شراء الشركة لبعض أسهمها وإلغائها:

#### Capital reduction through Treasury stocks

سبق وأشرنا إلى أن الشركة يمكن أن تقتني بعض أسهمها من الغير سواء عن طريق الشراء من السوق أو عن طريق الهبة ويمكن للشركة عندئذ أن تلغي هذه الأسهم أو تعيد بيعها.

ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تسمى هذه الأسهم أسهم الخزينة وهي اسهم من أسهم الشركة نفسها، سبق إصدارها وتحصيل قيمتها بالكامل قامت الشركة باقتنائها ولم يتم استهلاكها، أو إعادة إصدارها بعد.

وبهذا المعنى فإن أسهم الخزينة لا تخفض عدد الأسهم المصدرة، ولكن تخفض عدد الأسهم القائمة، وبالتالي إجمالي حقوق المساهمين، وهذا الأسهم لا تصرف كإرباح، فأسهم الخزينة حساب مقابل لحساب حقوق الملاك وليست أصل، على الرغم من أنها قد يتم الإفصاح عنها كأصل في بعض الأحيان.

ومحاسبياً توجد ثلاثة مداخل أو طرق لمعالجة أسهم الخزينة وهي طريقة التكلفة، طريقة القيمة الاسمية، وطريقة الإلغاء البناء كما يلي:

#### 1-6-7: طريقة التكلفة: The Cost Method → على جرأ

وفقاً لهذه الطريقة يتم الاعتراف باقتناء أسهم الخزينة بإجمالي تكلفتها حيث، يتم تحميل قيمة التكلفة على ح/أ أسهم الخزينة بجعله مديناً وهو حساب معاكس لحساب حقوق الملاك كما سبق وأشرنا. أما حساب حقوق الملاك، الذي جعل دانتاً بالإصدار الأول للأسهم العادية وعلاوة الإصدار فيظل كما هو.

وعندما يتم إعادة إصدار أسهم الخزينة بمبلغ يزيد عن تكلفتها تعلق الزيادة على ح/أ رأسمال الأسهم المصدر والمدفوع - ربح بيع أسهم الخزينة - أو ح/أ علاوة إصدار أسهم الخزينة. أما إذا كان سعر الإصدار الثاني أقل من التكلفة يحمل الفرق على ح/أ أرباح محتجزة. ما لم يوجد

رصيد دائن لحساب رأس المال المصدر والمدفوع – ربح بيع أسهم خزينة – فعندئذ يحمل هذا الحساب بالزيادة في تكلفة أسهم الخزينة المعاد إصدارها عن سعر الإصدار، فإذا جاوز الفرق هذا الرصيد الدائن يحمل بالتالي على ح/ الأرباح المحتجزة كما يتضح من المثال التالي:

مثال: في 2006/10/1 أعادت شركة المنصورة الزراعية شراء 100 سهم من أسهمها بمبلغ 70 جنيه للسهم علماً بأن القيمة الاسمية للسهم 50 جنيه وسبق إصداره في 2006/1/1 بمبلغ 60 جنيه للسهم. وفي 2006/12/1 أعادت الشركة بيع هذه الأسهم بشيك بسعر 75 جنيه للسهم. فكيف يتم المحاسبة عن ذلك وفقاً لطريقة التكلفة؟

في ظل طريقة التكلفة تسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

ا - اقتناء أسهم الخزينة:

تكلفة الاقتناء = 100 سهم × 70 جنيه = 7000 جنيه يتم الاعتراف بها بجعل ح/ أسهم الخزينة مديناً وح/ النقدية بالبنك دائناً كالتالي:

2006/10/1	من ح/ أسهم الخزينة إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات اقتناء 100 سهم من أسهم الشركة بسعر 70 جنيه للسهم.	7000	7000
-----------	---	------	------

ب - إعادة بيع الأسهم:

ثمن بيع الأسهم = 100 × 75 = 7500

تكلفة اقتناء الأسهم = 100 × 70 = 7000

2006/12/1	من ح/ النقدية بالبنك إلى مذكورين ح/ أسهم الخزينة ح/ علاوة إعادة إصدار أسهم الخزينة إثبات علاوة إعادة إصدار 100 سهم من أسهم الخزينة تكلفته 70 جنيه بسعر 75 جنيه.	7000 500	7500
-----------	--	-------------	------

واقترض أن الشركة اشترت أسهم خزينة في 2006/12/1 بمبلغ 20000 جنيهه (2000 سهم x 10 جنيهه) أعادت بيعها في 12/25 بمبلغ 18000 جنيهه.

في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية وفقاً لطريقة التكلفة كالتالي:

12/9	من ح/ أسهم الخزينة إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات اقتناء 2000 سهم من أسهم الشركة بسعر 10 جنيهه للسهم	20000	20000
12/25	من مذكورين ح/ النقدية بالبنك ح/ علاوة إصدار أسهم خزينة ح/ الأرباح المحتجزة إلى ح/ أسهم الخزينة إثبات إعادة بيع 2000 سهم من أسهم الخزينة بخسارة 2000 جنيهه	20000	18000 500 1500

ووفقاً لطريقة التكلفة أيضاً إذا تكررت عمليات شراء أسهم الخزينة يجب الاستقرار على افتراض معين لتدفق تكلفة هذه الأسهم مثل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً، أو طريقة التمييز الدقيق واستخدام هذا الافتراض لأغراض حساب الزيادة أو الانخفاض في قيمة إعادة إصدار هذه الأسهم عن تكلفة اقتنائها.

ومن أهم مميزات طريقة التكلفة أنها تتحاشى تحديد – والمحاسبة عن – المبالغ المرتبطة بالإصدار الأصلي للأسهم ولهذا فهي بسيطة ويسهل استخدامها.

أضف إلى ذلك أن طريقة التكلفة تتسق مع مفهوم المعاملة الواحدة one-Transaction. وهذا المفهوم يتبنى وجهة النظر القائلة بأن تصنيف حقوق المساهمين يجب ألا يتأثر لأن الشركة كانت الشخص الوسيط في تبادل أسهم من مساهم لآخر. وفي بعض الأحيان هناك فقط تحويل للأسهم

بين اثنين من المساهمين. وحيث أن الأرصدة الأصلية في حسابات حقوق الملاك ستظل غير موزعة فإن استخدام هذه الطريقة يكون أكثر قبولاً عندما تقتني الشركة أسهمها لأسباب بخلاف الإلغاء، أو في حالة أن استهلاكها لم يتقرر بعد.

#### 7-6-2: طريقة القيمة الاسمية: par value method

وفقاً لهذه الطريقة يتم تحميل حساب أسهم الخزينة بإجمالي القيمة الاسمية للأسهم المعاد اقتنائها. وإن حدث وكان لهذه الأسهم حسابات مرتبطة بها من ضمن حسابات حقوق المساهمين، مثل علاوة الإصدار مثلاً، يجب استبعادها تناسبياً مع المبالغ التي تم الاعتراف بها عند الإصدار الأصلي للأسهم. ويتم معالجة اقتناء أسهم الخزينة تقريباً كاسترداد للأسهم. ومع ذلك يستمر حساب رأسمال الأسهم العادية (أو الممتازة) بقيمتها الأصلية. وبذلك يحافظ المحاسب على التمييز بين معاملات الاسترداد الفعلي ومعاملات أسهم الخزينة.

وعندما يتم إعادة بيع أسهم الخزينة المقتناة بقيمتها الاسمية فإن مقدار زيادة سعر البيع عن القيمة الاسمية يتم تعليته على ح/ علاوة إعادة إصدار أسهم الخزينة. أما إعادة الإصدار بأقل من القيمة الاسمية فلا يخلق التزام احتمالي للمشتري. لأن المشتري الأصلي هو الذي ينقل خطر هذا الالتزام لدائني الشركة.

ولتوضيح ماسبق نعيد حل مثال شركة المنصورة الزراعية وفقاً لطريقة القيمة الاسمية كالتالي:

#### أ - اقتناء أسهم الخزينة:

يجعل ح/ أسهم الخزينة مديناً بالقيمة الاسمية للأسهم المشتراة (100 سهم × 50 جنيه = 5000 جنيه). وحيث كان قد سبق إصدار الأسهم بسعر 60 جنيه للسهم (علاوة إصدار 10 جنيه للسهم) يجعل ح/ علاوة إصدار أسهم عادية مديناً بمبلغ 1000 جنيه (100 سهم × 10 جنيه). كما يجعل ح/ الأرباح المحتجزة مديناً بالفرق بين النقدية المسددة 7000 جنيه



(100 سهم × 70 جنيه) وحاصل جمع القيمة الاسمية للأسهم 5000 جنيه  
وعلاوة إصدارها 1000 جنيه كالتالي:

2006/10/1	من منكورين ح/ أسهم الخزينة ح/ علاوة إصدار الأسهم العادية ح/ الأرباح المحتجزة إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات اقتناء 100 سهم من أسهم الشركة بسعر 70 جنيه قيمته الاسمية 50 جنيه وعلاوة إصداره عند صدوره أول مرة 10 جنيه.	7000	5000 1000 1000
-----------	--	------	----------------------

ب - إعادة بيع الأسهم:

$$\text{ثمن بيع الأسهم} = 100 \times 75 = 7500 \text{ جنيه}$$

$$\text{القيمة الاسمية للأسهم} = 100 \times 50 = 5000 \text{ جنيه}$$

∴ ناتج إعادة البيع = 7500 - 5000 = 2500 جنيه يعلى على

ح/ علاوة إعادة إصدار أسهم الخزينة كالتالي:

2006/12/1	من ح/ النقدية بالبنك إلى منكورين ح/ أسهم الخزينة ح/ علاوة إعادة إصدار أسهم الخزينة إثبات إعادة بيع 100 سهم من أسهم الخزينة مقتناه بالقيمة الاسمية 5 جنيه بسعر 75 جنيه.	7500 5000 2500	
-----------	---	----------------------	--

وبافتراض أن هذه الأسهم قد أعيد بيعها بمبلغ 4500 جنيه (45 جنيه  
للسهم الواحد) يتم إثبات ذلك كما يلي:

2006/12/1	من مذكورين ح/ النقدية بالبنك ح/ الأرباح المحتجزة إلى ح/ أسهم الخزينة	4500 500 5000
-----------	---	---------------------

### 3-6-7: طريقة الإلغاء البناء: Constructive retirement method

تتشابه طريقة الإلغاء البناء مع طريقة القيمة الاسمية عدا أن إجمالي القيمة الاسمية للأسهم المعاد اقتنائها تحمل على ح/ الأسهم وليس ح/ أسهم الخزينة ويفضل هذا الأسلوب في حالة:

أ - أن الإدارة لا تنوي إعادة إصدار الأسهم في المدى القريب.

ب - أو أن الإدارة توصف هذه الأسهم بأنها جاري الغائها.

ومحاسبياً فإن المفهوم الثنائي للمعاملة يكون أكثر اتساقاً مع طريقتي القيمة الاسمية والإلغاء البناء. أولاً: ينظر لإعادة اقتناء أسهم المنشأة على أنها وسيلة لتخفيض رأسمالها. وثانياً: لأن إعادة إصدار الأسهم هو نفسه كما لو كان إصدار أسهم جديدة.

وهناك اختلاف قليل بين شراء وإعادة الإصدار اللاحق لأسهم الخزينة واقتناء والغاء (الصكوك) الأسهم التي سبق إصدارها وإصدار أسهم جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن أسهم الخزينة التي تم المحاسبة عنها ابتداءً حسب طريقة التكلفة يمكن بعد ذلك أن يعاد تحديدها لكي تتماشى مع طريقة الإلغاء البناء. فإن كانت الأسهم قد تم اقتنائها بنية إعادة إصدارها وبعد ذلك اتضح أن إعادة الإصدار غير محتمل (على سبيل المثال بسبب انتهاء مدة خيارات السهم بدون وجود هذه الخيارات)، فمن الملائم إعادة تحديد المعاملة.

مثال: افترض أن الشركة تطبق طريقة الإلغاء البناء، عندئذ يمكن إعادة حل المثال الأول كالتالي:

أ - إثبات اقتناء أسهم الخزينة:

10/1	من مذكورين ح/ رأسمال الأسهم العادية ح/ علاوة إصدار أسهم عادية ح/ الأرباح المحتجزة إلى ح/ النقدية بالبنك إثبات اقتناء 100 سهم من أسهم الشركة بالقيمة الاسمية 50 جنيه للسهم وعلاوة إصدار أولي بواقع 10 جنيه للسهم.	7000	5000 1000 1000
------	--	------	----------------------

ب - إثبات إعادة بيع الأسهم:

12/1	من ح/ النقدية بالبنك إلى مذكورين ح/ رأسمال الأسهم العادية ح/ علاوة إعادة إصدار أسهم الخزينة إثبات إعادة بيع 100 سهم من أسهم الخزينة بسعر 75 جنيه للسهم الذي قيمه الاسمية 50 جنيه	5000 2500	7500
------	---	--------------	------

وإذا افترضنا جدلاً أن الأسهم أعيد إصدارها بمبلغ 6500 جنيه بشيك

سيكون القيد كالتالي:

12/1	من ح/ النقدية بالبنك إلى مذكورين ح/ رأسمال الأسهم العادية ح/ علاوة إعادة إصدار أسهم الخزينة إثبات بيع 100 سهم من أسهم الخزينة بسعر 65 جنيه للسهم قيمته الاسمية 50 جنيه	5000 1500	6500
------	---	--------------	------

#### 4-6-7: إلغاء أسهم الخزينة: Treasury Stock retirement

إذا قررت الشركة إلغاء أسهم الخزينة واتخذت الإجراءات القانونية التي سبق وأشرنا لها، فإن الاعتراف بواقعة الإلغاء يتوقف على الطريقة المستخدمة في المحاسبة عن الأسهم، كما يتضح من المثال التالي:

مثال: افترض في المثال السابق أن الشركة قررت في 12/1 إلغاء الأسهم، عندئذ تسير المعالجة المحاسبية لواقعة الإلغاء كالتالي:

ا - في ظل طريقة التكلفة:

يخفف ح/ رأسمال الأسهم العادية بالقيمة الاسمية 5000 جنيه مقابل إقبال رصيد ح/ أسهم الخزينة بجعله دائناً بمبلغ 7000 جنيه، ويتم تحميل رصيد ح/ علاوة إصدار أسهم عادية بنصيب هذه الأسهم من العلاوة 1000 جنيه بجعل ح/ العلاوة مديناً، كما يحمل الفرق وقدره 1000 جنيه على ح/ الأرباح المحتجزة كخسارة إلغاء يجعل هذا الحساب مديناً كالتالي:

12/1	من منكورين		
	ح/ رأسمال الأسهم العادية		5000
	ح/ علاوة إصدار أسهم عادية		1000
	ح/ الأرباح المحتجزة		1000
	إلى ح/ أسهم الخزينة	7000	
	إثبات الغاء 100 سهم من أسهم الخزينة القيمة الاسمية للسهم 50 جنيه سبق إصداره بعلاوة 10 جنيه، وإعادة شرائه بمبلغ 70 جنيه.		

ب - في ظل طريقة القيمة الاسمية:

يتم تخفيض رصيد ح/ رأسمال الأسهم العادية بجعله مدينًا مقابل إقبال رصيد ح/ أسهم الخزينة بجعله دائنًا، وذلك بمبلغ 5000 جنيه فقط، هي القيمة الاسمية للأسهم كالتالي:

12/1	من ح/ رأسمال الأسهم العادية إلى ح/ أسهم الخزينة إثبات الغاء 100 سهم من أسهم الخزينة بقيمة اسمية 50 جنيه للسهم	5000	5000
------	--	------	------

ج - في ظل طريقة الإلغاء البناء:

إذا تم المحاسبة عن اقتناء أسهم الخزينة وفقًا لطريقة الإلغاء البناء، فمن المنطقي عدم إجراء قيود لإثبات إلغاء الأسهم إذا تم إجراء التخفيض في ح/ رأسمال الأسهم وكذا ح/ علاوة إصدار الأسهم العادية من خلال قيد إثبات الاقتناء.

## أسئلة وتطبيقات الفصل

أولاً: الأسئلة:

السؤال الأول:

باستخدام جدول مناسب حدد رمز الإجابة الصحيحة في كل حالة مما يلي:

1 - ينظر لإدارة الشركة المساهمة في علاقتها بالمساهمين على:

أ - أنها وكيل عن المساهمين.

ب - أنها شريك في رأسمال الأسهم مع المساهمين.

ج - أنها شريك في فائض التصفية.

د - كل ما سبق خطأ.

2 - إذا اصدرت الشركة المساهمة أسهم ممتازة مجمعة الأرباح ولم تكن قد وزعت كوبون الأرباح عن سنتي 2005، 2006، فإذا قررت توزيع كوبون الأرباح في 2007/12/31، فإن توزيعات كوبون سنتي 2005، 2006 تعتبر:

أ - أصل.

ب - التزام.

ج - التزام إذا أعلن مجلس الإدارة توزيع كوبون سنة 2007.

د - كل ما سبق خطأ.

3 - محاسبياً ينظر لعلاوة إصدار الأسهم العادية في دفاتر الشركة المصدرة للأسهم على أنها من حسابات:

أ - الأصول.

ب - المصروفات.

ج - الالتزامات.

د - حقوق الملاك.

هـ - كل ما سبق صحيح.

4 - إذا قامت الشركة باستدعاء بعض الأسهم الممتازة الخاصة بها وذلك لاستهلاكها وكان سعر الرد أكبر من القيمة الاسمية فإنها تنظر لعلو الرد على أنها من:

أ - الحسابات المقابلة لحقوق الملاك.

ب - حسابات المصروفات.

ج - حسابات الأصول.

د - كل ما سبق خطأ.

5 - تعتبر أسهم الخزينة من:

أ - حسابات الأصول.

ب - حسابات المصروفات.

ج - الحسابات المقابلة لحساب رأسمال الأسهم.

د - حسابات الإيرادات.

هـ - كل ما سبق خطأ.

السؤال الثاني:

حدد الإجابة الصحيحة في كل حالة مما يلي مع التبرير:

1 - في قطاع حقوق المساهمين بقائمة المركز المالي فإن أسهم الخزينة سوف:

أ - يتم إضافتها لرأسمال الأسهم.

ب - يتم طرحها طرحاً شديداً من مجموع حقوق المساهمين.

- ج - يتم طرحها من الأرباح المحتجزة.
- د - كل ما سبق صحيح.
- 2 - وفقاً لسمات شركات الأموال يمكن القول بأن مسؤولية المساهمين:
- أ - مسؤولية محدودة.
- ب - مسؤولية تضامنية.
- ج - مسؤولية غير محدودة.
- د - كل ما سبق خطأ.
- 3 - يترتب على إصدار أسهم رأس المال عيناً بالضرورة زيادة حقوق الملاك و:
- أ - زيادة الأصول.
- ب - زيادة المصروفات.
- ج - زيادة الإيرادات.
- د - زيادة الالتزامات.
- هـ - كل ما سبق خطأ.
- 4 - يتم إثبات الأرباح المحتجزة عن الفترة المحاسبية بقيد:
- أ - تسوية.
- ب - إثبات نتيجة النشاط.
- ج - إقفال رصيد الحساب الختامي.
- د - افتتاحي.
- هـ - كل ما سبق خطأ.



5 - إذا كان رأسمال الأسهم العادية 1800000 جنيه والأرباح المحتجزة 200000 جنيه والاحتياطيات 500000 جنيه وأسهم الخزينة 100000 جنيه، فإن حقوق المساهمين تبلغ:

أ - 1800000 جنيه.

ب - 2000000 جنيه.

ج - 2500000 جنيه.

د - 2400000 جنيه.

هـ - 2600000 جنيه.

و - إجابة أخرى وهي .....

السؤال الثالث:

أجب على قدر المطلوب في كل حالة مما يلي:

الحالة الأولى: في 2007/1/1 أصدرت شركة القدس للبرمجيات 10000 سهم عادي بسعر 55 جنيه للسهم منها 5 جنيهات علاوة إصدار تطلب مع قسط التخصيص. ويتم سداد قيمة السهم الاسمية بواقع 25، 15، 10 جنيه على التوالي قسط اكتتاب، قسط تخصيص، قسط أخير في شهر يناير، مارس، يونيو 2007. فإذا علمت أن الاكتتابات بلغت 12000 سهم وتم تخصيص الأسهم المصدرة عليها بالتناسب.

المطلوب:

إثبات إصدار الأسهم مفترضاً أن شهادات الأسهم تصدر عند التخصيص.

الحالة الثانية: شركة القدس لتجارة السجاد مصرح لها بإصدار 1000000 سهم عادي بقيمة اسمية 20 جنيه، وإليك معاملاتها خلال السنة الجارية المنتهية في 2007/12/31:

أ - في 1/10 أصدرت 400000 سهم بسعر 22 جنيه للسهم نقداً.

ب - في 7/1 أصدرت 100000 سهم مقابل قطعة أرض قيمتها السوقية 3600000 جنيه ويبلغ سعر السوق للسهم في البورصة في ذلك التاريخ 33 جنيه للسهم.

ج - في 9/1 اشترت 10000 سهم من أسهمها بسعر 36 جنيه للسهم ويتم المحاسبة عن أسهم الخزينة بالتكلفة، وفي 11/1 باعت منها 4000 سهم بسعر 40 جنيه للسهم، وفي 2007/12/31 الغت الباقي.

**والمطلوب:**

1 - إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية.

2 - بيان كيف تظهر حقوق المساهمين بقائمة المركز المالي في 2007/12/31.

الحالة الثالثة: يتكون رأسمال شركة غزة لصناعة السماد من 10000 سهم عادي بقيمة اسمية 50 جنيه للسهم بالإضافة إلى 20000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح القيمة الاسمية للسهم 80 جنيه، فإذا علمت أن علاوة الإصدار في 2007/12/31 تبلغ 40000 جنيه للأسهم العادية، 600000 جنيه للأسهم الممتازة، الاحتياطي 800000 جنيه والأرباح المحتجزة 10000000 جنيه ولم تعلن الشركة عن توزيع كوبون عن سنتي 2005، 2006 وقررت توزيع كوبون في 2007/12/31، وأن أولوية السهم الممتاز عند التصفية قاصرة على قيمته الاسمية.

**المطلوب:**

أحسب القيمة الدفترية لنوعي الأسهم في 2007/12/31.

**ثانياً : التطبيقات:**

**التطبيق الأول:**

في 2007/1/1 طرحت شركة الدقهلية لتجارة الألبان 120000 سهم عادي للاكتتاب العام بقيمة اسمية 50 جنيه للسهم. وتضمنت نشرة الاكتتاب شروطاً منها أن تسدد القيمة الاسمية على ثلاثة أقساط بواقع 40% عند

الاكتتاب خلال مارس 2007، 25% قسط تخصيص خلال مايو 2007،  
الباقي قسط أخير خلال شهر يوليو 2007.

وبلغت اكتتابات الجمهور 195000 سهم حيث تم تخصيص الأسهم  
في 5/31 على النحو التالي:

أ - المكتتبون في أقل من 100 سهم يخصص لكل منهم 100% مما  
اكتتب فيه، وبلغ إجمالي اكتتابات هذه الفئة 41000 سهم.

ب - المكتتبون في 100 سهم وحتى أقل من 200 سهم يخصص لكل منهم  
80% مما اكتتب فيه. وبلغت اكتتابات هذه الفئة 45000 سهم.

ج - المكتتبون في 200 سهم إلى أقل من 400 سهم يخصص لكل منهم  
50% مما اكتتب فيه، وبلغت إجمالي اكتتابات هذه الفئة 80000  
سهم.

د - يخصص باقي الأسهم المصدرة على باقي المكتتبين بالتناسب،  
وتصدر شهادات الأسهم عند التخصيص، ويسري العمل بأن يتم  
الاحتفاظ بأي مبالغ تزيد عن قسطين الاكتتاب والتخصيص لسداد  
القسط الأخير.

والمطلوب:

- 1 - إعداد قائمة الاكتتاب والتخصيص.
- 2 - إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية.
- 3 - بافتراض أن المساهم حازم إمام كان من الفئة الثالثة وكان مكتتباً في  
300 سهم وتأخر عن سداد قسطين التخصيص والأخير حتى  
2007/10/1 فقام بالسداد بشيك بعد تحميله بفوائد 12% سنوياً  
وغرامة تأخير 75 جنية، قم بإثبات ما سبق بدفتر اليومية.

التطبيق الثاني:

في 2007/3/1 قررت شركة غزة الزراعية ش.م.م زيادة رأسمالها  
بإصدار 40000 سهم عادي بقيمة اسمية 50 جنية وعلاوة إصدار 5 جنية

تطلب مع قسط التخصيص، وكانت الأقساط 40%، 25%، 35% للاكتتاب والتخصيص والأخير خلال مارس، مايو، يوليو 2007 على التوالي وبلغت الاكتتابات 50000 سهم خصصت عليها الأسهم المصدرة.

#### والمطلوب:

إثبات ما تقدم مفترضاً أن شهادات الأسهم تصدر عند التخصيص.

#### التطبيق الثالث:

في 2007/4/1 قررت شركة الدقهلية لتجارة المنسوجات ش. م. م استدعاء 2000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح من أسهمها ورده مقابل 45 جنية للسهم علماً بأن قيمته الاسمية 40 جنية. وتم إصداره عندئذ بسعر 42 جنية، فإذا علمت أن:

أ - أعلنت الإدارة توزيع كوبون في 2007/12/31 ولم يسبق الإعلان عن هذا الكوبون عن سنتي 2005، 2006.

ب - رصيد الأرباح المحتجزة والاحتياطي وعلو إصدار الأسهم الممتازة في 2007/12/31 يبلغ 1800000، 2000000، 900000 جنية على التوالي.

ج - أن تامر عبد الحميد له 100 سهم ممتاز ولم يسترد قيمة هذه الأسهم.

المطلوب: إثبات ما سبق بدفتر اليومية.

#### التطبيق الرابع:

في 2006/12/31 أظهرت ميزانية شركة المنصورة للميكنة الزراعية ش. م. م أن حقوق المساهمين تبلغ 12000000 جنية منها 10000000 جنية رأسمال أسهم عادية، القيمة الاسمية للسهم 100 جنية، 400000 احتياطي، الباقي أرباح محتجزة. وفي 2007/1/10 وافقت الجمعية العامة للشركة على زيادة رأسمال الأسهم بطرح 40000 سهم عادي بسعر 110 جنية للسهم تسدد كالتالي:

أ - 40% من القيمة الاسمية قسط اكتتاب خلال شهر يناير.

ب - 40% من القيمة الاسمية + علاوة الإصدار كلها قسط تخصيص خلال شهر مايو.

ج - 20% من القيمة الاسمية خلال شهر يوليو قسط أخير.

وقد بلغت الاكتتابات 75000 سهم وتم التخصيص كما يلي:

أ - تخصيص 15000 سهم لقدامى المساهمين بنسبة 100% مما اكتتبوا فيه.

ب - تخصيص 15000 سهم على مكتتبين في 45000 سهم.

ج - تخصيص باقي الأسهم المطروحة على باقي الاكتتابات بالتناسب.

فإذا علمت أن المساهم نادر السيد كان قد اكتتب في 120 سهم وخصص له 40 سهم قد تأخر عن سداد قسطين التخصيص والأخير، وبيعت أسهمه في 10/1 بسعر 92 جنيه للسهم وتم تسوية حسابه بعد تحميله بفوائد تأخير 12% سنوياً و 64 جنيه غرامة تأخير.

**والمطلوب:**

1 - إثبات ما تقدم بدفتر اليومية.

2 - تصوير ح/ المساهم المتأخر نادر السيد.

عصير الكتب  
[www.ibtesama.com/vb](http://www.ibtesama.com/vb)  
منتدى مجلة الإبتسامه

## الفصل الثاني

### رأس المال المقترض

#### السندات

#### 1- الإطار المفاهيمي للسندات:

عادة ما تحتاج شركات الأموال إلى إقتناء بعض الأصول الرأسمالية بغرض التوسع أو لزيادة حجم نشاطها . ولتمويل ذلك فإنها إما أن تقوم بأصدار أسهم جديدة لزيادة رأسمالها أو بالاقتراض من الغير. وكثيراً ما تواجه الشركة بعض الصعوبات التي لا يمكنها من إصدار أسهم جديدة لأسباب متعددة منها عدم رغبة المساهمين القدامى في زيادة عدد مساهمي الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة ربح كل مساهم، وما يستتبع ذلك من إكتساب المساهمين الجدد لحقوق تؤثر على مركز المساهمين القدامى، أو لأسباب أخرى تجعل الشركة تفضل الإلتجاء إلى الإقتراض طويل الأجل للحصول على احتياجاتها من الأموال. ويأخذ الإقتراض طويل الأجل شكل أوراق الدفع أو السندات، بمعنى أن الشركة تحصل على ما تحتاجه من أموال إما عن طريق التوقيع على ورقة دفع تستحق السداد خلال عدد من السنوات لاحدى المؤسسات التمويلية كالبنوك مثلاً أو عن طريق إصدار عدد من صكوك المديونية المتساوية في القيمة والتي يتم بيعها إلى جمهور المقرضين ويطلق عليها لفظ السندات.

وعندما يأخذ القرض شكل أوراق الدفع فإن الشركة المقترضة تتعامل مع مقرض واحد أو عدد محدود من المقرضين ، ومن ثم تتوافر علاقة مباشرة بين المقرض والمقرض تعكسها ورقة الدفع التي تكون محصلة لعملية التفاوض بين رغبات كل من الطرفين.

أما إذا رغبت الشركة في إقتراض مبالغ كبيرة من الأموال يصعب الحصول عليها من المؤسسات التمويلية المتاحة ، أو كانت ترغب في سداد

القرض خلال فترة زمنية أطول من الفترة التي تسمح بها تلك المؤسسات، فإنها تلجأ إلى استخدام الشكل الآخر من الإقتراض وهو السندات. وعندئذ تتعامل الشركة المقترضة مع عدد كبير من المقرضين مما يتعذر معه صعوبة التفاوض مع كل مقرض على حدة. بما يعنى أن قرض السندات هو قرض جماعى تنتفى فيه العلاقة المباشرة بين المقرض والمقرض، حيث تصدر السندات فى شكل شهادات متماثلة بقيمة موحدة قابلة للتداول يتم بيعها إلى المقرضين وتعكس تعهد المقرض بسداد مبالغ محددة فى المستقبل إلى المقرض، وعادة ما يقبل جمهور المقرضين على الاكتتاب فى هذه السندات لما تخوله من فائدة ثابتة يحصل عليها المقرض على أساس القيمة الاسمية للسند بصفة دورية بغض النظر عما إذا كانت الشركة المقترضة تحقق أرباحاً أو خسائر.

#### 1-1 ماهية وخصائص السندات:

يعرف السند بأنه صك يمثل جزء من قرض طويل الأجل، يتم إصداره بواسطة إحدى شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم. ويتم إصدار قرض السندات فى شكل شهادات ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة، ويتم تسليمها للمكتبيين فيها مقابل المبالغ التى دفعوها للشركة المصدرة، وتمثل السندات من ذات الإصدار حقوقاً متساوية لحامليها فى مواجهة الشركة المصدرة لها. ويعنى ذلك أن السند يعكس تعهد المقرض بسداد قيمة السند فى المستقبل، بالإضافة إلى سداد فائدة ذات معدل ثابت مسبقاً ومحددأ فى نشرة الاكتتاب بدقة، ويلتزم المقرض (الشركة المصدرة) بدفعها بصفة دورية فى تواريخ محددة إلى حاملى السندات. وتشتك السندات فى السمات الهامة التالية:

• **المقترض:** وهو غالباً ما يكون بائع أو مصدر السندات. وقد يكون المقرض شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم، أو الحكومة أو إحدى الوكالات الحكومية، أو إحدى المنظمات غير الهادفة لربح.



• المقرض، وهو المستثمر أو مشتري السندات، وقد يكون المقرض إحدى شركات الأموال أو الأشخاص أو أى احدى الأشكال القانونية الأخرى. ويطلق على السندات التى يحدد فيها اسم المقرض السندات الاسمية registered bonds. أما السندات التى لاتحمل اسم المقرض- ويتم تداولها بالتسليم- فيطلق عليها اسم السندات لحاملها bearer or coup bond. ويلاحظ أن معظم السندات التى تم اصدارها فى السنوات القليلة الماضية هى سندات اسمية، وذلك وفقاً لنص المادة 49 من القانون رقم 159 لسنة 1981، على الرغم من أن المادة 37 من القانون 95 لسنة 1992- قانون رأس المال - قد أجازت اصدار سندات لحاملها .

• القيمة الاسمية، وهى المبلغ الذى سيدفعه مصدر السندات للمستثمر فى تاريخ الاستحقاق أى فى نهاية عمر السند (تاريخ الاستحقاق)، وغالباً ما تتحدد أسعار بيع السندات كنسبة مئوية من القيمة الاسمية، مثل 98% أو 103%، ولم يفرض القانون حد أدنى لسعر السند وذلك خلافاً للسهم .

• معدل الفائدة، ويطلق عليه فى الغالب اسم معدل السند، أو معدل الكوبون، أو معدل الفائدة الاسمى. هذا المعدل هو معدل الفائدة الذى يتفق المقرض على دفعه للمقرض طالما استمر المقرض فى استخدام نقود المقرض، ويتم تحديد هذا المعدل من قبل إدارة الشركة المصدرة لقرض السندات أو من قبل أحد بنوك الاستثمار الذى يقوم بتسويق السندات باعتباره إما وكيلاً عنها أو مالكا لقرض السندات حينما يقوم بشرائه بالكامل وبيعه للمستثمرين لحسابه الخاص. وتتحدد قيمة الفائدة السنوية التى يدفعها مصدر السندات إلى المستثمر عن طريق ضرب معدل الفائدة الاسمى فى القيمة الاسمية للسند.

• التاريخ الضعال Effective date، وهو اليوم الأول الذى يتم فيه بيع السندات. وكل مدفوعات الفائدة تحسب منذ هذا التاريخ. وقد تباع السندات فى هذا

التاريخ أو بعد هذا التاريخ . أما التاريخ الذي كان مخططاً لبيع السندات ويطلق عليه تاريخ الإصدار .

• **تواريخ سداد الفائدة**، هي التواريخ التي فيها سيتم سداد مبلغ الفائدة الإسمية . ومع أن معدل الفائدة الإسمية يكون دائماً معدل سنوي . فإنه قد يتم سداد الفائدة على السندات سنوياً أو على فترات (ربع أو نصف سنة) .

• **تاريخ الاستحقاق**، هو تاريخ انقضاء مدة السند، وفي هذا التاريخ سيتم سداد القيمة الإسمية للسندات من قبل مصدر السندات إلى المستثمرين وتعتبر الفترة الزمنية من التاريخ الفعال إلى تاريخ الاستحقاق عن عمر السندات، ويطلق على السندات التي يتم سداد قيمتها الإسمية بالكامل في تاريخ واحد «سندات لأجل» بينما يطلق على السندات التي يتم سداد قيمتها الإسمية خلال عدد من التواريخ المتتالية «سندات متسلسلة الاستحقاق» .

وتوضح السمات سالفه الذكر أن السندات العادية تتسم بثلاث خصائص أساسية هي:

1-- أنها صكوك مديونية بين طرفين هما مصدر السندات والمكاتب فيها .

2-- أنها ذات معدل فائدة محدد وثابت .

3-- أنها ذات تاريخ استحقاق محدد لسداد أصل قيمة السند .

وبمقارنة تلك الخصائص بما سبق دراسته في موضوع الأسهم يتضح أن حامل السهم يعد أحد ملاك الشركة، أما حامل السند فهو دائن للشركة، ويترتب على ذلك النتائج التالية:

( أ ) أنه لايجوز لحامل السند التدخل في إدارة الشركة، بينما يجوز ذلك لحامل السهم .

( ب ) لحامل السند الحق في فائدة ثابتة بغض النظر عما إذا كانت الشركة تحقق أرباحاً أو خسائر، أما حامل السهم فيحصل على ربح متغير ، وقد يتحمل أيضاً بالخسائر .

( ج ) لحامل السند ضمان عام على أموال الشركة، ولايمكن لحملة الأسهم

الحصول على قيمة أسهمهم إلا بعد استيفاء حملة السندات لحقوقهم .  
 (د) يجب الوفاء بقيمة السند لحامله في الميعاد المتفق عليه . أما السهم فلا  
 ترد قيمته طالما أن الشركة مازالت تمارس نشاطها ، وذلك باستثناء  
 حالة استهلاك الأسهم .

#### 1-2 أنواع السندات:

إذا كان عقد إصدار السندات يجب أن يتسم بالخصائص الأساسية سالفة  
 الذكر، إلا أن الشركة المصدرة لقرض السندات غالباً ما تضيف خصائص أو  
 شروط خاصة للسندات المصدرة توضحها في نشرة الاكتتاب العام، وذلك  
 حتى تجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين عند إختيارهم بين البدائل الاستثمارية  
 المتاحة في سوق الأوراق المالية . ولذلك يمكن تصنيف السندات إلى أنواع  
 متعددة اعتماداً على ما تتسم به من خصائص ترتبط بطبيعتها ، وذلك على  
 النحو التالي:

أنواع السندات	خصائص السندات
أ) سندات بدون ضمان	أ) هي تلك السندات التي تصدر بدون أية ضمانات لاستردادها اعتماداً على المركز المالي القوي للشركة المصدرة لها وعادة ما تعرف بالسندات التجارية .
ب) السندات الرهنية أو المضمّنة	ب) هي تلك السندات التي تعضى لحاملها تأميناً على عقارات الشركة المقترضة والمصدرة لقرض السندات كضمان لرد قيمة السندات في تاريخ استحقاقها، ويطلق عليها سندات الرهن العقاري .

<b>2- علي أساس سداد قيمة السندات</b>	
(أ) حيث يتم سداد مبلغ قرض السندات بالكامل في تاريخ استحقاق واحد في المستقبل.	(أ) سندات تسدد دفعة واحدة Ordinary bonds (عادية)
(ب) حيث يتم سداد مبلغ السندات على أساس دفعات في تواريخ استحقاق متسلسلة في المستقبل.	(ب) السندات المتسلسلة Serial bonds
<b>3- علي أساس الرد أو السداد المبكر</b>	
(أ) حيث يتم استدعاء السندات من أجل ردها مبكراً بناء على رغبة الشركة المصدرة لقرض السندات.	(أ) السندات القابلة للاستدعاء (للتسديد) Callable bonds
(ب) حيث يتم تسديد قرض السندات مبكراً بناء على رغبة حاملي السندات.	(ب) السندات القابلة للاسترداد Redeemable bonds
(ج) حيث يمكن تحويل السندات لشكل آخر من الأوراق المالية (غالباً ما تكون أسهم عادية) بناء على رغبة حاملي السندات في تاريخ معين في المستقبل. بما يعني أن الشركة المصدرة لها تكون قادرة على استدعاء السندات قبل تاريخ استحقاقها. ويكون لحاملي السندات الحق في الاختيار بين إما تحويل السندات إلى أسهم أو الحصول على قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق	(ج) السندات القابلة للتحويل Convertible bonds
<b>4- علي أساس سداد الفائدة</b>	
(أ) حيث يتم سداد مدفوعات الفائدة مباشرة لحامل السند والذي يكون السند باسمه.	(أ) سندات اسمية Registered bonds
(ب) حيث يتم سداد الفائدة لحائز السند عندما يتم تداول السند بالتسليم.	(ب) سندات لحاملها Coupon bonds

## 1-2 مزايا إصدار السندات،

تستخدم الشركات قرض السندات كأداة طويلة الأجل للحصول على الأموال لمواجهة الاحتياجات التمويلية أو لتمويل نشاط أو عملية بذاتها بدلاً من إصدار الأسهم العادية، وتتمثل المزايا الأساسية لاستخدام السندات كأداة تمويلية بديلة لإصدار الأسهم فيما يلي:

1- عدم تشتيت الملكية فضلاً عن عدم جواز مشاركة حاملي السندات في إدارة الشركة (عن طريق التصويت)، وكذلك عدم مشاركتهم في الأرباح المحجوزة على عكس حملة الأسهم.

2- المدفوعات النقدية لحاملي السندات محددة بمبلغ الفائدة وأصل القروض.

3- يعد مصروف الفائدة من المصروفات واجبة الخصم ضريبياً، بينما التوزيعات لحاملي الأسهم لا تعد من المصروفات واجبة الخصم ضريبياً، ويؤدى السماح بخصم مصروف الفائدة ضريبياً إلى تخفيض صافى تكلفة الاقتراض. فلو افترضنا أن شركة ما قد قامت بدفع مبلغ 100000 جنيه فوائد خلال السنة، فإن ربحها الضريبي سوف ينخفض بهذا المبلغ. وإذا كان سعر الضريبة 40%، فإن الشركة تدفع ضرائب أقل بمبلغ 40000 جنيه ( $100000 \times 40\%$ )، ومن ثم يصبح صافى تكلفة الاقتراض 60000 جنيه ( $100000 - 40000$ ). فى حين أنه لو قامت الشركة بدفع 100000 جنيه كتوزيعات لحاملي الأسهم، فإن صافى تكلفة الأموال تصبح 100000 جنيه بسبب عدم السماح بخصم التوزيعات عند تحديد الربح الخاضع للضريبة.

4- إمكانية اقتراض الأموال بمعدل فائدة منخفض واستثمارها بمعدل مرتفع، وهذا ما يطلق عليه الرفع المالى Financial Leverage، ولتوضيح مزايا الرفع المالى نفترض أن شركة ما تعتمد على التمويل الذاتى فقط لتوفير احتياجاتها الأساسية من الأموال، حيث تبلغ حقوق ملكية مساهمها 100000 جنيه، ولا توجد أى ديون عليها، وتحقق صافى دخل يبلغ

20000 جنيه سنوياً (وهو ما يعادل معدل عائد على حقوق الملكية قدره 20%) وتخطط هذه الشركة للتوسع لإنشاء فرع جديد لها تبلغ تكلفته 10000 جنيه، ويحقق عائد قدره 20000 جنيه في السنة. فإذا تم إصدار أسهم جديدة لتمويل الأموال الإضافية، فإن معدل العائد المحقق نتيجة إستغلال هذه الأموال المتاحة للشركة يظل ثابتاً عند 20% (4000 جنيه ÷ 20000 جنيه). أما إذا قامت الشركة بالإقتراض من الغير بمعدل تكلفة صافي بعد الضريبة قدره 12%، فإن معدل العائد للملاك سوف يرتفع ليصبح 28%، لأن العائد الأصلي قبل التوسع وقدره 20000 جنيه سوف يزيد، حيث سيكون ربح الملاك قبل التوسع 20000 جنيه، والربح الناتج عن التوسع 8000 جنيه (20000 جنيه - 12000 جنيه)، وبالتالي يبلغ العائد الإجمالي 28000 جنيه. ويعنى ذلك أننا فى حالة استخدام أموال الغير تظل حقوق الملكية كما هى 10000 جنيه، بينما يزيد معدل العائد ليصبح 28% (28000 + 100000 جنيه) بسبب حصول المساهمين على الفرق بين تكلفة الأموال المقرضة (12%) والعائد المحقق من إستغلالها (20%).

#### 4-1 شروط إصدار السندات:

ينص القانون 159 لسنة 1981 بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وكذلك لائحته التنفيذية على مجموعة من الشروط عند إصدار قرض السندات، ويتم عرض هذه الشروط كما يلى:

1- من حيث شكل الشركة التي تصدر السندات (1). يقتصر الحق فى إصدار السندات على كل من الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، ذلك لأنه لا يجوز للشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تصدر أى نوع من أنواع الأوراق المالية حيث يتمثل رأس مالها فى حصص لا تأخذ شكل أوراق مالية قابلة للتداول.

2- من حيث سلطة إصدار السندات (2). يتم إصدار السندات بقرار من

(1) انظر المادة 272 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981.

(2) انظر المادة 161 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981.

الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرين - بحسب الأحوال - مرفقاً به تقرير من مراقب الحسابات يتضمن الشروط التي تصدر بها السندات.

ويجوز أن يتضمن قرار الجمعية العامة مبدأ إصدار السندات والقيمة الإجمالية للإصدار والضمانات والتأمينات التي تمنح لحملة السندات، على أن يفوض مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين - بحسب الأحوال - في اختيار وقت الإصدار والشروط الأخرى المتعلقة بالسندات، وذلك خلال السنتين التاليتين لقرار الجمعية العامة.

3- من حيث وجوب أداء رأس المال الكامل (1) ، لا يجوز إصدار السندات إلا بعد أداء رأس المال المصدر بالكامل، وبشرط الا تزيد قيمة السندات السابقة التي اصدرتها الشركة والمتداولة في أيدي الجمهور مضافاً إليها الإصدار المقترح للسندات الجديدة - على صافي أصول الشركة وقت الإصدار، وذلك حسبما يحدده مراقب الحسابات في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة بمناسبة الإصدار على أساس ما ورد من بيانات بأخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة.

ويستثنى من هذا الشرط بعض الحالات التي يجوز فيها إصدار السندات مثل زيادة رأس المال بالكامل، وتتمثل هذه الحالات فيما يلي:

(أ) إذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الأولوية على ممتلكات الشركة الثابتة كلها أو بعضها.

(ب) إذا كانت الدولة ضامنة لإصدار السندات .

(ج) إذا تم الاكتتاب بالكامل في السندات من قبل البنوك أو الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية وإن أعادت بيعها.

(د) حالة إصدار السندات من قبل الشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري والشركات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بناء على مآعرضه الهيئة العامة لسوق رأس المال.

(1) انظر المادتان 162 - 163 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 .

4- من حيث الاكتتاب في السندات،<sup>(1)</sup> يخضع الاكتتاب في قرض السندات إلى إجراءات محددة سواء أكانت السندات مكتتب فيها بالكامل من أحد بنوك الاستثمار أو من قبل الشركات التي يرخص لها بالتعامل في مجال الأوراق المالية والتي تقوم بإعادة بيع السندات إلى جمهور المستثمرين، أو كانت تباع عن طريق اكتتاب عام يطرح على جمهور مستثمرين غير محددين سلفاً .

وفي حالة طرح السندات للاكتتاب العام، يجب أن يتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتلقى الاكتتاب، أو إحدى الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية. وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام في السندات بنشرة تشتمل على البيانات والإجراءات وطريقة النشر التي تحدها اللائحة التنفيذية من قانون سوق المال. ويكون لكل ذي مصلحة في حالة مخالفة أحكام ذلك أن يطلب من المحكمة إبطال الاكتتاب والزام الشركة برد قيمة السندات فوراً. وتحدد اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات السندات من بيانات وكيفية استبدال الشهادات المفقودة أو التالفة أو ما يتبع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل نظام الشركة.

وتتضمن شهادات السندات بيانات حول إسم الشركة مصدره السندات ونوعها (مساهمة - توصية بالاسهم)، قيمة رأس مال الشركة المصدر - والمرخص به، عنوان المركز الرئيسي للشركة، رقم القيد في السجل التجارى وتاريخه ومكانه، تاريخ انتهاء أجل الشركة بحسب نظامها، مجموع قيمة السندات المصدره، القيمة الإسمية للسند، ورقمه المسلسل، سعر الفائدة والمواعيد المحددة لأدائها، مواعيد وشروط استهلاك السندات، الضمانات

(1) انظر المواد 160 - 169، 170، 171، 172 من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة 1981.



الخاصة بالدين الذى يمثل السند فى حالة وجودها، المبالغ التى لم يتم استهلاكها من إصدارات الأسهم السابقة على الإصدار الحالى، إذا كانت السندات قابلة للتحويل إلى أسهم - تذكر المواعيد المقررة لاستعمال صاحب السند لحقه فى التحويل والأسس التى يتم التحويل بناء عليها، وإذا ما تم تغطية الاكتتابات السندات بالكامل، يكون لكل مكتب العدد من السندات الذى أكتتب فيه. أما إذا لم تتم تغطية جميع السندات المعروضة للاكتتاب خلال المدة المقررة أو أية مدة أخرى يتقرير مد الاكتتاب إليها يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر الاكتفاء بإصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات، والغاء الباقي، وذلك خلال أسبوع من قرار المجلس، مع إخطار الهيئة العامة لسوق المال بذلك (1).

#### 5-1 تحديد أسعار بيع السندات:

قد ينظر إلى سعر بيع السند على أنه يساوى 100% من قيمته الإسمية، وذلك ما يعرف بالبيع بالقيمة الإسمية، إلا أن السند يمثل تبادلاً للنقدية خلال فترة زمنية بين المقرض والعديد من المقرضين. فتحتوى جميع السندات على نوعين من المدفوعات النقدية، أحدهما القيمة الإسمية للسند والتي عادة ما يتم سدادها مرة واحدة فى تاريخ استحقاق السند، والأخرى هى مدفوعات الفائدة السنوية التى يتم حسابها بضرب معدل الفائدة الأسمى المحدد فى عقد السندات فى القيمة الإسمية للسندات، وذلك بصفة دورية حتى تاريخ الاستحقاق. ويعنى هذا أن كل مستثمر محتمل يعرف على وجه الدقة المبالغ المستقبلية التى سوف يحصل عليها من السند، وهنا يثار التساؤل حول قيمة المبلغ الذى يجب أن يدفعه المقرض حالياً لكي يحصل على هذه المبالغ المستقبلية.

---

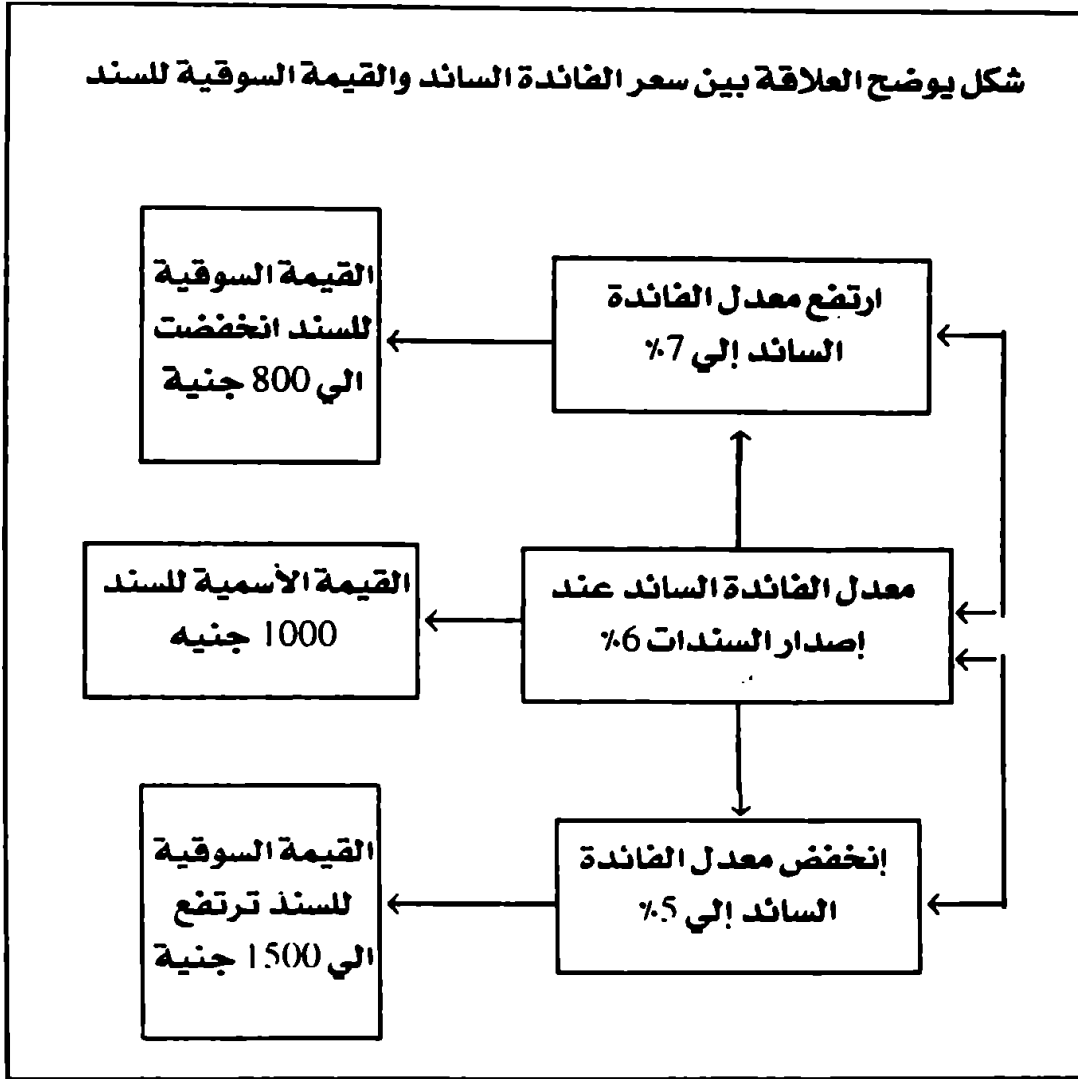
(1) انظر المادة 26 من اللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 بأصدار قانون سوق رأس المال.

ولذلك يقتضى المنطق أن يتحدد سعر بيع السند على أساس القيمة الحالية للمدفوعات النقدية المستقبلية المرتبطة بالسند والتي تتضمن حساب القيمة الحالية لأصل مبلغ السند بالإضافة إلى القيمة الحالية لمدفوعات الفوائد الدورية. ويعنى ذلك أن سعر بيع السند فى تاريخ الإصدار يتحدد نتيجة تفاعل العوامل التالية: معدل الفائدة الأسمى، معدل الفائدة السائد فى السوق، طول فترة الاستحقاق، ومخاطر الاستثمار، ونوضح ذلك كمايلى .

(i) معدل الفائدة السائد فى السوق، يعتمد السعر الذى سيتم دفعه حالياً لشراء السند على تحديد المبلغ الذى يرغب المقرض فى إكتسابه من استثماره فى السندات، فكلما يرغب المستثمر فى الحصول على عائد أكبر، كلما قل المبلغ الذى يرغب فى دفعه حالياً للحصول فى المستقبل على قيمة المبلغ المحددة فى السند . ويسمى معدل العائد الذى يرغب المستثمر فى الحصول عليه اسم معدل الفائدة السائد فى السوق، أو معدل الفائدة الفعال والذى يتمثل فى المعدل الذى يحدده سوق النقد من خلال المئات من المعاملات اعتماداً على معدلات الفائدة السائدة، والتي تتأثر بالسياسات الاقتصادية وتوقعات التضخم ومخاطر الاستثمار.

ويلاحظ أنه بعد إصدار السندات وتداولها فى السوق، فإن سعر الفائدة الأسمى لايتغير خلال عمر السندات، ولكن معدل الفائدة السائد فى السوق يتغير باستمرار وفقاً للتغيرات الاقتصادية . فعندما ترتفع معدلات الفائدة، فإن القيمة السوقية للسند تنخفض . وعندما تنخفض معدلات الفائدة، فإن القيمة السوقية للسند ترتفع . ويوضح الشكل التالى هذه العلاقة :

شكل يوضح العلاقة بين سعر الفائدة السائد والقيمة السوقية للسند



هذا وبالرغم من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للسند ارتباطاً بسعر الفائدة السائد في السوق، إلا أن هذه التغيرات لا تنعكس في السجلات المحاسبية لكل من الشركة التي أصدرت السندات أو التي أشرت هذه السندات.

(ب) الخطر والمعدل السوقي: يحمل كل سند خطر معين للمستثمر؛ بسبب احتمال عدم سداد قيمة السندات في تاريخ استحقاقه من قبل المقرض. ويعتبر معدل الفائدة المرغوب الحصول عليه من قبل المقرض

بمثابة دالة للخطر الذي ينطوى عليه السند المعين، فالسندات ذات الخطر الأكبر المرتبط بعدم سداد المدفوعات المستقبلية يتوقع أن تقدم عائداً أكبر للمستثمرين. ونظراً لأنه قد يتاح للبيع سندات تنطوى على مستويات متعددة من الخطر المحتمل، فإنه يوجد العديد من معدلات الفائدة السوقية التي يعكس كل منها العائد الذي يرغبه المستثمرون عند كل من هذه المستويات المختلفة للخطر.

ومن ناحية أخرى يرتبط الخطر الذي ينطوى عليه قرض سندات بنسبة الربحية للشركة المقترضة، ومدى قوة مركزها المالي، وتاريخها السابق في التعامل مع السندات، ومقدار الديون الحالية التي تلتزم بها. وطالما يرغب المقرض في الحصول على معدل فائدة معين يتناسب مع المخاطر المرتبطة بقرض السندات، فإن المعدل السوقي هو معدل الفائدة الذي يجب أن يستخدم في حساب القيمة الحالية للسند. ويعنى ذلك أن سعر بيع السند يجب أن يتمثل في القيمة الحالية للمبالغ المستقبلية الثابتة المحددة للسند (القيمة الإسمية والفائدة) على أن يتم الأخذ في الاعتبار كل من معدل الفائدة الإسمى ومعدل الفائدة السائد في السوق.

ويستخدم معدل الفائدة الإسمى في تحديد مبلغ الفائدة الذي سيتم دفعه كل سنة. أما معدل الفائدة السائد في السوق، فيستخدم في تحديد القيمة الحالية للمبالغ المستقبلية المحددة في السند. ويترتب على ذلك أن القيمة الحالية للسند قد تكون معادلة لقيمه الإسمية أو أعلى من القيمة الإسمية (علاوة) أو أقل من القيمة الإسمية (خصم) حيث يعتمد سعر بيع السند على العلاقة بين كل من معدل الفائدة الإسمى ومعدل الفائدة السائدة في السوق على النحو التالي.

- 1- يتم بيع السند بالقيمة الإسمية إذا كان معدل الفائدة السائد في السوق يساوى معدل الفائدة الإسمى، فالسند يجب بيعه بالقيمة الإسمية.
- 2- يتم بيع السند بأقل من قيمته الإسمية (خصم إصدار) إذا كان معدل الفائدة السائد في السوق أكبر من معدل الفائدة الأسمى
- 3- يتم بيع السند بأعلى من قيمته الإسمية (علاوة إصدار) إذا كان معدل الفائدة السائد في السوق أقل من معدل الفائدة الأسمى .

ويمكن تفسير العلاقات السابقة إذا افترضنا وجود سند يحمل معدل فائدة يقل عما يطلبه المقرضون ففي هذه الحالة لن يقوموا بشراء السند لو لم يباع لهم بخصم. أما لو كان السند يحمل معدل فائدة أكبر مما يطلبه المقرضون، فانهم سيرغبون في دفع علاوة لشراء السند.

ويلاحظ أنه عندما يصدر السند على أساس القيمة الإسمية، فإن الشركة المصدرة سوف تتلقى أموالاً تعادل القيمة الإسمية للسند. أما عندما يصدر السند بخصم إصدار، فالشركة المصدرة سوف تتلقى أموالاً تقل عن القيمة الإسمية للسند. وعندما تصدر الشركة السند بعلاوة، فإنها سوف تتلقى أموالاً تزيد عن القيمة الإسمية للسند. وبصفة عامة فإن اهتمام كل من المقرضين والشركات المقرضة بصدد تسعير السندات يدور حول تحديد السعر الذى عنده يحقق السند عائداً يعادل معدل الفائدة السائد في السوق.

فإذا افترضنا إن إحدى الشركات أصدرت ثلاثة أنواع منفصلة من السندات في نفس اليوم. وهذه السندات متماثلة في النوع فيما عدا أن معدل الفائدة بالنسبة للنوع الأول 8%، وللنوع الثانى 10%، وللنوع الثالث 11%. فإذا كان معدل الفائدة السوقى يبلغ 10%، فإن النوع الأول سيتم إصداره بخصم إصدار، بينما يتم إصدار النوع الثانى بالقيمة الإسمية، أما النوع الثالث فيتم إصداره بعلاوة إصدار. إلا أن المقرضين الذين سيقومون بشراء أى نوع من

السندات سوف يستخدمون معدل الفائدة السوقى وهو 10% عند اختيارهم نوع السند الذى سيتم الحصول عليه .

ولتوضيح كيفية تحديد سعر بيع (إصدار) كل سند من الأنواع الثلاثة للسندات، نعرض الحالات التالية -

الحالة الأولى، حساب سعر إصدار السندات بالقيمة الاسمية ، فإذا قامت إحدى الشركات بإصدار قرض سندات بالشروط التالية :

1000 جنيه	القيمة الاسمية للسند
10%	معدل الفائدة الاسمى
1991 / 12 / 31	التاريخ الفعال (تاريخ الإصدار)
2000 / 12 / 31	طريقة سداد الفائدة سنوية، تبدأ فى
2009 / 12 / 31	تاريخ الاستحقاق (عمر السند 10 سنوات)
10%	معدل الفائدة السائد فى السوق

ومن البيانات السابقة تتحدد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بالصورة التالية:

تاريخ الاستحقاق	تواريخ سداد الفائدة	التاريخ الفعال وتاريخ الأصدار
2009	2008 2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000	99
جنيه 1000	القيمة الحالية لمبلغ 1000 جنيه بعد 10 سنوات بمعدل 10% $(0.3855 \times 1000)$	جنيه 386
100	100 100 100 100 100 100 100 100 100	+
	القيمة الحالية لمبلغ دفعة سنوية 100 جنيه لمدة 10 سنوات بمعدل 10% $(6.1446 \times 100)$	614
	جنيه سعر المتوقع للسند	<u>1000</u>

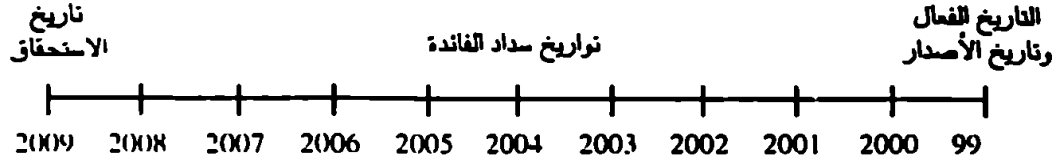
ويلاحظ مما سبق أننا استخدمنا جداول القيمة الحالية لتحديد سعر البيع المتوقع للسند، حيث أن القيمة الحالية لمبلغ 1 جنيه يدفع مرة واحدة بعد عشر سنوات بمعدل فائدة 10% هي 0.385 جنيه. كما تبلغ القيمة الحالية لمبلغ 1 جنيه يدفع مرة كل سنة (سنوياً) لمدة عشرة سنوات بمعدل 10% هو 6.1446 جنيه. وعلى ذلك يتم تحديد سعر إصدار السند كما يلي:

$$\begin{array}{r} \text{جنيه} \\ \text{القيمة الحالية لأصل مبلغ السندات} = 0.385 \times 1000 = 368 \\ \text{القيمة الحالية للفوائد السنوية} = 6.1446 \times 1000 = 614 \\ \hline \text{سعر إصدار السند} = 1000 \end{array}$$

ويتضح مما سبق أن المقترض يتعهد بسداد القيمة الإسمية للسند وقدرها 1000 جنيه في نهاية العشرة سنوات، بالإضافة إلى 100 جنيه كل سنة (القيمة الإسمية × المعدل الإسمى) حتى تاريخ الاستحقاق. ويتمثل سعر البيع المتوقع للسند في مجموع القيمة الحالية لمبلغ القيمة الإسمية للسند بالإضافة إلى القيمة الحالية للدفعة السنوية للفائدة. ويعنى ذلك أنه إذا قام المفترض بدفع 1000 جنيه مقابل السند، ثم حصل على المبالغ المسفنته المحددة في السند (القيمة الإسمية والفائدة)، فإنه سوف يحقق عائداً يساوى معدل الفائدة السائد في السوق وقدره 10%.

**الحالة الثانية:** حساب سعر إصدار السندات بخصم إصداره باستخدام بيانات المثال السابق، ويفرض أن معدل الفائدة الإسمى للسند يبلغ 9% بدلاً من 10% في حين يظل معدل الفائدة السائد في السوق 10% بالنسبة للخطر الملازم لهذا القرض، ففي هذه الحالة لن يقبل المستثمر على شراء هذه السندات ما لم يكن سعر بيع السند أقل من سعر السندات الأخرى المعروضة

فى السوق من قبل مقترضين آخرين، ويمكن توضيح القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية من السند بمعدل فائدة إسمى 9% ، إذا كان معدل الفائدة السائد فى السوق 10% فى الصورة التالية:



	القيمة الحالية لمبلغ 1000 جنيه بعد 10 سنوات بمعدل 10% $(0.3855 \times 1000)$										
جنيه											جنيه
1000											386
جنيه	90	90	90	90	90	90	90	90	90	90	
											+
	القيمة الحالية لمبلغ دفعة سنوية 90 جنيه لمدة 10 سنوات بمعدل 10% $(6.1446 \times 90)$										553
											-
											939
											جنيه سعر البيع المتوقع للسند

وعلى ذلك يتم تحديد سعر إصدار السند كما يلى .

$$\begin{aligned} \text{جنيه} \\ 386 &= 0.3855 \times 1000 = \text{القيمة الحالية لأصل مبلغ السند} \\ 553 &= 6.1446 \times 90 = \text{القيمة الحالية للفوائد السنوية} \\ \hline \hline 939 & \text{سعر إصدار السند} \end{aligned}$$

ويتعهد المقترض بسداد القيمة الإسمية لهذا السند (1000) جنيه بعد 10 سنوات بالإضافة إلى 90 جنيه (القيمة الإسمية  $\times$  معدل الفائدة الإسمى) كل سنة حتى تاريخ الإستحقاق . ويكون سعر البيع المتوقع للسند هو مجموع القيمة الحالية للقيمة الإسمية بالإضافة إلى القيمة الحالية للفائدة السنوية . وتحسب الدفعة السنوية للفائدة دائماً عن طريق ضرب المعدل الإسمى للفائد فى القيمة الإسمية للسند  $(0.09 \times 1000)$  . ويستخدم دائماً المعدل الإسمى



لتحديد مبلغ الفائدة، أما القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للسند فتحدد باستخدام معدل الفائدة السائد في السوق، ومن ثم يصبح خصم إصدار السندات = 1000 - 939 = 61 جنيه. ويمكن تفسير خصم إصدار السندات كما يلي :

إذا دفع المستثمر الآن 940 جنيه (تقريباً) مقابل شراء السند ثم حصل بعد ذلك على قيمة الفائدة المحددة من السند، فسوف يحقق المعدل المرغوب فيه وهو 10% كل سنة. ويكون ذلك السند قد صدر بخصم إصدار لأن سعر بيعه أقل من قيمته الاسمية، وتتمثل قيمة خصم الإصدار في القيمة الاسمية (1000 جنيه) مطروحاً منها سعر البيع (940 جنيه). ويمثل هذا الخصم (60 جنيه) الفائدة التي سوف يكتسبها المقرض من المقرض على مدار عمر السند بالإضافة إلى الفائدة السنوية (90 جنيه).

الحالة الثالثة، حساب سعر إصدار السند بعلاوة إصدار، بالرجوع إلى بيانات المثال السابق، ويفرض أن معدل الفائدة الاسمي للسند يبلغ 11% بدلاً من 10%، فإن ذلك يعني أن قرص السندات المصدر لا يتضمن أي خطر اضافي للمقرضين ولكنه يعرض معدل فائدة أعلى من الاستثمارات الأخرى المتاحة في السوق، مما يؤدي إلى تفضيل جمهور المقرضين لشرائه بالمقارنة بالاستثمارات المتاحة التي تحقق عائداً قدره 10% فقط. وفي ظل ثبات المدفوعات المستقبلية (الفوائد) للسند، فإنه يمكن القول بأن معدل العائد على السند سوف ينخفض مهما زاد سعر بيعه، وسوف تظهر القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية في حالة افتراض أن معدل الفائدة الاسمي للسند يبلغ 11%، وأن معدل الفائدة السائد في السوق هو 10% على الصورة التالية.

تاريخ الاستحقاق	تواريخ سداد الفائدة	التاريخ الفعلي وتاريخ الأصدار
2009	2008	99
2007	2006	2000
2005	2004	2001
2003	2002	2002
2001	2000	2003
2000	1999	2004
2000	1999	2005
2000	1999	2006
2000	1999	2007
2000	1999	2008
2000	1999	2009
2000	1999	2010
2000	1999	2011
2000	1999	2012
2000	1999	2013
2000	1999	2014
2000	1999	2015
2000	1999	2016
2000	1999	2017
2000	1999	2018
2000	1999	2019
2000	1999	2020
2000	1999	2021
2000	1999	2022
2000	1999	2023
2000	1999	2024
2000	1999	2025
2000	1999	2026
2000	1999	2027
2000	1999	2028
2000	1999	2029
2000	1999	2030
2000	1999	2031
2000	1999	2032
2000	1999	2033
2000	1999	2034
2000	1999	2035
2000	1999	2036
2000	1999	2037
2000	1999	2038
2000	1999	2039
2000	1999	2040
2000	1999	2041
2000	1999	2042
2000	1999	2043
2000	1999	2044
2000	1999	2045
2000	1999	2046
2000	1999	2047
2000	1999	2048
2000	1999	2049
2000	1999	2050
2000	1999	2051
2000	1999	2052
2000	1999	2053
2000	1999	2054
2000	1999	2055
2000	1999	2056
2000	1999	2057
2000	1999	2058
2000	1999	2059
2000	1999	2060
2000	1999	2061
2000	1999	2062
2000	1999	2063
2000	1999	2064
2000	1999	2065
2000	1999	2066
2000	1999	2067
2000	1999	2068
2000	1999	2069
2000	1999	2070
2000	1999	2071
2000	1999	2072
2000	1999	2073
2000	1999	2074
2000	1999	2075
2000	1999	2076
2000	1999	2077
2000	1999	2078
2000	1999	2079
2000	1999	2080
2000	1999	2081
2000	1999	2082
2000	1999	2083
2000	1999	2084
2000	1999	2085
2000	1999	2086
2000	1999	2087
2000	1999	2088
2000	1999	2089
2000	1999	2090
2000	1999	2091
2000	1999	2092
2000	1999	2093
2000	1999	2094
2000	1999	2095
2000	1999	2096
2000	1999	2097
2000	1999	2098
2000	1999	2099
2000	1999	2100

ويتم حساب علاوة الأصدار كما يلي:

جنيه	القيمة الحالية لأصل مبلغ السندات	$386 = 0.3855 \times 1000$
جنيه	القيمة الحالية للفوائد السنوية	$626 = 6.1446 \times 110$
1062	سعر إصدار السندات	
62	علاوة إصدار السندات	$62 = 1000 - 1062$

وعلى ذلك يتعهد المقترض بسداد القيمة الاسمية لحامل السند (1000 جنيه) في نهاية 10 سنوات بالإضافة إلى 110 جنيه فوائد كل سنة حتى تاريخ الاستحقاق (القيمة الاسمية × معدل الفائدة الاسمي) ويكون سعر البيع المتوقع للسند هو مجموع القيمة الحالية للقيمة الاسمية بالإضافة إلى القيمة الحالية لدفعة الفائدة السنوية. ويتم حساب الدفعة السنوية للفائدة بضرب المعدل الاسمي للفائدة في القيمة الاسمية للسند.

ويمكن تفسير علاوة إصدار السند، إذا ما افترضنا قيام المقترض بدفع

1060 جنيه الآن مقابل شراء السند ثم حصل بعد ذلك على المبالغ التي يضمنها ذلك السند في التواريخ المحددة في عقد إصدار السندات. ففي هذه الحالة سوف يحقق المقرض عائداً قدره 10% سنوياً. ويطلق على هذا السند سند مصدر بعلاوة إصدار لأن سعر بيعه أعلى من قيمته الإسمية. وقيمة علاوة الإصدار هي سعر البيع (1060 جنيه) مطروحاً منه القيمة الإسمية (1000 جنيه). وبذلك تمثل علاوة الإصدار تخفيض في مقدار الفائدة التي سوف يحققها المستثمر من المقرض على مدار عمر السند.

## 2- المعالجة المحاسبية لإصدار السندات :

أوضحت المناقشة في الصفحات السابقة أن تحديد سعر الإصدار للسندات يرتبط بمعدل الفائدة الإسمى وعلاقته بمعدل الفائدة السائد في السوق، وهو ما يترتب عليه التمييز بين الحالات الثلاثة التي تم ذكرها والتي تتلخص في الآتي:

1- إصدار السندات على أساس القيمة الإسمية.

2- إصدار السندات بخصم إصدار.

3- إصدار السندات بعلاوة إصدار.

ونعرض المعالجة المحاسبية لكل حالة من الحالات الثلاث على نحو ما سيرد فيما يلي:

## 2-1 المعالجة المحاسبية لإصدار السندات على أساس القيمة الإسمية :

يتم إصدار السند بالقيمة الإسمية عندما يرغب جمهور المقرضين في الاكتتاب فيها على أساس معدل الفائدة الأسمى للسند. ويوضح المثال التالي المعالجة المحاسبية للعمليات المترتبة على إصدار السندات بالقيمة الإسمية.

مثال رقم (1) :

أصدرت إحدى شركات المساهمة قرض سندات تبلغ قيمته الإسمية 400000 جنيه بمعدل فائدة 10%. وفي 15 / 11 / 2005 تم طرح السندات للاكتتاب العام . ولقد تم تغطية الاكتتاب بالكامل، وتم إصدار قرض السندات في 31 / 12 / 2005 (التاريخ الفعال)، حيث كان معدل الفائدة السائد في السوق 10%. ففي هذه الحالة تظهر قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات الخاصة بإصدار قرض السندات في سجلات الشركة المصدرة على الصورة التالية:

1- تسجيل إصدار السندات ، عند تحصيل قيمة الاكتتابات في السندات وإصدارها تجرى القيود التالية:

2005/12/13	من ح/ البنك إلى ح/ اكتتابات محصلة - سندات 10 % إثبات الاكتتاب في السندات.	400000	400000
2005/12/13	من ح/ اكتتابات محصلة - سندات 10 % إلى ح/ السندات 10 % إثبات إصدار السندات.	40000	40000

2- في تاريخ استحقاق فائدة السندات، في 31 / 12 من كل سنة تالية من السنوات العشرة (تواريخ سداد الفائدة) يتم تسجيل العمليّات المرتبطة بسداد فائدة السندات على الصورة التالية:

2000/12/31	من ح/ مصرف الفائدة على السندات إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق فائدة السندات.	400000	400000
2000/12/31	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فوائد السندات.	40000	40000

3- في تاريخ رد السندات، في تاريخ استحقاق السندات (بعد 10 سنوات)  
يتم سداد القيمة الاسمية لحملة الأسهم وتجرى القيود التالية .

2009/12/31	من ح/ السندات - 10 % إلى ح/ حملة السندات إثبات استحقاق القيمة الاسمية للسندات.	400000	400000
2009/12/31	من ح/ حملة السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد قيمة الاسمية للسندات إلى حملة السندات.	400000	400000

وتشكل العمليات الثلاثة السابقة (الإصدار، الفائدة، ورد قيمة السند)  
أساس المحاسبة عن الإلتزامات المرتبطة بإصدار السندات من وجهة نظر  
المقرض .

ويترتب على ذلك أن يظهر قرض السندات في نهاية السنة المالية  
بالميزانية العمومية ضمن الإلتزامات طويلة الأجل بمبلغ 400000 جنيه .  
أما مصرف فائدة السندات فيظهر ضمن المصروفات التمويلية بقائمة  
الدخل بمبلغ 40000 جنيه .

وبالرجوع إلى المثال السابق يلاحظ أن السندات التي إصدارتها الشركة والمرخص بها في نشرة الاكتتاب تم تغطيتها بالكامل دون زيادة أو نقص، إلا أنه قد نواجه عملياً إلى جانب هذه الحالة بحالتين هما:

**الحالة الأولى،** احتمال أن عدد السندات المكتتب فيها يزيد عن عدد السندات المصدرة والمرخص بها في نشرة الاكتتاب.

**الحالة الثانية،** احتمال أن عدد السندات المكتتب فيها يقل عن عدد السندات المصدرة والمرخص بها في نشرة الاكتتاب.

ويمكن عرض كيفية المعالجة المحاسبية في كل حالة من الحالتين سألتي الذكر بالمثالين التاليين:

**المثال رقم (2)؛**

في المثال السابق افترض أنه قد تم الاكتتاب في سندات قيمتها الإسمية 480000 جنية، وقد قرر مجلس الإدارة تخصيص السندات بين المكتتبين بالنسبة والتناسب ورد الاكتتابات الزائدة لأصحابها في 5/1/2000، ففي هذه الحالة تظهر قيود اليومية اللازمة لتسجيل عملية إصدار السندات كالتالي:

1999/12/31	من ح/ البنك إلى ح/ اكتتابات محصلة - سندات 10 % إثبات الاكتتاب في السندات.	480000	480000
1999/12/31	من ح/ اكتتابات محصلة - سندات 10 % إلى ح/ المندبات 10 % إثبات إصدار السندات	400000	400000
1999/12/31	من ح/ اكتتابات محصلة - سندات 10 % إلى ح/ البنك إثبات رد الاكتتابات الزائدة للمكتتبين.	80000	80000

### المثال رقم (3)

يفترض أنه عند طرح السندات للاكتتاب العام في المثال السابق تم الاكتتاب في سندات قيمتها 370000 جنيه فقط، وقد قرر مجلس الإدارة الاكتفاء باصدار الجزء الذي تم تغطيته من قرض السندات والغاء باقى الاصدار، في هذه الحالة تظهر قيود اليومية كالتالى.

1999/12/31	من ح/ البنك إلى ح/ اكتتابات محصلة - سندات 10 % إثبات قيمة السندات المكتتب فيها.	370000	370000
1999/12/31	من ح/ اكتتابات محصلة - سندات 10 % إلى ح/ السندات 10 % إثبات إصدار قرض السندات بالقيمة الاسمية بمقدار ما تم تغطيتها فقط.	370000	370000

وبالنسبة لقيود أثبات مصروف فائدة السندات، وسداد القيمة الاسمية للسندات في تاريخ إستحقاقها للحالتين السابقتين، فأنها لا تختلف عن القيود السابق عرضها في المثال رقم (1).

### 2-2 المعالجة المحاسبية لإصدار السندات بخصم إصدار

أوضحنا فيما سبق أن إصدار قرض السندات بخصم إصدار يتم عندما يرغب المقرضون في شراء السندات على أساس معدل الفائدة السائد في السوق الذى يكون مرتفعاً عن معدل الفائدة الاسمى على السندات، ويوضح المثال التالى المعالجة المحاسبية في هذه الحالة.

### مثال رقم (4) :

أصدرت إحدى شركات المساهمة 1000 سند بقيمة اسمية للسند تبلغ 100000 جنيه تسدد بعد 5 سنوات بمعدل فائدة 12 % سنوياً على أن يتم دفع فائدة السندات في نهاية كل 6 أشهر. وقد كان معدل الفائدة السائد في السوق

عند إصدار السندات 14 ٪ (معدل الفائدة الفعال) . ولقد بلغت قيمة بيع إصدار قرض السندات 92976 جنيه . وعند طرح السندات للاكتتاب العام تمت تغطية الاكتتاب بالكامل . ففي هذه الحالة تظهر قيود اليومية اللازمة لتسجيل إصدار السندات على الصورة التالية :

1999/12/31	من ح / البنك إلى ح / اكتتابات محصلة - سندات 12 ٪ إثبات قيمة السندات المكتتب فيها.	92976	92976
1999/12/31	من مذكورين ح / اكتتابات محصلة - سندات 12 ٪ ح / خصم إصدار السندات إلى ح / السندات 12 ٪ إثبات إصدار سندات قيمتها الأسمية 100000 جنيه بمبلغ 92976 بمعدل فائدة 12 ٪ سنويا.	100000	92976 7024

ويعد حساب خصم الإصدار أحد الحسابات المقابلة لحساب الالتزام بقرض السندات، يظهر مطروحاً طرْحاً شكلياً من قيمة السندات في الميزانية العمومية توصلاً إلى القيمة الحالية لقرض السندات على النحو التالي :

#### الميزانية العمومية

في 1999/12/31

الالتزامات طويلة الأجل،	جنيه	جنيه
قرض السندات 12 ٪	100000	
خصم إصدار السندات	( 7024 )	
		92976

ويلاحظ على المثال السابق أن السندات المصدرة قد تم تغطيتها بالكامل، وفي حالة ما اذا تم الاكتتاب بالزيادة ، فإن المعالجة المحاسبية سوف تظهر بالصورة التي يعرضها المثال التالي .



مثال رقم (5)

بفرض أنه في المثال السابق - قد تم الاكتتاب في 1200 سند، وأن مجلس إدارة الشركة قام بتخصيص السندات بين المكتتبين بالنسبة والتناسب، وتم رد الاكتتابات الزائدة للمكتتبين، ففي هذه الحالة تظهر قيود اليومية لإثبات إصدار قرض السندات بخصم إصدار في دفاتر الشركة المصدرة على الصورة التالية:

1999/12/31	من ح/ البنك إلى ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12% إثبات الاكتتابات في 1200 سند بسعر إصدار 92976 جنيه للسند.	111571	111571
1999/12/31	من مذكورين ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12% ح/ خصم إصدار السندات إلى ح/ السندات 12% إثبات إصدار قرض سندات بقيمة اسمية 100000 جنيه وسعر إصدار 92976 جنيه للسند.	100000	92976 7024
2000/1/5	من ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12% إلى ح/ البنك إثبات رد الاكتتابات الزائدة إلى المكتتبين وتبلغ 200 سند بسعر 92976 جنيه للسند.	18595	18595

ويلاحظ في المثالين السابقين أن قيمة خصم إصدار السندات الذي يبلغ 7042 جنيه يمثل الفرق بين مبلغ 100000 جنيه (القيمة الإسمية للسندات) وبين القيمة الحالية لهذا المبلغ، ويمكن النظر إليه باعتباره مصروف فائدة إضافي يجب استنفاده خلال عمر السندات، وذلك على أساس أن حامل السند

يُحصل على 6000 جنيه كل ستة شهور، في حين تحقق الاستثمارات الأخرى عائداً يبلغ 7000 جنيه (100000 × 7%). مما يترتب عليه أن يفقد حامل السند مبلغ 1000 جنيه (7000 جنيه - 6000 جنيه) دورياً في تواريخ استحقاق فائدة السندات. فإذا كانت القيمة الحالية لمبلغ 1 جنيه يدفع دورياً لمدة عشرة فترات بمعدل فائدة 7% يساوي 7.0234 جنيه فإن القيمة الحالية للفائدة المفقودة تصبح (1000 × 7.0234) = 7024 جنيه. ونتيجة لإصدار السندات يخصم إصدار، فإن إجمالي مصروف الفائدة على السندات المستحق سداده لحملة السندات خلال الخمس سنوات (عمر السندات) سوف يبلغ 67024 جنيه. ويمكن حساب مصروف الفوائد المسددة لحملة السندات على النحو التالي:

جنيه	
100000	القيمة الاسمية للسندات
0.06	معدل الفائدة الاسمي نصف السنوي
<hr/>	
6000	الفوائد نصف السنوية
10	× عدد مرات دفع الفوائد
<hr/>	
60000	الفوائد للنقدية
7024	خصم الاصدار
<hr/>	
<u>67024</u>	إجمالي مصروف الفوائد المستحق

ويمكن حساب إجمالي مصروف الفائدة المستحق سداده بوسيلة أخرى عن طريقة تحديد الفرق بين النقدية التي سوف تقوم الشركة بسدادها دورياً لحملة السندات وما قامت باستلامه في تاريخ الإصدار كما يلي:

جنيه	
100000	القيمة الاسمية
60000	مدفوعات الفوائد
<u>160000</u>	إجمالي المدفوعات النقدية لحملة السندات
(92976)	إجمالي النقدية المحصلة في تاريخ الاصدار
<u>67024</u>	إجمالي مصروف الفائدة

### 3-2 المعالجة المحاسبية لإصدار السندات بعلاوة اصدار:

أوضحنا فيما سبق أنه قد يتم إصدار قرض السندات بعلاوة اصدار عندما يرغب المقرضون في شراء السندات وتحقيق عائد يساوي معدل الفائدة السائد في السوق الذي يكون منخفضاً عن معدل الفائدة الاسمي على السندات، ويوضح المثال التالي كيفية المعالجة المحاسبية في هذه الحالة.

مثال رقم (6)،

بفرض أن إحدى شركات المساهمة أصدرت 1000 سند في 1/1/1999 بقيمة اسمية قدرها 100000 جنيه تسدد بعد 5 سنوات وبمعدل فائدة أسمى 12٪ سنوياً، ويتم سداد الفائدة في أول يناير، أول يوليو من كل عام. ولقد تم طرح السندات للاكتتاب العام عندما كان معدل الفائدة السائد في السوق 10٪، وتم تغطية الاكتتاب بالكامل وسدد المكتتبون سعر الأصدار بالكامل، ففي هذه الحالة تكون المعالجة المحاسبية كالتالي:

(أ) تحديد سعر الاصدار، يمكن حساب سعر إصدار هذه السندات

كما يلي :

القيمة الحالية لمبلغ 100000 جنيه يتم سداه بعد عشرة فترات  
بمعدل فائدة نصف سنوي قدره 5% =  $0.61391 \times 100000 = 61391$  جنيه  
+ القيمة الحالية لدفعة مقدارها 6000 جنيه تدفع  
دورياً لمدة عشرة فترات بفائدة نصف سنوية  
قدرها 5% =  $(7.72173 \times 6000)$   
سعر إصدار السندات

46330 جنيه  
107721 جنيه

(ب) تحديد قيمة علاوة الأصدار:

جنيه	سعر الاصدار
107721	- القيمة الاسمية للسندات
(100000)	علاوة اصدار السندات
<u>7721</u>	

(ج) تسجيل عملية اصدار السندات كما يلي :

من ح/ البنك إلى ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12% إثبات الاكتتاب في 1000 سند بقيمة الاسمية 100 جنيه للسند وبسعر اصدار 107772 جنيه.	107721	107721
من ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12% إلى مذكورين ح/ علاوة اصدار سندات 12% ح/ السندات 12% إثبات اصدار قرض سندات قيمته الاسمية 100000 وسعر اصداره 107721 جنيه.	7721 100000	107721

ويلاحظ أن رصيد حساب السندات يظهر دائماً بالقيمة الاسمية، بينما يظهر الفرق بين القيمة الاسمية للسندات وسعر اصدارها في حساب علاوة اصدار السندات، الذي يظهر رصيده دائماً باعتباره حساباً مكملاً يضاف إلى حساب السندات في الميزانية العمومية توصلاً إلى القيمة الحالية للسندات. لذلك تظهر الميزانية العمومية بعد اصدار السندات مباشرة على الصورة التالية :

### الميزانية العمومية

في 1999/12/31

الالتزامات طويلة الأجل		
قرض سندات 12 %	100000	
علاوة اصدار السندات	7721	
		107721

ومن المثال السابق يمكن القول بأن علاوة اصدار السندات تعتبر تخفيضاً لمصروف الفائدة على السندات التي تم اصدارها بعلاوة، حيث يحصل حملة السندات على فائدة قدرها 6000 جنيه (6% × 100000) كل ستة شهور بالمقارنة بالاستثمارات الأخرى التي تحقق عائداً قدره 5000 جنيه (5% × 100000) ، وبذلك فإن علاوة الاصدار التي تبلغ قيمتها 7721 جنيه تمثل القيمة الحالية لمقدار الزيادة في الفائدة وقدرها 1000 جنيه (6000 جنيه - 5000 جنيه) التي يحصل عليها حملة السندات عند حلول كل تاريخ استحقاق للفائدة خلال عمر السندات، ومن ثم يزيد سعر بيع اصدار السندات ليصبح 107721 جنيه، وتكون قيمة العلاوة (7721 جنيه) بمثابة تخفيض لمصروف فائدة السندات، حيث يكون مبلغ إجمالي مصروف الفائدة المستحق سداًه خلال عمر السندات مبلغ 52279 جنيه، ويمكن حسابه كما يلي :

جنيه	
100000	القيمة الاسمية للسندات
6%	معدل الفائدة نصف السنوى
<hr/>	
6000	الفوائد نصف السنوية
10	x عدد مرات سداد الفوائد
<hr/>	
60000	اجمالي الفوائد المدفوعة نقداً
(7721)	علاوة الاصدار
<hr/>	
52279	اجمالي مصروف الفائدة
<hr/> <hr/>	

ويمكن حساب إجمالي مصروف الفوائد التي سوف تسدد لحملة السندات بطريقة أخرى كما يلي :

جنيه	
100000	القيمة الاسمية
60000	الفوائد المدفوعة نقداً
<hr/>	
160000	إجمالي المدفوعات النقدية
(107721)	إجمالي النقدية المحصلة عند الاصدار
<hr/>	
52279	إجمالي مصروف الفوائد
<hr/> <hr/>	

وبالرجوع إلى المثال رقم (6) السابق يتضح أن المعالجة المحاسبية قد تمت في حالة تغطية الاكتتابات بالكامل، إلا أنه قد يتم تغطية اكتتابات السندات التي تصدر بعلاوة اصدار بعدد يزيد عن السندات المصدرة ، وفي هذه الحالة تتم المعالجة المحاسبية كما سيتضح من المثال التالي:

مثال رقم (7) :

بافتراض أنه في المثال رقم (6) قد تم الاكتتاب في 1500 سند، وقد قرر مجلس إدارة الشركة تخصيص السندات بين المكتتبين بالنسبة والتناسب ورد الاكتتابات الزائدة للمكتتبين، ففي هذه الحالة تظهر قيود اليومية اللازمة لتسجيل قرض السندات بالصورة التالية:

196326	من ح/ البنك إلى ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12 % إثبات الاكتتاب في 1500 سند بسعر إصدار 107.721 جنيه للسند.	196326
107721	من ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12 % إلى مذكورين ح/ علاوة إصدار سندات 12 % ح/ السندات 12 % إثبات إصدار قرض سندات قيمته الاسمية 100000 وقيمة إصداره 107721 جنيه.	7721 100000
88605	من ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12 % إلى ح/ البنك إثبات رد 500 سند الي المكتتبين بواقع 107721 جنيه.	88605

3- المعالجة المحاسبية لئادة قرض السندات :

أوضحنا سلفاً أن معدلات الفائدة تؤثر في تحديد سعر إصدار السندات، ويقوم مجلس إدارة الشركة المساهمة المصدرة لقرض السندات بتحديد معدل الفائدة الإسمى باعتباره أحد البيانات التي يجب أن تتضمنها شهادة السندات<sup>(1)</sup>. ويستخدم هذا المعدل في تحديد قيمة مدفوعات الفائدة التي يتم

(1) انظر البند رقم (8) من المادة 160 للائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 .

سدادها لحاملي السندات نقداً وبصفة دورية كل سنة أو كل ستة شهور في الغالب. وقد أوضحنا فيما سبق أيضاً كيف أن سعر إصدار السندات لا يؤثر على حساب مدفوعات الفائدة الدورية حيث أن الأساس في تحديد هذه الفوائد هو القيمة الاسمية للسندات. ويتم تسجيل مصروف الفائدة على السندات طبقاً لمبدأ المقابلة ، بحيث تحمل كل سنة مالية بالفائدة المستحقة عنها سواء تم دفع الفائدة تم أو لم يتم دفعها ، وذلك لمقابلتها بإيرادات الفترة التي حدثت خلالها . وعندما يصدر قرض السندات بعلاوة أو خصم أصدار، فإن المحاسبة عن فائدة السندات ترتبط بنوعين من الفائدة، أحدهما هو مصروف الفائدة الواجب تحميله على إيرادات الفترة والذي يعتمد تحديده على سعر الفائدة السائد في السوق. والآخر هو الفائدة المدفوعة لحامل السندات والتي يعتمد تحديدها على معدل الفائدة الاسمي للسند. ويعنى ذلك أن المعالجة المحاسبية لفائدة قرض السندات تختلف ارتباطاً بعلاقة معدل الفائدة الاسمي بمعدل الفائدة السائد في السوق، ولذلك يتم التمييز بين ثلاث حالات عند المعالجة المحاسبية لفائدة قرض السندات وهي على النحو التالي:

- 1- فائدة السندات المصدرة بالقيمة الاسمية.
- 2- فائدة السندات المصدرة بخصم اصدار.
- 3- فائدة السندات المصدرة بعلاوة اصدار.

ونتناول بالشرح كل حالة من الحالات الثلاث السابقة على نحو ما سيرد فيمايلي:

### 3-1 المعالجة المحاسبية لفائدة السندات المصدرة بالقيمة الاسمية،

يصدر قرض السندات بالقيمة الاسمية إذا كان معدل الفائدة الاسمي للسند يعادل معدل الفائدة السائد في السوق في تاريخ الاصدار. ويترتب على ذلك عدم اختلاف مصروف فائدة السندات المحمل لحساب النتيجة المعد



عنها هذا الحساب عن قيمة فائدة السندات المدفوعة لحاملي السندات. وقد يتمشى تاريخ إصدار قرض السندات مع تاريخ إستحقاق الفائدة أو يختلف عن هذا التاريخ . وتوضح الأمثلة التالية المعالجة المحاسبية لفائدة قرض السندات في ظل هذه الحالات:

مثال رقم (8) ،

قامت إحدى شركات المساهمة بإصدار قرض سندات في 2 يناير يتمثل في 2000 سند بقيمة إسمية 200000 جنيه لمدة خمسة سنوات وبمعدل فائدة اسمي 12 % على أن يتم سداد الفائدة في 2 يناير، ا يوليو من كل عام. وفي تاريخ إصدار السندات كان معدل الفائدة السائد في السوق 12 %، وتنتهي السنة المالية للشركة في 31 ديسمبر من كل عام، فانه في هذه الحالة ستكون المعالجة المحاسبية على الصورة التالية.

(i) إثبات سداد الضائدة المستحقة في 2000/7/1، نما كان معدل الفائدة الإسمي يتساوى مع معدل الفائدة السائد في السوق ، فإن قيمة إصدار السندات ستصبح 200000 جنيه. وفي 2000/1/2 يتم إثبات إصدار السندات كما سبق إيضاحه، وفائدة السندات التي يتم سدادها كل ستة أشهر، ويعنى ذلك أنه .

في 2000/7/1 يتم سداد أول دفعة لفائدة السندات وقيمتها 12000 جنيه  
 $(\frac{1}{2} \times 6\% \times 20000)$  ويجرى القيد التالي:

2000/7/1	من ح/ مصروف الفائدة على السندات إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق الفوائد نصف السنوية لحملة السندات.	12000	12000
----------	---	-------	-------

ويمثل حساب مصروف الفائدة على السندات قيمه فائده السندات الفعلية التي ينبغي ان تتحملها ايرادات الفترة المالية، بينما يمثل حساب الفائدة

المستحقة على السندات قيمه الفائدة الإسمية التي يستحق دفعها لحملة السندات في تواريخ استحقاق الفائدة. وفي نفس التاريخ يتم سداد تلك الفوائد لحملة السندات و يجرى القيد الآتى :

2000/7/1	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد الفوائد المستحقة لحملة السندات.	12000	12000
----------	--	-------	-------

(ب) تسوية فائده السندات في نهاية السنه الماليه : نظراً لأن التاريخ التالي لسداد فائدة السندات يحين في 2001/1/2، بينما تنتهي السنة المالية للشركة في 31 ديسمبر 2000، فإنه يجب تسويه مصروف الفائدة عن الستة شهور من 2000/7/1 حتى 2000/12/31 و يجرى قيد التسويه التالي كما يلي :

2000/12/31	من ح/ مصروف الفائدة على السندات إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق فائدة السندات عن الفترة من 2000/7/1 حتى 2000/12/31	12000	12000
------------	---	-------	-------

(ج) اقفال حساب مصروف الفائدة على السندات، في نهاية السنة المالية يتم اقفال مصروف الفائدة على السندات بمقدار ما يخص السنة بالكامل، و يجرى القيد التالي :

2000/12/31	من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ مصروف الفائدة على السندات إثبات تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصروف الفائدة على السندات المستحقة عن عام 2000 .	24000	24000
------------	--	-------	-------

ويترتب على ذلك أنه سوف يظهر في الميزانية العمومية للشركة المساهمة في 2000/12/31 رصيد لحساب الفائدة المستحقة على السندات قدره 12000. ضمن الإلتزامات قصيرة الأجل.

(د) سداد الفوائد المستحقة لحملة السندات، في 2001/1/2 يتم سداد فائدة السندات لحملة السندات، ويجرى القيد التالي:

2001/1/2	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد الفوائد المستحقة لحملة السندات.	12000	12000
----------	--	-------	-------

ويترتب على ترحيل القيد السابق بدفتر الاستاذ أن يصبح رصيد حساب الفائدة المستحقة عن السندات مساوياً للصفر.

وبالرجوع إلى المثال السابق يتضح أن المعالجة المحاسبية قد ارتبطت بحالة تمشي تاريخ اصدار السندات مع تاريخ استحقاق الفائدة. أما إذا اختلف تاريخ اصدار السندات عن تاريخ اصدارها ، فإن الشركة المصدرة لقرض السندات سوف تتحمل بمصروف فائدة السندات عن الفترة من تاريخ البيع الفعلي للسندات . وذلك على الرغم من أن الفائدة المدفوعة فعلاً لحملة السندات - في أول تاريخ لإستحقاق الفائدة على السندات - عادة ما تكون عن فترة الفائدة بالكامل. وحتى يتسنى للشركة المصدرة للسندات أن تسدد مدفوعات الفائدة بالكامل لحملة السندات، فإن غالباً ما تتضمن نشرة الاكتتاب قيام المكتتبين بدفع مبلغ إضافي يعادل قيمة الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ استحقاق أول فائدة عن قرض السندات وحتى تاريخ الإصدار، ويعد ذلك إجراءً منطقياً طالما أن حاملي السندات سوف يحصلون على قيمة الفائدة بالكامل في تاريخ أول سداد لفائدة السندات التالي لتاريخ الإصدار، بصرف النظر عن فترة تملكهم للسندات، ويعرض المثال التالي كيفية المعالجة المحاسبية لهذه الحالة.

مثال رقم (9) ،

بافتراض أنه في المثال السابق قد تم إصدار قرض السندات في

2000/3/1، بينما يتم سداد فوائد السندات كل ستة شهور في 2 يناير، 1 يوليو من كل عام، ففي هذه الحالة تكون المعالجة المحاسبية كالتالي.

(أ) القيمة المحصلة عند الاكتتاب، نظراً لأن أول تاريخ لسداد فائدة السندات يحين في 2000/7/1، أي بعد 4 شهور من تاريخ إصدار قرض السندات - حيث يحصل حاملي السندات على فائدة سندات عن ستة شهور كاملة طبقاً لعقد إصدار السندات- فإنه يجب على المكتتبين دفع قيمة الاكتتابات 200000 جنيه مضافاً إليها قيمة الفوائد المستحقة عن الفترة من 2 يناير وحتى نهاية شهر فبراير وقيمتها 4000 جنيه  $(\frac{1}{12} \times 6\% \times 200000)$ . ويتم تسجيل هذه العملية بالقيود التالية:

2000/3/1	من ح/ البنك إلى ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12 % إثبات الاكتتابات في قرض سندات قيمته الاسمية 200000 جنيه بالاضافة الي 4000 جنيه قيمة الفوائد المستحقة من 1/ حتى 3/1.	204000	204000
2000/3/1	من ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12 % إلى مذكورين ح/ الفائدة المحصلة على السندات ح/ السندات 12 % إثبات اصدار قرض سندات قيمته الاسمية 200000 جنيه وتعليه فوائد السندات إلى حساب الفائدة المحصلة على السندات.	4000 200000	204000

ويلاحظ من القيد السابق أن الفائدة المحصلة من المكتتبين عن شهرى يناير وفبراير تكون دائنه باعتبارها قيمة واجبة السداد إلى حاملي السندات فى أول تاريخ لاستحقاق دفع الفوائد بعد تاريخ الإصدار.

(ب) تسجيل سداد أول فائدة على السندات، وفي 2000/7/1 يتم إثبات إستحقاق فائدة السندات وسداد القيمة لحملة السندات، ويتم تسجيل ذلك بقيود اليومية التالية:

2000/7/1	من ح/ مصروف الفائدة على السندات إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق فوائد السندات عن الفترة من 2000/3/1 حتى 2000/7/1.	8000	8000
2000/7/1	من مذكورين ح/ الفائدة المستحقة على السندات ح/ الفائدة انحصلة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد الفوائد المستحقة لحملة السندات.	12000	8000 4000

و توضح المعالجة المحاسبية السابقة أن حساب مصروف الفائدة عن المدة التي تم خلالها استغلال الأموال المقرضة على السندات قد جعل مديناً بمصروف الفائدة الذي يجب أن يحمل على إيرادات الفترة، بينما جعل حساب الفائدة المستحقة على السندات دائناً بالفوائد المستحقة على السندات خلال نفس وقيمتها 8=000 جنيه (  $20000 \times 6\% \times \frac{4}{6}$  ). بينما جعل حساب البنك دائناً بمبلغ 12000 جنيه، وهي الفائدة الإسمية التي يستحق دفعها لحملة السندات في أول تاريخ لاستحقاق الفائدة بعد تاريخ إصدار السندات (  $200000 \times 6\%$  ) ، وبعد سداد مدفوعات الفائدة على السندات إلى حاملي السندات في ذلك التاريخ يصبح رصيد حساب الفائدة المحصلة على السندات مساوياً للصفر.

2-3 المعالجة المحاسبية لفائدة السندات المصدرة بخضم إصدار:

سبق القول بأنه في ظل إصدار السندات بخضم إصدار يدفع المكتب عن كل سند مبلغ أقل من القيمة الإسمية التي تستحق السداد في تاريخ استحقاق

قرض السندات، وذلك بسبب إنخفاض معدل الفائدة الإسمى على السندات عن معدل الفائدة السائد في السوق. ويمثل ذلك الفرق خصم الاصدار الذي يعد في حقيقة الأمر بمثابة فائدة إضافية تدفعها الشركة المقترضة على مدار عمر إصدار السندات بحيث تتمثل تكلفة الاقتراض الاجمالية في كل من مدفوعات الفائدة السنوية بالإضافة إلى قيمة خصم الاصدار. وتعلى تكلفة الاقتراض الإضافية هذه (خصم الاصدار) على حساب مصروف الفائدة على السندات الذي يتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر، وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة الفائدة على السندات الواجب تحميله على إيرادات كل فترة مالية على مدار عمر قرض السندات.

ويعنى ما سبق أن حساب مصروف الفائدة على السندات سوف يتضمن كل من الفائدة الإسمية (القيمة الإسمية × معدل الفائدة الأسمى) بالإضافة إلى الفرق بين الفائدة الفعلية (القيمة الإسمية × معدل الفائدة السائد في السوق) وبين الفائدة الإسمية. ويطلق على المعالجة المحاسبية لفائدة السندات في حالة اصدارها بخصم إصدار مصطلح استنفاد خصم الإصدار، حيث يترتب عن استنفاد خصم اصدار اجراء قيد يجعل فيه حساب خصم الاصدار مدينا، أى إقفال حساب خصم الإصدار في حساب مصروف الفائدة على السندات خلال عمر قرض السندات، بحيث يظهر قيد استحقاق الفائدة على السندات على الصورة التالية :

من حـ/ مصروف الفائدة على السندات إلى مذكورين		xx
حـ/ خصم اصدار السندات	xx	
حـ/ الفائدة المستحقه على السندات	xx	
إثبات استحقاق الفوائد المستحقه لحملة السندات.		

ويترتب على القيد السابق تعديل لمبلغ الفائدة على السندات الفعلية التي يتم إقفالها في قائمة الدخل عن كل فترة محاسبية على مدار مدة قرض السندات.

وإذا كان إستنفاد خصم الاصدار يؤدي إلى زيادة مصروف الفائدة المحمل على إيرادات كل فترة مالية على مدار عمر قرض السندات - حتى يتسنى تجميع الفرق بين الفوائد الإسمية الأقل والفوائد الفعلية الأعلى - فإنه لا بد من تخصيص خصم الإصدار على الفترات المالية التي يتم خلالها سداد الفائدة على السندات. وتوجد طريقتان لتحديد قيمة خصم الاصدار المستنفد في كل فترة مالية وهما : الأستنفاد بطريقة القسط الثابت، الأستنفاد بطريقة الفائدة الفعلية. وفي ظل أيأ من هاتين الطريقتين لا تختلف المعالجة المحاسبية لخصم الاصدار المستنفد سنوياً ، حيث يتم أقفاله في حساب مصروف الفائدة على السندات، أما الاختلاف فيكون في تحديد قيمة كل من مصروف الفائدة على السندات ومبلغ خصم الإصدار المستنفد. وإذا كانت طريقة الفائدة الفعلية أكثر منطقية ودقة، إلا أن طريقة القسط الثابت تتسم بالسهولة في الحساب والتطبيق . ونبتاول كيفية المعالجة المحاسبية في ظل كل من الطريقتين على نحو ما سيرد فيمايلي.

أولاً، إستنفاد خصم الاصدار بطريقة القسط الثابت، يتم تحديد قيمة خصم الاصدار المستنفد دورياً من تاريخ اصدار قرض السندات وحتى تاريخ استحقاقها طبقاً لطريقة القسط الثابت عن طريق قسمة مبلغ خصم الاصدار على عدد فترات استحقاق فوائد السندات. وفي كل تاريخ لسداد الفائدة على السندات يتم تسجيل مصروف الفائدة على السندات واستنفاد خصم الاصدار وسداد الفائدة المستحقة لحملة السندات على النحو الوارد في المثال التالي :

مثال رقم (10) :

في 1 يناير 1999 قامت إحدى شركات المساهمة باصدار 400 سند بمعدل فائدة 10 % وقيمة إسمية تبلغ 400000 جنيه تستحق السداد بعد عشرة سنوات. وينص عقد إصدار السندات على سداد الفائدة المستحقة لحملة السندات في 20 يونيه، 31 ديسمبر من كل عام. ولقد كان معدل الفائدة

السائد في السوق في تاريخ إصدار قرض السندات 12% ، في هذه الحالة تتم المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

(أ) تحديد قيمة خصم الإصدار، لأن معدل الفائدة الاسمي يقل عن معدل الفائدة السائد في السوق، فإن الإصدار سوف يتم بخصم إصدار، ويتطلب ذلك تحديد قيمه سعر الإصدار النقدي للسند بإيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية على أساس معدل الفائدة السائدة في السوق. فإذا كانت القيمة الحالية لمبلغ 1 جنيه يدفع بعد عشرين فترة بمعدل فائدة 6% تبلغ 0.3118 بينما كانت القيمة الحالية لمبلغ 1 جنيه يدفع دورياً لمدة عشرين فترة بمعدل 6% تبلغ 11.4699 جنيه، فإنه يتم تحديد مقدار خصم الإصدار كالتالي :

جنيه

$$\text{القيمة الحالية لأصل مبلغ السند} = 1000 \times 0.3118 = 312$$

$$\text{القيمة الحالية للفائدة على السند} = 50 \times 11.4699 = 573$$

$$\underline{\underline{885}}$$

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية

$$\text{خصم الإصدار للسند} = 1000 - 885 = 115 \text{ جنيه}$$

$$\text{قيمة الإصدار النقدي لقرض السندات} = 400 \times 885 = 354000$$

$$\text{خصم الإصدار لقرض السندات} = 400 \times 115 = 46000 \text{ جنيه}$$

(ب) تحديد القيمة المستنفذة من خصم الإصدار، يتم استنفاد خصم الإصدار البالغ 46000 جنيه على مدار 20 فترة على أساس القسط الثابت (حيث تقوم الشركة بدفع الفائدة كل 6 شهور على مدار عمر السندات البالغ عشرة سنوات) ، ولذلك يكون خصم الإصدار المستنفد كل فترة كما يلي :

$$\text{خصم الإصدار المستنفد} = 4600 \div 20 = 2300 \text{ جنيه}$$

(ج) تحديد قيمة الفوائد الضمنية، يترتب على وجود خصم الإصدار



المستنفذ- كما سبق القول- أن تكون قيمة مصروف الفائدة الفعلية على السندات أكبر من قيمة الفائدة الإسمية المدفوعة دورياً لحملة السندات، ويتم تحديد قيمة الفائدة الفعلية على النحو التالي : جنيه

$$\text{الفائدة الإسمية} = 400000 \times 5\% = 20000$$

$$+ \text{خصم الإصدار المستنفذ} = 2300$$

$$\text{مصروف الفائدة الفعلية على السندات} = \underline{\underline{22300}}$$

وتوجد طريقة أخرى لتحديد مصروف الفائدة الفعلية باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{مصروف الفائدة الفعلية} = \frac{\text{إجمالي الفائدة الإسمية} + \text{القيمة الحالية للفرق بين الفائدتين}}{\text{عدد فترات سداد الفائدة}}$$

ويمكن حساب ذلك للمثال السابق كالتالي:

$$\text{أجمالي الفائدة الإسمية المدفوعة نقداً} = 400000 \times 5\% \times 20 \text{ (فترة)}$$

$$= 400000 \text{ جنيه}$$

القيمة الحالية للفرق بين الفائدتين : جنيه.

$$\text{الفائدة الفعلية} = 400000 \times 6\% = 24000$$

$$\text{الفائدة الإسمية} = 400000 \times 5\% = 20000$$

$$\text{الفرق بين الفائدتين} = \underline{\underline{4000}}$$

$$\text{القيمة الحالية للفرق بين الفائدتين} = 4000 \times 14699 = 45880 \text{ جنيه تقريباً}$$

$$\text{أجمالي مصروف الفوائد} = 400000 + 45880 = 445880 \text{ جنيه تقريباً.}$$

$$\text{مصروف الفائدة الفعلي للفترة} = 445880 \div 20 = 22300 \text{ جنيه تقريباً.}$$

(د) تسجيل فائدة وخصم إصدار السندات المستنفذ، ويتم تسجيل

قيود استحقاق وسداد فوائد السندات واستنفاد خصم الإصدار خلال سنة 1999

على النحو التالي :

99/6/30	من ح/ مصروف الفائدة على السندات إلى مذكورين : ح/ الفائدة المستحقة على السندات ح/ خصم اصدار السندات إثبات استحقاق فائدة السندات واستنفاذ خصم الاصدار عن الفترة من 1999/1/1 إلى 1999/6/30.	20000 2300	22300
99/6/30	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فائدة السندات المستحقة لحملة السندات.	20000	20000
99/12/31	من ح/ مصروف الفائدة على السندات إلى مذكورين : ح/ الفائدة المستحقة على السندات ح/ خصم اصدار السندات إثبات استحقاق فائدة السندات واستنفاذ خصم الاصدار عن الفترة من 1999/7/1 إلى 1999/12/31.	20000 2000	22300
99/12/31	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فائدة السندات المستحقة لحملة السندات.	20000	20000

وتُظهر القيود السابقة أن تكلفة الاقتراض السنوية تبلغ 44600 جنيه  
(22300 + 22300)، يدفع منها 40000 جنيه سنوياً لحملة السندات كما هو  
محدد في عقد اصدار السندات على دفعتين في 6/30 ، 12/31 من كل، ويتم  
سداد الباقي وقدره 4600 جنيه في تاريخ استحقاق السندات كجزء من القيمة

الإسمية، ويعبر رصيد حساب خصم إصدار السندات في أى وقت عن مبلغ خصم الإصدار الأصلي ناقصاً الخصم المستنفد. وعندما يتم استنفاد خصم الإصدار بالكامل في تاريخ استحقاق السندات فإن القيمة الحالية لقرض السندات تكون مساوية لقيمته الاسمية. فطالما يتم إضافة مبلغ الخصم المستنفدة مصروف الفائدة على السندات، فإن صافى التزام السندات يزداد كل سنة ليعكس المبلغ الإضافى الذى يتم دفعه فقط في نهاية عمر السندات. وتُظهر الميزانية العمومية في نهاية كل سنة على مدار عمر السندات القيمة الإسمية لقرض السندات مطروحاً منها رصيد خصم الإصدار غير المستنفد لتحديد صافى قيمة قرض السندات، وذلك كما يظهر في الميزانية العمومية الجزئية التالية:

الإلتزامات طويلة الأجل،	جنيه	جنيه
قرض السندات	400000	
خصم اصدار السندات (4600 - 46000)	41400	
		358600

وفي نهاية كل سنة تالية يقل رصيد خصم الإصدار غير المستنفد بمبلغ 4600 جنيه بينما يزيد صافى التزام قرض السندات (القيمة الحالية لقرض السندات) بمبلغ 4600 جنيه. وفي تاريخ إستحقاق قرض السندات يصبح رصيد حساب خصم الإصدار مساوياً للصفر، وتصبح القيمة الحالية لقرض السندات مساوية لمبلغ 400000 جنيه التى تعادل القيمة الإسمية للسندات.

كما تتحمل قائمة الدخل على مدار عمر قرض السندات بمصرف فائدة على السندات مقداره 44600 سنوياً (22300 × 2).

ويوضح الجدول التالي أستنفاد خصم إصدار السندات وفقاً لطريقة القسط الثابت عن العشر فترات الأولى فقط من عمر السندات :

جدول يوضح استنفاد خصم اصدار السندات بطريقة القسط الثابت

(4) القيمة الحالية للسندات	(3) مصرف الفوائد الفعلية	(2) الخصم المستنفذ	(1) الفوائد المسدة	التاريخ
35400	22300	2300	20000	1999/1/1
356300	22300	2300	20000	1999/7/1
358600	22300	2300	20000	2000/1/1
360900	22300	2300	20000	2000/7/1
363200	22300	2300	20000	2001/1/1
365500	22300	2300	20000	2001/7/1
367800	22300	2300	20000	2002/1/1
370100	22300	2300	20000	2002/7/1
372400	22300	2300	20000	2003/1/1
374700	22300	2300	20000	2003/7/1
377000	22300	2300	20000	2004/1/1

ويلاحظ أن القيم التي يعرضها الجدول السابق تم حسابها على النحو

التالي:

$$\text{العمود (1)} = 400000 \times \frac{5}{100} = 20000 \text{ جنيه}$$

$$\text{العمود (2)} = 46000 \div 20 \text{ فترات} = 2300 \text{ جنيه}$$

$$\text{العمود (3)} = 20000 + 2300 = 22300 \text{ جنيه}$$

العمود (4) = القيمة الحالية في بداية الفترة + الخصم المستنفد خلال الفترة 356300 جنيه (354000 جنيه + 2300 جنيه) .

ويلاحظ أن مصروف الفائدة على السندات يكون أكبر من الفائدة المسددة دورياً لحملة السندات بسبب خصم الإصدار المستنفد، كما تزيد القيمة الحالية لإلتزام السندات دورياً كلما تم استنفاد خصم الإصدار حتى تصبح مساوية للقيمة الإسمية عندما يتم استنفاد خصم الإصدار بالكامل في تاريخ استحقاق السندات. كما يوضح الجدول ثبات مصروف فوائد السندات المحملة على قائمة الدخل، وثبات خصم الإصدار المستنفد دورياً بما يتضمن تغيير معدل الفائدة السائد في السوق من فترة إلى أخرى على مدار عمر السندات، وذلك ما يتنافى منطقياً مع الواقع الفعلي. ولكن تنصرف الميزة الأساسية لاستنفاد خصم الإصدار بطريقة القسط الثابت إلى سهولة الحساب، إلا أنه وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً يتم استخدام هذه الطريقة فقط إذا لم تختلف نتائجها بصورة جوهرية عن طريقة الفائدة الفعلية التي تستند إلى أساس منطقي سليم كما سيتضح من العرض التالي لهذه الطريقة.

ثانياً، استنفاد خصم الإصدار بطريقة الفائدة الفعلية، تعتبر طريقة الفائدة الفعلية أكثر قبولاً وتفضيلاً بالمقارنة بطريقة القسط الثابت لغرض استنفاد خصم إصدار السندات، حيث توفر الأساس المنطقي لفهم سبب تغيير الخصم المستنفد عند أقفاله في حساب مصروف فائدة السندات، ومن ثم فإنها تعكس تكلفة الاقتراض الفعلية لقرض السندات. بالإضافة إلى التغييرات التي تحدث في صافي التزام قرض السندات. فمصروف الفائدة هو عبارة عن تكلفة اقتراض الأموال، ويتم قياسه بصورة صحيحة إذا ما تم ضرب معدل الفائدة الحقيقي في مبلغ الأموال المقترضة. ومعدل الفائدة الصحيح هو معدل الفائدة السائد في السوق في تاريخ إصدار قرض السندات. أما المبلغ الفعلي المقترض فهو سعر بيع إصدار قرض السندات (قيمه الحالية)

وليس قيمته الإسمية . وطبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، فإنه ينبغي قياس مصروف الفائدة على السندات عن طريق ضرب رصيد السندات المرحل من الفترة السابقة (القيمة الحالية للسندات في بداية الفترة) في معدل الفائدة السائد في السوق . ومعنى هذا أنه وفقاً لطريقة الفائدة الفعلية يكون معدل الفائدة الثابت السائد في السوق في تاريخ إصدار قرض السندات هو معدل الفائدة الفعلي، ويتم استخدامه لحساب مصروف فائدة السندات . وبذلك لا يتغير معدل الفائدة المستخدم في حساب مصروف فائدة السندات على مدار عمر قرض السندات، أما مقدار مصروف الفائدة على السندات فيتغير مع تغير القيمة الحالية للسندات . وفي ظل هذه الطريقة تتساوى دائماً القيمة الحالية للسندات مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في تاريخ الاستنفاد . وتحدد قيمة ما يتم استنفاده دورياً من خصم الإصدار بالفرق بين مصروف الفائدة الفعلية (القيمة الحالية للسندات في بداية الفترة  $\times$  معدل الفائدة السائدة في السوق) وبين قيمة فائدة السندات المستحقة والمدفوعة لحملة السندات (القيمة الإسمية للسندات  $\times$  معدل الفائدة الأسمى) . وإذا كانت قيمة مبلغ مصروف الفائدة السنوية وقيمة خصم الإصدار المستنفد يختلفا فيما بين طريقة القسط الثابت وطريقة الفائدة الفعلية، فإن المعالجة المحاسبية لا تختلف عند استخدام أيّاً من هاتين الطريقتين وذلك على النحو الوارد في المثال التالي :

مثال رقم (11)،

بالرجوع إلى مثال رقم (4) حيث قامت إحدى شركات المساهمة في 1999/1/2 بإصدار قرض سندات 12% قيمته الإسمية 100000 جنيه لمدة 5 سنوات، حيث كان سعر بيع الإصدار 92976 جنيه، ومعدل الفائدة السائد في السوق 14% في تاريخ إصدار السندات، وأن فائدة السندات سيتم سدادها سنوياً على دفعتين في 1/2، 7/1 من كل عام، ففي هذه الحالة يمكن

توضيح كيفية المعالجة المحاسبية لفائدة السندات وكذلك استنفاد خصم الاصدار باستخدام طريقة الفائدة الفعلية على نحو ما سيرد فيمايلي:

(أ) تحديد خصم الاصدار المستنفذ، تتحدد قيمة خصم الاصدار بمبلغ 7024 جنيه (100000 جنيه - 92976 جنيه) . ويتحدد خصم الاصدار المستنفذ بالفرق بين الفوائد الفعلية والفوائد الاسمية كالتالي:

$$\begin{array}{l} \text{جنيه} \\ \text{الفوائد الفعلية للفترة} \quad 6508r = 7\% \times 92976 \\ \text{الفوائد الاسمية للفترة} \quad (6000) = 6\% \times 100000 \\ \hline \text{خصم الاصدار المستنفذ} \quad \underline{\underline{508}} \end{array}$$

ويصبح رصيد خصم الإصدار بعد سداد الدفعة الأولى من الفوائد مبلغ 6516 جنيه (17044 جنيه - 508 جنيه)، وتكون القيمة الدفترية للسندات في نهاية الفترة الأولى (صافي التزام السندات) 93484 جنيه (92976 جنيه + 508 جنيه) .

(ب) مصروف الفوائد وخصم الاصدار المستنفذ: وتظهر قيود استحقاق وسداد فوائد السندات واستنفاد خصم الاصدار كمايلي:

1998/7/1	من ح/ مصروف الفائدة على السندات إلى مذكورين :	6508
	ح/ خصم اصدار السندات	508
	ح/ الفائدة المستحقة على السندات	6000
	إثبات الفائدة المستحقة وخصم الاصدار المستنفذ عن الفترة من 99/1/1 وحتى 99/7/1.	

1999/7/1	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فائدة السندات المستحقة لحملة السندات.	6000	6000
----------	---	------	------

يلاحظ أنه في ظل إستنفاد خصم الاصدار بطريقة الفائدة الفعلية، فإن مصروف الفائدة على السندات لكل فترة يتم الحصول عليه بضرب معدل الفائدة السائد في السوق في صافي التزام السندات (القيمة الدفترية في نهاية الفترة السابقة)، ويعبر هذا المبلغ عن تكلفة الفائدة الفعلية عن الفترة، أما الخصم المستنفد فيتمثل في الفرق بين تكلفة الفائدة الفعلية للفترة ومبلغ الفائدة المدفوع فعلاً لحملة السندات. ولأن جزء فقط من تكلفة الفائدة السنوية يتم دفعه كل فترة، فإن المبلغ غير المدفوع يضاف إلى صافي التزام السندات ومن ثم تزيد القيمة الدفترية لإلتزام كما يتضح مما يلي :

بيان	١٩٩٩/٧/١	1999/1/2
قرض اسندات	جنيه 100000	جنيه 100000
خصم اصدار السندات	* (6516)	(7024)
القيمة الدفترية للسندات	93.484	92976

ويتضح مما سبق أن خصم الاصدار المستنفد يؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية (الرصيد غير المسدد) للسندات عند كل استنفاد لخصم الاصدار. فخلال النصف الأول من سنة 1999 نجد أن الفوائد الفعلية التي يجب أن يحصل عليها حاملي السندات تبلغ 6058، ولكن يتم سداد مبلغ 6000 جنيه (\* يمثل هذا المبلغ القيمة غير المستنفدة من خصم الاصدار (7024 - 508 جنيه).



فقط في صورة نقدية. أما الباقي ومقداره ٥٠٨ جنيه فسوف يضاف لأصل قرض السندات وتسدد لحملة السندات عند استحقاق السندات.

وكلما زاد صافي التزام السندات في بداية كل فترة (القيمة الدفترية) بمقدار خصم الاصدار المستنفد خلال الفترة السابقة لها، تزيد تكلفة الفائدة للفترة التالية، لأن الشركة المقترضة تستخدم المزيد من نقود حملة السندات. ويستمر تزايد تكلفة الفائدة السنوية حتى تاريخ استحقاق السندات، وهو ما نوضحه باستمرارنا في عرض المعالجة المحاسبية لفائدة واستنفاد خصم السندات للفترة المنتهية في 1999/12/31، على النحو التالي:

(أ) تحديد خصم الاصدار المستنفد: تتحدد قيمة خصم إصدار	
السندات المستنفد بنفس الأسس السابقة على النحو التالي:	جنيه
مصرفوف الفوائد الفعلية = 93484 × 7% =	6544
الفائدة الإسمية = 100000 × 6% =	(6000)
خصم الإصدار المستنفد	<u>544</u>

ويترتب على ذلك أن يصبح رصيد خصم الاصدار 5972 جنيه (6516 جنيه - 544 جنيه)، كما يصبح صافي التزام السندات (القيمة الدفترية) في نهاية الفترة 94028 جنيه (93484 جنيه + 544 جنيه).

(ب) تسجيل مصرفوف الفوائد وخصم الاصدار المستنفد، وتظهر قيود اليومية اللازمة لتسجيل فوائد وخصم الاصدار المتغير بالصورة التالية

1999/12/31	من ح/ مصرفوف الفائدة على السندات إلى مذكورين :	6544
	ح/ خصم اصدار السندات	544
	ح/ الفائدة المستحقة على السندات	6000
	إثبات استحقاق فائدة السندات واستنفاد خصم الإصدار عن الفترة من 1999/7/1 حتى 1999/12/31	

99/12/31	من ح/ الأرباح والخسائر (6544 + 6508) إلى ح/ مصروف الفائدة على السندات إثبات تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة المستحقة من الفترة 99/1/1 وحتى 99/12/31.	13052	13052
----------	--	-------	-------

(ج) سداد قيمة الفوائد لحملة السندات. ويظهر أما قيد سداد  
فائدة السندات لحملة السندات في تاريخ دفع الفوائد وهو 2000/1/2،  
كالتالي :

2000/1/2	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات دفع فائدة السندات المستحقة لحملة السندات.	6000	6000
----------	--	------	------

ويعنى ما سبق أنه قد تم حساب فائدة السندات المستحقة من  
1999/7/1 وحتى 1999/12/31، وذلك لكي يتم تحميلها على حساب  
الأرباح والخسائر على الرغم من أن تاريخ دفع الفائدة لحملة السندات سوف  
يحين في 2000/1/2، وذلك تطبيقاً لمبدأ الاستحقاق. ويترتب على ذلك أنه  
عند تصوير الميزانية العمومية في 1999/12/31 سوف يظهر في جانب  
الخصوم رصيد لحساب الفائدة المستحقة على السندات قيمته 6000 جنيه.  
فضلاً عن أن مصروف الفائدة من النصف سنة المنتهية في 1999/12/31  
سوف يعكس التغيرات في الرصيد غير المدفوع للسندات نتيجة استنفاد خصم  
الإصدار كما يلي :

الميزانية العمومية في 1999/12/31

الالتزامات طويلة الأجل،			
قرض السندات	100000		
- ١٢٪ خصم إصدار السندات	(5972)		
صافي التزام السندات		94038	
الفائدة المستحقة على السندات		6000	

ويوضح الجدول التالي كيفية استنفاد خصم إصدار السندات وفقاً لطريقة الفائدة الفعلية على مدار عمر قرض السندات :

جدول يوضح استنفاد خصم الإصدار بطريقة الفائدة الفعلية

التاريخ	(1) القيمة الحالية في بداية الفترة	(2) مصرف الفوائد % من القيمة الحالية	(3) الفوائد المدقوقة نقداً % من القيمة الاسمية	(4) استنفاد الخصم (2) - (3)	(5) رصيد خصم الإصدار	(6) القيمة الحالية في نهاية الفترة (4) + (1)
1999/1/2					7024	92976
1999/7/1	92976	6508	6000	508	6516	93484
2000/1/2	93484	6544	6000	544	5972	94028
2000/7/1	94028	6582	6000	582	5390	94610
2001/1/2	94610	6623	6000	623	4767	95233
2001/7/1	95233	6666	6000	666	4101	95899
2002/1/2	95899	6713	6000	713	3388	96612
2002/7/1	96612	6763	6000	763	2625	97375
2003/1/2	97375	6816	6000	816	1809	98191
2003/7/1	98191	6873	6000	873	936	99064
2004/1/2	99064	6936	6000	936		100000
		67024	60000	7024		

ويوضح الجدول التالي مقارنة بين طريقتي القسط الثابت والفائدة الفعلية لاستفاد خصم اصدار السندات خلال الثلاث فترات الأولى لسداد الفوائد، طبقاً لبيانات المثالين السابقين:

مصرفوف الفوائد		التاريخ
طريقة الفائدة الفعالة	طريقة القسط الثابت	
جنيه 6508	جنيه 6702	1999/7/1
6544	6702	200/1/2
6582	6702	2000/7/1
6936	6702	2004/1/27/1
67024	76024	اجمالي الفوائد خلال 10 فترات

وكما يتضح من الجدول السابق أنه وفقاً لطريقة القسط الثابت يكون مصرفوف الفوائد عن كل فترة ثابتاً و يبلغ 6702 جنيه، بينما نجده وفقاً لطريقة الفائدة الفعلية متغيراً من فترة إلى أخرى. فيكون 6508 جنيه في أول فترة وتزداد بعد ذلك مع زيادة القيمة الحالية للسندات في بداية كل فترة.

إلا أنه في كلا الطريقتين يبلغ إجمالي مصرفوف الفوائد خلال العشر فترات مبلغ 67024 جنيه، بمعنى عدم وجود اختلاف في إجمالي مصرفوف الفوائد على السندات، حيث ينصرف الاختلاف فقط في كيفية استفاد خصم الاصدار على مدار عمر قرض السندات والتي يبلغ في مثالنا خمسة سنوات.

### 3-3 المعالجة المحاسبية لفائدة السندات المصدرة بعلاوة إصدار ،

أوضحنا فيما سبق أن علاوة إصدار السندات تمثل تخفيضاً في مقدار الفائدة التي تقوم الشركة المصدرة بسدادها لحملة السندات على مدار عمر قرض السندات التي تصدرها بعلاوة إصدار ، وذلك على أساس أن تلك العلاوة تمثل المبلغ الذي يدفعه حاملي السندات مقابل الحصول على معدل فائدة إسمى يزيد عن معدل الفائدة الفعلى السائد في السوق في تاريخ الإصدار. وعلى ذلك فإن سعر بيع السندات (سعر إصدار) سيتمثل في الحالية للقيمة الاسمية للسندات مضافاً إليها القيمة الحالية لدفعات الفائدة المسددة، ومن ثم فإن إجمالي تكلفة الاقتراض ستمثل في الفائدة الاسمية المدفوعة بصفة دورية لحملة السندات مطروحاً منها قيمة علاوة الإصدار. ويترتب على ذلك أن تتم معالجة التخفيض في تكلفة الاقتراض في حساب مصروف الفائدة على السندات الذي يتم تحميله على إيرادات الفترات المالية على مدار عمر قرض السندات. ويطلق على هذه المعالجة استنفاد علاوة الإصدار ، وذلك بتخصيصها على فترات سداد فائدة السندات ثم اقفال الجزء الذي تم تخصيصه - أي القيمة المستنفدة دورياً - في حساب مصروف الفائدة على السندات. وتظهر المعالجة المحاسبية لإستحقاق فوائد السندات في تاريخ استحقاقها وفي ظل وجود علاوة إصدار على النحو الذي يوضحه قيد اليومية التالي:

من مذكورين		
ح/ مصروف الفائدة على السندات		xx
ح/ علاوة إصدار السندات		xx
إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات	xx	
إثبات استحقاق فائدة السندات واستنفاد خصم الإصدار عن الفترة من ٠٠٠ إلى ٠٠٠ .		

ويوضح القيد السابق أنه في تاريخ إستحقاق و سداد فوائد السندات يسترد حملة السندات جزء من علاوة الإصدار السابق دفعها في تاريخ الإصدار مقابل حصولهم على فائدة إسمية أعلى من الفائدة السائدة في السوق في ذلك التاريخ. ولتحديد ذلك الجزء الذي سيتم استنفاده من علاوة الإصدار في صورة فائدة مدفوعة لحملة السندات - على مدار الفترات التي يستحق خلالها سداد فوائد السندات لحملة السندات- يتم استخدام أيّاً من الطريقتين السابق الإشارة إليهما عند معالجة فائدة السندات المصدرة بخضم إصدار وهما طريقة : الاستنفاد بطريقة القسط الثابت، أو طريقة الاستنفاد بطريقة الفائدة الفعلية. ونتناول كل من الطريقتين على نحو ما سيرد فيمايلي:

أولاً، استنفاد علاوة الإصدار بطريقة القسط الثابت ، يتم حساب قيمة علاوة الإصدار المستنفدة دورياً في كل تاريخ أستحقاق ودفع فوائد السندات بالمعادلة التالية :

علاوة الإصدار المستنفدة = قيمة علاوة الإصدار + عدد فترات دفع فوائد السندات  
مصرف فائدة السندات = قيمة الفائدة الاسمية - قيمة علاوة الإصدار المستنفدة  
ويعكس مصرف الفائدة على السندات التكلفة الحقيقية للافتراض، وينخفض التزام السندات بقيمة علاوة الإصدار المستنفده كل فترة، وذلك لأن حاملي السندات يستردون جزء من المبالغ المستحقة لهم كجزء من قيمة هذه العلاوة مع كل فائدة مسددة. ويمكن توضيح كيفية المعالجة المحاسبية لاستنفاد علاوة الإصدار بطريقة القسط الثابت على نحو ما سنعرضه في المثال التالي:

مثال رقم (12)،

قامت إحدى شركات المساهمة في 1999/1/2 بإصدار قرض سندات لمدة 5 سنوات 12% وبمعدل فائدة سنوياً بقيمة إسمية 100000 جنيه وسعر إصدار 107721 جنيه. ولقد بلغ معدل الفائدة السائد في السوق في تاريخ الإصدار 10%، وتسدد في 1/2، 7/1 من كل عام. في هذه الحالة تتم المعالجة المحاسبية من حيث تسجيل عملية و سداد فوائد السندات، اذا تم استخدام طريقة القسط الثابت في استنفاد علاوة إصدار السندات كالتالي:

(i) القيمة المستنفدة من علاوة الاصدار، تتحدد هذه القيمة كالتالى:

$$\text{قيمة علاوة الاصدار} = 107721 - 100000 = 7721 \text{ جنيه}$$

$$\text{عدد فترات سداد الفائدة النصف سنوية} = 5 \times 2 = 10 \text{ فترات}$$

$$\text{علاوة الاصدار المستنفدة دورياً} = 7721 \div 10 = 772 \text{ جنيه}$$

(ب) قيمة الفوائد الفعلية: تتحدد الفوائد الفعلية التى تمثل تكلفة الإقتراض

الدورية، وبذلك تسجل بحساب مصروف الفائدة على السندات كالتالى:

جنيه

$$\text{الفائدة الاسمية النصف سنوية} = 100000 \times 6\% = 6000$$

(772)

ناقصاً: علاوة الإصدار المستنفدة

$$\underline{\underline{5228}}$$

مصروف الفائدة على السندات

ووفقاً لطريقة القسط الثابت، فإن مصروف الفائدة على السندات فى كل فترة من العشر فترات سيكون 5228 جنيه، حيث يتكون من 6000 جنيه فوائده نقدية مدفوعة لحملة السندات مطروحاً منها علاوة الإصدار المستنفدة 772 جنيه.

ويمكن حساب مصروف الفائدة الفعلية على السندات بطريقة أخرى، وذلك بقسمة اجمالى تكلفة الإقتراض على عدد فترات سداد الفائدة كما يلى:

$$\text{أجمالى المدفوعات النقدية على مدار عمر قرض السندات} = \text{جنيه}$$

$$100000 \text{ القيمة الاسمية للسندات المصدره}$$

$$+ \text{ اجمالى الفائدة المدفوعة (} 100000 \times 6\% \times 10 \text{ فترات)}$$

$$\underline{160000}$$

$$\text{ناقصاً: النقدية المحصلة عند بيع السندات} \quad (107721)$$

$$\underline{\underline{52279}}$$

اجمالى تكلفة الإقتراض لقرض السندات

$$\text{مصروف الفائدة على السندات} = 52279 \div 10 = 5228 \text{ جنيه تقريباً.}$$

(ج) المعالجة المحاسبية لفائدة وعلاوة اصدار السندات المستنفدة،  
يتم اجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل إستحقاق وسداد فوائد السندات  
واستنفاد علاوة الاصدار كما يلي :

1999/7/11	من مذكورين ح/ مصروف الفائدة على السندات ح/ علاوة اصدار السندات إلى ح/ الفائدة المستحقه على السندات إثبات استحقاق فائدة السندات واستنفاد علاوة صدارها عن الفترة من 1999/11/1 وحتى 1999/7/11.	6000	5228 772
1999/7/11	من ح/ الفائدة المستحقه على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فائدة السندات المستحقه عن الفترة من 1999/11/2 حتى 1999/7/11 الى حملة السندات.	6000	6000

ويترتب على ذلك أن تتخفض القيمة الحالية لقرض السندات من فترة  
لأخرى بقيمة علاوة الاصدار المستنفدة كما يتضح من الجدول التالي:

1999/7/11	1999/11/2	بيان
جنيه 100000 6949	جنيه 100000 6177	السندات + علاوة إصدار السندات
106949	107721	

وفي 1999/12/31 يتم إجراء قيد استحقاق فائدة السندات عن الفترة من  
1999/7/1 حتى نهاية السنة المالية، وكذلك استنفاد علاوة الاصدار، وذلك  
بالقيد التالي:



99/12/31	من مذكورين ح/ مصروف الفائدة على السندات ح/ علاوة إصدار السندات إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق فائدة السندات واستنفاد علاوة الإصدار من 99/7/11 حتى 99/12/31.	6000	5228 772
----------	---	------	-------------

وبذلك يتم إقفال مصروف الفائدة على السندات الذي يخص السنة المالية وقيمه 10456 جنيهه (5228 جنيهه + 5228 جنيهه) بالقيود التالي:

99/12/31	من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ مصروف الفائدة على السندات تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصروف الفائدة على السندات عن سنة 1999	10456	10456
----------	---	-------	-------

كما يظهر قرض السندات في الميزانية العمومية في 1999/12/31 على النحو التالي:

#### الميزانية العمومية في 1999/12/31

الالتزامات طويلة الاجل، قرض سندات 12 % علاوة الاصدار	100000 6177	106177
الفائدة المستحقة على السندات		6000

وفي نهاية كل فترة تتكرر القيود السابقة طوال فترات عمر السندات على مدار عمر قرض السندات. ويستمر انخفاض التزام السندات كل سنة بإسترداد حملة السندات لجزء من علاوة الإصدار (علاوة الإصدار المستنفدة) مع كل فائدة مسددة حتى تظهر السندات في نهاية الفترة العاشرة في تاريخ

استحقاقها على النحو التالي:

الالتزامات طويلة الأجل، قرض سندات 12 % علاوة الاصدار	100000 00	100000
--	--------------	--------

وفي 2000/1/2 يتم سداد فوائد السندات عن الفترة التالية لحملة السندات ويتم تسجيلها بالقيد الآتي :

2000/1/2	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فائدة السندات المستحقة 99/7/1 حتى 2000/1/7 لحملة السندات.	6000	6000
----------	---	------	------

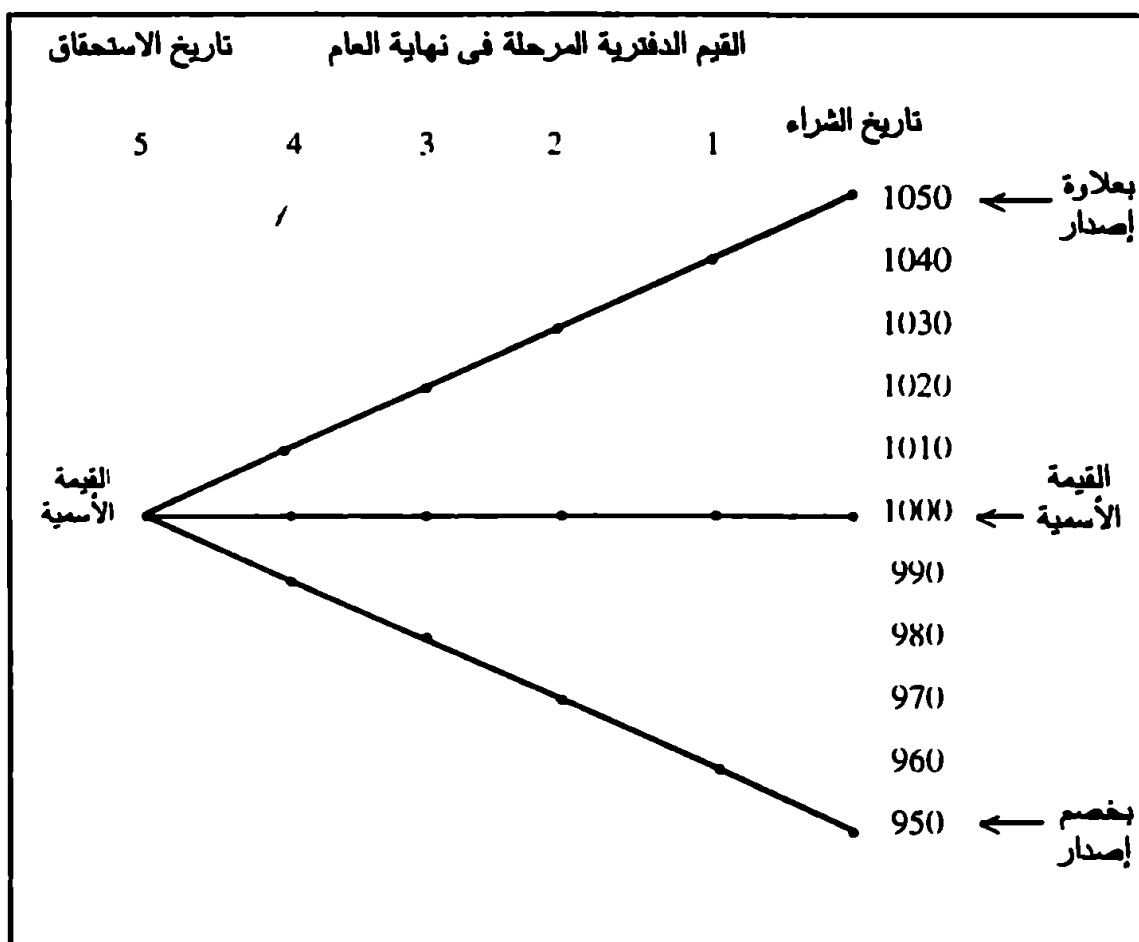
وفيما يلي جدول يوضح استنفاد علاوة إصدار السندات وفقاً لطريقة القسط الثابت :

جدول يوضح استنفاد علاوة إصدار السندات بطريقة القسط الثابت

(4) القيمة الحالية للسندات	(3) مصروف الفوائد الفعلية	(2) العلاوة المستنفدة	(1) الفوائد المسددة	التاريخ
107721			.	1999/1/2
106949	5228	772	6000	1999/7/1
106177	5228	772	6000	2000/1/2
105405	5228	772	6000	2000/7/1
104633	5228	772	6000	2001/1/2
103861	5228	772	6000	2001/7/1
103089	5228	772	6000	2002/1/2
102317	5228	772	6000	2002/7/1
101545	5228	772	6000	2003/1/2
100773	5228	772	6000	2003/7/1
100000	5227	732	6000	2004/1/2

وفيما يلي رسم بياني يوضح في صورة مقارنة استنفاد خصم الأصدار وعلاوة الإصدار على سند قيمته الاسمية 1000 جنيه وفقاً لطريقة القسط الثابت :

شكل يوضح أثر استنفاد خصم الاصدار وعلاوة الاصدار على سند قيمته الاسمية 1000 جنيه بطريقة القسط الثابت



ثانياً، استنفاد علاوة الإصدار بطريقة الفائدة الفعلية، لا يؤثر استخدام طريقة الفائدة الفعلية على المعالجة المحاسبية لعلاوة الاصدار المستنفدة عنه باستخدام طريقة القسط الثابت إلا أن قيمة مصروف الفائدة وعلاوة الاصدار المستنفدة سوف يختلفا. ففي ظل طريقة الفائدة الفعلية يتم حساب علاوة الاصدار المستنفدة دورياً عن طريق ايجاد مصروف الفائدة الفعلي

على السندات، ويتم تحديد هذه القيمة بضرب سعر الفائدة الفعلى السائد فى السوق عند اصدار قرض السندات فى القيمة الحالية للسندات. وتتمثل قيمة علاوة الاصدار المستنفدة فى الفرق بين مصروف الفائدة الفعلى على السندات وبين مبلغ الفائدة المستحق والمسدد لحملة السندات (قيمة الاسمية  $\times$  معدل الفائدة الاسمى).

وتعكس طريقة الفائدة الفعلية تكلفة الاقتراض الفعلية لقرض السندات بالإضافة إلى التغييرات فى صافى التزام السندات، فضلاً عن انها تؤدي إلى إيجاد علاقة ثابتة بين مصروف الفائدة على السندات وصافى التزام السندات على مدار عمر قرض السندات. فإذا كانت طريقة القسط الثابت تؤدي إلى ثبات مصروف الفائدة على السندات المحمل على حساب الأرباح والخسائر، فإنه فى ظل طريقة الفائدة الفعلية يتناقص مصروف الفائدة على السندات المحمل على حساب الأرباح والخسائر. ذلك لأن المبلغ المدفوع لحملة السندات دورياً يمثل فائدة السندات مضافاً إليها العائد على الاستثمار الأسمى الذى يخضع من صافى التزام السندات. وكلما انخفض ذلك الالتزام، انخفضت تكلفة الفائدة الفعلية للفترة التالية. حيث يستخدم المقرض مبلغ أقل من أموال المقرضين (حملة السندات)، ويستمر تناقص تكلفة الفائدة الدورية حتى تاريخ استحقاق السندات.

وعلى الرغم من أفضلية طريقة الفائدة الفعلية فى حساب علاوة الاصدار المستنفدة، إلا أن العديد من الشركات تستخدم طريقة القسط الثابت التى تتسم بسهولة الحساب بسبب قيد الأهمية النسبية الذى يسمح باستخدامها عندما تكون الاختلافات بين الطريقتين غير جوهرية. وفى حالة اصدار قرض السندات بمبلغ كبير يكون الفرق بين طريقتى القسط الثابت والفائدة الفعلية كبير وهام، ومن ثم يتطلب تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لاستنفاد علاوة الاصدار.

ولتوضيح كيفية المعالجة المحاسبية لاستنفاد علاوة اصدار السندات بطريقة الفائدة الفعلية. نعرض التالى التالى:

مثال رقم (13)

قامت إحدى شركات المساهمة بإصدار قرض سندات قيمته 100000 جنيه، لمدة 5 سنوات، بمعدل فائدة إسمي 12% وقد كان معدل الفائدة السائد في السوق وقت إصدار السندات 10%، وقد بلغت علاوة إصدار السندات 7721 جنيه. ونعرض المعالجة المحاسبية لفائدة السندات واستنفاد علاوة الإصدار على نحو ما سيرد فيما يلي:

(أ) تحديد القيمة المستنفذة لعلاوة الإصدار، يتم إيجاد علاوة الإصدار المستنفذة دورياً من تاريخ إصدار قرض السندات وحتى تاريخ استحقاقه وفقاً لطريقة الفائدة الفعلية على النحو الظاهر في الجدول التالي:

(1) التاريخ	(2) القيمة العالية للسندات في بداية الفترة	(3) مصرف الفوائد $5\% \times (1)$	(4) الفوائد المدفوعة نقداً $6\% \times 100000$	(5) العلاوة المستنفذة (2) - (3)	(6) رصيد علاوة الإصدار	(7) القيمة العالية في نهاية الفترة (4) - (1)
1999/1/2					7721	107721
1999/7/1	107722	5386	6000	614	7107	107108
2000/1/2	107108	5355	6000	645	6462	106463
2000/7/1	106463	5323	6000	677	5785	105786
2001/1/2	105786	5289	6000	711	5074	105075
2001/7/1	105075	5254	6000	746	4328	104329
2002/1/2	104329	5216	6000	784	3544	103545
2002/7/1	103545	5177	6000	823	2721	102722
2003/1/2	102722	5136	6000	864	1857	101857
2003/7/1	101857	5093	6000	907	950	100950
2004/1/2	100950	*5050	6000	950	.	100000
		52279	60000	7721		

ويلاحظ على الجدول السابق أنه يشبه جدول استنفاد خصم إصدار السندات وفقاً لطريقة الفائدة الفعلية فيما عدا أن قيمة علاوة الإصدار تخفض (\* القيمة الصحيحة 5047.5 جنيه وتم تقريبها لمبلغ 5050 جنيه).

مصرف الفائدة الفعلية - المحملة لحساب النتيجة - عن الفائدة المدفوعة نقداً لحملة السندات كل فترة (الفائدة الإسمية). فيظهر الجدول السابق أن قيمة مصرف الفائدة على السندات تساوي معدل الفائدة السائد في السوق مضروباً في صافي التزام السندات (القيمة الدفترية) في نهاية الفترة السابقة، وتعكس هذه القيمة تكلفة الفائدة الحقيقية عن الفترة. ومن ثم فإن علاوة الاصدار المستنفدة هي الفرق بين مبلغ الفائدة المدفوع فعلاً لحملة السندات، وبين قيمة الفائدة الفعلية عن الفترة.

وهكذا يتم تسجيل القيود السابقة خلال مدة قرض السندات، وذلك بالمبالغ التي يظهرها الجدول السابق.

كما يلاحظ أيضاً من الجدول أن المبلغ المدفوع لحملة السندات في كل تاريخ استحقاق فائدة يمثل كل من الفائدة والعائد من الاستثمار الأصلي الذي يخصم من صافي الالتزام، ولذلك فإنه بينما تزيد قيمة علاوة الاصدار المستنفدة من فترة إلى أخرى، فإنه تتناقص كل من الفائدة الفعلية وكذلك القيمة الحالية (الدفترية) لقرض السندات في تلك الفترات حتى تصبح القيمة الحالية مساوية للقيمة الإسمية في تاريخ استحقاق السندات. وذلك على عكس الحال بالنسبة لإصدار السندات بخصم الاصدار وهو ما يظهره الجدول الذي يعرض استنفاد خصم الاصدار بطريقة الفائدة الفعلية التي تم عرضها في الصفحات السابقة. كما يلاحظ أن أجمالي مصرف الفوائد على السندات خلال فترات عمر قرض السندات يتساوى في كل من طريقة القسط الثابت وطريقة الفائدة الفعلية لاستنفاد علاوة اصدار السندات.

(ب) المعالجة المحاسبية لثابتة وعلاوة اصدار السندات المستنفدة، وفقاً للجدول السابق يمكن إجراء قيد اليومية لتسجيل كل من فائدة وعلاوة الاصدار المستنفدة بالقيود التالية:

1999/7/11	من مذكورين ح/ مصروف الفائدة على السندات ح/ علاوة إصدار السندات إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق فوائد السندات واستنزاف علاوة الإصدار من الفترة من 1/1/1999 حتى 1/7/1999.	6000	5386 614
1999/7/11	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فائدة السندات المستحقة لحملة السندات عن الستة شهور الأولى من سنة 1999.	6000	6000

### 3-4 مشاكل قياس فائدة السندات المصدرة بخضم أو علاوة إصدار،

افترضنا في مناقشتنا السابقة حالات مبسطة قد لا تتوافر عمليا، حيث قد نواجه بحالات واقعية تنشأ عنها بعض المشاكل التي تحتاج إلى معالجة محاسبية خاصة. فعندما يتم إصدار قرض السندات بخضم أو علاوة إصدار، فإنه قد لا يتمشى تاريخ إصدارها مع تاريخ سداد الفائدة كما سبق توضيحه عند إصدار السندات بالقيمة الإسمية. فقد أوضحنا أنه في هذه الحالة تتحمل الشركة مصروف فائدة السندات من تاريخ البيع الفعلي - والذي قد يكون جزء من إجمالي الفترة المستحق عنها الفائدة - ولكن الفائدة المدفوعة فعلاً لحملة السندات في تاريخ سداد أول فائدة تحسب عن كامل فترة الفائدة. ولذلك يقوم المقرض بدفع سعر إصدار السند مضافاً إليه الفائدة المستحقة على السندات من آخر تاريخ لاستحقاق الفائدة حتى تاريخ إصدار السندات، وذلك إلى جانب إصدار السندات بخضم أو علاوة إصدار.

ونعرض فيما يلي لعدد من الأمثلة التي توضح المعالجة المحاسبية لمشاكل قياس فائدة السندات المصدرة بخضم أو علاوة إصدار.

مثال رقم (15)؛

ويوضح هذا المثال المعالجة المحاسبية لعملية إصدار سندات بخضم إصدار في تاريخ لا يتمشى مع تاريخ سداد الفائدة مع استنفاد خصم الإصدار بطريقة القسط الثابت. فإذا قامت إحدى شركات المساهمة في 1/3/2000

بإصدار قرض سندات قيمته الإسمية 100000 جنيه لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة 12% سنوياً، حيث بلغ معدل الفائدة السائد في السوق في تاريخ الإصدار 14% على أن تدفع الفائدة مرتين سنوياً في 2 يناير، 1 يوليو من كل عام، فإذا كانت قيمة إصدار هذه السندات تبلغ 93094 جنيه، وأن خصم الإصدار يتم استنفاده بطريقة القسط الثابت فإن المعالجة المحاسبية تظهر

جنيه	كمايلي:
100000	القيمة الإسمية لقرض السندات
(93094)	- قيمة بيع إصدار السندات
<u>6909</u>	خصم الإصدار

ونظراً لأن حاملي السندات سوف يحصلون في أول تاريخ لاستحقاق الفائدة على فائدة عن فترة مدتها ستة شهور (من أول يناير حتى أول يوليو)، فإنه يجب أن يتم أن يحصل منهم عند الاكتتاب مبلغ 2000 جنيه  $(10000 \times 6\% \times \frac{2}{6})$  تمثل الفائدة عن شهرين (يناير وفبراير)، ويضاف هذا المبلغ إلى قيمة الاكتتابات، وبذلك يكون المبلغ المحصل عند الاكتتاب 95094 جنيه (93094 جنيه + 2000 جنيه)، ومن ثم تكون قيود إصدار قرض السندات كمايلي:

2000/3/1	من ح/ البنك	95094	95094
	إلى ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12%		
	إثبات الاكتتاب في قرض السندات وتحصيل 2000 جنيه قيمة فائدة عن شهرين.		



2000/3/1	من مذكورين ح/ اكتتابات محصلة - سندات 12 % ح/ خصم اصدار السندات إلى مذكورين ح/ الفائدة المحصلة على السندات ح/ السندات إثبات اصدار قرض سندات قيمته الاسمية 100000 جنيهه بسعر اصدار 92094 جنيهه وتعليق الفوائد المحصلة في حساب مستقل.	2000 100000	95094 6906
----------	--	----------------	---------------

وفي 2000/7/1 - وهو أول تاريخ لاستحقاق و سداد فوائد قرض السندات - يتم استنفاد خصم الاصدار بطريقة القسط الثابت كما يلي :

خصم الاصدار المستنفد شهرياً (\*) =  $6906 \div 58 = 119$  جنيهه

خصم الإصدار المستنفد عن فترة 4 شهور من 3/11 حتى 2000/7/7

=  $4 \times 119 = 476$  جنيهه

الفوائد الإسمية =  $100000 \times 6\% \times \frac{4}{6} = 4000$  جنيهه

اجمالي الفائدة على السندات =  $476 + 400 = 4476$  جنيهه

ويتم اثبات قيود اليومية اللازمة لتسجيل استحقاق و سداد فوائد السندات واستنفاد خصم الإصدار في 200/7/1 كما يلي :

(\*) يتم استنفاد خصم الاصدار خلال أربعة سنوات وعشرة شهور أي 58 شهراً ، حيث تم اصدار السندات في 2000/3/1 .

2000/7/11	من مذكورين ح/ مصروف الفائدة على السندات ح/ الفائدة المحصلة على السندات إلى مذكورين ح/ الفائدة المستحقة على السندات ح/ خصم اصدار السندات إثبات استحقاق فوائد السندات النصف سنوية واستنفاد خصم الاصدار عن الفترة من 2000/1/11 حتى 2000/7/11.	6000 476	4476 2000
2000/7/11	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فوائد السندات عن الفترة من 2000/1/11 حتى 2000/7/11.	6000	6000

وبهذه الطريقة يمكن سداد مدفوعات الفائدة عن الفترة بالكامل بغض النظر عن توقيت بيع السندات.

وفي كل فترة تالية من فترات استحقاق وسداد فائدة السندات وحتى نهاية مدة قرض السندات سيكون مبلغ خصم الإصدار المستنفد 784 جنيه (6 × 119). وعلى ذلك تكون المعالجة المحاسبية في 31/12/2000 بفرض أن هذا التاريخ هو نهاية الفترة الحالية للشركة على النحو التالي:

2000/3/11	من ح/ مصروف الفائدة على السندات إلى مذكورين ح/ الفائدة المستحقة على السندات ح/ خصم اصدار السندات إثبات استحقاق فوائد السندات النصف سنوية واستنفاد خصم الاصدار عن الفترة من 2000/7/11 حتى 2000/12/31. جنيه.	6000 714	6714
-----------	--	-------------	------

2000/12/31	<p>من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ مصروف الفائدة على السندات (6714 + 4476)</p> <p>تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة المستحقة عن الفترة من 2000/7/1 حتى 200/12/31.</p>	11190	11190
------------	--	-------	-------

وإذا ما افترضنا في المثال السابق أن السنة المالية للشركة تنتهي في 30 سبتمبر من كل عام، فإنه يتم إجراء القيود التالية في نهاية السنة الحالية:

2000/9/30	<p>من حـ/ مصروف الفوائد على السندات (357 + 3000)</p> <p>إلى مذكورين</p> <p>حـ/ الفوائد المستحقة على السندات <math>(\frac{2}{6} \times \%6 \times 100000)</math></p> <p>حـ/ خصم اصدار السندات (3 × 119)</p> <p>إثبات فوائد السندات المستحقة وخصم الإصدار المستنفذ من الفترة 2000/7/1 حتى 2000/9/30.</p>	3000	357	3357
2000/9/30	<p>من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ مصروف الفائدة على السندات (4476 + 3357)</p> <p>أثبات تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصروف الفائدة المستحقة عن الفترة من 2000/3/1 حتى 2000/9/30.</p>	7833		7833

وفى 2001/1/2، وهو تاريخ سداد الفائدة المستحقه يتم اجراء قيود  
اليومية التالية:

2000/1/2	من حـ/ مصرف الفوائد على السندات إلى مذكورين حـ/ خصم إصدار السندات (119 × 3 شهر) حـ/ الفائدة المستحقة على السندات ( $\frac{3}{6} \times 6\% \times 100000$ ) إثبات استحقاق فوائد السندات وخصم الأصدار المستنقذ عن الفترة من 2001/10/1 حتى 2001/1/2.	357 3000	3357
2001/1/2	من حـ/ الفائدة المستحقة على السندات إلى حـ/ البنك إثبات سداد فوائد السندات عن الفترة من 2000/7/1 حتى 2001/1/2.	6000	6000

مثال رقم (15):

ويوضح هذا المثال المعالجة المحاسبية لعملية إصدار سندات  
بعلاوة إصدار في تاريخ لا يتمشى مع تاريخ سداد الفائدة. فإذا قامت  
إحدى الشركات في 2000/9/1 بإصدار قرض سندات لمدة 10 سنوات قيمته  
الإسمية 100000 جنيه، بمعدل فائدة 9% وبعلاوة إصدار 6000 جنيه على  
أن يتم استنفاد العلاوة بطريقة القسط الثابت، وأن السنة المالية للشركة تنتهى  
في آخر ديسمبر من كل عام، فإن المعالجة المحاسبية تكون كالتالى:

حيث أن تاريخ استحقاق و سداد فائد السندات هو أول سبتمبر من كل عام، فإنه في كل تاريخ لانتهاء السنة المالية لا بد وأن يتم إجراء قيد تسوية للفائدة واستنفاد علاوة الإصدار عن فترة ٤ شهور، وتكون المعالجة المحاسبية كالتالي:

(أ) في نهاية السنة المالية الي اصدرت فيها السندات، يتم تحدد ما يخص السنة المالية من فائدة السندات وعلاوة إصدار كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{الفائدة الإسمية} &= 100000 \times 9\% \times \frac{4}{12} = 3000 \text{ جنيه} \\ \text{علاوة الإصدار المستنفدة سنوياً} &= 6000 \div 10 = 600 \text{ جنيه} \\ \text{علاوة الإصدار المستنفدة عن الفترة} &= 600 \times \frac{4}{12} = 200 \\ \text{مصرفوف الفائدة الفعلى} &= 2000 - 200 = 2800 \end{aligned}$$

ويتم إجراء قيد التسوية على النحو التالي :

2000/12/30	من مذكورين ح/ مصرفوف الفائدة على السندات ح/ علاوة إصدار السندات إلى ح/ الفائد المستحقه على السندات إثبات استحقاق فوائد السندات واستنفاد علاوة الأصدار عن الفترة من 2000/9/1 حتى 2000/12/31	3000	2800 200
------------	---	------	-------------

ويترتب على القيد السابق ظهور رصيد لحساب فائدة السندات المستحقة في جانب الخصوم بالميزانية العمومية قيمته 3000 جنيه، كما يصبح رصيد حساب علاوة الاصدار 5800 جنيه (6000 - 200) .

وفي كل تاريخ تالي لسداد الفائدة تتم المعالجة المحاسبية باجراء قيد تسوية لاستحقاق فوائد السندات واستنفاد علاوة الإصدار عن ثمانية شهور وسداد الفائدة عن السنة الكاملة كما يلي :

2000/19/11	<p>من مذكورين</p> <p>ح/ مصروف الفائدة على السندات (400 - 6000)</p> <p>ح/ علاوة إصدار السندات إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات <math>(\frac{8}{12} \times 9\% \times 100000)</math></p> <p>إثبات استحقاق فائدة السندات واستنفاد علاوة الإصدار عن الفترة من 2001/1/1 حتى 2001/9/11.</p>	6000	5600 400
2001/9/11	<p>من ح/ الفائدة المستحقة على السندات (6000 + 3000)</p> <p>إلى ح/ البنك</p> <p>إثبات دفع فوائد السندات المستحقة عن سنة كاملة.</p>	9000	9000

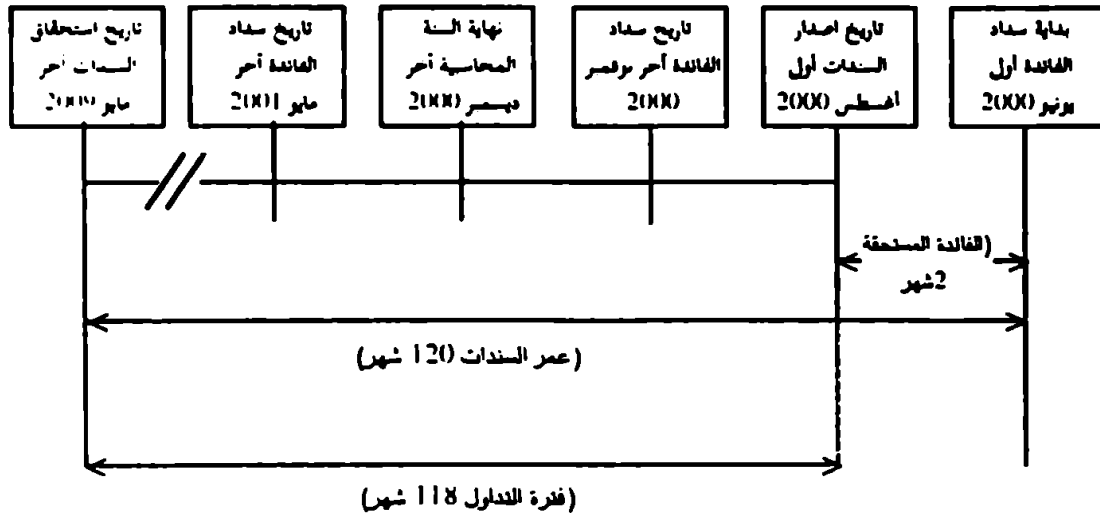
مثال رقم (16) :

ويوضح هذا المثال المعالجة المحاسبية لعملية إصدار قرض السندات بعلاوة إصدار في تاريخ لا يتمشى مع تاريخ سداد الفائدة، وأن علاوة الإصدار يتم استنفادها بطريقة الفائدة الفعلية.

فإذا قامت إحدى شركات المساهمة في أول أغسطس سنة 2000 بإصدار قرض سندات 12% سنوياً قيمته الأسمية 100000 جنيه وبسعر إصدار 112400 جنيه يستحق السداد بعد عشرة سنوات في 31 / مايو 2009، وببلغ معدل الفائدة السائد في السوق في تاريخ الإصدار 10%، ويتم سداد فائدة السندات في 31 / مايو، 30 نوفمبر من كل عام. فإذا كانت السنة المالية للشركة تنتهي في 31 ديسمبر من كل عام فإن المعالجة المحاسبية لسداد

فائدة السندات واستنفاد علاوة الإصدار بطريقة الفائدة الفعلية. عن سنة 2000  
يمكن عرضها كالتالي:

من بيانات المثال السابق لعله من المفيد أن نوضح التتابع الزمني  
لاصدار قرض السندات واحتساب الفائدة بالشكل التالي:



ومن التتابع الزمني الذي يعرضه الشكل السابق يمكن عرض المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

(أ) عندما قامت الشركة ببيع السندات في أول أغسطس 2000، استلمت نقدية تتمثل في القيمة النقدية للسندات بالإضافة للفوائد المستحقة عن شهرين (من 1 يونيو حتى 31 يوليو 2000) وتحسب هذه القيمة كما يلي:

جنيه	السعر النقدي
112400	
2000	(+) الفوائد المستحقة عن شهرين (يونيو ، يوليو)
	$\frac{2}{12} \times \%12 \times 100000$
<u>114400</u>	إجمالي المتحصلات النقدية

لذلك فإن الشركة يجب أن تحصل من حملة السندات قيمة السندات بالإضافة، الفوائد المستحقة عن شهرين، لأن عقد السندات يتطلب أن تقوم الشركة بدفع الفائدة عن 6 أشهر كاملة في كل تاريخ لسداد الفائدة، ويتم تسجيل ذلك بالقيد الآتي:

من ح/ النقدية		114400
إلى مذكورين		
ح/ السندات 12 %	100000	
ح/ علاوة إصدار السندات	12400	
ح/ الفائدة المحصلة عن السندات	2000	
إثبات إصدار سندات بعلاوة إصدار ويحصل فوائد عن شهرين.		

(ب) عند سداد أول فائدة في 2000/11/30، حيث سيتم تداول السندات لمدة 4 شهور (من أغسطس حتى 30 نوفمبر)، فإنه يحصل حملة السندات في ذلك التاريخ على فائدة عن أربعة شهور، ولكن الشركة يجب أن تدفع فائدة عن 6 شهور نقداً. ولأن حملة السندات سبق وأن قاموا بدفع فائدة لمدة شهرين عند شراء السندات، فإن الفائدة التي ستحملها الشركة ستكون عن أربعة شهور فقط.

وعلى ذلك تقوم الشركة في 2000/11/30 بتسجيل مصروف الفائدة عن أربعة شهور فقط، كما تقوم باستنفاد علاوة الإصدار بطريقة الفائدة الفعلية كما يلي:

$$\begin{aligned}
 & \text{جنيه} \\
 & \text{مصروف الفوائد الاسمية} = \frac{4}{12} \times \%12 \times 100000 = 4000 \\
 & \text{مصروف الفوائد الفعلية} = \frac{4}{12} \times \%10 \times 112400 = 3747 \\
 & \text{علاوة الإصدار المستنفدة} \\
 & \underline{\underline{253}}
 \end{aligned}$$



ويتم تسجيل استحقاق وصاد مصروف الفائدة واستنفاد علاوة الإصدار  
كما يلي :

2000/III/30	من مذكورين ح/ مصرف الفائدة على السندات ح/ علاوة إصدار السندات إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق فائدة السندات واستنفاد علاوة الإصدار عن الفترة من 2000/8/1 حتى 2000/III/30.	4000	3747 253
2000/III/30	من مذكورين ح/ الفائدة المستحقة على السندات ح/ الفائدة المحصلة عن السندات إلى ح/ البنك إثبات دفع فائدة السندات المستحقة بالكامل لحملة السندات من 2000/6/1 حتى 2000/III/30.	6000	4000 2000

(ج) تسوية فائدة وعلاوة الإصدار المستنفدة نهاية السنة التالية، في  
ظل طريفة الفائدة الفعلية يتم تسوية فائدة السندات وعلاوة الإصدار  
المستنفدة عن شهر واحد وهو شهر ديسمبر على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{جنيه} \\ \text{مصرفوف الفوائد الاسمية} &= 100000 \times 12\% \times \frac{1}{12} = 1000 \\ \text{مصرفوف الفوائد الفعلية} &= 112147 \times 10\% \times \frac{1}{12} = (935) \\ \hline \text{علاوة الإصدار المستنفدة} &= 65 \end{aligned}$$

ويتم إجراء قيد التسوية التالي:

2000/12/31	من مذكورين		
	ح/ مصروف الفائدة على السندات		935
	ح/ علاوة إصدار السندات		65
	إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات	1000	
	إثبات تسوية فائدة واستنفاد علاوة الاصدار عن		
	شهر ديسمبر 2000.		

#### 4-4 الأثر الضريبي لفائدة السندات:

تعد فائدة السندات من الأعباء الواجبة الخصم عند قياس الربح الخاضع للضريبة، وذلك بعكس الحال بالنسبة لتوزيعات الأسهم. ويترتب على ذلك أن تصبح التكلفة الحقيقية للاقتراض هي مبلغ الفائدة على السندات مخصوماً منه الوفر الضريبي الذي يتحقق نتيجة خصم هذه الفائدة توصلًا إلى الربح الخاضع للضريبة. ونظراً لارتفاع معدلات ضرائب الدخل تعد هذه الوفورات هامة من وجهة نظر الشركة المصدرة لقرض السندات، ويمكن توضيح الأثر الضريبي لفائدة السندات على النحو الموضح في المثال التالي :

مثال رقم (17) :

ترغب إحدى شركات المساهمة في توسيع حجم عملياتها، ولذا تحتاج إلى الحصول على موارد مالية لتمويل هذه التوسعات تبلغ قيمتها 1000000 جنيه. ويمكن للشركة أن تحصل على هذه الأموال إما عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة عددها 30000 سهم عادي أو عن طريق إصدار قرض سندات قيمته 1000000 جنيه بمعدل 10% سنوياً. وقد كان فرع الشركة قبل الفائدة والضريبة 300000 جنيه وسعر الضريبة 40%. فإنه يمكن مقارنة

العائد على السهم لهذه الشركة في ظل كل من البديلين على النحو التالي:

بيان	اصدار اسهم	اصدار سندات
الربح قبل الفائدة والضريبة	جنيه 300000	جنيه 300000
- فائدة السندات	(صفر)	(100000)
الربح الخاضع للضريبة	300000	200000
ضريبة الدخل 40%	(120000)	(8000)
صافي الدخل بعد الضريبة	180000	12000
عدد الأسهم	60000 سهم	30000 سهم
ربح السهم	3 جنيه	4 جنيه

وتوضح المقارنة السابقة الأثر الضريبي لفائدة السندات، حيث يتضح أن معدل فائدة السندات الفعلية 6% وليس 10% (الفائدة المدفوعة لحملة السندات مطروحاً منها 40% معدل ضريبة الدخل). وعلى ذلك يكون من الأفضل للشركة أن تمول توسعات عملياتها باستخدام قرض السندات لأنها تحقق عائداً قدره 4 جنيه للسهم في حالة اصدار السندات مقابل تحقيق عائد قدره 3 جنيه إذا ما تم اصدار الأسهم العادية.

وكما سبق توضيحه، فإنه يطلق على استخدام الأموال المقرضة ذات التكلفة المنخفضة نسبياً اصطلاح الرفع المالي أو المتاجرة بالملكية، التي عادة ما تلجأ الشركات إلى استخدامها كأسلوب لزيادة العائد على أسهم رأس المال، إلا أن الإفراط في ذلك قد يضر بمصالح الشركة في بعض الأحيان.

فكلما زادت مديونية الشركة تزيد مدفوعاتها الثابتة، ومن ثم يزيد خطر احتمال عدم مقدرتها على الوفاء بالتزامات هذه المدفوعات عند حلول ميعاد استحقاقها. وبالتالي يصبح هناك تهديداً لوجود الشركة عندما تستخدم الإقتراض بكثافة عالية للحصول على الأموال.

#### 4- المعالجة المحاسبية لتكاليف إصدار السندات:

يستلزم إصدار قرض السندات تحمل الشركة المصدرة ببعض المصروفات اللازمة لعملية الإصدار كالمصروفات الادارية والمالية والتكاليف القانونية، فضلاً عن العمولة التي يحصل عليها الوسطاء وبنوك الاستثمار نظير مقابل ما يقومون به من عمليات لتسويق قرض السندات. فعادة ما يكون هناك وسيط بين المقرض الذي يفضل بيع إصدار قرض السندات مرة واحدة في الحال، وبين المقرضين الفرديين اللذين يفضلون شراء كميات صغيرة من السندات المصدرة. ويساعد وجود الوسطاء في التوفيق بين الوفاء بتفضيلات كل منهما نظير العمولة التي يحصلون عليها من الشركة المصدرة للسندات.

وتتضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بأن يتم تجميع كل هذه المصروفات في حساب مستقل يطلق عليه حساب تكاليف إصدار السندات. الذي يعد أحد حسابات النفقات الايرادية المؤجلة، والذي يتم استنفاد رصيده على مدار عمر قرض السندات على أساس القسط الثابت.

#### 5- المعالجة المحاسبية لرد السندات :

تشارك جميع إصدارات السندات على اختلاف أنواعها في خصائص أساسية - كما سبق الإشارة إليه - فلا بد أن يكون لكل سند مقترض ، قيمة إسمية ، معدل فائدة إسمى ، تواريخ لسداد الفائدة. ويعد تاريخ رد قيمة السندات من الخصائص الأساسية التي يجب أن يتضمنه عقد إصدار قرض السندات وإلى جانب هذه الخصائص الأساسية، فإن قانون الشركات رقم 159

لسنة 1981 يجيز أن تتضمن إصدارات السندات بعض الخصائص الإضافية حسب اختيار الشركة المصدرة للسندات. ومن أهم هذه الخصائص الإضافية خاصية القابلية للاستدعاء، وخاصية القابلية للتحويل، وتكوين أموال مخصصة لرد السندات.

وعلى ذلك، فإن رد السندات يمكن أن يتم بطرق متعددة، فقد يتم رد السندات في تاريخ استحقاقها أو قبل تاريخ استحقاقها أو قد يتم تحويلها إلى أسهم عادية، كما يمكن للشركة أن تقوم بتكوين احتياطي تستخدم الأموال المقابلة له في رد السندات، وبتناول المعالجة المحاسبية لهذه الحالات على النحو الوارد في الصفحات التالية.

#### 5-1 المعالجة المحاسبية لرد السندات في تاريخ الاستحقاق،

عندما ترد السندات في تاريخ الاستحقاق فإنها ترد بقيمتها الاسمية. ولا توجد مشاكل محاسبية بالنسبة لخصم الاصدار أو علاوة الاصدار لأنه يتم استفادتهما بالكامل في آخر تاريخ لدفع فائدة السندات. ويتم تسجيل سداد القيمة الاسمية لقرض السندات في تاريخ استحقاقه بالقيد الآتي :

من ح/ السندات 12 %	xx	xx
إلى ح/ البنك	xx	

#### 5-2 المعالجة المحاسبية لرد السندات قبل تاريخ الاستحقاق،

يتم رد السندات قبل حلول ميعاد الاستحقاق إذا نص عقد اصدار قرض السندات على حق الشركة المصدرة للسندات في شراء السندات قبل تاريخ استحقاقها بمبلغ معين (خاصية القابلية للاستدعاء). وعادة ما يكون سعر استدعاء السندات أعلى من القيمة الاسمية للسندات لان حامل السند سوف يفقد فائدة السندات في المستقبل. كما قد ينص في عقد اصدار قرض السندات على أن يكون حق اختيار مبادلة السندات بأسهم عادية في نفس الشركة، (خاصية القابلية للتحويل)، وفيمايلي نعرض لكل من خاصية القابلية للاستدعاء والقابلية للتحويل.

أولاً، خاصية القابلية للاستدعاء. تسمح هذه الخاصية للشركة المصدر بأن تسترد السندات من حملة السندات بسعر محددة بعقد إصدارها خلال فترات محددة مسبقاً في عمر السندات. ويسمى هذا السعر، سعر استرداد السند بسعر الاستدعاء Call Price، والفترة التي قد يستدعي خلالها السند تسمى بفترة الاستدعاء. ويتم تحديد سعر الاستدعاء وفترة الاستدعاء، بالإضافة إلى الاجراءات التي تتخذ لاستدعاء عقد إصدار السندات في عقد إصدارها.

والسندات القابلة للاستدعاء تعطي الشركة المصدرة حق اختيار استرداد السندات مباشرة من حملة السندات دون اللجوء إلى سوق السندات. ويمكن ممارسة هذا الاختيار من قبل الشركة المصدرة حتى عندما لا يرغب حامل السند في بيع السند. ومن ثم، فإنه ينبغي أن يكون حامل السند على دراية بوجود تفاصيل خاصية الاستدعاء في إصدارات السندات. وإذا كان السند قابلاً للاستدعاء فإن سعر الاستدعاء يتحدد كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسند وليكن 103% مثلاً.

وفي حالة عدم نص عقد إصدار السندات على خاصية القابلية للاستدعاء، فإنه لا يكون من حق الشركة المصدرة للسندات أن ترد قيمته قبل تاريخ استحقاقه فإذا حدث وانخفضت القيمة السوقية للسندات بعد تاريخ إصدارها بسبب ارتفاع معدل الفائدة السائد في السوق، كانت الشركة المصدرة للسندات لا تملك حق استدعاء السندات - فإنها تلجأ إلى إعادة شراء السندات من السوق.

فعلى سبيل المثال إذا أصدرت شركة مساهمة في 1/1/1993 قرض سندات قيمته الاسمية 50000 جنيه لمدة 20 سنة بمعدل فائدة 6%، فإن هذا يعني أن معدل الفائدة الاسمي يساوي معدل الفائدة السائد في السوق في ذلك التاريخ. وإذا ارتفع معدل الفائدة السائد في السوق في 1/1/2000 ليصبح

10%، فإن القيمة السوقية للسندات ستنخفض لتصبح 36201 جنيه. ونظراً لأن الشركة لم تنص في عقد اصدار السندات على حقها في استدعاء السندات، فإنه يمكنها شراء هذه اسندات من السوق، بمبلغ 36201 جنيه لتسدّد مبلغ القرض وقدره 50000 جنيه مع توفير سداد الفوائد لمدة 1.3 عاماً. ويترتب على رد قيمة السندات قبل تاريخ استحقاقها سواء عن طريق استدعاء السندات أو عن طريق شرائها من السوق ظهور مكاسب أو خسائر تتحدد بالفرق بين قيمة الاستدعاء (أو سعر الشراء) والقيمة الحالية للسندات ففي المثال السابق تحقق الشركة مكاسب قدرها 13799 جنيه (50000 جنيه - 36201 جنيه) نتيجة قيامها بشراء السندات من السوق .

وبالنسبة للسندات التي يتم اصدارها بعلاوة أو خصم ينبغي استنفاد أيأ من علاوة الاصدار أو خصم الإصدار في تاريخ الرد قبل اثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستدعاء أو الشراء. فإذا كانت القيمة الحالية للسندات أكبر من قيمة الاستدعاء تكون هناك مكاسب. أما إذا كانت قيمة الاستدعاء أعلى من القيمة الحالية للسندات تكون هناك خسائر.

فإذا ما افترضنا أن القيمة الإسمية لسند ما في تاريخ اصداره بنغت 1000 جنيه تسدد بعد 5 سنوات، بينما بلغ سعر بيعه 940 جنيه، فإن ذلك يعنى وجود خصم اصدار قدره 60 جنيه. فإذا نص عقد الاصدار على خاصية القابلية للاستدعاء، وتم فعلاً استدعاؤه في تاريخ معين. ففي تاريخ هذا الاستدعاء تكون قيمة السند الدفترية 970 جنيه (سعر البيع الأصلي 940 جنيه مضاف إليه استنفاد خصم اصدار بمبلغ 6 جنيه في السنة لمدة 5 سنوات). فإذا ما تم استدعاء السند بسعر 1030 جنيه، فإن ذلك يؤدي إلى خسارة بمبلغ 60 جنيه للمقترض (1030 جنيه - 970 جنيه). أما إذا تم استدعاء هذا السند بسعر أقل من قيمته الدفترية، فسوف يتحقق مكاسب للشركة المصدرة

للسندات. ووفقاً للمعايير المحاسبية يتم الإفصاح عن هذه المكاسب أو الخسائر الناتجة عن استدعاء السندات بقائمة الدخل للشركة المصدرة في القسم الخاص بالعناصر غير العادية. ويلاحظ أن معظم السندات تتضمن خاصية الإستدعاء، حيث يمكن للشركة المصدرة أن تستدعي السندات إذا لم تعد في حاجة إلى أموال قرض السندات، أو إذا كان من الممكن الحصول على هذه الأموال من مصادر أخرى بتكلفة أقل بسبب انخفاض معدلات الفائدة، ونوضح المعالجة المحاسبية لرد السندات عن طريق الاستدعاء على نحو ما سيرد في المثال التالي:

مثال رقم (18):

أصدرت إحدى شركات المساهمة في 1997/1/2 قرض سندات قيمته الاسمية 200000 جنيه مدته 5 سنوات بمبلغ 92976 جنيه، وبمعدل فائدة 12٪ سنوياً. ويتم سداد الفائدة مرتين في السنة في 1/2 . 7/1. وقد تم استدعاء السندات في 1999/7/1، حيث بلغ سعر الاستدعاء 104000 جنيه، فاذا ماتم استخدام طريقة القسط الثابت لاستنفاد خصم الاصدار، فإن المعالجة المحاسبية في هذه الحالة يمكن أن نوضحها فيما يلي:

(أ) نظراً لأن تاريخ استدعاء السندات 1999/7/1 وهو يتوافق مع تاريخ سداد الفائدة لحملة السندات - فإنه يجب أولاً: اجراء قيود اليومية الخاصة باستحقاق ودفع فوائد السندات واستنفاد خصم الاصدار في ذلك التاريخ قبل إثبات عملية رد قيمة السندات، ويتم ذلك كالتالي:



جيبه

$$7024 = 92976 - 100000 = \text{قيمة خصم الاصدار}$$

$$\text{عدد فترات دفع الفائدة النصف سنوية} = 5 \times 2 = 10 \text{ فترات}$$

$$702 = 10 \div 7024 = \text{خصم الاصدار المستنفد في كل فترة}$$

$$6000 = 100000 \times 6\% = \text{فائدة السندات الاسمية نصف السنوية}$$

$$702 = \text{خصم الاصدار المستنفد}$$

$$\underline{\underline{6702}} = \text{مصرف الفائدة الفعلية}$$

(ب) في 1999/7/1 يتم تسجيل استحقاق ودفع الفوائد واستنفاد خصم الاصدار بالقيود الآتية:

1999/7/1	من ح/ مصرف الفائدة على السندات إلى مذكورين ح/ خصم إصدار السندات ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق الفوائد النصف سنوية واستنفاد خصم الاصدار.	702 6000	6702
1999.7/1	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فائدة السندات المستحقة بالكامل لحملة السندات.	6000	6000

(ج) فى 1999/7/1 أيضاً يتم تحديد أرباح أو خسائر رد السندات كالتالى:

جنيه

قيمة خصم الاصدار حتى 1999/7/1 = 702 x 5 مرات = 3510  
 القيمة الحالية لقرض السندات فى 1977/7/1 - 100000 - 3510 = 96490

وتصبح المكاسب (أو الخسائر) الناتجة عن عملية رد السندات كما يلى:

جنيه

قيمة استدعاء السندات 104000  
 القيمة الحالية لقرض السندات فى 1997/7/1 96480  
 خسائر رد قرض السندات (7510)

وعلى ذلك يتم تسجيل هذه الخسائر مع رد قيمة قرض السندات ويتم بقبود اليومية التالية:

1999/7/1	من مذكورين ح/ السندات 12 % ح/ خسائر رد السندات إلى مذكورين	100000 7510
	ح/ خصم اصدار السندات 5310 ح/ حملة السندات 104000 إثبات الخسائر الناتجة عن استدعاء السندات.	
1999/7/1	من ح/ حملة السندات إلى ح/ البنك 104000 إثبات سداد قيمة السندات على أساس سعر الاستدعاء.	104000

(د) فى 1999/12/31 (نهاية السنة المالية) يتم اقفال خسائر رد السندات فى حساب الأرباح والخسائر على أن تظهر القيمة فى قسم العناصر غير العادية، ويظهر قيد الاقفال كالتالى:

1999/12/31	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / خسائر در السندات اقفال خسائر رد السندات فى حساب الأرباح والخسائر.	7510	7510
------------	--	------	------

يلاحظ فى المثال السابق أن تاريخ استدعاء السندات توافق مع تاريخ استحقاق الفائدة، أما اذا تم الاستدعاء بين التاريخين ، فإن المعالجة المحاسبية يمكن عرضها فى المثال التالى:

مثال رقم (19)،

فى 1996/1/1 اصدرت احدى شركات المساهمة قرض سندات لمدة خمس سنوات بقيمة اسمية 500000 جنيهه بسعر 95% من هذه القيمة بمعدل فائدة اسمى 10 %، على أن يتم سداد الفائدة فى 6/30 ، / 12/31 من كل عام، وفى 1998/7/17 انخفضت القيمة السوقية للسندات إلى 420000 جنيهه قررت الشركة شراء قرض السندات من السوق والغائه . ويفرض أن خصم الاصدار يتم استنفاده بطريقة القسط الثابت، فإن المعالجة المحاسبية تتم كالتالى اذا كانت السنة المالية تنتهى فى 12/31 من كل عام .

(أ) فى 1996/1/1 يتم تحصيل قيمة قرض السندات، ويجرى قيد اليومية التالى:

1996/1/1	من مذكورين ح/ النقدية		475000
	ح/ خصم اصدار السندات		25000
	إلى ح/ السندات 10 %	500000	
	إثبات اصدار قرض السندات بقيمة اسمية 500000 جنيهه ويسعر اصدار قدره 475000 جنيهه.		

(ب) في 1998/7/1 وهو تاريخ استدعاء السندات يتم تحديد المكاسب الناتجة عن عملية الاستدعاء عن طريق مقارنة صافي القيمة الحالية للسندات في ذلك التاريخ بقيمة استدعاتها على النحو التالي: (بافتراض أنه قد تم حساب وإثبات القيود الخاصة بالفوائد واستنفاد خصم الاصدار في 1998/6/30).

عدد فترات دفع الفائدة النصف سنوية  $2 \times 5 = 10$  فترات

جنيه

خصم الاصدار المستند للفترة  $2500 = 10 \div 25000$

قيمة خصم الاصدار في تاريخ الاستدعاء  $12500 = 5 \times 25000$

رصيد خصم الاصدار في تاريخ الاستدعاء  $12500 = 25000 - 12500$

القيمة الحالية لقرض السندات في تاريخ الاستدعاء  $487500 = 500000 - 12500$

مكاسب رد السندات  $67500 = 420000 - 487500$

ويتم تسجيل هذه المكاسب بالقيد التالي:

1998/7/1	من ح/ السندات 10 % إلى مذكورين ح/ خصم اصدار السندات ح/ حملة السندات ح/ مكاسب رد السندات إثبات عملية رد السندات والمكاسب الناتجة عنها.	12500 420000 67500	500000
1996/12/31	من ح/ حملة السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد سعر شراء السندات من السوق إلى حملة السندات. السندات.	420000	420000
1998/12/31	من ح/ رد السندات إلى ح/ الأرباح والخسائر إفضال قيمة المكاسب الناتجة عن رد قرض السندات.	67500	67500

وجدير بالذكر أن المعالجة المحاسبية السابقة لرد السندات عن طريق شرائها من سوق الأوراق المالية - تمهيد لالغائها - قد افترضنا فيها للتسهيل أن شراء السندات يتم في أو بعد تاريخ استحقاق الفائدة مباشرة، وذلك على خلاف ما قد يحدث في الواقع العملي في معظم الحالات. فقد تقوم الشركة المقترضة بشراء السندات خلال فترة استحقاق فائدة السندات اذا ما إنخفض السعر السوقى للسند كثيراً عن قيمته الحالية في أحد النوااريخ التي تبعد عن

تاريخ استحقاق الفائدة ، وفي هذه الحالة تظهر مشكلة أن فترة استحقاق الفائدة سوف تنقسم إلى جزئين: الجزء الأول ، يعبر عن الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر تاريخ استحقاق الفائدة وحتى تاريخ الشراء، حيث يستحق عن هذه الفترة فائدة تكون من حق حملة السندات. أما الجزء الثاني ، فإنه يمثل الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء وحتى أول تاريخ استحقاق الفائدة بعد الشراء، وهذه ليست من حق حملة السندات. وفي الحالتين يحين ميعاد سداد الفائدة بعد تاريخ الشراء .

ويترتب على ما سبق أن عملية الشراء تواجه أحد احتمالين: أما أن يتنازل حملة السندات عن الفائدة المستحقة لهم عن فترة ما قبل الشراء، وفي هذه الحالة يتم شراء السندات مرفقاً بها كويون الفائدة عن فترة استحقاق الفائدة كاملة، أو يحتفظ حملة السندات بكويون الفائدة كاملة عن فترة الشراء أى يتم شراء السندات بدون الفائدة المستحقة عن الفترة التي تم خلالها الشراء. ويتوقف الأمر على العلاقة بين سعر شراء السندات والقيمة الحالية لها. فإذا كان سعر شراء السندات أعلى من قيمتها الحالية، فإن حملة السندات يتنازلون عن حقهم في الفائدة عن الفترة من آخر تاريخ لاستحقاق الفائدة قبل الشراء وحتى تاريخ الشراء، ويكون الشراء متضمناً الفائدة المستحقة. أما إذا كان سعر شراء السندات أقل من قيمتها الحالية، فإن حملة السندات يحتفظون بكويون الفائدة لصرف قيمته بالكامل في تاريخ استحقاق الفائدة التالي، ويكون الشراء في هذه الحالة بدون كويون الفائدة، وفي الحالة الأخيرة يحصل حملة السندات على فائدة عن الفترة من تاريخ بيعهم للسندات وحتى تاريخ استحقاق الفائدة التالي .

وهذه ليست من حقهم ، ولكنها تعد بمثابة تعويض لهم عن انخفاض سعر شراء السندات عن قيمتها الحالية بما يعادل قيمة هذه الفائدة .

ونوضح كيفية المعالجة المحاسبية لحالتى شراء السندات بكوبون الفائدة،  
وبدون كوبون الفائدة، وذلك من خلال المثالين التاليين:  
مثال رقم (20)،

بعرض إن احدى شركات المساهمة اصدرت قرض السندات بنفس  
بيانات المثال السابق فيما عدا أن الفائدة تستحق وتسدد سنوياً فى 12/31 من  
كل عام. وفى 198/7/1 تم شراء السندات من السوق بالكوبون المستحق فى  
1998/12/31. وبلغ سعر شراء قرض السندات 445000 جنيه، فإن المعالجة  
المحاسبية ستكون كالتالى:

(أ) نظراً لأن آخر تاريخ تم فيه إثبات استحقاق فائدة السندات قبل  
الشراء كان 1997/12/31، فإنه ينبغي تحديد قيمة هذه الفائدة، وكذلك قيمة  
خصم الاصدار المستنفذ عن الفترة من 1997/12/31 حتى تاريخ الشراء فى  
1998/7/1، وذلك كالتالى:

$$\begin{aligned} & \text{جنيه} \\ & \text{الفائدة الاسمية عن نصف سنة} = 500000 \times 10\% \times \frac{6}{12} = 25000 \\ & + \text{خصم الاصدار المستنفذ سنوياً} = 25000 \div 5 = 5000 \\ & \text{خصم الاصدار المستنفذ عن نصف سنة} = 5000 \times \frac{6}{12} = 2500 \\ & \text{مصرفو الفائدة الفعلية عن نصف سنة} = 25000 + 2500 = 27500 \end{aligned}$$

(ب) تسجيل قيود اليومية لإثبات استحقاق الفائدة واستنفاد خصم  
الاصدار:

1998/7/1	من ح/ مصروف الفائدة على السندات إلى مذكورين ح/ خصم اصدار السندات ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق الفائدة واستنفاد خصم الاصدار عن الفترة من 1998/1/1 وحتى تاريخ الشراء في 1998/7/1.	27500 2500 25000
1998/7/1	من مذكورين ح/ السندات 10 % ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى مذكورين ح/ خصم اصدار السندات ح/ حملة السندات ح/ مكاسب رد السندات إثبات عملية شراء شراء السندات ببيع.	500000 25000 12500 445000 67500
1998/7/1	من ح/ حملة السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد ثمن شراء السندات.	445000 445000

### ويلاحظ على المعالجة السابقة:

1- يترتب على الشراء بالكوبون تنازل حملة السندات عن حقهم في الفائدة المستحقة عن الفترة من 1998/1/1 وحتى تاريخ الشراء في 1998/7/1، ولذلك فقد تم افعال حساب الفائدة المستحقة على السندات عند إثبات قيد الشراء. لأن الشركة المقترضة لن تقوم بسداد قيمة هذه الفائدة لحملة السندات، ونظراً لتنازل حملة السندات عن حقهم في تلك الفائدة، فإن القيمة



التي تدفع مقابل شراء قرض السندات (445000 جنيه) تحسب على أساس ثمن الشراء للسندات مضافا اليه الفائدة المستحقة التي لن تدفع لحملة السندات (420000 جنيه + 25000 جنيه).

2- تم حساب رصيد خصم اصدار السندات في تاريخ شراء السندات كمايلي:

جنيه  
 قيمة خصم الاصدار المستند حتى تاريخ الشراء =  $5000 \times 2.5$  (فترة) = 12500  
 رصيد خصم الاصدار غير المستند في تاريخ الشراء = 25000 - 1250 = 12500  
 (ج) يتم اقفال حساب مكاسب رد السندات في نهاية السنة في حساب الأرباح والخسائر بالقيود التالي:

1998/12/31	من ح/ مكاسب رد السندات إلى ح/ الأرباح والخسائر اقفال مكاسب رد السندات.	67500	67500
------------	--	-------	-------

واستكمالاً لشرح مشكلة فائدة السندات، فاننا تعرض حالة شراء السندات بدون الفوائد التي تستحق في سنة الشراء، وهي الحالة التي يطلق عليها الشراء بدون كوبون الفائدة، حيث يوضح المثال التالي المعالجة المحاسبية في هذه الحالة.

مثال رقم (21):

بفرض نفس بيانات المثال السابق، إلا أن شراء قرض السندات من السوق تم في 1998/10/1 تمهيدا لالغائه، وأن الشراء تم بدون كوبون الفائدة المستحقة في 1998/12/31، ففي هذه الحالة ستكون المعالجة المحاسبية كالتالي:  
 (أ) تحديد قيمة فائدة السندات وكذلك قيمة خصم الاصدار المستند عن الفترة من 1998/1/1 وحتى 1998/10/1 كمايلي:

الفائدة الاسمية عن الفترة من 98/1/1 حتى 1998/10/1  
 جنية  
 $27500 = \frac{9}{12} \times 10\% \times 500000 =$

خصم الاصدار المستفد من 98/1/1 حتى 1998/10/1  
 $3750 = \frac{9}{12} \times 5000 =$

41750 مصروف الفائدة الفعلية عن الفترة من 89/1/1 حتى 1998/10/1

(ب) تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفائدة واستنفاد خصم الاصدار كمايلي:

1998/10/1	من ح/ مصروف الفائد على السندات إلى مذكورين ح/ خصم اصدار السندات ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق الفائدة واستنفاد خصم الاصدار عن الفترة من 98/1/1 حتى 1998/10/1.	45250  3750 37500
1998/10/1	من ح/ السندات 10% إلى مذكورين ح/ خصم اصدار السندات ح/ الفائدة المستحقة على السندات ح/ حملة السندات ح/ مكاسب رد السندات إثبات استحقاق قيمة شراء السندات مكاسب ردها.	500000  11250 12500 407500 68750
1998/10/1	من ح/ حملة السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد قيمة رد السندات.	407500 407500

ويلاحظ على ماسبق مايلي:

1- نظراً لأن الشراء بدون كويون الفائدة، فإن هذا يعني أن حملة السندات يحتفظون بكويون الفائدة لتحصيله بالكامل (عن سنة 1998) في تاريخ استحقاق الفائدة التالي- أي في 1998/12/31- وهو ما يعني أن حملة السندات سيحصلون على فائدة عن الفترة من تاريخ الشراء وحتى تاريخ استحقاق الفائدة، مما يترتب عليه حصولهم على فائدة ليست من حقهم. ولذا فإن قيمة شراء قرض السندات ينبغي أن يساوي ثمن الشراء ناقصاً قيمة هذه الفائدة. لذلك تم حساب ثمن شراء السندات كالتالي:

الفائدة الاسمية عن الفترة من 98/1/1 حتى 1998/10/1

$$= 500000 \times 10\% \times \frac{2}{12} = 12500 \text{ جنيه}$$

قيمة شراء قرض السندات ينبغي أن يكون:

السعر الأصلي 420000 جنيه

- الفائدة (12500)

ثمن الشراء 407500

2- تم الوصول إلى رصيد حساب خصم اصدار السندات غيرالمستفد كمايلي:

خصم الاصدار المستفد حتى تاريخ الشراء

$$37500 \text{ جنيه} = 2.75 \times 5000$$

رصيد خصم الاصدار غير المستفد في تاريخ الشراء

$$11250 \text{ جنيه} = 13750 - 25000$$

(ج) في نهاية السنة المالية يتم تحصيل فائدة السندات المستحقة، كما

يتم اقفال مكاسب رد السندات بالقيود التالية:

1998/12/31	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فائدة السندات المستحقة بالكامل لحملة السندات.	50000	50000
------------	---	-------	-------

1998/12/31	من ح/ مكاسب رد السندات إلى ح/ الأرباح والخسائر إثبات اقفال المكاسب الناشئة عن شراء السندات في حساب الأرباح والخسائر.	68750	68750
------------	---	-------	-------

ويلاحظ من قيد سداد الفائدة أن القيمة تمثل الفائدة المستحقة عن سنة كاملة 50000 جنيه (37500 جنيه + 12500 جنيه) بالرغم من أن السندات تم الغائها في 1998/10/1، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الشراء تم بدون كوبون الفائدة مما ترتب على استنزال قيمة الفائدة التي ليست من حق حملة السندات ومقدارها 12500 جنيه من قيمة الشراء كما أوضحنا.

ثانياً، خاصية القابلية لتحويل السندات إلى أسهم عادية: تعطي خاصية القابلية للتحويل لحامل السند الاختيار لمبادلة استثمار السندات بأسهم عادية في نفس الشركة، ويطلق على السعر الذي سوف يتم عنده مبادلة الأسهم مقابل السندات القابلة للتحويل اسم «سعر التحويل»، وتسمى الفترة الزمنية التي يمكن أن يمارس خلالها حامل السند هذا الاختيار اسم «فترة التحويل». وينبغي أن ينص عقد اصدار قرض السندات على كل من سعر التحويل وفترة التحويل. حيث تقضى المادة 165 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981، أنه للجمعية العامة للشركة المساهمة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تصدر سندات قابلة للتحويل إلى أسهم بشرط أن يتضمن قرار الجمعية القواعد التي يتم على أساسها تحويل السندات إلى أسهم، وأن لا يقل سعر اصدار السند عن القيمة الاسمية للسهم، وأن لا تجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم بالإضافة إلى قيمة أسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص به، وفي حالة اذا ما نتجت عن عملية التحويل وجود كسور في عدد الأسهم المقابلة للسندات المحولة، فإن الشركة تقوم برد قيمة الكسور إلى حملة السندات. ويشترط لتحويل السندات إلى أسهم موافقة

أصحابها على التحويل بالشروط التي صدر بها قرار الجمعية العامة والمعلنة في عقد اصدار السندات . ويعنى ذلك أن حملة السندات يكون لهم حق الاختيار بين تحويل السندات إلى أسهم أو استرداد القيمة الاسمية للسندات في تاريخ استحقاقها، وعادة ما يوافق حملة السندات على عملية التحويل بسبب المزايا التي تعود عليهم وعلى الشركة المصدرة للسندات من وراء ذلك. فيقبل حملة السندات على استبدال السندات بالأسهم اذا ما كانت القيمة السوقية للأسهم تزيد عن القيمة الحالية لقرض السندات. فضلاً عن أن خاصية التحويل من سندات إلى أسهم تتيح للشركة المقترضة اصدار قرض السندات بمعدل فائدة أقل نسبياً مع ضمان عدم سداد قيمته الاسمية نقداً حيث يتحول الإلتزام إلى حق ملكية في المستقبل .

لذلك تعد خاصية القابلية لتحويل السندات إلى أسهم عادية أكثر قبلاً من خاصية الاستدعاء من جانب المقرضين، حيث تعطى الفرصة لحملة السندات للاستفادة من الزيادة في أسعار أسهم الشركة التي تحقق معدلات ربحية عالية نسبياً من خلال تحويل أو استبدال السندات بأسهم عادية . ذلك عندما لا تؤدي أنشطة الشركة إلى تحقيق معدلات ربحية مرضية تنعكس على زيادة القيمة السوقية لأسهم رأس المال . ولأن خاصية القابلية للتحويل تعد حالة شائعة بين المقرضين ، فالسندات التي يتضمن عقد اصدارها النص على هذه الخاصية يمكن بيعها بمعدلات فائدة أقل من السندات غير القابلة للتحويل التي تتعرض لنفس الخضر عادة ما يكون سعر التحويل أعلى من سعر بيع السند في وقت البيع الأصلي .

ويمكن تحديد عدد الأسهم العادية التي سوف يتم الحصول عليها مقابل السند الواحد عن طريق قسمة القيمة الاسمية للسندات التي سيتم تحويلها على سعر تحويل الأسهم العادية . فإذا وجد سند قيمته الاسمية 1000 جنيه له سعر تحويل 25 جنيه لكل سهم ، فإن هذا السند يمكن مبادلتة بـ 40 سهم عادى . وكلما زاد سعر بيع السهم عن 25 جنيه ، تصبح خاصية التحويل في صالح حملة السندات .

وتتمثل المعالجة المحاسبية الشائعة عندما تتحول السندات إلى أسهم في القيام بإثبات أسهم رأس المال العادية بالقيمة الاسمية المنصوص عليها في نشرة اكتتاب الأسهم العادية، ومن ثم فإن الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم المصدرة عن طريق التحويل والقيمة الحالية للسندات المحولة إلى أسهم ستظهر في حساب علاوة اصدار الأسهم العادية، وهو ما يتضمن عدم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر العادية الناتجة عن اختلاف القيمة السوقية للأسهم المصدرة عن طريق التحويل عن القيمة الاسمية لها، ويعنى ذلك عدم وجود مكاسب أو خسائر بالنسبة للشركة المقترضة من تحويل السندات إلى أسهم لأن القيمة الدفترية للسندات يتم تحويلها إلى حساب الأهم العادية، وتسجل باعتبارها عملية استبدال بين نوعين من الأوراق المالية.

ويمكن أن نوضح المعالجة المحاسبية لحالة تحويل السندات إلى أسهم  
بالمثال التالي:

مثال رقم (22):

اصدرت إحدى شركات المساهمة في 1/1/1996 عدد 1000 سند قيمتها الاسمية 100000 جنيه بمبلغ 112400 جنيه وبمعدل فائدة 12٪ سنوياً لمدة عشرة سنوات. ونظراً لأن عقد اصدار السندات ينص على خاصية تحويل السندات إلى أسهم، فقد قررت الشركة في 1/7/2001 استبدال قرض السندات بأسهم عادية من أسهم الشركة على أساس أن كل سند يتم تحويله إلى 5 أسهم عادية بقيمة اسمية للسهم 21 جنيه. وقد بلغت القيمة السوقية للسهم العادي في تاريخ التحويل 33 جنيه. فاذا كانت السنة المالية للشركة تنتهى في 31 ديسمبر من كل عام، فإن المعالجة المحاسبية في هذه الحالة تكون كالتالي:

(أ) تحديد الفائدة المستحقة وعلاوة الاصدار المستنفذة في تاريخ

التحويل:

جنيه

$$12400 = 100000 - 112400 = \text{قيمة علاوة الاصدار}$$

$$10 \text{ مرات} = 2 \times 5 = \text{عدد مرات سداد الفائدة}$$

$$1240 = 10 + 12400 = \text{علاوة الاصدار المستنفذة سنوياً}$$

$$1720 = 5.5 \times 1240 = \text{علاوة الإصدار المستنفذة حتى تاريخ التحويل}$$

$$5580 = 6820 - 12400 = \text{رصيد علاوة الاصدار غير المستنفذة في تاريخ التحويل}$$

ويكون مصروف الفائدة على السندات كمايلي:

$$6000 = \frac{6}{12} \times \%12 \times 100000 = \text{الفائدة الاسمية من 2001/1/1 حتى 2001/7/1}$$

$$(620) = \frac{6}{12} \times 1240 = \text{علاوة الاصدار المستنفذة من 2001/1/1 حتى 2001/7/1}$$

5380

مصروف الفائدة الفعلية

(ب) تسجيل المستحق من الفائدة واستنفاد علاوة الاصدار،

ويظهر قيد استحقاق الفائدة واستنفاد علاوة الاصدار بالصورة التالية:

2001/7/1	من مذكورين		
	ح/ مصروف الفائدة على السندات		5380
	ح/ علاوة اصدار السندات		620
	إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات	6000	
	إثبات، نحقق الفائدة واستنفاد علاوة الاصدار في تاريخ التحويل.		

(ج) تسجيل عملية استبدال السندات بالأسهم،

لاجراء قيد اليومية لإثبات عملية استبدال السندات بالأسهم ينبغي تحديد

القيمة الحالية للسندات في تاريخ التحويل ومقارنتها بالقيمة الاسمية للسهم المصدرة، فإذا كانت القيمة الحالية للسندات أكبر من القيمة الاسمية للأسهم المصدرة اعتبر الفرق علاوة اصدار تخص الاسهم المصدرة ، أما اذا كان العكس فإن الفرق يعتبر خصم اصدار وذلك كما يتضح ممايلي :

$$\begin{aligned} \text{عدد الأسهم المصدرة} &= 5 \times 1000 = 5000 \text{ سهم} \\ \text{القيمة الحالية للسندات} &= 100000 + 5580 = 105580 \\ \text{القيمة الاسمية للأسهم} &= 21 \times 5000 = (105000) \\ \hline &580 \\ \hline \end{aligned}$$

علاوة اصدار الأسهم العادية

وعلى ذلك يظهر قيد اليومية اللازمة لتسجيل عملية استبدال السندات على الصورة الآتية:

2001/7/11	من مذكورين		
	ح/ السندات 12 %		100000
	ح/ علاوة اصدار السندات		5580
	إلى مذكورين		
	ح/ رأس مال الأسهم العادية	105000	
	ح/ علاوة اصدار الأسهم العادية	580	
	تسجيل تحويل السندات إلى أسهم عادية.		

ويتضح من القيد السابق أن عملية استبدال السندات بأسهم لم يترتب عليها تحقيق مكاسب أو خسائر بالرغم من اختلاف القيمة الحالية للسندات من القيمة الاسمية للأسهم.



وفى نهاية راستنا لموضوع المعالجة المحاسبية لإصدار السندات وما يستتبعها من عمليا، فإنه قد يكون من المفيد أن نجمل ما تم تناوله من خلال المثالين الشاملين التاليين:

مثال رقم (23)،

فى أول يناير 1996 أصدرت شركة الأمل سندات قابلة للاستدعاء بمبلغ 800000 جنيه بمعدل 9% فائدة اسمية لمدة 5 سنوات. وتسدد الفائدة سنوياً فى 31 ديسمبر من كل عام. ويبلغ معدل الفائدة السائد فى السوق لهذه السندات فى تاريخ إصدارها 10%. وفى أول أبريل 1996 تم إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم بمبلغ 500000 جنيه بمعدل 10% فائدة اسمية لمدة 10 سنوات بسعر 102% بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عن الفترة من 1/1/1996 وحتى 1/4/1996 على أن تسدد الفائدة مرتين فى السنة فى 7 و 12/31 من كل عام. وفى 31/12/1999 تم استدعاء السندات المصدرة أول يناير بسعر يبلغ 101% من القيمة الاسمية. كما تحول السندات المصدرة فى أول أبريل إلى أسهم فى أول يوليو 2000. وكل سند قيمته 1000 جنيه يمكن تحويله إلى 25 سهم عادى. ويبيع السهم بسعر 4.5 جنيه للسهم فى تاريخ التحويل، وتبلغ القيمة الاسمية للسهم 40 جنيه.

المطلوب :

- 1- احسب سعر بيع السندات المصدرة فى أول يناير 1996.
- 2- قم بإجراء قيود البرمجة اللازمة لإصدار السندات فى أول يناير وأول أبريل 1996، وكذلك قيود اليومية الخاصة بالفوائد عن السنة الأولى.
- 3- قم بإجراء قيود اليومية لتسجيل عملية استدعاء السندات المصدرة فى أول يناير وذلك فى 31/12/1999.
- 4- قم بإجراء قيود الخاصة بتحويل السندات المصدرة فى أول أبريل إلى أسهم وذلك فى 31/12/2000.

٥- قَم بإعداد جدول الاستنفاد بطريقة الفائدة الفعلية للسندات المصدرة في أول يناير 1996 .

حل المطلوب رقم (1)،

يتم احتساب سعر بيع إصدار السندات في 1/1/1996 كما يلي :

جنيه

$$496736 = 0.62092 \times 800000 = \text{القيمة الحالية لأصل مبلغ السندات}$$

$$272922 = 379079 \times 72000 = \text{+ القيمة الحالية للفوائد السنوية}$$

$$\underline{769658} \quad \text{سعر بيع إصدار السندات}$$

$$\underline{\underline{30347}} = 796658 - 800000 = \text{خصم إصدار السندات}$$

حل المطلوب رقم (2)،

1996/1/1	من مذكورين ح/ النقدية ح/ خصم إصدار السندات إلى ح/ السندات 9% إثبات إصدار سندات بمعدل 9% بخصم إصدار قيمته 20342 جنيه.	800000	769658 30342
1996/1/1	من ح/ النقدية إلى مذكورين ح/ السندات 10% ح/ علاوة إصدار السندات ح/ الفائدة المحصلة عن السندات إثبات إصدار سندات بمعدل 10% بعلاوة إصدار 2% وفائدة محصلة عن 3 شهور ( $500000 \times 5\% \times \frac{3}{6}$ )	500000 10000 12500	522500

2000/1/1	<p>من مذكورين</p> <p>ح/ مصروف الفائدة على السندات</p> <p>ح/ علاوة إصدار السندات</p> <p>إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات</p> <p>إثبات سداد الفائدة نصف السنوية واستنفاد علاوة الاصدار.</p> <p>الفائدة المدفوعة = <math>(\frac{1}{2} \times 10\% \times 500000)</math></p> <p>علاوة الإصدار المستنفذة عن نصف سنة</p> <p>شهرياً <math>(\frac{10000 \text{ جنيه}}{(10 \text{ سنوات} \times 12) - 3 \text{ شهور}})</math></p> <p>علاوة الأصدار المستنفذة عن 3 شهور <math>(3 \times 85)</math></p> <p>مصروف الفائدة <math>(255 - 25000)</math></p>	25000	24745 255
1996/12/31	<p>من ح/ الفائدة المستحقة على السندات</p> <p>إلى مذكورين</p> <p>ح/ الفائدة المحصلة عن السندات</p> <p>ح/ البنك</p> <p>إثبات سداد فائدة السندات المستحقة عن الفترة</p> <p>من 2000/1/1 حتي 2000/7/1 بعد خصم الفائدة</p> <p>المحصلة من حملة السندات.</p>	12500 12500	25000
1996/12/31	<p>من ح/ مصروف الفائدة على السندات</p> <p>إلى مذكورين</p> <p>ح/ خصم إصدار السندات</p> <p>ح/ الفائدة المستحقة على السندات</p> <p>إثبات استحقاق الفائدة السنوية واستنفاد خصم</p> <p>الإصدار للسندات المصدرة في أول يناير <math>(20342 \times 5)</math>.</p> <p>والفائدة <math>(6068 - 72000)</math>.</p>	6068 72000	78068

1996/12/31	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد فائدة السندات المستحقة عن سنة 1996.	72000	72000
1996/12/31	من مذكورين ح/ مصروف الفائدة ح/ علاوة اصدار السندات إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات إثبات استحقاق الفائدة النصف سنوية واستنفاد علاوة الإصدار للسندات المصدرة في أول أبريل عن الفترة من 7/1 حتى 11/2/1996 الفائدة المدفوعة عن نصف سنة ( = 500000 × 10% × $\frac{1}{2}$ ) (العلاوة المستنفدة عن نصف سنة = 85 جنيه للشهر × 6 شهور	25000	24490 510
1996/12/31	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات دفع فائدة السندات المستحقة عن الفترة من 1996/7/1 حتى 1996/12/31.	25000	25000

حل المطلوب رقم (3):

في 1999/12/31 يتم استدعاء السندات المصدرة في 1996/1/1 مقابل مبلغ 808000 جنيه (800000 × 101%). وتحدد القيمة الحالية لقرض السندات ونتيجة الاستدعاء من مكاسب أو خسائر في تاريخ الاستدعاء كالتالي:

رصيد خصم الاصدار غير المستنفذ في تاريخ الاستدعاء =

30342 - ( 4 × 6068 ) - 6070 جنيه

القيمة الحالية في تاريخ الاستدعاء =

800000 - 6070 = 793930 جنيه

خسارة استدعاء السندات =

808000 - 793930 = 14070 جنيه

وتظهر قبيود اليومية الازمة لتسجيل عملية الاستدعاء كالتالى:

1999/12/31	من مذكورين ح/ السندات ح/ خسارة رد السندات إلى مذكورين ح/ خصم إصدار السندات ح/ حملة السندات ( 800000 × 101 % ) إثبات استدعاء السندات القابلة للإستدعاء بسعر 101%.	6070 808000	800000 14070
1999/12/31	من حملة السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد قيمة السندات المستدعاة إلى حملة السندات.	808000	808000
1999/12/31	من الأرباح والخسائر إلى ح/ خسارة رد السندات أفضال خسارة رد السندات في حساب أ. والخسائر.	14070	14070

#### المطلوب رقم (4)

وفي أول يوليو 2000 يتم تحويل قرض السندات بأسهم عادية من أسهم رأس مال الشركة . ويتم تحديد نتيجة الاستبدال كالتالي:

$$\text{عدد السندات المحولة إلى أسهم} = 500000 \div 1000 = 500 \text{ سند}$$

عدد الأسهم المصدرة عن طريق تحويل السندات

$$= 500 \times 25 = 25500 \text{ سهم}$$

رصيد علاوة الإصدار غير المستنفدة في تاريخ التحويل

$$= 10000 - (51 \text{ فترة} \times 85 \text{ جنيه}) = 5665 \text{ جنيه}$$

ويظهر قيد اليومية اللازمة لتسجيل عملية التحويل كالتالي:

2000/7/1	من مذكورين		
	ح/ السندات 10 %		500000
	ح/ علاوة اصدار السندات		5665
	إلى مذكورين		
	ح/ أسهم رأس المال	500000	
	ح/ علاوة اصدار الاسهم العادية	5665	
	إثبات استبدال 500 سند مقابل 2500 سهم من الأسهم العادية.		

ويلاحظ أنه عند تحويل السندات إلى أسهم يتم تسجيل الأسهم العادية بالقيمة الحالية للسندات، ويعالج الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم المصدرة عن طريق التحويل وبين القيمة الحالية للسندات في حساب مستقل (حساب

علارة اصدار الاسهم العادية في مثالنا هذا). ولا يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر ناتجة عن عملية التحويل.

حل المطلوب رقم (5)

(3) جدول استنفاد خصم إصدار السندات المصدرة في أول يناير 1996

بطريقة الفائدة الفعلية

فترة الفائدة	(أ) الفائدة المدفوعة	(ب) مصروف الفائدة	(ج) الخصم المستنفد	(د) الخصم غير المستنفد	(هـ) صافي التزام السندات
أسس الحساب	9 × 800000	(هـ × 10٪)	(ب - أ)	-	(د - 8(X)(X))
00				30342	769658
1	72000	76966	4966	25376	774624
2	72000	77462	5462	19914	780086
3	72000	78009	6009	13905	786095
4	72000	78610	6610	7295	79275
5	72000	79295	7295	صفر	800000

المثال رقم (24)،

في 1998/1/2 أصدرت الشركة (س) سندات قيمتها الاسمية 200000 جنيه بمعدل فائدة إسمي 14٪، لمدة عشر سنوات، ومعدل الفائدة السائد في السوق 12٪ وقت اصدار اسندات، ولقد بلغ سعر الإصدار 111.4699٪، وتدفع الفائدة مرتين سنوياً 2 يناير و 1 يوليو.

المطلوب :

1- إجراء قيد اليومية اللازمة لإصدار السندات في 2 يناير 1998 .

2- اجراء قيود اليومية اللازمة لسداد الفوائد فى 1/7/1998 واستنفاد علاوة الاصدار اذا كانت السنة المالية للشركة تنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام، وذلك بافتراض :

( أ ) استخدام طريقة القسط الثابت .

(ب) استخدام طريقة الفائدة الفعلية .

3- اجراء قيود اليومية اللازمة لسداد الفوائد واستنفاد علاوة الاصدار فى 31/8/1998 اذا كانت السنة المالية للشركة تنتهى فى آخر أغسطس من كل عام، وذلك بافتراض :

( أ ) استخدام طريقة القسط الثابت

(ب) استخدام طريقة الفائدة الفعلية .

4- افترض أن الشركة قامت باعادة شراء جميع السندات فى 2/1/2001 بسعر 107% من القيمة الاسمية، وتستخدم الشركة طريقة القسط الثابت، وأن جميع قيود اليومية اللازمة لتسجيل مدفوعات الفوائد واستنفاد العلاوة فى 2/1/2001 قد تمت - المطلوب اجراء ما يلزم من قيود يومية لتسجيل عملية إعادة شراء السندات .

5- باستخدام أسلوب القيمة الحالية، اثبت أنه بعد استنفاد علاوة الإصدار باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ان القيمة الحالية للسندات فى 1 يوليو 1998 تعادل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية المستقبلية فى هذا التاريخ .

حل المطلوب (1) :



1998/1/2	من ح/ النقدية (200000 × 111.47%) إلى مذكورين ح/ علاوة إصدار سندات (200000 - 222940) ح/ السندات 14 % إثبات إصدار سندات 14 % بعلاوة إصدار قيمتها 22940 جنيه.	222940 22940 200000
----------	---	---------------------------

حل المطلوب (2) :

(أ) طريقة القسط الثابت :

1998/7/1	من مذكورين ح/ مصروف الفائدة على السندات ح/ علاوة إصدار سندات (22940 ÷ 20 فترة) إلى ح/ الفائدة المستحقة على السندات (200000 × 7%) إثبات استحقاق الفوائد واستنزاف العلاوة عن الفترة من 98/1/2 حتى 1998/7/1.	12853 1147 14000
1998/7/1	من ح/ الفائدة المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد قيمة الفوائد المستحقة بالكامل لحملة السندات.	14000 14000

(ب) طريقة الفائدة الضمنية ،

1998/7/1	من مذكورين . ح/ مصروف الفائدة على السندات (222940 × 6%) ح/ علاوة اصدار السندات (14000 - 13376) إلى ح/ فوائد السندات المستحقة إثبات استحقاق الفوائد واستنزاف العلاوة عن الفترة من 98/1/2 حتى 1998/7/1.	14000	13376 624
1998/7/1	من ح/ الفوائد المستحقة على السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد قيمة الفوائد المستحقة بالكامل لعملة السندات.	14000	14000

لاحظ أن القيمة الحالية للسندات في 1998/7/1 تصبح 222316 جنيه  
(222940 جنيه - 624 جنيه) .

حل المطلوب رقم (3) ،

يتم تحديد مقدار الفوائد والعلاوة المستنفدة عن شهرين من 1998/7/1  
حتى 1998/8/30 كالتالي:

$$\begin{array}{r}
 \text{جنيه} \\
 \text{الفائدة المستحقة} - 200000 \times 7\% \times \frac{2}{6} = 4667 \\
 \text{علاوة الاصدار المستنفدة} - 1147 \times \frac{2}{6} = (382) \\
 \hline
 \text{مصروف الفوائد} \\
 \hline
 4285
 \end{array}$$

ويتم اجراء القيد التالي:

1998/8/31	من مذكورين ح/ مصروف الفوائد على السندات ح/ علاوة إصدار سندات إلى ح/ الفوائد المستحقة على السندات إثبات الفائدة المستحقة واستنفاد علاوة الإصدار عن الفترة من 1998/7/1 حتى 1998/8/31.	4667	4285 382
-----------	--	------	-------------

(ب) طريقة الفائدة الفعلية:

يتم تحديد مصروف الفائدة والعلاوة المستنفدة عن شهرين من

جنيه	1998/7/1 حتى 1998/8/31 كالتالي:
222316	القيمة الحالية في 1998/7/1
0.06	معدل الفائدة
13339	الفائدة الفعلية
$\frac{2}{6}$	المدة (2 شهر عن الفترة)
4446	مصروف الفوائد الاسمية
4667	الفوائد الفعلية
221	العلاوة المستنفدة عن شهرين

ويتم اجراء القيد التالي:

1998/8/31	من مذكورين ح/ مصروف الفوائد على السندات ح/ علاوة إصدار سندات إلى ح/ الفوائد المستحقة على السندات إثبات الفائدة المستحقة واستنفاد علاوة الإصدار عن شهرين من 98/12/13 حتى 98/12/13.	4667	4446 221
-----------	--	------	-------------

حل المطلوب رقم (4)

يتم تحديد نتيجة رد السندات من مكاسب أو خسائر على النحو التالي:

جنيه	القيمة الاسمية
200000	
16058	رصيد علاوة الإصدار عن 6 فترات
216058	القيمة الدفترية للسندات في 2001/1/7
214000	سعر الشراء (107 × 200000)
2058	مكاسب رد السندات
	ويتم اجراء القيود التالية:

2001/2/1	من مذكورين ح/ السندات 14 % ح/ علاوة إصدار سندات إلى مذكورين ح/ أرباح رد السندات ح/ حملة السندات إثبات استحقاق قيمة إعادة شراء السندات وتحقيق مكاسب قدرها 2058 جنيه.	200000 16058 2058 214000	200000 16058
2001/2/1	من ح/ حملة السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد قيمة السندات المشتراه بالكامل لحملة السندات.	214000	214000

#### حل المطلوب رقم (5)

يتم تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية المستقبلية كالتالي:

جنيه	القيمة الحالية لقرض سندات يتم سداه في نهاية 19 فترة بمعدل فائدة
66102	نصف سنوي 6% (200000 × 0.33051)
	القيمة الحالية لمبلغ 14000 جنيه لفوائد نصف سنوية (200000 ×
156214	7%) تسلم في نهاية كل فترة (14000 × 11.15812)
222316	الإجمالي

وهذه القيمة تعادل القيمة الحالية لقرض السندات في 1998/7/1 (222940)

جنيه + 1624 جنيه).

## 6- المال المخصص لرد السندات ،

ينبغي أن توفر الشركة المصدرة لقرض السندات مبلغاً من المال يكفي لرد قيمة إلى حملة السندات في تاريخ استحقاقه في حالة ما إذا كانت السندات ترد دفعة واحدة في نهاية المدة المحددة للقرض . ويتم توفير هذا المال بطرق مختلفة، فقد تلجأ الشركة المقترضة إلى إصدار قرض سندات جديد أو طلب أسهم رأس مال جديدة لهذا الغرض، أو تكوين احتياطي مستقل على مدار فترة زمنية قبل تاريخ استحقاق السندات يكفي المال المقابل له لتمويل رد السندات . ويؤدي أسلوب تكوين مال مخصص لرد السندات إلى زيادة ثقة المقرضين في إصدار قرض السندات معين واطمئنانهم إلى أن أموالهم المودعة لدى الشركة المقترضة سترد إليهم في ميعاد استحقاقها، بما يخفض من احتمال عدم استردادها في تاريخ استحقاقها . فضلاً عن أن هذا المال المخصص لرد السندات سيجنب الشركة المصدرة لقرض السندات احتمال اللجوء إلى أموالها الحاضرة التي تحتاج إليها لتشغيل دورة عملياتها المعتادة . وجدير بالذكر أن قانون الشركات لم يلزم الشركة المقترضة بتكوين مال احتياطي لرد قيمة السندات، فهي تلجأ إلى هذه الوسيلة إما برغبتها للحصول على المزايا التي تعود عليها من وراء تكوينه، أو طبقاً لنصوص عقد إصدار السندات إذا كان عقد الإصدار ينص على نجيب مال مستقل مخصص لرد السندات . ويتم تكوين احتياطي رد السندات عن طريق تجنيب جزء من الأرباح السنوية في صورة دفعات دورية متساوية (عادة ما تكون سنوية) في حساب مال مستقل يكفي لتمويل رد السندات .

ولضمان توافر السيولة في صورة نقدية حاضرة عند حلول ميعاد استحقاق قرض السندات فإن الشركة المصدرة للسندات عادة ما تلجأ إلى استثمار قيمة المال المقابل للدفعات الدورية انمحتجزة من الأرباح السنوية في

إستثمارات مضمونة لدى أحد بنوك الإستثمار أو المؤسسات المالية المتخصصة في هذا الغرض. ويأخذ ذلك الإستثمار صور متعددة كأوراق مالية من الدرجة الأولى أو بوليصة تأمين أو حساب ايداع في البنك مخصص لرد السندات.

ويحقق ذلك الإستثمار ميزة إضافية للشركة المقترضة، فبالإضافة إلى مرونة وسهولة تحويل ذلك الإستثمار إلى نقدية حاضرة عند الحاجة إليه عن طريق بيع الأوراق المالية أو الحصول على قيمة بوليصة التأمين من شركة التأمين أو استرداد حساب الايداع في التوقيت الملائم لرد قيمة السندات - فانها تحصل على الأرباح أو الفوائد الناتجة عن استثمار مال الاحتياطي. وعادة ما يتم اضافة الفائدة إلى رصيد حساب احتياطي رد السندات في كل فترة بحيث يؤدي جميع المدفوعات الدورية المحتجزة من الأرباح السنوية مع الفوائد المتجمعة (المركبة) من الإستثمارات المضمونة إلى توفير نقدية حاضرة تعادل النقدية اللازمة لرد قيمة السندات. ويعنى ذلك أنه عند انتهاء الغرض الذى أنشأ من أجله حساب الاحتياطي، يتم بيع الإستثمارات الخارجية المضمونة واقفال رصيد حساب الإستثمارات- وكذلك المكاسب أو الخسائر الناتجة عن بيع الإستثمارات إن وجدت - في حساب احتياطي رد السندات الذى يقفل بدوره في حساب الاحتياطي العام. وبذلك تستخدم النقدية المتوافرة من بيع الأستثمارات في سداد قيمة السندات إلى حملة السندات، وأي زيادة في النقدية تؤول إلى الشركة المصدرة، وفي حالة العجز تقوم الشركة المصدرة بتغطيته لحساب حملة السندات.

مثال (25) :

في 1/1/1995 قررت إحدى شركات المساهمة تكوين مال احتياطي

يكفى لسداد قرض السندات 12% تبلغ قيمته الأسمية 100000 جنيه وسعر بيع إصداره 112400 جنيه ويستحق السداد دفعة واحدة بعد خمس سنوات في 1/1/2000. وقد قامت الشركة بتكوين احتياطي لرد السندات وتم استثمار أموال هذا الاحتياطي في شراء أوراق مالية من الدرجة الأولى بمعدل فائدة يبلغ 8%، وفي تاريخ رد قرض السندات بيعت الاستثمارات بخسارة قدرها 1500 جنيه.

والمطلوب، حساب قيمة القسط الدوري المحتجز من الأرباح السنوية في كل عام من عمر السندات، وأثبت قيود اليومية اللازمة لتكوين احتياطي رد السندات واستثماره في الأوراق المالية، علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

(i) حساب قيمة القسط المحتجز دورياً، إذا كانت القيمة الحالية لدفعة سنوية قيمتها واحد جنيه يتم استثمارها سنوياً بمعدل 8% لمدة 5 سنوات تساوي 5.8666 فإن:

$$\text{القيمة الأسمية للسندات (المبلغ اللازم للرد)} = \text{القسط الدوري} \times 5.8666$$

$$100000 = \text{القسط الدوري} \times 5.8666$$

$$\text{قيمة القسط الدوري} = \frac{100000}{5.8666} = 17046 \text{ جنيه}$$

(ب) المعالجة المحاسبية في السنة الأولى، يتم تسجيل تكوين

إحتياطي رد السندات واستثماره في السنة الأولى بقيود اليومية التالية:

(1) قيد حجز القسط الدوري من الأرباح السنوية:

95/12/31	من حـ/ التوزيع إلى حـ/ احتياطي رد السندات إثبات حجز قيمة القسط الدوري لتكوين احتياطي رد السندات.	17046	17046
----------	---	-------	-------

(2) قيد شراء أوراق مالية بقيمة معادلة للقسط الدوري :

1996/1/1	من حـ/ استثمارات احتياطي رد السندات إلى حـ/ البنك إثبات شراء أوراق مالية بقيمة القسط الدوري.	17046	17046
----------	--	-------	-------

(ج) المعالجة المحاسبية في السنة الثانية، يتم تسجيل نفس القيود السابقة بالإضافة إلى قيد تسجيل الفوائد المحصلة عن الاستثمارات ، وذلك كالتالي:

(1) حجز القسط الدوري من الأرباح السنوية في 1996/12/31 :

1996/12/31	من حـ/ التوزيع إلى حـ/ احتياطي رد السندات إثبات حجز قيمة القسط الدوري لتكوين احتياطي رد السندات.	17046	17046
------------	---	-------	-------

(2) اثبات الفائدة المحصلة عن استثمارات الأوراق المالية عن سنة 1996 ،



1996/12/31	من ح/ البنك إلى ح/ احتياطي رد السندات إثبات الفوائد المحصلة من استثمارات أوراق مالية قيمتها 17046 بمعدل 8%.	1364	1364
------------	--	------	------

(3) شراء استثمارات الأوراق المالية بقيمة القسط الدوري زائداً الفائدة  
المحصلة :

1997/1/1	من ح/ استثمارات احتياطي رد السندات إلى ح/ البنك إثبات شراء أوراق مالية بقيمة القسط الدوري زائد الفوائد ( 1364 + 17046 ) .	18410	18410
----------	--	-------	-------

ويتم تكرار القيود السابقة في السنوات التالية مع اختلاف قيمة  
الاستثمارات المشتراه، حيث يتم شراء سنوياً بقيمة القسط الدوري زائداً  
الفوائد التي تزداد سنوياً على النحو الموضح في الجدول التالي :

#### جدول تراكم احتياطي رد السندات

التاريخ	القسط المحتجز دورياً	إيراد الفوائد	مقدار الزيادة في الاحتياطي	رصيد الاحتياطي المتراكم
1995 /12 /31	17046		17046	17046
1996/12/31	17046	$1364 = 7.8 \times 17046$	18410 (أ)	35456 (ب)
1997/12/31	17046	$2836 = 7.8 \times 35456$	19882	55338
1998 /12 /31	17046	$4427 = 7.8 \times 55338$	21473	76811
1999 /12 /31	17046	$6143 = 7.8 \times 76811$	23189	100000

(أ) القسط الدوري + إيراد الفوائد ( 17046 + 1364 = 18410 ) .

(ب) الرصيد السابق + الزيادة في الاحتياطي ( 17046 + 18410 ) .

يلاحظ أن القسط الأخير والفوائد المحصلة عن السنة المنتهية في 1999/12/31 لن يتم استثمارها في شراء أوراق مالية لأن السندات سيتم ردها في 2000/1/1 ويتم إثبات القيود التالية:

(1) في سنة رد السندات:

1999/12/31	من حـ/التوزيع إلى حـ/احتياطي رد السندات إثبات حجز قيمة القسط الدوري لتكوين احتياطي رد السندات.	17046	17046
------------	---	-------	-------

(2) إثبات الفوائد المحصلة عن استثمارات الأوراق المالية عن سنة 1999 :

1999/12/31	من حـ/البنك إلى حـ/احتياطي رد السندات إثبات الفوائد المحصلة عن استثمارات أوراق مالية قيمتها 76811 جنيه بمعدل 8%.	6143	6143
------------	---	------	------

(هـ) عند بيع الاستثمارات في الأوراق المالية، يتم تحديد الناتج من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية ويقفل في حساب احتياطي رد السندات سواء كان ربحاً أو خسارة، وتجرى القيود التالية:

1999/12/31	من مذكورين حـ/البنك حـ/احتياطي رد السندات (خسارة بيع الاستثمارات) إلى حـ/استثمارات احتياطي رد السندات إثبات بيع الاستثمارات بخسارة قدرها 1500 جنيه.	75311 1500	76811
------------	--	---------------	-------

ويترتب على ذلك القيد أن يصبح رصيد حساب الاحتياطي رد السندات  
198500 (100000 جنيه - 15000 جنيه)، ويتم أفضاله في حساب الاحتياطي  
العام بالقيد التالي :

1999/12/31	من ح/ احتياطي رد السندات إلى ح/ الاحتياطي العام	198500	198500
------------	--	--------	--------

ويمكن تصوير حساب احتياطي رد السندات على النحو التالي :

ح/ احتياطي رد السندات

1995/12/31	من ح/ التوزيع	17046	رصيد 1995/12/31	17046
1996/1/1	رصيد	17046		
1996/12/31	من ح/ البنك	1364		
1996/12/31	من ح/ التوزيع	17046	رصيد 1996/12/31	354056
		35456		35456
1997/1/1	رصيد	35456		
1997/12/31	من ح/ التوزيع	17046		
1997/12/31	من ح/ البنك	2836	رصيد 1997/12/31	55338
		55338		55338

1998/1/1	رصيد	55338		
1998/12/31	من ح/ التوزيع	17046		
1998/12/31	من ح/ البنك	4427	رصيد 1998/12/31	76811
		76811		76811
1999/1/1	رصيد	76711		
1999/12/31	من ح/ التوزيع	17046	إلى ح/ استثمارات احتياطي رد السندات 1999/12/31	1500
1999/12/31	من ح/ البنك	6143	إلى ح/ الاحتياطي العام 1999/12/31	98500
		100000		100000

(ز) عند رد قرض السندات في تاريخ استحقاق قيمة قرض السندات تستخدم حصة بيع الاستثمارات في الأوراق المالية لسداد هذه القيمة، وتجرى القيود التالي:

2000/1/1	من ح/ السندات إلى ح/ حملة السندات إثبات استحقاق قيمة قرض السندات .	100000	100000
2000/1/1	من ح/ السندات إلى ح/ البنك إثبات سداد قيمة قرض السندات بالكامل إلى حملة السندات في تاريخ استحقاقه.	100000	100000

## أسئلة وحالات وتمارين

أولاً، الأسئلة النظرية،

أجب عن الأسئلة الآتية :

- 1- فرق بين الحالات التي تستخدم فيها أوراق الدفع والحالات التي تستخدم فيها السندات ؟
- 2- كيف يستخدم معدل الفائدة الإسمى فى تحديد سعر بيع السند ؟ وكيف يستخدم المعدل السوقى ؟
- 3- وضح العلاقة بين معدل الفائدة الإسمى ومعدل الفائدة السوقى، وما أثر هذه العلاقات على سعر بيع إصدار قرض السند ؟
- 4- ماذا يمثل خصم إصدار السندات بالنسبة للمقرض ؟ وبالنسبة للمقرض ؟ وما أثر استفادته على كل من المقرض والمقرض ؟
- 5- ماذا تمثل علاوة الإصدار بالنسبة للمقرض ؟ وبالنسبة للمقرض ؟ وما أثر استفادتها على كل من المقرض والمقرض ؟
- 6- لماذا يجب أن يدفع المقرضون السعر السوقى مضاف إليه الفائدة المستحقة على السندات المصدرة بين تواريخ سداد الفائدة ؟
- 7- ما المقصود بخاصية القابلية للإستدعاء بالنسبة للسندات. ومن يستفيد من هذه الخاصية ؟ ولماذا ؟
- 8- ما المقصود بخاصية القابلية للتحويل بالنسبة للسندات ؟ ومن يستفيد من هذه الخاصية ؟ ولماذا ؟
- 9- وضح الأثر الضريبي لفائدة السندات ؟

ثانياً، الحالات - قم بتنفيذ المطلوب في كل حالة من الحالات المستقلة التالية،

الحالة الأولى، فى أول يناير 1997، أصدرت شركة السلام سندات قيمتها الإسمية 2000000 جنيه بمعدل 10% فائدة سنوية لمدة 5 سنوات. وتتمثل تواريخ سداد الفائدة فى 30 يونيو، 31 ديسمبر. والتاريخ الفعال للسندات هو أول يناير 2000 وقد تم بيع كل السندات بقيمتها الإسمية. قم بإجراء قيود اليومية فى دفاتر شركة السلام :

(أ) لتسجيل بيع السندات في أول يناير 2000، (ب) لتسجيل مدفوعات الفائدة ومصرف الفائدة في 97/6/30، 1997/12/31 (ج) لتسجيل سداد السندات في 2001/12/31.

**الحالة الثانية:** تعتزم شركة الكمال بيع إصدار سندات قيمتها الإسمية 100000 جنيه بمعدل فائدة إسمية 8% لمدة 10 سنوات. إحسب سعر بيع السندات في تاريخها الفعال إذا :

(أ) كان المعدل السوقي 8% والفائدة تدفع سنوياً. (ب) كان المعدل السوقي 6% والفائدة تدفع سنوياً. (ج) كان المعدل السوقي 10% والفائدة تدفع سنوياً. (د) المعدل السوقي 10% والفائدة تدفع بصورة نصف سنوية.

**الحالة الثالثة:** قررت شركة الاخلاص إصدار سندات عددها 100 سند لمدة 10 سنوات القيمة الإسمية للسند 1000 جنيه بمعدل فائدة إسمية 10%، والتاريخ الفعال هو أول يناير 2000. والفائدة تدفع سنوياً في 12/31 ابتداءً من عام 2000 كل السندات تم بيعها في أول يناير 2000 بمبلغ يعادل 98% من القيمة الإسمية.

(أ) قم بإعداد قيود يومية لتسجيل بيع السندات، ومصرف الفائدة ومدفوعات الفائدة عن عام 2000 (باستخدام طريقة القسط الثابت للإستنفاد)، وسداد السندات في 2009/12/31.

(ب) قم بإجراء القيود اللازمة لتسجيل العمليات السابقة بافتراض أن السندات تم بيعها بسعر 102%.

**الحالة الرابعة:** باعت شركة سينا سندات قيمتها الإسمية 200000 جنيه بمعدل 12% لمدة 20 سنة في أول أبريل 2000. وقد كان التاريخ الفعال للسندات أول يناير 2000، وتواريخ سداد الفائدة هي 30 يونيو، 31 ديسمبر من كل عام، من عام 2000. وقد سدد مكتبى السندات القيمة الإسمية مضاف لها الفائدة المستحقة على السندات. قم بإعداد قيود اليومية التي سوف تسجلها الشركة في دفاترها في:

(أ) أول أبريل 2000 لتسجيل بيع السندات، (ب) 30 يونيو 2000 لتسجيل سداد أول دفعة من الفائدة على السندات.

الحالة الخامسة: في أول يناير 1999، أصدرت شركة بركة سندات قابلة للتحويل قيمتها الإسمية 200000 جنيه بمعدل 10٪ لمدة 5 سنوات. وينص شرط التحويل على أن حامل كل سند بمبلغ 1000 جنيه يمكن في أي وقت بعد 2000/12/31 أن يقدم السند مقابل الحصول على سهم بسعر 50 جنيه. وتسدد الفائدة على السندات في 31 ديسمبر من كل عام، يبدأ من 2000/12/31. وقد تم بيع السندات بمبلغ 196000 جنيه. وفي أول يناير 2001 كان السعر السوقي للسهم 75 جنيه للسهم. وقد تم تحويل كل السندات.

(أ) قم بإعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل عملية إصدار السندات

(ب) قم بإجراء قيود اليومية اللازمة لعملية تحويل السندات إلى أسهم. [افترض أن الشركة تستخدم طريقة القسط الثابت لإستنفاد علاوة الإصدار وخصم الإصدار].

الحالة السادسة: قم بإعداد جدول إستنفاد علاوة إصدار السندات لقرض سندات بياناته كالتالي:

القيمة الإسمية للسندات 300000 جنيه، معدل الفائدة الإسمى 11٪، التاريخ الفعال، 2000/12/31، تواريخ سداد الفائدة، في 31 ديسمبر من كل عام، تاريخ الاستحقاق 2005/12/31، تم بيع إصدار السندات في 2000/12/31 بمبلغ 31372، جنيه للحصول على 10٪ معدل سوقي.

الحالة السابعة: في أول يناير 2000 أصدرت شركة الخلود سندات قيمتها الإسمية 700000 جنيه بمعدل فائدة إسمية 9٪ لمدة 10 سنوات. تاريخ سداد الفائدة هو 31 ديسمبر من كل عام. وقد إشترت شركة التأمين الأهلية كل إصدار السندات في أول يناير 2000. وقد كان المعدل السوقي لفائدة السندات 10٪ في وقت الشراء.

(أ) قم بحساب سعر بيع السندات

(ب) قم بإجراء قيود اليومية التي سوف تجريها شركة الخلود وشركة التأمين في التواريخ التالية:

( أ ) فى أول يناير 2000، (ب) فى كل 31 ديسمبر من عام 2000 حتى 2009 [مثال واحد يكفى]، (ج) فى 31 ديسمبر 2009 - إستخدام طريقة القسط الثابت للإستنفاد.

**الحالة الثامنة**، نحتاج شركة فايزكو للتمويل مبلغ 500000 جنيه للتوسع عملياتها. ويمكن الحصول على هذه الأموال عن طريق إصدار 25000 سهم عادى أو عن طريق بيع السندات. ويبلغ المعدل السوقى للسندات من هذا النوع 12%، ولدى الشركة حالياً 500000 سهم عادى متداول. وتبلغ الأرباح قبل مصروف الفائدة ومصروف ضريبة الدخل 250000 جنيه. وسعر ضريبة الدخل للشركات هو 40%. قم بحساب صافى الدخل للشركة والربح لكل سهم فى ظل كل من بديلى التمويل.

**الحالة التاسعة**، أصدرت شركة جمالكو سندات قيمتها الإسمية 800000 جنيه بمعدل 12% فائدة إسمية لمدة 10 سنوات. وتم بيع السندات فى تاريخها الفعال، أول نوفمبر 2000. وتتمثل تواريخ سداد الفوائد 30 أبريل و 31 أكتوبر. وتم بيع السندات بسعر 103%.

(أ) قم بإجراء قيود اليومية التى سوف تجريها شركة ناجى بالنسبة للسندات خلال عامى 2000، 2001، مشتملة على قيود التسوية التى سوف تجرى فى 31 ديسمبر، نهاية الفترة المحاسبية. استخدم طريقة القسط الثابت للإستنفاد.

**الحالة العاشرة**، فى أول يناير 1996، أصدرت شركة سلسبيل سندات قيمتها الإسمية 100000 جنيه بمعدل فائدة إسمية 10% لمدة 10 سنوات. وتدفع الفائدة سنوياً فى 31 ديسمبر. والسندات قابلة للإستدعاء فى أى وقت بعد 2004/12/31 بسعر إستدعاء 103%. وقد تم بيع السندات فى تاريخ إصدارها بسعر 98%. إفترض أن الشركة إستدعت السندات فى 2001/12/31.

(أ) قم بحساب مكاسب أو خسائر الاستدعاء المبكر للسندات.

(ب) قم بإجراء قيد اليومية الذى سوف تجريه الشركة فى دفاترها لتسجيل الاستدعاء [إفترض استخدام طريقة القسط الثابت لإستنفاد خصم إصدار السندات].



## ثالثاً، التمارين :

التمرين الأول ، فى 1/1/2000 أصدرت شركة مصر للتجارة سندات قيمتها الإسمية 500000 جنيه بمعدل فائدة إسمية 10 ٪ لمدة 10 سنوات فى أول يناير 2000 . ويتم سداد الفائدة فى 30 يونيو ، 31 ديسمبر من كل عام من بداية عام 2000 . وقد قامت شركة الزهراء بشراء كل إصدار السندات فى أول يناير 2000 . وقد بلغ المعدل السوقى لفائدة هذا النوع من السندات 8 ٪ فى تاريخ الشراء .

### المطلوب :

- 1- تحديد سعر بيع إصدار السندات .
- 2- قم بإجراء قيود اليومية التى تجريها شركة مصر للتجارة وشركة الزهراء فى دفاترهما فى التواريخ التالية :  
( أ ) فى أول يناير 2000 ، (ب) فى 30 يونيو، 31 ديسمبر من كل عام [مثال واحد يكفى] ، (ج) فى 31 ديسمبر 2009 . استخدم طريقة القسط الثابت للإستنفاد .

3- بيان إصدار السندات على الميزانية العمومية فى 31/12/2002 لشركة مصر للتجارة .

التمرين الثانى ، فى أول يناير 2000 ، أصدرت شركة المقاولات الحديثة سندات قيمتها الإسمية 800000 جنيه لمدة 10 سنوات بمعدل فائدة إسمية 8 ٪ ، ويتم سداد الفائدة على السندات فى 31 ديسمبر من كل عام بداية من عام 2000 .

### المطلوب :

- 1- تحديد سعر بيع إصدار السندات إذا كان المعدل السوقى للسندات 6 ٪ فى أول يناير 2000 .
- 2- إجراء قيود اليومية فى دفاتر شركة المقاولات الحديثة فى التواريخ التالية :  
( أ ) فى أول يناير 2000 لتسجيل بيع إصدار السندات بالسعر المحدد فى المطلوب الأول .

- (ب) فى 31 ديسمبر 2000 لتسجيل سداد الدفعة الأولى من الفائدة باستخدام طريقة القسط الثابت للإستنفاد.
- (ج) فى 31 ديسمبر 2009 لتسجيل سداد السندات.
- 3- تحديد سعر بيع إصدار السندات إذا كان معدل الفائدة السوقى للسندات 10% سنوياً فى أول يناير 2000 .
- 4- إجراء قيود اليومية التى سيتم تسجيلها فى دفاتر شركة المقاولات الحديثة فى التواريخ التالية :
- (أ) فى أول يناير 2000 لتسجيل بيع إصدار اسندات بالسعر المحدد فى المطلوب الثالث.
- (ب) فى 31 ديسمبر 2000 لتسجيل سداد الدفعة الأولى من الفائدة باستخدام طريقة القسط الثابت للإستفاد.
- (ج) فى 31 ديسمبر 2009 لتسجيل سداد السندات.
- التمرين الثالث :** فى 1/1/2000 باعت شركة الأخشاب المصرية سندات اصدرتها بقيمة إسمية 200000 جنيه لمدة 5 سنوات. وتسدد الفائدة سنوياً فى 31 ديسمبر من كل عام من بداية عام 2000. وقد كان المعدل السوقى للسندات من هذا النوع 10% فى تاريخ بيع السندات.
- المطلوب :**
- 1- تحديد سعر بيع إصدار السندات.
- 2- قم بإعداد جدول الاستنفاد لعلاوة أو خصم الاصدار بطريقة الفائدة الفعلية.
- 3- إجراء كل قيود اليومية التى سيتم تسليمها فى دفاتر الشركة على مدار عمر السندات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية للإستنفاد.
- التمرين الرابع :** فى 1/5/2000 أصدرت شركة النصر سندات قيمتها الإسمية 1500000 جنيه لمدة 10 سنوات بمعدل فائدة إسمية 12%. وتسدد الفائدة فى 31 أكتوبر 30 أبريل من كل عام، من بداية 31 أكتوبر 2000، ويبلغ المعدل السوقى للسندات من تاريخ بيعها 10% سنوياً.

## المطلوب ،

- 1- تحديد سعر بيع إصدار السندات وإجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة النصر لتسجيل إصدار السندات .
- 2- إجراء قيد اليومية في 31/10/2000 لتسجيل سداد الفائدة . علماً بأن إستنفاد علاوة إصدار السندات يتم باستخدام طريقة القسط الثابت .
- 3- إجراء قيد التسوية اللازم لتسجيل مصروف، الفائدة المستحقة في 31/12/2000 .
- 4- إجراء قيد اليومية لتسجيل سداد الفائدة في 30 أبريل 2001 .

التمرين الخامس ، في أول يناير 1998 باعت شركة النور 500 سند القيمة الإسمية للسند 1000 جنيه لمدة 10 سنوات ، وتسدد الفائدة في 31 ديسمبر من عام 1998 ، وقد تم بيع إصدار السندات بسعر 98% من القيمة الإسمية .

## المطلوب ،

- 1- افترض أن السندات قابلة للإستدعاء بسعر 103% في أى وقت بعد 31 ديسمبر 2000 . وإن كل السندات تم استدعائها وسداد قيمتها في أول يناير 2002 ، المطلوب إجراء قيود اليومية في دفاتر شركة النور من تاريخ بيع إصدار السندات حتى تاريخ استدعائها وسداد قيمتها . (إستنفد الخصم على أساس القسط الثابت) .
- 2- افترض أن السندات قابلة للتحويل لأسهم عادية في أى وقت بعد 31/12/2001 لأسهم عادية . سعر التحويل 25 جنيه للسهم . فإذا كان السعر السوقي للسهم العادى 40 جنيه في أول يناير 2002 وكل السندات تم تحويلها إلى أسهم في ذلك التاريخ . فالمطلوب إجراء كل قيود اليومية التى تظهر في دفاتر شركة النور من تاريخ بيع السندات حتى تاريخ تحويلها . (إستنفد الخصم على أساس القسط الثابت) .

التمرين السادس ، في أول يناير 2001 باعت شركة الشمس 100 سند لشركة القمر . القيمة الإسمية للسند 1000 جنيه . ويبلغ المعدل الإسمى للفائدة 10% . وتاريخ الاستحقاق هو 31/12/2005 . وتسدد الفائدة في 31 ديسمبر

من كل عام من بداية عام 2001. وقد إشترت شركة القمر إصدار السندات مقابل سعر 98% من القيمة الاسمية.

**المطلوب ،**

1- إجراء كل قيود اليومية التي تسجل في دفاتر شركة الشمس للسندات من أول يناير 2001 حتى 2005/12/31. (استنفذ خصم اصدار السندات على أساس القسط الثابت).

2- إجراء كل قيود اليومية التي تسجل في دفاتر شركة القمر من أول يناير 2001 حتى 2005/12/31.

3- تصوير حسابى السندات وخصم إصدار السندات في دفاتر شركة الشمس. وتحديد رصيد كل منهما في 2003/12/31.

4- بيان الأثر على القوائم المالية التي يتم إعدادها في 2003/12/31.

**التمرين السابع ،** تحتاج شركة الضياء إلى مبلغ 1000000 جنيه للتوسع في عملياتها، وأمام الشركة بديلين للتمويل هما إصدار قرض سندات مدته 5 سنوات بمعدل فائدة إسمى 12% ، وفي هذه الحالة سوف تكون مال مخصص تستثمره بمعدل فائدة 10% سنوياً لكي يتوافر لديها المال الكافى لسداد السندات فى تاريخ الاستحقاق. إما إذا تم إصدار أسهم عادية، فسوف يتم اصدار 25000 سهم. ولدى الشركة حالياً 100000 سهم عادى. وتقدر الأرباح السنوية قبل الفائدة وضرائب الدخل 800000 جنيه خلال السنوات الخمسة القادمة. ومعدل ضريبة الدخل 40%. وتتبع الشركة سياسة سداد 50% من صافى أرباحها فى صورة توزيعات لحملة أسهمها.

**المطلوب ،**

1- تحديد صافى الربح بعد الضريبة لكل من بديلى التمويل عن كل عام.

2- تحديد ربح كل سهم فى ظل كل من بديلى التمويل.

3- تحديد حساب اجمالى النقدية المتوقع سدادها كل عام لكل من مصروف الفائدة، وضرائب الدخل، والتوزيعات، ومقابل احتياطى رد السندات.

التمرين الثامن ، فى أول يناير 2001 أصدرت شركة السويس الصناعية سندات قيمتها الإسمية 200000 جنيه وتاريخ استحقاقها 31 ديسمبر 2005 والمعدل الإسمى للفائدة هو 12%. تسدد فى 30 يونيو، 31 ديسمبر من بداية عام 2001. وبسبب الكساد الكبير فى سوق السندات، حيث لم يتم بيعها حتى 31 أكتوبر 2001.، فلقد وافقت الشركة على بيعها فى ذلك التاريخ مقابل 98% من قيمتها الإسمية.

#### المطلوب :

- 1- تحديد المبلغ الذى سوف تحصل عليه شركة السويس الصناعية من بيع إصدار السندات. قم بإجراء قيد اليومية لتسجيل بيع السندات فى 2001/10/13.
- 2- إجراء قيد اليومية لتسجيل سداد الفائدة فى 2001/12/31. (استخدم طريقة القسط الثابت للإستنفاد خصم الإصدار).
- 3- إجراء قيد اليومية لتسجيل العمليات التى تتم فى 31 يونيو، 31 ديسمبر من عام 2002 إلى 2005.

التمرين التاسع ، فى أول يناير 2001 أصدرت شركة الأحلام سندات قيمتها الإسمية 600000 جنيه مدتها 5 سنوات بمعدل فائدة 12% سنوياً. وتسدد الفائدة فى 12/31 من كل عام من بداية عام 2001، وفى تاريخ إصدار السندات كان المعدل السوى للسندات 10% سنوياً.

#### المطلوب :

- 1- تحديد سعر إصدار بيع السندات وعلاوة إصدار السندات.
- 2- إعداد جدول الاستنفاد بطريقة الفائدة الفعلية.
- 3- إجراء كل قيود اليومية التى سيتم تسجيلها فى دفاتر شركة الأحلام للسندات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية للإستنفاد.
- 4- تصوير حسابى السندات وحساب علاوة الإصدار.

التمرين العاشر، فى 31/ / 1999، إصدرت شركة التجارة الحديثة 600 سند لمدة 10 سنوات بقيمة إسمية للسند 1000 جنيه، ومعدل الفائدة الإسمى 10 ٪ سنوياً، وتسدد الفائدة فى 30 نوفمبر و 31 مايو من كل عام بداية من 30 نوفمبر 1999 . والسندات قابلة للإستدعاء بسعر 102 ٪ فى أى وقت بعد 31 مايو 2004 . وفى تاريخ بيع إصدار السندات بلغ المعدل السوى للسندات 12 ٪ سنوياً، وفى أول يونيو 2004 إستدعت شركة التجارة الحديثة السندات فى ظل شروط نص الاستدعاء.

#### المطلوب :

- 1- تحديد النقدية المحصلة من بيع السندات، وإجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل بيع السندات فى دفاتر شركة التجارة الحديثة .
- 2- إجراء قيود اليومية التى سوف تجرى فى 30 نوفمبر 1999، وفى 31 ديسمبر 1999 وفى 31 مايو 1990، إذا تم الاستنفاد على أساس طريقة القسط الثابت .
- 3- إجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل سداد السندات فى أول يونيو 2004 .

## الفصل الثالث

### المحاسبة في وحدات قطاع الأعمال العام

صدر النظام المحاسبي الموحد من الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرار الجمهور رقم 4723 لسنة 1966 ليطبق على الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام باستثناء البنوك والمنشآت الائتمانية ووحدات التأمين اعتباراً من السنة المالية 1967 / 1986، كما يجوز أن ينسحب تطبيقه أيضاً إلى وحدات القطاع الخاص بقرار من السلطة المختصة. وقد صدر النظام بهدف توحيد المبادئ والأساليب والاجراءات والنماذج التي تفي باحتياجات الوحدات الاقتصادية والأجهزة الخارجية من المعلومات، أغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء. ولتوفير الضمانات الأساسية لنجاح تطبيقه تم وضع خطة لتدريب القائمين بتنفيذه ومستخدمى مخرجاته. كما تم تشكيل لجنة دائمة للرد على أية تساؤلات أو استفسارات من جانب الجهات المعنية، وكذلك لإدخال التعديلات التي قد يكتف عنها التطبيق العملى للنظام.

وقد صدر قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 والذي يعد خطوة نحو إصلاح القطاع العام بأن غاير من أسلوب إدارة الشركات التي أخضعها القانون لأحكامه وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدراً أكبر من وسائل التسيير الذاتى والإدارة الذاتية. ويصدر هذا القانون أصبحت الشركات نتي تدور فى إطار الملكية العامة لأموالها تتكون من مجموعتين:

**المجموعة الأولى،** وهى شركات قطاع الأعمال العام التى تتضمن الشركات القابضة والشركات التابعة التى تؤسس وفقاً لأحكام هذا انقانون، وكذلك الشركات القابضة والشركات التابعة التى حلت محل هيئات القطاع العام والشركات التى كانت تشرف عليها فى ظل القانون 97 لسنة 1983 .

**المجموعة الثانية،** وتتضمن الشركات التى مازالت خاضعة لأحكام القانون 97 لسنة 1983، والتى يجيز القانون 203 لسنة 1991 تحويلها إلى شركات قابضة أو تابعة تخضع لأحكامه بقرار من رئيس الجمهورية.

ولقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الأعمال العام فى مادتها رقم

(77) أن يباشر الجهاز المركزي للمحاسبات اختصاصه بشأن الرقابة على الشركات القابضة والشركات التابعة لها وتقويم أدائها وفقاً لأحكام قانونه. وتتضمن هذه الرقابة على الأخص الحسابات الختامية والمراكز المالية والميزانيات للوقوف على مدى صحتها وتمثيلها لحقيقة النشاط وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولمراقب حسابات الجهاز أن يبدي ملاحظات بشأن الأخطاء والمخالفات والقصور في تطبيق القوانين واللوائح والقرارات والتثبت من صحة تطبيق النظام المحاسبى الموحد وسلامة الدفاتر والتأكد من سلامة إثبات توجيه العمليات المختلفة بالدفاتر بما يتفق مع الأصول المحاسبية لتحقيق النتائج المالية السليمة.

وعلى ذلك فإن النظام المحاسبى الموحد يلتزم بتطبيقه كل من الوحدات الاقتصادية التي مازالت تتبع هيئات القطاع العام، والتي كانت تطبق النظام منذ نشأتها، وكذلك الوحدات الاقتصادية التابعة لقطاع الأعمال العام.

ويتناول هذا القسم دراسة ما تضمنه النظام المحاسبى الموحد من أسس وقواعد لإثبات وتوجيه العمليات المختلفة وكذلك إعداد الحسابات والقوائم المالية، وذلك على نحو ما سيرد في الفقرات التالية:

#### 1- الإطار العام للنظام المحاسبى الموحد.

ينطوي النظام المحاسبى الموحد على مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية، وإعداد مجموعة من القوائم والحسابات الختامية والموازنات التخطيطية، وذلك فى إطار محدد من الأسس والقواعد والاصطلاحات والتعاريف لخدمة أهداف معينة.

ويوصف النظام بأنه محاسبى بسبب تناوله المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية. ويوصف بأنه موحد لأنه تطلب توحيد السنة المالية للوحدات الاقتصادية الملزمة بتطبيقه، كما وحد الدليل المحاسبى، وأيضاً الأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف المحاسبية، والحسابات والقوائم الختامية، وكذلك الموازنات التخطيطية كأدوات فعالة للتخطيط والمتابعة والرقابة على جميع المستويات.



هذا ويتناول الفصل الحالي دراسة الإطار العام للنظام المحاسبي الموحد من حيث أهداف النظام المحاسبي والمعايير المتبعة في إعداده، والدليل المحاسبي الموحد.

#### 1-2 أهداف النظام المحاسبي الموحد والمعايير المتبعة في إعداده،

تطلب إعداد النظام المحاسبي الموحد بداية تحديد الأهداف المرغوب تحقيقها، والمعايير التي ينبغي اتباعها عند إعداده، وسيتم تناول ذلك كما سيرد فيما يلي:

**أولاً، أهداف النظام المحاسبي الموحد،** يدور جوهر أهداف النظام المحاسبي الموحد حول توفير البيانات والمعلومات التي تفي باحتياجات جميع أصحاب المصالح المهتمين بأمر وحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام الملزمة قانوناً بإعداد ميزانياتها على نمط الميزانيات التجارية، سواء تلك التي تتخذ شكل (مؤسسة عامة) أو هيئة عامة أو شركة قطاع عام أو شركات قابضة أو تابعة تخضع لأحكام القانون 203 لسنة 1991 أو جمعية تعاونية أو منشآت تتبع (مؤسسة عامة)، وسواء أكانت تزاوّل نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو عقارياً أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي.

وبالرغم من أن النظام المحاسبي الموحد قد أورد مجموعة من الأهداف العامة التي تم إصداره أساساً لخدمتها، إلا أنه اعترف صراحة بعدم جواز الاعتقاد بمقابلته لجميع الاحتياجات التي يتطلبها التخطيط ومتابعة التنفيذ والرقابة المالية والاقتصادية والفنية. وتتمثل الأهداف العامة للنظام فيما يلي:<sup>(1)</sup>

(i) هدف توفير البيانات الأساسية والأدوات التحليلية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على مختلف المستويات: تتطلب عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة توافر مجموعة من البيانات الأساسية والموازنات التخطيطية والحسابات الختامية التي تمثل جانبا هاماً من الإطارات الاحصائية اللازمة للقيام بهذه العمليات على مختلف المستويات.

(1) راجع تفصيلات ذلك في النظام المحاسبي الموحد، الطبعة الخامسة، 1995، ص 27 - 29.

(ب) هدف ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية، يعد هذا الهدف السبب الذى يكمن وراء العديد مما استحدثته النظام المحاسبى الموحد والتي سيأتى التعرض لها فيما بعد. فلقد وفر النظام البيانات الأساسية اللازمة لتكوين الحسابات القومية من خلال الحسابات والقوائم الختامية التى تعدها الوحدات الاقتصادية وفقا لمقتضياته.

(ج) هدف تسهيل تجميع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها، يدور جوهر هذا الهدف حول تمكين الوحدات الاقتصادية من ترجمة طلبات الأجهزة الخارجية من البيانات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية ومراقبة تنفيذها ولتحقيق هذا أوجد النظام دليل يكفل الربط بين البيانات الأساسية المرتكزة على مفاهيم وأسس معينة وبين طلبات هذه الأجهزة.

ثانياً، المعايير المتبعة فى إعداد النظام المحاسبى الموحد، لكى يحقق النظام المحاسبى الموحد أهدافه، تم الاسترشاد بمجموعة من المعايير عند إعداده لضمان اختيار ما ينطوى عليه من معالجات محاسبية وأساليب افصاح تكفل إخراجها فى صورة تحقق أقصى فعالية ممكنه. وقد تم وضع النظام فى ضوء أربعة معايير أساسية نوجزها فيما يلى:<sup>(1)</sup>

(أ) معيار البساطة والوضوح والمرونة: راعى النظام المحاسبى الموحد البساطة لتمكين من يهمل الأمر من تفهم ما جاء بالدليل المحاسبى واستيعاب ما تركز عليه القوائم والحسابات الختامية والموازنات التخطيطية من أسس وقواعد، وما تنطوى عليه من دلالات.

(ب) معيار مسايرة القواعد والمبادئ المحاسبية الراجعة: أخذ النظام بأسلوب مسايرة القواعد والمبادئ والتعليمات التى استقر عليها العرف المحاسبى وأرتضتها كل أجهزة التخطيط والمتابعة.

(ج) معيار القابلية للتطبيق: فقد تم طرح مشروع النظام المحاسبى الموحد قبل إصداره للدراسة بمعرفة اللجان الفرعية التى تتبعها الوحدات

(1) راجع تفصيلات ذلك فى المرجع السابق، ص 34 - 35.

الاقتصادية، وللتحقق من مدى مواءمته للإمكانات والظروف التي ترتبط بهذه الوحدات سواء الحالية منها أو المتوقعة مستقبلاً.

(د) معيار مقابلة الاحتياجات المنبثقة من داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها: اتضح عند إعداد النظام أن للوحدات الاقتصادية احتياجات تقليدية تتمثل في تصوير نتائج الأعمال والمراكز المالية والموازنات التخطيطية وتحليل هذه الحسابات والقوائم والموازنات، كما اتضح أيضاً وجود احتياجات للأجهزة الخارجية ذات العلاقة. وقد تطلب ذلك أن تشترك كافة الجهات المنتجة والمستخدمة للبيانات معا في إجراء المواءمة لمشروع النظام لكي يتمشى مع كل من الإمكانيات والاحتياجات.

#### 1-2 الدليل المحاسبي الموحد:

يتمثل الدليل المحاسبي الموحد في خريطة الحسابات التي يتم في إطارها تبويب وتحليل هذه الحسابات إلى المستوى الذي يحقق هدف النظام المحاسبي، لذلك يعد وجود الدليل المحاسبي الموحد مطلباً أساسياً لضمان تحقيق النظام المحاسبي لأهدافه حيث يتم في نطاق مكونات هذا الدليل من حسابات تحليل وتسجيل وتصنيف كافة ما تقوم به الوحدات الاقتصادية من معاملات وإعداد القوائم المالية، ويعتبر الدليل المحاسبي أحد الركائز الأساسية للنظام المحاسبي الموحد. وقد تم تقسيم الحسابات بالدليل إلى قسمين، هما: حسابات المركز المالي، التي تهدف إلى تصوير المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية، وهي تنقسم بدورها إلى الأصول، وحقوق الملكية، والإلتزامات، وحسابات النتيجة، والتي تهدف إلى تصوير نتيجة نشاط المنشأة عن الفترة المالية من ربح أو خسارة وهي تنقسم بدورها إلى مجموعتين رئيسيتين هما المصروفات والإيرادات.

وقد استند عند وضع الدليل المحاسبي إلى ثلاثة أركان تتمثل في تصنيف الحسابات، وترميزها، وشرح مضمون كل منها. ونتناول هذه الأركان الثلاثة على نحو ماسيرد فيما يلي:

(i) تصنيف الحسابات: يقوم تصنيف الحسابات فى النظام المحاسبى الموحد على حصرها لتشتمل على كافة الحسابات المرتبطة والمتفقه مع أنشطة الوحدات الاقتصادية الملترزمة بتطبيقه، فقد روعى فى تبويب حسابات الأصول فى الدليل المحاسبى الفصل بين الأصول طويلة الأجل والأصول المتداولة، وبالنسبة للإلتزامات فقد تم تقسيمها إلى التزامات طويلة الأجل والتزامات متداولة، وبالنسبة للمصروفات فقد تم تبويبها على أساس نوعى، وكذلك على أساس وظيفى، أما بالنسبة للإيرادات فقد تم تبويبها بحيث يمكن التعرف على مصدرها أى التعرف على كل من الإيرادات المتولدة من النشاط الرئيسى للمنشأة والإيرادات الناتجة من الأنشطة الفرعية التى تعتبر امتداداً لمزاولتها للنشاط الرئيسى، وكذا الإيرادات والأرباح غير العادية.

(ب) ترميز الحسابات: أخذ النظام المحاسبى الموحد بأسلوب الترميز الرقى للتعبير عن الحسابات التى تضمنها الدليل المحاسبى، وذلك وفقاً لطريقة المجموعات المترابطة. وقد هدف بهذا ضمان صحة وسهولة التوجيه المحاسبى للعمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية، وكذلك تسهيل عملية تجميع البيانات المحاسبية وتبويبها، وبصفة خاصة عندما تستخدم الحاسبات الالكترونية، واتخذت الأرقام من (1) إلى (4) للتعبير عن الإجماليات المحاسبية بحيث يرمز رقم (1) إلى الأصول ورقم (2) إلى حقوق الملكية والإلتزامات، ورقم (3) للتكاليف والمصروفات، ورقم (4) للإيرادات، ويتم تقسيم هذه الإجماليات بإضافة أرقام أخرى على يمين هذا الرقم، ويعبر مستوى رقمين عن (الحساب العام)، وثلاثة أرقام عن (الحساب المساعد)، وأربعة أرقام عن (الحساب الفرعى)، وخمسة أرقام عن (الحساب الجزئى)، ويعتبر هذا الدليل حداً أدنى بمعنى أنه يمكن لأى منشأة التوسع فى تفصيله.

ويمكن توضيح مستويات الترميز فى الدليل المحاسبى على النحو التالى:

**المستوى الأول:** وهو مستوى الإجماليات المحاسبية، ويرمز لها بالأرقام

من 1 إلى 4، وقد تم حصرها على النحو التالى:

الرمز	يعبر عن حسابات
1	الأصول
2	حقوق الملكية والالتزامات
3	التكاليف والمصروفات
4	الإيرادات

**المستوي الثاني:** وهو مستوى الحساب العام، ويرمز له بوضع رقم ثان على يمين الرقم الدال على الإجماليات المحاسبية، ويعنى ذلك أن الحساب العام يرمز له برقمين، فعلى سبيل المثال يرمز لحسابات الأصول الثابتة برقمين من 11 إلى 19، وعلى ذلك يظهر الإطار العام للدليل المحاسبى على النحو الوارد فى الصفحة التالية.

**المستوي الثالث:** وهو مستوى الحساب المساعد، ويرمز له بوضع رقم ثالث على يمين الرقم الدال على الحساب العام، ويعنى ذلك أن الحساب المساعد يرمز له بثلاثة أرقام فعلى سبيل المثال يرمز لحساب الأراضي برقم 111.

**المستوي الرابع:** وهو مستوى الحساب الفرعى، ويرمز له بوضع رقم رابع على يمين الحساب المساعد، مما يعنى أن الحساب الفرعى يرمز له بأربع أرقام ، فعلى سبيل المثال يرمز لحساب مخزون الخامات بالرقم 1611.

**المستوي الخامس:** وهو مستوى الحساب الجزئى، الذى يرمز له بوضع رقم خامس على يمين الحساب الفرعى، ويعنى ذلك أن الحساب الجزئى يرمز له بخمسة أرقام ، فعلى سبيل المثال يرمز لحساب تكاليف الصيانة بالرقم 37311.

(ج) شرح مضمون الحسابات: تعتمد المحاسبة باعتبارها نسقا لغويا خاصاً على مجموعة من الاصطلاحات اللفظية التى يحدد مضمونها الدلالة الوصفية لما تحتويه من معانى متفق عليها بين منتجى ومستخدمى البيانات والمعلومات المحاسبية. وللقضاء على ماكان يوجد من مصطلحات محاسبية تعبر عن معانى مختلفة، فقد تولى النظام المحاسبى الموحد مهمة توحيد هذه

الإطار العام للدليل المحاسبي (1)

حسابات النتيجة		حسابات المركز المالي	
4- الإيرادات	3- التكاليف والمصروفات	2- حقوق الملكية والإلتزامات	1- الأصول
<ul style="list-style-type: none"> <li>41- إيرادات النشاط.</li> <li>42- منح وعضوات.</li> <li>43- إيرادات استثمارات وفوائد.</li> <li>44- إيرادات وأرباح أخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>31- خامات ومواد ووقود وقطع غيار.</li> <li>32- أجر.</li> <li>33- مصروفات.</li> <li>34- مشتريات بضائع بغرض البيع.</li> <li>35- إعفاء وخسائر.</li> <li>36- تكاليف الإنتاج.</li> <li>37- التكاليف التسويقية.</li> <li>38- المصروفات الإدارية والعمومية..</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>21- حقوق الملكية والإلتزامات المدفوع.</li> <li>22- إحتياطات.</li> <li>23- أرباح (خسائر) مرحلة.</li> <li>24- (أسهم الخزينة).</li> <li>25- الإلتزامات طويلة الأجل.</li> <li>الإلتزامات المتداولة</li> <li>26- مخصصات.</li> <li>27- بنوك دائنة.</li> <li>28- موردين وأوراق دفع وحسابات دائنة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الأصول طويلة الأجل</li> <li>11- أصول ثابتة.</li> <li>12- مشروعات تحت التنفيذ.</li> <li>13- استثمارات طويلة الأجل.</li> <li>14- قروض وأرصدة مدينة طويلة الأجل.</li> <li>15- أصول أخرى.</li> <li>الأصول المتداولة</li> <li>16- مخزون.</li> <li>17- عملاء وأوراق قبض وحسابات مدينة.</li> <li>18- استثمارات مالية متداولة.</li> <li>19- نقدية بالبنوك والصندوق.</li> </ul>

(1) قرار رئيس الجهاز المركزي للحسابات رقم 104 لسنة 2001 بشأن تعديل الدليل المحاسبي، ص 3.

المصطلحات لأهمية ذلك في تكملة الإطار العام للدليل المحاسبي الذي ينبغي أن تركز مكوناته على مجموعة متكاملة ومتسقة من المفاهيم التي نعرفها وفقاً لتصوير ذهني ملائم يمكن من فهم طبيعة وحدود هذه المكونات، مما يؤدي إلى زيادة مقدرة استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية بصورة فعالة. ومن أجل هذا أفرد النظام فصلاً مستقلاً لتعريف وشرح مسميات الحسابات التي تضمنها الدليل المحاسبي وتحديد مكونات كل حساب على نحو تفصيلي، كما تضمن أيضاً تحديد الأسس والقواعد المتعلقة بهذه الحسابات. وقد أرجأنا التعرض لشرح مضمون مكونات الدليل المحاسبي من حيث التعريفات والمصطلحات والأسس والقواعد المرتبطة بالحسابات الواردة به - إلى حين دراسة المعالجات المحاسبية لمعاملات الوحدة الاقتصادية على نحو ماسيرد في الفصل التالي منعاً للدخول في دائرة التكرار.

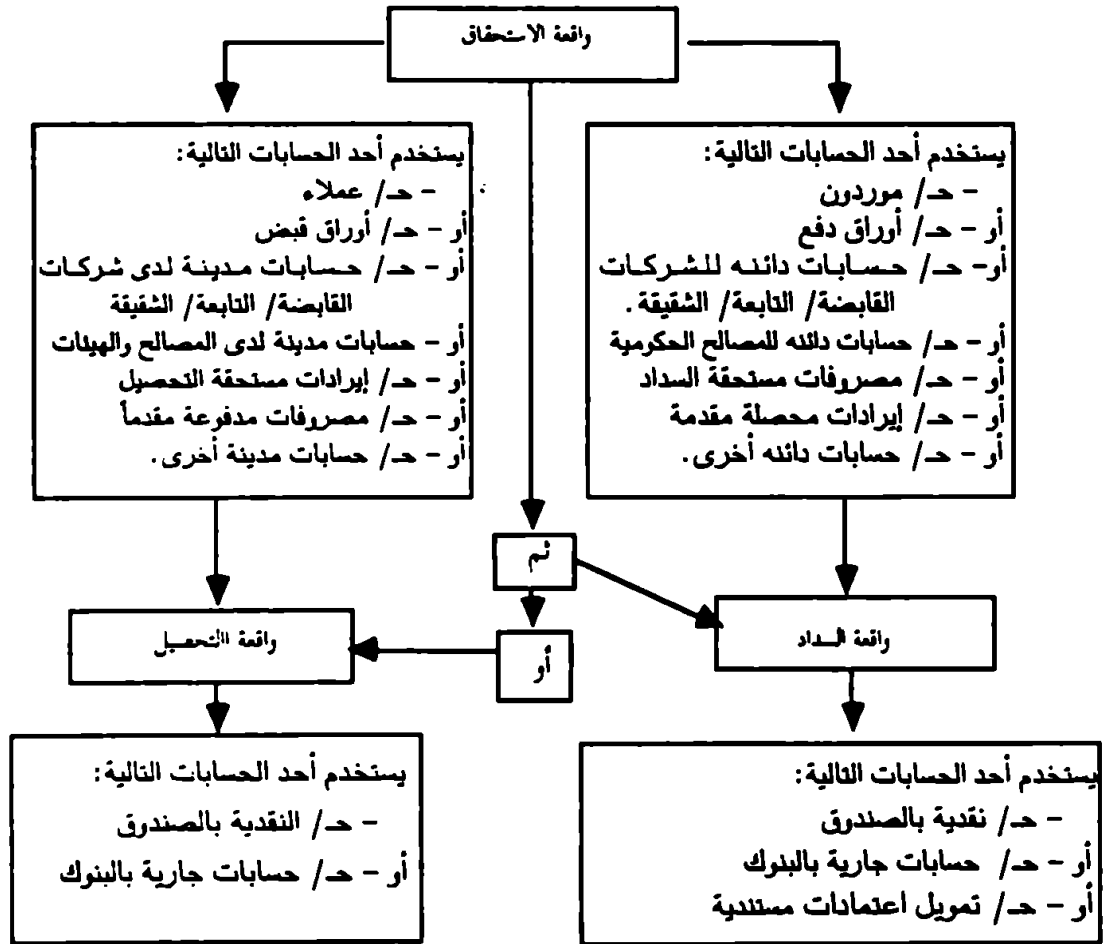
## 2- أسس وقواعد المعالجات المحاسبية طبقاً للنظام المحاسبي الموحد،

ترك النظام المحاسبي الموحد لكل وحدة اقتصادية حرية تصميم الدورة المستندية والمجموعة الدفترية بما يلائمها، حيث يتوقف ذلك على العديد من الإعتبارات التي منها نوع النشاط، حجم الوحدة الاقتصادية، نوع البيانات المطلوبة. إلا أن النظام المحاسبي الموحد ألزم هذه الوحدة بإتباع مجموعة من القواعد العامة والخاصة عند تسجيل معاملاتها، كما ألزمها بمحتوى المخرجات التي تفي بالاحتياجات من البيانات والمعلومات التي تحقق أهداف النظام المحاسبي الموحد التي سبق معرفتها.

وتتمثل القواعد العامة لتسجيل معاملات الوحدة الاقتصادية وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبي الموحد في الآتي:

**القاعدة الأولى: التقيد بالدليل المحاسبي،** ويعنى ذلك أنه عند تسجيل معاملات الوحدة الاقتصادية ينبغي الالتزام بما ورد في الدليل المحاسبي من حسابات، وبذلك يتحقق هدف الربط بين الحسابات على مستوى الوحدة الاقتصادية والمستوى القومي، إلى جانب ضمان صحة توجيه عناصر هذه المعاملات إلى ما ترتبط به من حسابات.

القاعدة الثانية، الفصل بين واقعتي الاستحقاق والسداد أو التحصيل. ويعنى ذلك أنه عند تسجيل معاملات الوحدة الاقتصادية ينبغي تسيط أحد حسابات الميزانية التي تمثل حقوق أو التزامات، وذلك بهدف إعداد قائمة التدفقات النقدية وهي إحدى القوائم المالية التي تلتزم الوحدة بإعدادها وفقاً للنموذج الوارد بالنظام المحاسبي الموحد. وتطبيقاً لهذه القاعدة يتم تسجيل المعاملات بافتراض أنها عملية آجلة حتى ولو تمت نقداً. ومن ثم فإنه في مجال المعالجة المحاسبية يتم استخدام أحد حسابات الحقوق أو الالتزامات عند تسجيل واقعة الاستحقاق ثم استخدام أحد حسابات النقدية عند تسجيل واقعة التحصيل أو واقعة السداد كما هو موضح في الشكل الآتي:



وتناول في هذه الفرعية دراسة الأسس والقواعد التي أوردها النظام المحاسبي الموحد في شأن المعالجات المحاسبية للمعاملات المرتبطة



بحسابات الميزانية، ويخصص الثاني للمعاملات المرتبطة بحسابات النتيجة، وذلك على النحو التالي.

## 2-1 المعالجات المحاسبية لحسابات قائمة المركز المالي

يتناول هذا المبحث إبراز الأسس والقواعد التي أوردها النظام المحاسبى الموحد لمعالجة بعض عناصر الأصول، وبعض عن عناصر حقوق الملكية والإلتزامات، وذلك على نحو ما سيرد فيما يلى.

أولاً، قواعد المعالجات لبعض حسابات الأصول،

تتكون الأصول من تسعة حسابات عامة نوردها ونوضح مضمون كل منها على النحو التالي:

- أصول ثابتة (ح/11): وهى عبارة عن الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة، الملموسة أو غير الملموسة، المقنتاه أو المنتجة بمعرفة الوحدة لغير أغراض البيع أو التحويل. وينقسم هذا الحساب إلى عدة حسابات مساعدة استناداً إلى أنواع الأصول الثابتة (أراضى، مباني وإنشاءات مرافق وطرق، آلات ومعدات، وثروة حيوانية ومائية.... الخ).

- مشروعات تحت التنفيذ (ح/12): وهو ينطوى على كافة ما استثمر فى مشروعات تهدف إلى إضافة طاقة إنتاجية لم تستكمل ولم تنهياً للاستخدام

- استثمارات طويلة الأجل (ح/13): ويخصص هذا الحساب لتدرج به كل من الاستثمارات العقارية، والاستثمارات فى أسهم فى شركات تابعة وشقيقة، والاستثمارات فى سندات، والاستثمارات فى وثائق استثمار وغيرها من استثمارات طويلة الأجل.

- قروض وأرصدة مدينة طويلة الأجل (ح/14): وهو يوضح حركة ما تمنحه الوحدة الاقتصادية للشركة القابضة أو للشركة التابعة أو الشقيقة. من قروض تسترد على آجال تزيد عن سنة مالية.

- أصول أخرى (ح/15): وتتضمن كل من الأصول غير الملموسة، المتثلة فى تكلفة شراء الشهرة وكذا تكلفة شراء وتسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الامتياز والتأليف وتكاليف التطوير وغيرها من الأصول غير الملموسة الأخرى، وقد استحدث النظام ضمن هذا الحساب حساب - نفقات

مرسمة. وتتضمن النفقات التي تستفيد منها أكثر من فترة مالية، ومن عناصر تلك النفقات، نفقات تحديث فروع ومعارض النشاط التجاري، مساهمة الوحدة في انشاء أصول غير مملوكة لها وتخدم أغراضها، ومقابل حق الانتفاع بعقار عن طريق الشراء بالجدك.

- مخزون (ح/16): وهو يتمثل في كافة السلع المادية وغير المادية التي تقوم الوحدة بشرائها لتشكيلها خلال عملياتها الإنتاجية لتصبح منتجات تامة متاحة للبيع أو تنتهي الفترة المالية وهي لم تكتمل بعد - إنتاج غير تام - ويتضمن أيضا السلع التي يتم شرائها بغرض إعادة بيعها بحالتها دون إدخال أى عمليات إنتاجية عليها.

- عملاء وأوراق قبض وحسابات مدينة (ح/17)، وهو يوضح حركة حقوق الوحدة الاقتصادية طرف الغير الناشئة عن مباشرة نشاطها الجارى،

- استثمارات في أوراق مالية متداولة (ح/18): وهو يوضح حركة الاستثمارات والأوراق المالية التي يتم شراؤها بقصد البيع وليس بقصد الاحتفاظ بها.

- نقدية بالبنوك والصندوق (ح/19): وهو يوضح النقدية المملوكة للوحدة سواء الموجودة بخزینتها أو لدى البنوك في صورة حسابات جارية أو ودائع أو في صورة غطاء لخطابات ضمان.

وستقتصر الدراسة في هذه الفرعية على تناول المعالجة المحاسبية لعمليات الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ والمخزون باعتبارهما من الأصول التي تمثل تكوين عینی للثروة. وذلك على نحو ما سيرد فيما يلي:

#### 1-1-2 عمليات الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ:

قسم النظام الأصول الثابتة على أساس نوعي إلى ثمانى مجموعات خصص لكل منها حساب مستقل، وتمثل هذه الحسابات فى الآتى:

أثاث وتجهيزات مكتبية	116	أراضى	111
ثروة حيوانية ومائية	117	مبانى إنشاءات ومرافق وطرق	112
.....	118	آلات ومعدات	113
		وسائل نقل وانقال	114
		عدد وأدوات	115

كما قسم النظام المشروعات تحت التنفيذ وفقاً للمرحلة التي يكون عندها الأصل قبل تكامله للإنتاج، وتتمثل هذه الحسابات في الآتي:

121	تكوين استثماري	122	انفاق استثماري
-----	----------------	-----	----------------

ويخصص (ح/121) لتوجيه قيمة ما استثمر في المشروعات تحت التنفيذ مقابل الأصول التي وردت للوحدة أو مشغولات داخل الوحدة في مرحلة التكوين، ويقسم هذا الحساب إلى نفس الثماني مجموعات التي تقسم إليها الأصول الثابتة.

أما (ح/122) فإنه يخصص لتوجيه تكلفة قيمة ما استثمر في المشروعات دون أن يرد مقابله سلع أو مشغولات، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين هما: دفعات مقدمة (ح/1221)، اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة (ح/1222).

(i) قواعد المعالجة المحاسبية لعمليات اقتناء الأصول الثابتة،

بإستقراء النظام المحاسبى الموحد يمكن استخلاص مجموعة من القواعد الخاصة بمعالجة عمليات اقتناء الأصول الثابتة محاسبياً تتمثل في الآتي:

- تتحدد تكلفة الأصل الثابت بكافة النفقات الرأسمالية المتعلقة بشراء واقتناء وإعداد الأصل الثابت حتى يتم استغلاله، حيث يتم تطبيق المعيار المحاسبى الخاص بالأصول الثابتة والإهلاك<sup>(1)</sup>.

- عند تسجيل قيد الاستحقاق يستخدم (ح/ دننوا شراء أصول ثابتة، وهو أحد الحسابات الدائنة الأخرى (ح/ 289).

- عند تسجيل قيد السداد يستخدم ح/ حسابات جارية بالبنوك (ح/ 193)، أو ح/ نقدية بالصندوق (ح/ 194)، وفي حالة الشراء المستورد يستخدم ح/ بنوك دائنة - تمويل اعتمادات مستندية (ح/ 272) عندما يتم تمويل قيمة الاعتماد المستندى بمعرفة البنك.

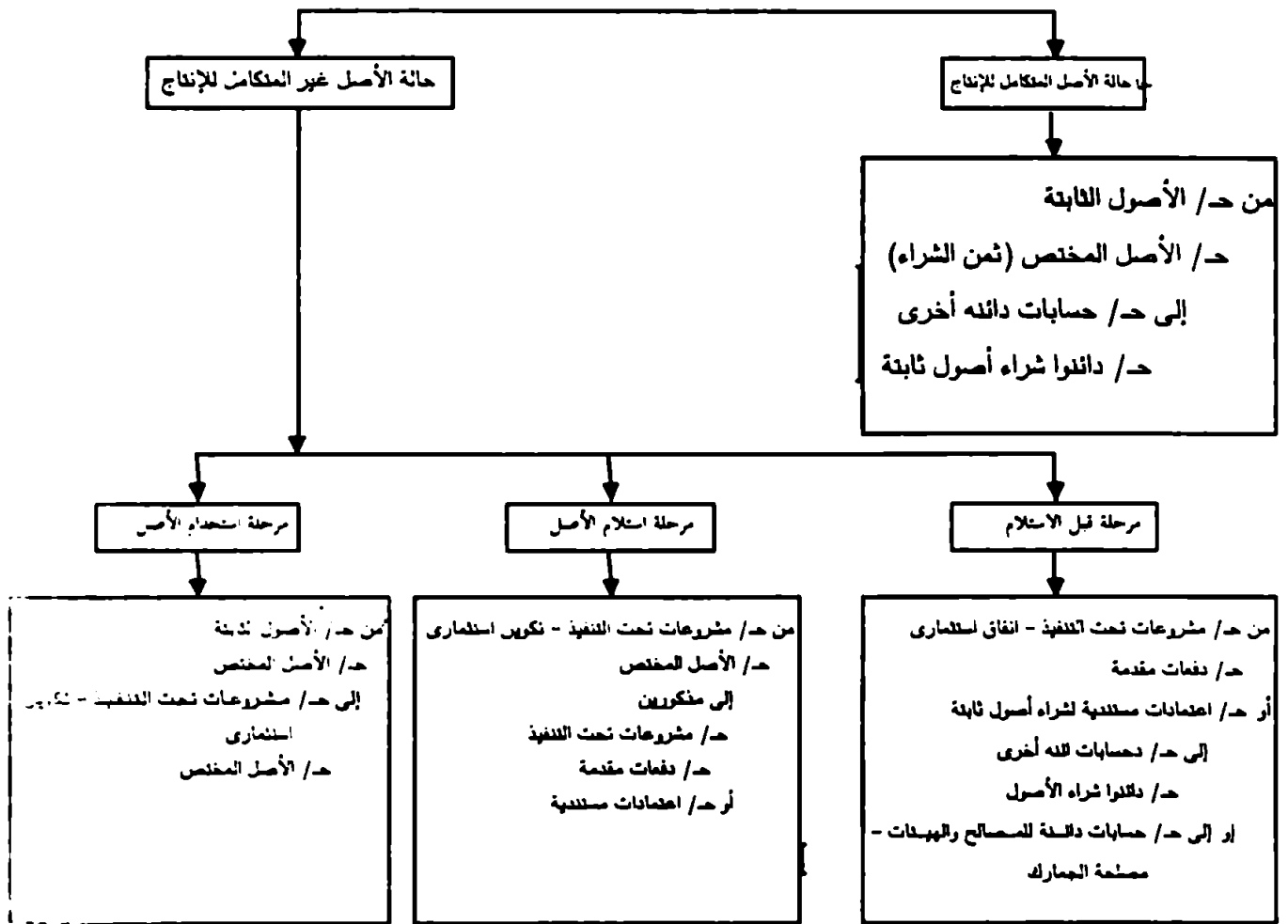
(1) راجع المعيار رقم (10) الخاص بالأصول الثابتة وأهلاكتها. القرار رقم 243 لعام 2006 بإصدار المعايير المصرية للمحاسبة.

- التمييز بين حالات تكامل الأصل للإنتاج عند الاقتناء . حيث يجب التفرقة بين حالتين ، على النحو التالي:

**الحالة الأولى:** حالة الأصل المتكامل للإنتاج، ففي هذه الحالة يتم التسجيل في حساب الأصل الثابت المختص .

**الحالة الثانية:** حالة الأصل غير المتكامل للإنتاج، ففي هذه الحالة يتم التسجيل في حساب مشروعات تحت التنفيذ، الذي ينقسم إلى الحسابين المساعدتين وهما (ح/ 121)، (ح/ 122)، ويمكن أن نوضح المعالجة المحاسبية للحالتين السابقتين بإجراء قيود الاستحقاق كالتالي:

### المعالجة المحاسبية لاقتناء الأصول الثابتة



(ب) قواعد المعالجة المحاسبية لعمليات التخلص من الأصول الثابتة .

يتم التخلص من الأصول الثابتة بطرق عديدة منها البيع والتخريد، وتتم المعالجة المحاسبية لعمليات بيع الأصل الثابت بإتباع القواعد الآتية :

- تحديد نصيب الأصل المباع من مخصص الاهلاك الذى يتمثل فى مجموع الاهلاك من تاريخ استعمال الأصل حتى تاريخ البيع، وذلك بالنسبة للأصول القابلة للاهلاك .

- تحديد صافى القيمة الدفترية للأصل المباع بأقفال حـ / مخصص الاهلاك المرتبط به .

- تحديد الناتج من بيع الأصل الثابت بمقابلة ثمن البيع بصافى القيمة الدفترية له . فإذا كان ثمن البيع أكبر من هذه القيمة يعتبر الناتج ربحاً ويوجه لـ حـ / ارباح رأسمالية (حـ / 447) وهو أحد الحسابات المساعدة لـ حـ / إيرادات وأرباح أخرى (حـ / 44) كما سيأتى الحديث عنه . أما إذا كان ثمن البيع أقل من صافى القيمة الدفترية، فإن الناتج يعتبر خسارة ويوجه لـ حـ / خسائر رأسمالية (حـ / 357) وهو أحد الحسابات المساعدة لـ حـ / إعباء وخسائر (حـ / 35) الذى سيتم التعرض له فيما بعد .

- استخدام القاعدة العامة لاثبات تحصيل ثمن بيع الأصل الثابت، وذلك بإجراء قيد استحقاق بتوسيط حـ / مدينو بيع أصول ثابتة (حـ / 1772) وهو أحد الحسابات الفرعية لـ حـ / حسابات مدينة أخرى (حـ / 177) ثم أقفاله فى احد حسابات النقدية المختص حسب طريقة التحصيل .

هذا ولتوضيح كيفية تطبيق القواعد المرتبطة بعمليات الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ عملياً - نقدم فيما يلى بعض الأمثلة المحلولة

مثال ( ١ ) حالة شراء أصول ثابتة متكاملة للإنتاج،

تعاقدت شركة سماد أبو قير مع شركة التوريدات المكتبية المصرية على شراء عدد 2 آلة كاتبة بسعر 3000 جنيهه للواحدة ، 10 آلات حاسبة بسعر 2000 جنيهه للواحدة . وقد كانت شروط التعاقد كالتالى :

1- تسلم الآلات الكاتبة مقابل سداد الثمن نقداً.

2- تسلم الآلات الحاسبة مقابل سداد الثمن بشيك.

المطلوب، إثبات ما يلزم من قيود لتسجيل العمليات السابقة وسداد القسط الأول من قيمة الآلات الكاتبة وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبي الموحد، علماً بأن الآلات تم استلامها وفقاً لشروط التعاقد.

الحل،

البيان	رقم الحساب	له جنية	منه جنية
من ح/ الأصول الثابتة	11		26000
ح/ أثاث وتجهيزات مكتبية	116		
الى مذكورين			
ح/ حسابات دائنة أخرى	289	26000	
ح/ دائنوا شراء أصول ثابتة	2893		
إثبات استلام الآلات الكاتبة والحاسبة واستحقاق القيمة للمورد.			
من ح/ حسابات دائنة أخرى	289		26000
ح/ دائنوا شراء أصول ثابتة	2893		
الى مذكورين			
ح/ حسابات جارية بالبنوك	193	20000	
إثبات سداد قيمة الآلات الكاتبة نقداً والآلات الحاسبة بشيك.	194	6000	

مثال (2) حالة شراء أصول ثابتة من السوق المحلي غير متكال للإنتاج،

(1) في 2004/1/1 تعاقدت شركة المحارث والهندسة على شراء قطعة أرض بسموحة لعمل توسعات في مصنع الكاوتشوك، وقد بلغت قيمة هذه الأرض 75500 جنية سدد منها عند التعاقد 50000 جنية بشيك دفعة مقدمة، والباقي يسدد عند نقل الملكية.

(2) في 2004 /1 /10 بلغت مصاريف تسجيل الأرض ونقل ملكيتها للشركة 5000 جنية، كما سدد باقى الثمن بشيك بعد استلام الأرض.

(3) فى 20/1/2004 تم التعاقد مع شركة المقاولات المصرية على بناء مصنع الكاوتشوك على قطعة الأرض المشتراه بمبلغ 400000 جنيه سدد منبأ عند التعاقد 80000 جنيه بشيك على أن يتم سداد الباقى وفقاً لما يقدم من مستخلصات بالأعمال المنجزة .

المطلوب: إثبات ما يلزم من قيود لتسجيل العمليات السابقة وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبى الموحد .

التاريخ	البيان	رقم الحساب	له جنيه	منه جنيه
2004/1/1	من ح/ مشروعات تحت التنفيذ	12	50000	50000
	ح/ انفاق استثمارى	122		
	ح/ دفعات مقدمة	1221		
	الى ح/ حسابات دائنة أخرى	289		
	ح/ دائنواشراء أصول ثابتة	2892		
	إثبات إستحقاق الدفعة المقدمة من قيمة الأرض .			
2004/1/1	من ح/ حسابات دائنة أخرى	289	50000	50000
	ح/ دفنوا شراء أصول ثابتة	2893		
	الى ح/ حسابات جارية بالبنوك	193		
	إثبات سداد الدفعة المقدمة بشيك .			
2004/1/10	من ح/ مشروعات تحت التنفيذ	12	740000	760000
	ح/ تكوين استثمارى	121		
	ح/ أراضي	1211		
	الى مذكورين			
	ح/ مشروعات تحت التنفيذ	12		
	ح/ انفاق استثمارى	122		
	ح/ دفعات مقدمة	1221		
	ح/ حسابات دائنة أخرى	289		
	ح/ دائنو شراء أصول ثابتة	2893		
		إثبات تحويل الإنفاق الاستثمارى إلى التكوين السلى واستحقاق مصاريف تسجيل وباقى ثمن الأرض واستلامها		

2004/1/10	من حـ/ حسابات دائنه أخرى 755000 حـ/ دائنو شراء أصول ثابتة الى حـ/ حسابات جارية بالبنوك إثبات سداد مصاريف التسجيل وباقي ثمن الأرض بشيك.	289 2891 193	710000	710000
	من حـ/ الأصول الثابتة حـ/ أراضي إلى حـ/ مشروعات تحت التنفيذ حـ/ تكوين استثماري حـ/ أراضي إثبات تحويل التكوين السلمي إلى أراضي بناء.	11 111 12 121 1211	760000	760000

### مثال (3) حالة شراء أصول ثابتة مستوردة،

في 1 / 2 / 2006 قامت الشركة المتحدة للغزل بالاسكندرية بالاتفاق مع البنك الأهلي المصري على فتح اعتماد مستندي لشراء سيارتين نقل من اليابان بمبلغ 500000 جنيه (فوب) على أن يقوم البنك بتمويل ما قيمته 40000 جنيه والباقي يتم خصمه من الحساب الجاري عند ورود مستندات الشحن، وقد كانت العمليات التي تخص هذا الاعتماد كالاتي:

- (1) في 2/2/2006 ورد من البنك أشعار بخصم مصاريف فتح الاعتماد التي بلغ تكلفته 600 جنيه.
  - (2) في 5/3/2006 وردت مستندات الشحن، بلغت مصاريف الشحن والتأمين البحري 9000 جنيه، تم خصمها من الحساب الجاري للشركة، وكذلك تم تحويل قيمة الاعتماد للمورد الأجنبي.
  - (3) 8/3/2006 تم التخليص على السيارتين وسددت الرسوم الجمركية ومصاريف التخليص، وبلغت 69000 جنيه، 1500 جنيه على التوالي.
  - (4) في 11/3/2006 تم نقل السيارتين لجراج الشركة، وقد تم الاتفاق مع أحد ورش القطاع الخاص بتجهيز السيارتين بصهاريج لإستخدامها في نقل الأحماض بتكلفة قدرها 19900 جنيه.
  - (5) في 5/4/2006 تم تركيب الصهاريج على السيارتين وسددت قيمتها بشيك، كما ورد من البنك أشعار يفيد خصم ما تم تمويله بمعرفته من الحساب الجاري.
  - (6) في 10/4/2006 تم استخدام السيارتين.
- المطلوب: إثبات ما يلزم من قيود لتسجيل العمليات السابقة وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبي الموحد.



الحل،

التاريخ	البيان	رقم الحساب	له جنيته	منه جنيته
2005/2/2	من ح/ مشروعات تحت التنفيذ ح/ انفاق استثماري ح/ اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة إلى ح/ حسابات دائنه أخرى ح/ دائنو شراء أصول ثابتة إثبات الإعتماد المستدى لشراء سيارتين ، ومصاريف البنك.	12 122 1222 289 2893	500600	500600
2/2	من ح/ حسابات دائنه أخرى ح/ دائنو شراء أصول ثابتة إلى ح/ حسابات جارية بالبنوك إثبات سداد قيمة مصاريف فتح الاعتماد خصماً من الحساب الجاري.	289 2893 193	600	600
3/5	من ح/ مشروعات تحت التنفيذ ح/ انفاق استثماري ح/ اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة إلى ح/ حسابات دائنه أخرى ح/ دائنو شراء أصول ثابتة إثبات استحقاق قيمة مصاريف الشحن والتأمين البحري.	12 122 1222 289 2893	9000	9000
3/5	من ح/ حسابات دائنه أخرى ح/ دائنو شراء أصول ثابتة إلى مذكورين ح/ حسابات جارية بالبنوك ح/ حسابات تمويل اعتمادات مستندية إثبات سداد مصاريف الشحن والتأمين البحري وقيمة الاعتماد المستدى.	289 2893 193 272	109000 400000	509000

3/8	<p>من حـ/ مشروعات تحت التنفيذ حـ/ انفاق استثماري حـ/ اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة إلى مذكورين حـ/ حسابات دائنه للمصالح والهيئات حـ/ مصلحة الجمارك حـ/ حسابات دائنه أخرى حـ/ دائنو شراء أصول ثابتة إثبات استحقاق مصاريف التخليص والرسوم الجمركية الفعلية.</p>	<p>12 122 1222 284 2841 289 2893</p>	<p>69000 1500</p>	70500
3/8	<p>من مذكورين حـ/ حسابات دائنه للمصالح والهيئات حـ/ مصلحة الجمارك حـ/ حسابات دائنه أخرى حـ/ دائنو شراء أصول ثابتة إلى حـ/ حسابات جارية لبنوك اثبات سداد الرسوم الجمركية ومصاريف التخفيض</p>	<p>284 2841 289 2893 193</p>	<p>69000 1500 70500</p>	
3/11	<p>من حـ/ مشروعات تحت التنفيذ حـ/ تكوين استثماري حـ/ حسابات وسائل نقل وانتقال إلى حـ/ مشروعات تحت التنفيذ حـ/ انفاق استثماري حـ/ اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة إثبات تحويل الانفاق الاستثماري إلى التكوين السلعي بمناسبة استلام السيارات.</p>	<p>12 121 1214 12 12122 1222</p>	<p>580100</p>	580100

415	من ح/ مشروعات تحت التنفيذ ح/ تكوين استثماري ح/ وسائل نقل وانتقال إلى ح/ حسابات دائنه أخرى ح/ دائنو شراء أصول ثابتة إثبات استحقاق قيمة الصهاريج.	12 121 1214 289 2893	19900	19900
415	من ح/ حسابات دائنه أخرى ح/ دائنو شراء أصول ثابتة إلى ح/ حسابات جارية بالبنوك إثبات سداد قيمة الصهاريج بشيك.	289 2893 193	19900	19900
4110	من ح/ الأصول الثابتة ح/ حسابات وسائل النقل والانتقال إلى ح/ مشروعات تحت التنفيذ ح/ تكوين استثماري ح/ وسائل نقل وانتقال إثبات تحويل التكوين السلعي لحساب السيارات المعدة للإستخدام.	11 142 12 121 1214	600000	600000
4110	من ح/ نموي اعتمادات مستندية إلى ح/ حسابات جارية بالبنوك خصم ما تم تمويله بمعرفة البنك من الحساب الجاري.	272 193	40000	40000

## 2-1-2- عمليات المخزون ،

يتضمن المخزون وفقاً للنظام المحاسبي الموحد كافة السلع المادية وغير المادية التي تقوم الوحدة الاقتصادية بشرائها لتشكيلها خلال عملياتها الانتاجية لتصبح منتجات تامة متاحة للبيع أو تنتهي الفترة المالية وهي لم تكتمل بعد، ويتضمن أيضا السلع التي يتم شرائها لغرض اعاده بيعها بحالتها دون ادخال أى عمليات انتاجية عليها ، ويراعى أن يطبق بشأن هذه البنود المعيار المحاسبي الخاص بالمخزون<sup>(1)</sup> ، وذلك بالنسبة لبنود المخزون التي يسرى عليها هذا المعيار. أما بالنسبة للأعمال تحت التنفيذ في عقود الإنشاء بما في ذلك عقود الخدمات المباشرة المتعلقة بها، فيراعى أن يطبق بشأنها المعيار المحاسبي الخاص بعقود الإنشاء<sup>(2)</sup>، وقد تم تقسيم المخزون (ح/ 16) الى ستة أقسام رئيسية لكل منها حسابا مستقلاً كالاتى :

مخزون بصانع مشتراه لغرض البيع	164	مخزون خامات ومواد ووقود وقطع	161
مخزون لدى الغير	165	مخزون إنتاج غير تام	162
اعتمادات مستندية لشراء سلع وخدمات	166	مخزون إنتاج تام	163

وتختلف المعالجة المحاسبية لحسابات المخزون المذكورة طبقاً لنظام الجرد المستخدم، حيث يستخدم لبعضها نظام الجرد المستمر الذى فيه يوضح الحساب حركة المخزون خلال الفترة فيظهر رصيدها فى بداية الفترة والوارد والصادر خلال الفترة ، والرصيد فى نهاية الفترة، ويستخدم البعض الآخر نظام المخزون الدورى الذى فيه يوضح الحساب رصيد أول وأخر الفترة فقط، وذلك كما سنوضح حالاً عند دراسة المعالجة المحاسبية التى ستقتصر على شرح بعض العمليات بالمخزون

وسنوضح المعالجة المحاسبية للعمليات الخاصة بمخزون الخدمات وندو - والوقود وقطع الغيار على النحو التالى:

(1) المعيار المحاسبي المصرى، رقم (2).

(2) المعيار المحاسبي المصرى رقم (8).

(i) قواعد المعالجة المحاسبية لأحد عناصر المخزون،

وتتمثل المستلزمات السلعية فى الخامات والوقود وقطع الغيار، وقد قسم النظام المحاسبى الموحد المستلزمات السلعية حسب نوعها إلى ستة أقسام رئيسية، خصص لكل منها حساباً مستقلاً كالاتى:

مخزن مواد التعبئة والتغليف	1614	مخزن الخامات	1611
مخزن المخلفات والخردة	1615	مخزن الوقود والزيوت	1612
مخزون مواد وقطع غيار تحت التكوين	1616	مخزن قطع الغيار والمهمات	1613

وباستقراء النظام يمكن استخلاص مجموعة من القواعد الخاصة بشراء أحد عناصر المستلزمات السلعية، تتمثل فى الآتى :

- تتحدد قيمة مشتريات المستلزمات السلعية على أساس القيمة الواردة بفواتير الشراء مضافاً إليها ما يتم انفاقه من تكاليف حتى تصل إلى مخازن الوحدة المشتريّة.

- لتحديد الحساب الذى توجه إليه عمليه شراء المستلزمات السلعية يفرق بين الشراء من السوق المحلى والشراء من السوق الخارجى فبالنسبة للشراء المحلى توجه تكلفة الشراء لحساب (حسب المخزن المختص) أما الشراء من السوق الخارجى فإنه يتم التمييز بين مرحلتين :

المرحلة الأولى: وهى المرحلة التى تسبق استلام المستلزمات السلعية وتتمثل فى مرحلة التعاقد على الشراء، وهى المرحلة من تاريخ فتح الاعتماد المستندى حتى الاستلام النهائى للمستلزمات السلعية فى مخازن الوحدة المستوردة. وخلال هذه الفترة تتم مجموعة من العمليات المالية تتمثل فى مصاريف فتح الاعتماد وتعديله ومد أجله وعموله البنك، والدفعات من الاعتماد، ومقابل الشحن والنولون واقساط التأمين على البضائع ومصرفات مخزن الاستيداع ومصرفات النقل لمخازن الوحدة. وقد اقتضى النظام

توجيه ما يترتب على هذه العمليات من مبالغ بتوسيط ح/ اعتمادات  
مستندية لشراء سلع وخدمات (ح/ 166)

المرحلة الثانية: مرحلة استلام المستلزمات السلعية وايداعها بمخازن  
الوحدة، حيث يتم في هذه المرحلة اقفال ح/ اعتمادات مستندية لشراء سلع  
وخدمات (ح/ 136) في الحساب المختص حسب نوع البضائع المستوردة .

- يتم اثبات مردودات ومرتجات المشتريات بقيد عكسي لقيد الشراء، حيث  
لم يفرد لها النظام بالدليل المحاسبي الموحد حسابات على غرار - ما  
اتبعه بالنسبة للمبيعات كما سنرى فيما بعد.

(ب) المعالجة المحاسبية لفروق جرد مخازن المستلزمات السلعية :

تقضى أسس وقواعد الرقابة المالية التي وردت بالنظام المحاسبي الموحد  
تطبيق بعض القواعد فيما يختص بالمخازن، وبالنسبة للجرد يجب اتباع  
القواعد الآتية :

- يجرى الجرد الفعلي في نهاية السنة بحضور أمين المخزن المختص .
- يتم الجرد المستمر على مدار العام وفقاً لبرامج سرية مسبقة .
- يجوز اجراء الجرد السنوي بطريق «الجشني» اذا كانت الوحدة تطبق الجرد  
المستمر تطبيقاً شاملاً .
- لا يجوز تسوية العجز في بعض الأصناف الموجودة مقابل زيادة في  
أصناف مماثلة وبنفس الكمية .
- يتم تقويم ما فقد عند مطالبة المتسبب فيه على أساس التكلفة الفعلية حتى  
استلام المخازن أو القيمة السوقية ايهما أكبر، مع اضافة النسبة المئوية  
المقرره التي تضيفها الوحدة عادة لمواجهة تكاليف التخزين .
- هذا ويتطبيق القواعد السابقة على مخازن المستلزمات السلعية، فان  
نتيجة مطابقة الجرد الفعلي بالرصيد الدفترى قد يسفر عن فروق أما بالزيادة  
أو بالنقص، وتتم المعالجة المحاسبية الملائمة على النحو التالي :

أولاً، حالة وجود زيادة، في هذه الحالة يكون الموجود بالمخازن أكبر من الرصيد الدفترى ويتطلب الأمر التفرقة بين الزيادة الطبيعية والزيادة غير الطبيعية : فالزيادة الطبيعية هي التي تنشأ عن فروق الأوزان أو المقاييس أو المكايل، لذلك يتم تخفيض تكلفة الإنتاج بقيمتها، أما الزيادة غير الطبيعية فانه يتعين البحث عن أسبابها، فقد يتضح أنها تمثل مشتريات استلمت ولم يتم قيدها بالدفاتر، ومن ثم يجرى قيدها ، أو قد تمثل قيمة أذونات صرف للأقسام تم قيدها ولم تتسلمها هذه الأقسام فترسل إليها دون الحاجه الى اعاده قيدها. أما في حالة عدم معرفة أسباب الزيادة يتم تخفيض تكلفة الإنتاج بقيمتها اذا تم اعتمادها من قبل السلطة المختصة في السنة التي اكتشفت فيها. أما اذا تم اعتمادها في سنة تالية فانه تعتبر إيرادات من سنوات سابقة .

ثانياً، في حالة وجود عجز في هذه الحالة يكون الموجود بالمخازن أقل من الرصيد الدفترى، ويتم التفرقة بين العجز الطبيعي والعجز غير الطبيعي. فالعجز الطبيعي هو العجز الذي يكون في حدود النسبة المسموح بها المحددة من قبل الادارة والمرتبطة بطبيعة السلعة، وهو يعتبر جزءاً من تكلفة الإنتاج ويجرى بقيمته قيد صرف. أما العجز غير الطبيعي فهو العجز الذي لا يكون في حدود النسبة المسموح بها، وغالباً ما ينشأ عن أهمال أمين المخازن وفي هذه الحالة يتم مطالبته بالقيمة حسب أساس التقويم الذي نص عليه النظام المحاسبي الموحد، وفي حالة عدم تحديد المسئول عن هذا العجز فإنه يعتبر جزءاً من تكلفة الإنتاج اذا تم اعتمادها من قبل السلطة المختصة في السنة التي اكتشفت فيها، وعند اعتمادها في سنة تالية فإنه يعتبر مصروفات سنوات سابقة .

ولتوضيح كيفية تطبيق القواعد السابقة نقدم فيمايلي بعض الأمثلة المحلولة التي تتناول كيفية اثبات وتوجيه العمليات المالية المرتبطة بشراء المستلزمات السلعية .

مثال (4) حالة شراء مستلزمات سلعية مستوردة :

فى 2/2/2006 تعاقدت احدى الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام مع احد الموردين بالخارج على استيراد خامات رئيسية بما يعادل 50000 جنيه مصرى. وفيمايلى العمليات التى تمت بشأن هذا التعاقد :

1- فى 2006/2/5 تم فتح اعتماد مستندى بقيمة الخامات لدى أحد بنوك القطاع العام الذى قام بخصم القيمة من حساب الشركة الجارى بالاضافة الى مبلغ 1000 جنيه مقابل المصروفات.

2- فى 2006/2/6 وصلت الخامات بالدائرة الجمركية، وتم سداد مبلغ 2500 جنيه بشيك مقابل الرسوم الجمركية ومبلغ 500 جنيه نقداً مقابل مصروفات التخليص والنقل لمقر الشركة.

المطلوب: اجراء ما يلزم من قيود لتسجيل العمليات السابقة وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبى الموحد.

الحل :

التاريخ	البيان	رقم الحساب	له جنيه	منه جنيه
2006/2/5	من حـ/ اعتمادات مستندية لشراء سلع وخدمات الى حـ/ الموردين اثبات استحقاق قيمة الاعتماد المستندى رقم ... ومصروفات البنك .	166 281	51000	51000
2/5	من حـ/ الموردين الى حـ/ حسابات جارية بالبنوك اثبات سداد قيمة الاعتماد المستندى رقم ... وكذلك مصروفات البنك.	281 193	51000	51000
2/5	من حـ/ اعتمادات مستندية لشراء سلع وخدمات الى مذكورين حـ/ حسابات دائنة للصالح والهيئات حـ/ مصلحة الجمارك حـ/ الموردين اثبات استحقاق الرسوم الجمركية ومصروفات النقل والتخليص على الخامات.	166 2841 26332 281	3500 500	4000



216	من مذكورين			
	ح/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات	2841		3500
	ح/ مصلحة الجمارك	26362		
	ح/ الموردين	281		500
	الى مذكورين			
	ح/ حسابات جارية بالبنوك	193	3500	
	ح/ النقدية بالصندوق	194	500	
216	اثبات سداد الرسوم الجمركية ومصروفات التخليص والنقل الداخلى.			
	من ح/ مخزن الخامات	161		55000
	الى ح/ اعتمادات مستندية لشراء سلع وخدمات اثبات تكلفة الخامات الرئيسية المستوردة والمسلمة للمخازن بأذن استلام رقم	166	55000	

ثانياً، قواعد المعالجات المحاسبية لبعض حسابات حقوق الملكية والالتزامات،

قسم الدليل المحاسبى الموحد عناصر حقوق الملكية والالتزامات إلى ثمانية حسابات عامة نوردها ونوضح مضمون كل منها على النحو التالى:

- رأس المال المدفوع (ح/21)، وهو يمثل القيمة المدفوعة فعلاً من رأس المال المصدر.

- إحتياطيات مرحلة (ح/22)، وهى تنطوى على المبالغ التى تحتجز من الفائض القابل للتوزيع، وتتضمن أنواع عديدة منها الإحتياطي القانونى، والإحتياطي النظامى، والإحتياطي الرأسمالى، وأى إحتياطيات أخرى.

- أرباح (خسائر) مرحلة (ح/23)، وهى قيمة الأرباح أو الخسائر المرحلة للأعوام التالية.

- أسهم الخزينة (ح/24)، وهى قيمة تكلفة شراء الشركة لجانب من أسهمها.

- التزامات طويلة الأجل (ح/25) ، ويظهر قيمة القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية سواء من الشركة القابضة أو التابعة أو الشقيقة، كما يتضمن أيضاً القروض من البنوك أو من أى جهات أخرى، كما تتضمن كذلك قيمة السندات التي تصدرها الوحدة الاقتصادية.
  - المخصصات (ح/26) ، ويوضح إجمالى ما تم تحميله على صافى الربح مقابل المخصصات المختلفة مثل مخصصات إهلاك الأصول الثابتة، مخصص هبوط أسعار المخزون، ومخصص الديون المشكوك فى تحصيلها... إلخ.
  - بنوك دائنة (ح/27) ، ويوضح السحب على المكشوف أو تمويل الإعتمادات المستندية أو القروض قصيرة الأجل.
  - موردون وأوراق دفع وحسابات دائنة (ح/28) ، ويختص بتوضيح حركة التزامات الوحدة الاقتصادية سواء المرتبطة أو غير المرتبطة بالنشاط الجارى.
  - حسابات قائمة الدخل وتوزيعات الأرباح (ح/29) ، وتوضح هذه الحسابات نتيجة العام من فائض أو عجز وكذلك كيفية التصرف فى الأرباح.
- ولا تختلف قواعد المعالجة المحاسبية لعمليات رأس المال عن تلك القواعد التى تطبق بالنسبة لرأس المال فى شركات الأموال التابعة للقطاع الخاص، والتى سبق دراستها. أما القواعد المرتبطة بمعالجة باقى حقوق الملكية والالتزامات، فإننا نؤجل دراستها لارتباطها بعمليات سوف نعرض لها فى الفرعية التالية:

## 2-2 أسس وقواعد المعالجات المحاسبية لحسابات النتيجة

تتمثل حسابات النتيجة فى حسابات التكاليف والمصروفات ، وكذلك الإيرادات، وتتناول هذه الفرعية بعض هذه الحسابات من حيث مكوناتها ومضمونها وكذلك قواعد معالجتها محاسبياً على نحو ما سيرد فيما يلى.

أولاً، قواعد المحاسبة عن بعض عناصر التكاليف والمصروفات،

وتتضمن التكاليف والمصروفات في جميع النفقات التي تتحملها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية.

وقد قسمها النظام على مستوى الحسابات العامة الي سنة حسابات نوضح مضمون كل منها على النحو الآتي:

- حسابات ومواد ووقود وقطع غيار (ح/31)، ويوضح المستخدم في الانتاج من السلع الوسيطة المادية وغير المادية. وقد سبق عرضها عند دراسة عمليات المخزون.

- اجور (ح/32)، وتتمثل في عائد أحد عوامل الانتاج وهو العمل، وبذلك يحصر هذا الحساب تكلفة القوى العاملة بالوحدة الاقتصادية. ويتضمن حسابات: أجور نقدية، مزايا عينية، تأمينات اجتماعية.

- المصروفات (ح/33): وتتمثل في قيم المصروفات التي لها علاقة تأثيرية بإيرادات الفترة، وكذلك في قيمة الخدمات المؤداة من الغير والتي تتطلبها العمليات الإنتاجية، مثال ذلك مصاريف الصيانة، مصاريف النشر والاعلان، تأجير معدات ووسائل النقل.

- مشتريات بفرض البيع (ح/34): وتمثل تكلفة البضائع التي تقوم الوحدة الاقتصادية بشرائها من السوق المحلي أو السوق الخارجي بقصد اعادة بيعها دون إدخال أي عمليات إنتاجية عليها.

- اعباء وخسائر (ح/35)، وهي تختلف عن مضمون حسابات التكاليف والمصروفات السابقة في انها تمثل أعباء تتحملها الوحدة الاقتصادية دون أن يكون لها علاقة تأثيرية بموارد الفترة، بمعنى أن تحملها لا يترتب عليه حصول الوحدة على سلعة أو خدمة، ومن أمثلتها التبرعات والاعانات للغير والخسائر الرأسمالية، والتعويضات والغرامات وضرائب الدخل.

- تكاليف الإنتاج (ح/36)، وهو يستخدم في حالة اتباع اسلوب الجرد الدوري

للمخزون، حيث يحمل هذا الحساب بتكاليف مراكز الإنتاج ومراكز الخدمات الإنتاجية من خامات ومواد ووقود وقطع غيار وأجور وتكاليف أخرى.

- التكاليف التسويضية (ح/37)، ويحمل هذا الحساب بتكاليف البيع والتوزيع من مواد ووقود وقطع غيار وأجور وتكاليف أخرى، كما يحمل بتألف الإنتاج التام الذي يتم في مرحلة البيع، وتقتضيه طبيعة السلعة كما هو بالنسبة للمحاصيل الزراعية.

- المصروفات الإدارية والتمويلية (ح/38)، ويحمل هذا الحساب بالمصروفات الإدارية من مواد ووقود وقطع غيار وأجور وتكاليف أخرى.

وتركز الدراسة في هذه الفرعية على إبراز القواعد التي أوردتها النظام للمعالجة المحاسبية لبعض التكاليف والمصروفات على نحو ما سيرد في الفقرات التالية:

#### 2-2-1 عمليات الأجور،

قسم النظام المحاسبى الموحد الأجور الى ثلاثة مجموعات لكل منها حسابا مساعدا، وهي تتمثل في الآتى:

أجور نقدية	321	تأمينات اجتماعية	323
مزايأ عينية	322		

ويخصص (ح/ 321) لحصر كافة ما يستحق دفعة نقدا للعاملين بالوحدة من أجور وما فى حكمها، ويخصص (ح/322) لحصر تكلفه الخدمات التي تقدمها الوحدة للعاملين فى شكل عيني، اما (ح/323) فهو لحصر حصة الوحدة الاقتصادية مقابل مساهمتها فى المعاشات والتأمين الصحى وتأمينات البطالة واصابة العمل والشيخوخة.

- (i) قواعد المعالجة المحاسبية لصرف الأجر النقدي، تستند المعالجة المحاسبية للأجر النقدي على مجموعة من القواعد هي:
- حصر الأجر النقدي بصفة عامة في بند واحد مهما كان الغرض الذي تصرف من أجله، وذلك بغرض تسهيل احتساب القيمة المضافة.
  - تحدد تكلفة الأجر النقدي بالنسبة للوحدة بقيمة اجمالي الأجر - وليس صافيه - أي دون خصم الاستقطاعات.
  - لا تدخل ضمن الأجر النقدي البدلات التي تدفع مقابل نفقات متعلقة بالنشاط الانتاجي ، ومن أمثلتها: بدلات الانتقال - تكاليف نقل العاملين من أماكن التجمع إلى مراكز العمل خارج المدن، تكلفة التغذية التي تقدم للعاملين تعويضاً لهم عن الاضرار الصحية التي يتعرضون لها نتيجة طبيعة العمل، بدل الملابس أو تكاليفها التي يتحتم على العاملين ارتداؤها بسبب طبيعة العمل وطبقاً للوائح الداخلية، وذلك فيما عدا الملابس التي تصرف للعاملين كمعونة أو لمجرد توحيد الزي.
  - توضح الاستقطاعات بصورة مستقلة، ويتم التمييز بين نوعين من المبالغ:
    - الضرع الأول، المبالغ التي تخصم من الأجر عند المنبع لتتولى الوحدة دفعها الى الجهات المستحقة لها، وتوجه هذه المبالغ الى أحد حسابات الالتزامات التالية:
- ح/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات - مصلحة الضرائب العامة (ح/ 2843)، وتوجه إليه الضرائب المستقطعة من العاملين عند المنبع.
  - ح/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات - الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - (ح/ 2845)، وتوجه إليه حصة العاملين وحصة صاحب العمل مقابل الاشتراك في التأمينات الاجتماعية.

- د/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات - الهيئة العامة للتأمين الصحي  
- (د/ 2846)، وتوجه اليه المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمين  
الصحي.

- د/ حسابات دائنة أخرى - دائر بمبالغ مستقطعة من العاملين  
(د/ 2892)، وتوجه اليه الاستقطاعات التي تكون لصالح دائنين  
متعددين مثل أقساط مشتريات العاملين من الجمعية التعاونية  
للعاملين أو وحدات أخرى، ومقابل تنفيذ أحكام قضائية، واشتراكات  
لدى هيئات ونوادي ونقابات، وأقساط تأمين على الحياة.... الخ.

النوع الثاني، المبالغ التي تخصم من الأجر لصالح الوحدة ذاتها استرداوا  
لمسبق حصولهم عليه نقدا أو عينا، وتوجه هذه المبالغ الى أحد  
الحسابات التالية:

- د/ عملاء (د/ 171)، وتوجه اليه ما يتم سداه من قيمة  
مشتريات العاملين من الوحدة.

- د/ حسابات مدينة أخرى- سلف العاملين (د/ 1778)، وتوجه  
اليه ما يسدد مقابل السلف التي تمنحها الوحدة لعاملها.

- يتم توجيه صافي الأجر النقدية لـ د/ مصروفات مستحقة السداد (د/  
286).

(ب) قواعد المعالجة المحاسبية لتقديم المزايا العينية: أوضح النظام  
المحاسبى الموحد أن المزايا العينية تتضمن صافي تكلفة الأغذية والملابس  
المنصرفة للعاملين ، وصافي تكلفة نقلهم، وتكلفة مايقدم لهم من العلاج  
الطبي، والخدمات الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية، وعند معالجة  
المزايا العينية محاسبيا يراعى اتباع القواعد الآتية:

- حصر المزايا العينية فى الخدمات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية للعاملين  
بها اختياريا، ويعنى ذلك أنه لايدخل ضمن المزايا العينية الخدمات  
الاجبارية التي ترتبط فنيا بالنشاط الانتاجى أو بطبيعة العمل لوقاية  
العاملين من أخطار الصناعة.

- تحدد قيمة المزايا العينية بمقدار ما تتحمله الوحدة الاقتصادية من المزايا المقدمة للعاملين. ويعنى هذا أنه فى حالة مساهمة العاملين فى تكلفة هذه المزايا، فإن حصيلة هذه المساهمة يتم خصمها من إجمالى تكلفة المزايا العينية بحيث ينبغى فى نهاية الأمر أن يكون حـ/ مزايا عينية (حـ/ 322) يعبر عن صافى تكلفتها.

- يفرق بين نوعين من المزايا العينية التى يتم تأديتها بواسطة الغير، وبين المزايا العينية التى يتم تأديتها بواسطة أجهزة الوحدة، وذلك على النحو التالى:

النوع الأول، المزايا العينية التى يتم تأديتها بواسطة الغير، يتم بشأنها تطبيق القاعدة العامة فيتم توسط حـ/ مصروفات مستحقة السداد (حـ/ 286).

النوع الثانى، المزايا العينية التى يتم تأديتها بواسطة أجهزة الوحدة، وفى هذه الحالة يتم حصر تكلفة المزايا العينية من عناصر المصروفات والتكاليف المختلفة وتحمل على حـ/ المزايا العينية (حـ/ 286) خصماً على حسابات الاستخدامات المختصة.

(ج) قواعد المعالجة المحاسبية للتأمينات الاجتماعية، عند معالجة نصيب الوحدة فى التأمين على العاملين ضد اصابات العمل وأمراض المهنة وتأمين البطالة والتأمين الصحى والادخار والمعاشات يراعى الآتى:

١- تتحدد قيمة المساهمة وفقاً للقوانين المنظمة وتوجه لـ حـ/ تأمينات اجتماعية (حـ/ 323).

٢- تطبق القاعدة العامة لتسجيل استحقاق قيمة المساهمة بتوسط حـ/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات - الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - جازى (حـ/ 2845).

مثال (5) حالة صرف الأجر النقدي،

البيانات الآتية مستخرجة من ملخص كشف الأجر النقدي لاحدى الشركات التابعة لقطاع الاعمال العام عن شهر ابريل 2006:

1- اجمالى الأجر النقدي، 50000 جنيه.

2- الاستقطاعات من الأجر النقدي: 6500 ضرائب كسب عمل ودفاع ودمغة، 1500 حصة العاملين فى التأمينات الاجتماعية، 1000 اشتراك العاملين فى الأذخار، 200 اشتراكات العاملين فى النقابة، 300 أقساط مشتريات من الجمعية التعاونية للعاملين، 100 أقساط تأمين على الحياة، 800 سلف العاملين من الوحدة، 2500 مشتريات العاملين من الوحدة.

المطلوب: اجراء مايلزم من قيود وفقا لمقتضيات النظام المحاسبى الموحد. علما بأنه قد تم إصدار شيك بصافى الأجر النقدي باسم الصراف وكذلك تم إصدار شيكات سدادا للمبالغ المستحقة للغير.

الحل:



بيان	رقم الحساب	له جنيه	منه جنيه
من حد/ الأجر	32		50000
حد/ أجر نقدية	321		
الى مذكورين			
حد/ مصروفات مستحقة السداد	286	37100	
حد/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات العامة	284	9000	
حد/ مصلحة الضرائب العامة	2843		
حد/ حسابات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى	2845		
حد/ حسابات دائنة أخرى	289	600	
حد/ دائنو بمبالغ مستفظة من العاملين			
حد/ حسابات مدينة أخرى	1778	800	
حد/ سلف للعاملين			
حد/ عملاء	1712	2500	
أثبات استحقاق أجر شهر ابريل من واقع ملخص كشف الأجر النقدية.			
من مذكورين			
حد/ مصروفات مستحقة السداد	286		37100
حد/ جور مستحقة			
حد/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات العامة	284		9000
حد/ مصلحة الضرائب العامة	2843		
حد/ الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى	2845		
حد/ حسابات دائنة أخرى	289		600
حد/ دائنو بمبالغ مستفظة من العاملين			
الى حد/ حسابات حازية تننوك	193	46700	
اثبات اصدار شيكات لسداد صافي الأجر النقدية والاستقطاعات المستحقة للغير			

١١١١ حالة المزايا العينية المقدمة للعاملين.

١١١١/١١/١١١١ يمكن استخراج البيانات التالية من سجلات إحدى الشركات

سبحة قطاع الأعمال العام:

- 1- 2400 جنيه فاتورة ملابس تم صرفها لبعض العاملين كمعونة .
- 2- 3000 جنيه فاتورة وجبات غذائية مقدمة للعاملين خلال شهر يونيه .
- 3- 9600 جنيه تكلفة نادي العاملين بالشركة ، وتحليل سجلات التكاليف إتضح أنها تتمثل في 3500 جنيه أجور نقدية ، 600 جنيه تأمينات اجتماعية ، 1900 جنيه خامات ، 1600 جنيه مصروفات صيانة ، 2000 جنيه إهلاك أصول ثابتة .

**المطلوب:** إثبات مايلزم من قيود لتسجيل ماسبق وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبى الموحد. علماً بأنه تم سداد قيمة المزايا العينية المقدمة بواسطة الغير بشيكات لصالح شركات قطاع خاص .

**الحل:**

التاريخ	بيان	رقم الحساب	له جنيه	منه جنيه
2006/6/30	من ح/ الأجور	31		15000
	ح/ مزايا عينية	312		
	الى المذكورين			
	ح/ مصروفات مستحقة السداد	286	5400	
	ح/ أجور نقدية	321	3500	
	ح/ تأمينات اجتماعية	322	600	
	ح/ خامات ومدخلات إنتاج	311	1900	
	ح/ مصروفات وصيانة	3331	1600	
	ح/ إهلاك أصول ثابتة	3321	2000	
		اثبات استحقاق المزايا العينية المقدمة بواسطة الغير، وتسوية الاستخدامات المذكورة بقيمة تكلفة نادي العاملين بالشركة .		
6/30	من ح/ مصروفات مستحقة السداد	286		5400
	الى ح/ حسابات جارية بالبنوك	193	5400	
	اثبات سداد المستحق لموردى المزايا العينية .			

## 2-2-2- عمليات الإهلاك والاستهلاك،

خصص النظام المحاسبي الموحد ح/ الإهلاك والاستهلاك (ح/ 332) لمعالجة مصروف الإهلاك، وقد فرق النظام من حيث قواعد وأسس الإهلاك بين مايلي:

(i) إهلاك الأصول الثابتة (ح/ 3321):

- يراعى أن يطبق بشأن إهلاك الأصول الثابتة القواعد الواردة بالمعيار المحاسبي الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها<sup>(1)</sup>، وذلك فيما لم يرد به نص خاص، على أن تطبق معدلات الإهلاك الواردة بالنظام والمحاسبي الموحد.

- يمثل قيمة ما يحمل على الفترة المالية لمقابلة إهلاك الأصول الثابتة، ويجعل هذا الحساب مديناً مقابل جعل حساب مخصص إهلاك الأصول الثابتة المختص دائناً بذات القيمة.

(ب) إستهلاك الأصول غير الملموسة والنفقات المرسمة (ج/ 3322)،

- يمثل قيمة ما يحمل على الفترة المالية لمقابلة إستهلاك الأصول غير الملموسة والنفقات المرسمة والمؤجلة، ويجعل هذا الحساب مديناً مقابل جعل حسابات الأصول غير الملموسة والنفقات المرسمة والمؤجلة المعنية دائنة بذات القيمة.

- يراعى إهلاك وإستهلاك الأصول التالية على نحو ما هو وارد قرين كل منها:

• إهلاك الأدوات الصغيرة : يستمر إستعمال الأدوات الصغيرة غالباً مدة طويلة نسبياً يصعب معها تحديد النقص الذى يطرأ عليها نتيجة استعمالها، ولذلك يتم إهلاكها بقيمة ما يصرف من هذه الأدوات أولاً بأول دون انتظار تخريفها.

• إهلاك المهمات : يتم إهلاك المهمات بقيمة النقص الذى يصيب عمرها الإنتاجى نتيجة استخدامها فى التشغيل خلال الفترة، وتخضع قيمة هذه المهمات فى نهاية كل فترة لإعادة التقدير.

(1) راجع المعيار المحاسبي المصرى رقم (10).

• إهلاك الثروة الحيوانية: يتم إهلاك الثروة الحيوانية للتسمين فى نهاية كل فترة باتباع طريقة إعادة التقدير، أما حيوانات الإكثار والعمل فيتبع نفس المبدأ إذا لم تحدد معدلات إهلاك خاصة بها.

• إهلاك الأفلام السينمائية: يتم إهلاك الأفلام السينمائية فى شركات الإنتاج السينمائى فى نهاية كل فترة بإتباع طريقة إعادة التقدير وفقاً للمعادلات التى جرى العرف على إتباعها.

• إهلاك استهلاك الأصول غير الملموسة والنفقات المرسلة: يتم استهلاك الأصول غير الملموسة والنفقات المرسلة على المدة التى ينتظر استفادة المنشأة خلالها من هذه الأصول.

وتأسيساً على ما سبق، فإن معالجة إهلاك الأصول الثابتة وفقاً للنظام المحاسبى الموحد تتطلب مراعاة مايلى:

(أ) تشمل الأصول الثابتة القابلة للإهلاك جميع الأصول الثابتة فيما عدا الأراضى.

(ب) تحدد القيمة القابلة للإهلاك بتكلفة الإقتناء التاريخية للأصول الثابتة.

(ج) يبدأ الإهلاك عندما يكون الأصل متاحاً للاستخدام أو عندما ما يكون فى مكانه وفى حالته التى يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التى حددتها إدارة الوحدة الاقتصادية.

(د) يمكن استخدام الطرق المتعددة لحساب الإهلاك لتحميل قيمة الإهلاك بطرق منتظمة على مدار العمر الإنتاجى المقدر للأصل، وتشمل هذه الطرق طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص وطريقة مجموع الوحدات، وطريقة إعادة التقدير.

وكما هو معروف، ينتج عن استخدام طريقة القسط الثابت تحميل قيمة ثابتة على الفترات المحاسبية خلال العمر الإنتاجى المقدر للأصل إذا لم يتغير. وتؤدى طريقة القسط المتناقص إلى تحميل مبالغ متناقصة على فترات العمر الإنتاجى المقدر للأصل، وتؤدى طريقة مجموع الوحدات إلى تحميل قيم تعتمد على الاستخدام المتوقع للأصل أو على عدد الوحدات المنتجة، وتؤدى طريقة إعادة التقدير إلى تحميل قيم تعتمد على مقدار النقص الذى يطرأ - فى بعض الأصول نتيجة استخدامها.

( و ) تستخدم الطريقة غير المباشرة في تسجيل قيد تسوية الإهلاك، وذلك بجعل حساب إهلاك الأصول الثابتة (ح/3321) مديناً مقابل جعل حساب مخصص إهلاك الأصول الثابتة (ح/261) دائناً بذات القيمة.

( ز ) يتم تقسيم حساب مخصص إهلاك الأصول الثابتة (ح/261) إلى حسابات فرعية تظهر مخصص إهلاك كل أصل من الأصول الثابتة على حدة طبقاً للتقسيم الوارد بالدليل المحاسبي (راجع البند رقم 1-2-2 من هذه الفرعية).

### 3-2-2 عمليات الاعباء والخسائر:

تتضمن الاعباء والخسائر تسعة حسابات هي:

مصرفات سنوات سابقة	356	مخصصات بخلاف الإهلاك	351
خسائر رأسمالية	357	ديون معدومة	352
خسائر غير عادية	356	خسائر بيع أوراق مالية	353
ضرائب الدخل	359	أعباء وخسائر متنوعة	354
		خسائر فروق العملة	355

وبتحليل عناصر الأعباء والخسائر من حيث طبيعتها المؤثرة على المعالجة المحاسبية يمكننا التمييز بين مجموعتين على النحو التالي :

المجموعة الأولى،

وهي مجموعة الحسابات التي تمثل عمليات، يترتب عليها أعباء نقدية. وهذه الحسابات هي: ح/ تعويضات وغرامات (ح/3543) ح/ تبرعات واعانات (ح/3544) - وهما من الحسابات الفرعية لحساب اعباء وخسائر متنوعة (ح/354) - ح/ مصرفات سنوات سابقة (ح/356) - ح/ ضرائب الدخل (ح/369).

وتستند المعالجة المحاسبية المرتبطة بحسابات هذه المجموعة على انقواع التالية :

- يتم تطبيق القاعدة العامة الخاصة بتسجيل المدفوعات، حيث يتم توسط ح/ مصرفات مستحقة السداد (ح/286) للثلاثة حسابات الأولى (ح/3543، ح/

3544 (ح/356) . أما الحساب الرابع (ح/ 359 ) يوسط ح/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات - مصلحة الضرائب العامة (ح/2843).

- فى نهاية الفترة المالية يتم تسوية حسابات هذه المجموعة بتطبيق أساس الإستحقاق، ويقفل ما يخص السنة من مصروفات تمثلها هذه الحسابات بجعلها دائنة مقابل جعل ح/ حسابات قائمة الدخل وتوزيعات الأرباح (ح/29) مديناً .

### المجموعة الثانية،

وهى مجموعة الحسابات التى تنطوى على عمليات تمثل تسويات لا يترتب عليها مدفوعات نقدية. وهذه الحسابات هى: (ح/ مخصصات - بخلاف الإهلاك (ح/ 351)، وح/ ديون معدومة (ح/ 352)، وح/ خسائر بيع أوراق مالية (ح/ 352)، وح/ خسائر بيع مخلفات (ح/ 3541)، وخسائر بيع خامات ومواد وقطع غيار (ح/3542) وهما حسايان فرعيان لحساب أعباء وخسائر متنوعة(ح/354)، ح/ خسائر فروق العملة (ح/ 355)، وخسائر رأسمالية (ح/ 357)، ح/ خسائر غير عادية (ح/354).

ونعرض لقواعد المعالجة المحاسبية لكل من خسائر فروق العملة (ح/ 355)، والديون المعدومة (ح/352) وعلاقتها بمخصص الديون المشكوك فى تحصيلها الذى هو أحد حسابات مخصصات - بخلاف الإهلاك (ح/ 351)، وذلك على نحو ما سيرد فيما يلى:

### 2-2-3 المعالجة المحاسبية للتقلبات فى أسعار العملات الأجنبية،

أوضح قرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم 9640 لسنة 1990 المعالجة المحاسبية للتقلبات فى أسعار العملات الأجنبية، حيث نص على ما يلى، يفتح حساب بأسم موازنة تقلبات أسعار العملات الأجنبية ضمن حساب الأرصدة الدائنة الأخرى (ح/ 289) ترحل اليه الفروق التى قد تنشأ بين سعر العملة فى تاريخ الإستخدام والسعر الذى تم الحصول به عليها وكذلك الفروق الدائنه والمدينه الناتجة عن اعادة تسجيل الأرصدة من العملات الأجنبية. وفى نهاية السنة المالية اذا كان رصيد الحساب المذكور دائناً يقفل

في قائمة الدخل ضمن حسابات إيرادات وأرباح أخرى - أرباح فروق العملة (ح/ 433)، أما إذا كان الرصيد مديناً فيقفل ضمن حسابات اعباء وخسائر - خسائر فروق العملة (ح/ 355)، .

ومن النص السابق يتم معالجة التقلبات في أسعار العملات الأجنبية باتباع القواعد الآتية:

1- يخص ح/ موازنة تقلبات أسعار العملات الأجنبية وهو أحد الحسابات الفرعية ل ح/ الأرصدة الدائنة الأخرى (ح/ 289) لتسجيل فروق أسعار العملة سواء الناتجة عن الحصول على العملات الأجنبية خلال السنة أو الناتجة عن إعادة تسجيل الأرصدة من العملات الأجنبية .

2- في نهاية السنة يتم تسوية ح/ موازنة تقلبات أسعار العملات الأجنبية بالتمييز بين مايلي :

- في حالة وجود أرباح عملات أجنبية فإن رصيد هذه الحساب يكون دائناً، وعند تسويته يجعل مديناً مقابل جعل ح/ تقلبات أسعار العملات الأجنبية دائناً، ثم يقفل في ح/ حسابات قائمة الدخل وتوزيعات الأرباح (ح/ 29) .

- في حالة وجود خسائر عملات أجنبية فإن رصيد هذا الحساب يكون مديناً، عند تسويته يجعل دائناً مقابل جعل ح/ تقلبات أسعار العملات الأجنبية مديناً، ثم يقفل الحساب في ح/ حسابات قائمة الدخل وتوزيعات الأرباح (ح/ 29) .

2-2-4 المعالجة المحاسبية للديون المعدومة. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها،

تتمثل الديون المعدومة في كل مايعدم من حقوق للوحدة طرف عملائها وكذلك أرصدة حسابات مدينة أخرى. أما مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فهو يمثل مايحمل للفترة المالية لمقابلة احتمال عدم تحصيل حقوق الوحدة طرف المدينين بصفة عامة. وتتم المعالجة المحاسبية بالنسبة للديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها باتباع القواعد الآتية :

- في نهاية كل فترة مالية يتم دراسة كل رصيد من أرصدة الديون المستحقة للوحدة الاقتصادية ، ويكون مخصص لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها

طبقاً لنتيجة هذه الدراسة. ويتم اثبات تكوين المخصص بجعل حـ/  
مخصصات - بخلاف (حـ / 351) مديناً مقابل جعل حـ/ المخصصات -  
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (حـ / 266) دائناً .

- يقتصر استخدام حـ/ الديون المعدومة (حـ / 352) على مايعدم من ديون  
ليس لها مقابل في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو تلك التي لم  
يستوعبها هذا المخصص ويتم إثبات هذه الديون بجعل حـ/ الديون المعدومة  
(حـ/ 352) مديناً مقابل جعل حـ/ عملاء دائناً ، أما الديون التي لها مقابل في  
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فيتم تسويتها في المخصص بجعل  
حـ/ المخصصات - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (حـ / 266)  
مديناً بمقدار ما يستوعبه منها مقابل جعل حـ/ عملاء دائناً .

- في نهاية السنة يتم اقفال حـ/ الديون المعدومة (حـ/ 352) ، حـ/  
مخصصات - بخلاف مخصصات الإهلاك (حـ / 351) حـ/ قائمة الدخل  
وتوزيعات الأرباح (حـ/ 29) .

مثال(7) لحالة أعباء وخسائر:

فيما يلي بعض أرصدة حسابات الاعباء والخسائر لأحدى شركات القطاع  
عام في 2005/6/30 .

موازنة تقلبات اسعار العملات الأجنبية		8500
الديون المعدومة		2000
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	6300	
مخصص ضرائب متنازع عليها	5000	

فإذا علمت مايلي :

أولاً: المبالغ المسددة خلال شهر يونيه 2005 كانت كالاتي (المبالغ  
بالجنيهات): 3000 تبرعات واعانات للغير ، 2000 تعويضات وغرامات ،  
1000 قيمة اعلان بجريدة الأهرام يخص السنة الماضية لم يؤخذ في  
الحسبان عند تسوية المصرفيات ، 25000 ضريبة أرباح العام .



ثانياً ، اتضح عند الجرد مايلي :

1- زادت قيمة العملات الأجنبية المودعة بخزينة الإدارة بمقدار ٥٠٠ جنيه بسبب ارتفاع أسعار الصرف .

2- بدراسة أرصدة العملاء تبين مايلي :

(أ) ديون معدومة على شركات قطاع خاص بلغت 500 جنيه منها 300 جنيه له مقابل في الديون المشكوك في تحصيلها .

(ب) الديون المشكوك في تحصيلها 4000 جنيه .

٣- تقرير تكوين المخصصات الآتية :

(أ) 4000 جنيه لمقابلة الضرائب المتنازع عليها، علما بأنه لم يستخدم المخصص المكون في العام الماضي لعدم التمكن من التصالح مع مصلحة الضرائب.

(ب) 6000 جنيه لمقابلة النقص في سعر بيع الإنتاج التام عن تكلفته.

المطلوب : إجراء مايلزم من قيود لإثبات المبالغ المسددة خلال شهر يونيه 2005، وكذلك قيود التسوية والإقفال وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبي الموحد .

من حـ/ نقدية بالصندوق الى حـ/ الأرصدة الدائنة الأخرى حـ/ موازنة تقلبات أسعار العملات الأجنبية تسوية قيمة العملات الأجنبية بمقدار الزيادة في أسعار الصرف	194 289	500	500
من حـ/ أعباء وخسائر حـ/ خسائر فروق العملة الى حـ / الأرصدة الدائنة الأخرى حـ / موازنة تقلبات أسعار العملات الأجنبية تسوية حـ / موازنة تقلبات أسعار العملات الأجنبية .	35 355 289	8000	8000
من مذكورين حـ/ مخصصات حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها حـ/ أعباء وخسائر حـ/ ديون معدومة الى حـ / عملاء تسوية الديون المعدومة عند الجرد.	26 266 35 352 171	500	300 200
من حـ/ أعباء وخسائر حـ/ مخصصات - بخلاف الإهلاك الى حـ/ المخصصات حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها تسوية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	35 351 26 266	4000	4000
من حـ/ أعباء وخسائر حـ / مخصصات - بخلاف مخصصات الإهلاك الى حـ/ المخصصات حـ/ مخصص هبوط أسعار مخزون الانتاج التام حـ/ مخصص الضرائب المتنازع عليها تسوية المخصصات المذكورة .	35 351 26 264 266	10000	10000

من حـ/ أعباء وخسائر	3543		31000
3000 حـ/ تبرعات واعانات للغير	3544		
2000 حـ/ تعويضات وغرامات			
1000 حـ/ مصروفات سنوات سابقة	356		
5000 حـ/ ضرائب الدخل	359		
الى مذكورين			
حـ/ مصروفات مستحقة السداد	286	6000	
حـ/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات	284	25000	
حـ/ مصلحة الضرائب العامة	2843		
إثبات استحقاق المصروفات المذكورة عن شهر يونيه .			
من مذكورين			
حـ/ مصروفات مستحقة السداد	286	6000	
حـ/ حسابات دائنة للمصالح والهيئات	284	25000	
حـ/ مصلحة الضرائب العامة	2843		
الى حـ/ حسابات جارية بالبنوك	193	31000	
إثبات سداد المصروفات المذكورة عن شهر يونيه			
من حـ/ حسابات قائمة الدخل وتوزيعات الأرباح	29		55200
الى حـ/ أعباء وخسائر	35	55200	
3000 حـ/ تبرعات واعانات	3543		
2000 حـ/ تعويضات وغرامات	3544		
1000 حـ/ مصروفات سنوات سابقة	356		
25000 حـ/ ضرائب الدخل	359		
8000 حـ/ خسائر فروق العملة	355		
200 حـ/ ديون معدومة	357		
14000 حـ/ مخصصات - بخلاف الإهلاك	351		
اقفال الاعباء والخسائر المذكورة.			

ثانياً، قواعد المحاسبة عن بعض عناصر الإيرادات،

استخدم النظام المحاسبي الموحد اصطلاح الإيرادات للتعبير عن ما يخص الفترة المالية من إيرادات الإستغلال العادى الى جانب الأرباح التى تتحقق للوحدة الاقتصادية خلال تلك الفترة، وبذلك يكون النظام قد أخذ بمفهوم الدخل الشامل .

وقد قسم النظام المحاسبي الموحد الإيرادات على مستوى الحسابات العامة الى أربعة حسابات نوردها ونوضح مضمون كل منها على نحو مايلى :

- إيرادات النشاط (ح/41): تتمثل فى تلك الإيرادات المتولدة من مزاوله الوحدة الاقتصادية لأنشطتها الرئيسية، ويراعى تطبيق ما يقضى به المعيار المحاسبي الخاص بالإيراد<sup>(1)</sup>.

- منح وإعانات (ح/42): يدرج فى هذا الحساب نصيب الفترة المالية من المنح الحكومية والإعانات من الغير التى تحصل عليها المنشأة عيناً أو نقداً وترتبط بتكاليف إيرادات النشاط، ويخرج عن نطاق هذا الحساب المنح والإعانات التى تحصل عليها المنشأة مقابل خسائر تحملتها أو نفقات لا تدخل ضمن تكاليف إيرادات النشاط. ويراعى أن يطبق بشأن هذه المنح ما يقضى به المعيار المحاسبي الخاص بالمحاسبة عن المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية، وذلك فيما لم يرد به نص خاص فى شرح هذا الحساب<sup>(2)</sup>.

- إيرادات استثمارات وفوائد (ح/43)، وتتمثل فى إيرادات الاستثمارات والفوائد التى تحصل عليها الوحدة الاقتصادية المتولدة من الغير.

- إيرادات وأرباح أخرى (ح/44): وتتمثل فى مجموعة من الإيرادات الفرعية التى لا ترتبط بالنشاط الرئيسى للوحدة الاقتصادية ، ومن أمثلتها المخصصات التى انتفى الغرض منها، والديون التى سبق اعدامها ، وأرباح بيع الأوراق المالية، أرباح فروق العملة، والأرباح الرأسمالية.

(1) راجع المعيار المحاسبي المصرى، رقم (11).

(2) راجع المعيار المحاسبي المصرى، رقم (12).

ولما كانت إيرادات النشاط تمثل العنصر الرئيسي والأهم من بين العناصر السابقة، فإنه يتم مناقشتها بشئ من التفصيل على النحو التالي، حيث قسم النظام المحاسبي إيرادات النشاط الى ثلاثة حسابات مساعدة، وذلك كما سيرد فيما يلي:

- إجمالي مبيعات إنتاج تام (ح 441)، ويقصد بالإنتاج التام ما تنتجه الوحدة من منتجات نهائية، ويختلف مفهوم مبيعات الإنتاج التام تبعاً لاختلاف نوع النشاط وذلك على النحو التالي :

وبالنسبة لنشاط الصناعة، يتمثل في قيمة المبيعات من السلع المصنعة بموجب الفواتير حسب سعر البيع تسليم مخازن الوحدة البائعة.

وبالنسبة لنشاط المقاولات، يتمثل في قيمة الأعمال التامة المعتمدة التي تم تنفيذها لحساب الغير، ويراعى عند إثبات الإيرادات المتولدة عن هذه الأعمال تطبيق ما يقضى به المعيار المحاسبي الخاص بعقود الإنشاء<sup>(1)</sup>.

وبالنسبة لأنشطة الإسكان والتعمير واستصلاح واستزراع الأراضي. تتحدد الواقعة المنشئة للبيع الخاصة بتلك المشروعات بالتعاقد على بيعها مع صلاحيتها للتسليم طبقاً لشروط التعاقد، سواء كانت هذه المشروعات قد تم تنفيذها كلياً أو جزئياً. ويتمثل إجمالي مبيعات الإنتاج التام من هذه المشروعات في قيمة مبيعات الأراضي المستصلحة والمستزرعة والأراضي المخصصة للتعمير والإسكان والعقارات المعدة للإسكان.

وبالنسبة لنشاط الزراعة، يتمثل في قيمة مبيعات المحاصيل المنتجة.

وبالنسبة للبيع بالتقسيط. يراعى في حالة بيع الإنتاج التام بالتقسيط أن يدرج في الحساب (411) ثمن البيع النقدي، وكذا نصيب الأقساط المستحقة السداد من أرباح التقسيط (الفرق بين سعر البيع بالتقسيط وسعر البيع النقدي). مع تأجيل الاعتراف بنصيب الأقساط التي لم تستحق بعد من هذه الأرباح وإظهاره كأرباح مبيعات تقسيط مؤجلة تخص أعوام لاحقة (288).

(1) راجع المعيار المحاسبي المصري، رقم (8).

- إجمالي مبيعات بضائع مشتراة (ح/ 412). يتمثل في قيمة المبيعات من البضائع التي تشتري بغرض بيعها بالحالة التي اشتريت بها دون إجراء عمليات صناعية عليها، وذلك بموجب الفواتير حسب سعر البيع تسليم مخازن الوحدة الاقتصادية البائعة، ويراعى في حالة بيع هذه البضائع بالتقسيط تطبيق ما ورد بشرح حساب إجمالي مبيعات إنتاج نام (ح/ 411).

- أرباح مبيعات تقسيط تخص العام (ح/ 413)، يجعل هذا الحساب دائماً بما يتحقق خلال العام من أرباح مبيعات تقسيط مؤجلة تخص الإنتاج التام أو البضائع المشتراه، مقابل جعل حساب أرباح مبيعات تقسيط تخص أعوام لاحقة (ح/ 288) مديناً بذات القيمة، ويراعى فصل أرباح مبيعات التقسيط المحققة التي تخص كلا من الإنتاج التام والبضائع في حساب فرعى مستقل.

- خدمات مباحة (ح/ 414)، تتمثل في إجمالي الإيرادات (ثمن بيع الخدمة) التي تحققت من مباشرة النشاط الخدمي مثل نشاط الفنادق، المطاعم، المسارح ودور العرض، النقل والمواصلات، التخزين، النشر والإعلان، والاستشارات ... الخ.

- إيرادات تشغيل الغير (ح/ 415). تتمثل في قيمة التشغيلات التي تتم لحساب الغير على مواد أو منتجات لا تملكها الوحدة الاقتصادية.

- عائد عقود تأجير تمويلي (ح/ 416). يجعل هذا الحساب دائماً بما يتحقق خلال العام من عائد مؤجل خاص بعقود التأجير التمويلي مقابل تخفيض قيمة عائد عقود تأجير تمويلي يخص أعواماً لاحقة المدرج ضمن حساب - حسابات دائنة أخرى (ح/ 289) بذات القيمة.

- إيرادات النشاط الأخرى (ح/ 417). تتمثل في إيرادات النشاط بخلاف المدرجة في الحسابات السابقة، ومن أمثلة هذه الإيرادات ما يلي:

- الإيرادات التأمينية التي تحققها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي من اشتراكات تأمينية وعائد الاستثمارات وموارد الرعاية الاجتماعية.

- مقابل حق الانتفاع السنوي بالأراضي المقام عليها الوحدات السكنية أو

الإدارية التي تقوم بتنفيذها مشروعات الإسكان والتعمير ويتم بيعها دون بيع هذه الأراضي .

- الفوائد التي يحققها قطاع التوفير بالهيئة القومية للبريد نتيجة استثمار أمواله .

- عائد استثمارات في أسهم الذي تحصل عليه الشركة القابضة نتيجة مساهمتها في رؤوس أموال الشركات التابعة لها، ويراعى إدراج هذا الإيراد بالقيمة الإجمالية (قبل استنزال الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - إن وجدت) .

وسوف تقتصر دراستنا في هذه الفرعية على مناقشة قواعد المعالجة المحاسبية لمبيعات الإنتاج التام بالنسبة للنشاط الصناعي، وذلك على أساس أن المعالجة المحاسبية للأنشطة الأخرى تحتاج إلى أسس وقواعد تخرج من نطاق دراستنا في هذا الكتاب .

قواعد المعالجة المحاسبية لمبيعات الإنتاج التام. تستند المعالجة المحاسبية لمبيعات الإنتاج التام على مجموعة من القواعد تتمثل في الآتي:

1- تسجل العمليات المرتبطة بالمبيعات في مجموعة من الحسابات المستقلة التي يمكن عن طريقها التوصل لصافي قيمة المبيعات الذي يظهر بحساب المتاجرة كما سيتضح لنا في الفصل التالي، وتتمثل هذه الحسابات في الآتي:

• مردودات داخلة من مبيعات سنوات سابقة (ح/4111). يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة المردودات الداخلة من مبيعات السنوات السابقة، ويقفل هذا الحساب في الجانب المدين من حساب المتاجرة .

• مرتجعات مبيعات (ح/4112). يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة المرتجعات من مبيعات العام، ويقفل هذا الحساب في الجانب المدين من حساب المتاجرة .

• خصم مسموح به (ح/4113). يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الممنوح للعملاء من خصم نقدي على المبيعات أو خصم الكمية المعلق على شرط، ويقفل هذا الحساب في الجانب المدين من حساب المتاجرة .

• مسموحات مبيعات (ح/4114)، يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة المسموحات الممنوحة للعملاء نظير ما يعترى هذا الإنتاج من عيوب أو عدم مطابقة للمواصفات ، ويقفل هذا الحساب فى الجانب المدين من حساب المتاجرة.

2- يتم تطبيق القاعدة العامة لتسجيل المقبوضات بتوسط ح/ عملاء (ح/171) .

3- يتم اقفال ح/ إجمالى مبيعات إنتاج تام (ح/ 411) فى نهاية الفترة المالية فى ح/ المتاجرة بجعل الأول مديناً مقابل جعل الثانى دائناً .

ويلاحظ أن هذه القواعد تنسحب على معالجة البضائع بغرض البيع مع احلال ح/ إجمالى مبيعات بضائع مشتراه (ح/412) محل ح/ إجمالى مبيعات انتاج تام (ح/411) .

مثال (8) حالة مبيعات الإنتاج التام ،

فيما يلى البيانات الخاصة بعمليات الإنتاج التام لاحدى شركات قطاع الأعمال التى تمت خلال شهر يناير 2005 ( المبالغ بالجنيهات ) :  
أولاً ، من يومية المبيعات ،

20000 مبيعات / صنف (ص) لشركات قطاع خاص ، 50000 مبيعات / صنف (س) لشركات قطاع الأعمال العام .

ثانياً ، من يومية المقبوضات ،

10000 من عملاء قطاع الأعمال العام ، 3000 من عملاء قطاع خاص ، وقد تمت جميعها بشيكات .

ثالثاً ، من يومية العمليات المتنوعة ،

3000 مردودات مبيعات صنف (س) ، 5000 مرتجعات مبيعات الصنف (س) ، 1000 مسموحات مبيعات / صنف (س) ، 20000 خصم مسموح به / صنف (س) ، وهذه العمليات تخص عملاء قطاع الأعمال العام .

المطلوب : اجراء مايلزم من قيود وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبى الموحد .



الحل :

<p>من حـ/ عملاء 171</p> <p>50000 حـ/ عملاء قطاع الأعمال العام</p> <p>20000 حـ/ عملاء قطاع خاص</p> <p>الى حـ / إجمالي مبيعات إنتاج تام 411</p> <p>20000 حـ/ إجمالي مبيعات صنف ص</p> <p>50000 حـ/ إجمالي مبيعات صنف س</p> <p>إثبات إجمالي مبيعات شهر يناير.</p>			70000
<p>من حـ/ حسابات جارية بالبنوك 193</p> <p>الى حـ / عملاء 171</p> <p>10000 حـ/ عملاء قطاع الأعمال العام</p> <p>3000 حـ/ عملاء قطاع خاص</p> <p>إثبات المتحصلات من العملاء عن شهر يناير.</p>		13000	13000
<p>من مذكورين</p> <p>3000 حـ/ مردودات مبيعات صنف س 4111</p> <p>5000 حـ/ مرتجعات مبيعات - صنف ص 4112</p> <p>2000 حـ/ خصم مسموح به - صنف س 4113</p> <p>1000 حـ/ مسموحات مبيعات - صنف س 4114</p> <p>الى حـ / عملاء 171</p> <p>حـ/ عملاء قطاع الأعمال العام</p> <p>إثبات المردودات والمرتجعات والخصم النقدي ومسموحات المبيعات عن شهر يناير.</p>		11000	11000

## الأسئلة والتمارين

أولاً، الأسئلة النظرية،

السؤال الأول: تكلم بإختصار عن كل مما يأتي:

- 1- مفهوم النظام المحاسبي الموحد.
- 2- أهداف النظام المحاسبي الموحد.
- 3- المعايير المتبعة عند إعداد النظام المحاسبي الموحد.
- 4- تصنيف وترميز الحسابات في الدليل المحاسبي الموحد.
- 5- تسجيل معاملات الوحدة الاقتصادية وربطها بحركة النقدية في النظام المحاسبي الموحد.

السؤال الثاني: حدد ماذا يعنى النظام المحاسبي الموحد بمضمون المفاهيم الآتية:

- 1- المشروعات تحت التنفيذ
- 2- النفقات المرسمة.
- 3- القيمة ،فوب، القيمة ،سيف، .
- 4- حسابات الحركة ،حسابات الأرصدة، .

ثانياً، التمارين،

التمرين الأول:

في 25/3/2005 تعاقدت الشركة العربية للنقل الداخلى - احدى الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام - مع وكيل شركة شيفرولية بالاسكندرية على شراء عدد 5 سيارات نصف نقل سعر السيارة 20000 جنيه، وفيما يلى البيانات الخاصة بهذا التعاقد:

- 1- فى 2/4/2005 استلمت الشركة المصرية للنقل الداخلى عدد 2 سيارة بعد سداد قيمتها بشيك، وقد تم إستخدامها مباشرة.
- 2- فى 8/4/2005 طلب وكيل شركة شيفرولية دفعة مقدمة 20% من قيمة باقى السيارات المتعاقد عليها. وقد تم سداد هذه القيمة بشيك.
- 3- فى 15/4/2005 تم استلام عدد 3 سيارات وسدد المستحق لوكيل شركة شيفرولية بشيك، وقد سلمت السيارات بجراج الشركة.
- 4- فى 4/5/2005 تم تجهيز السيارات المستلمة فى 15/4 بأوناش يمكن إستخدامها لرفع السيارات التى تتعرض لحوادث بالطريق، وقد بلغت تكاليف

التجهيز 12000 جنيه تم سدادها بشيك، وأصبحت السيارات صالحة للإستخدام.  
المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبي الموحد.  
التمرين الثاني:

في 2006/2/1 تعاقدت احدى الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام على شراء قطعة أرض فضاء قيمتها 150000 جنيه، وقد كانت شروط التعاقد كالاتي:

1- في 2006 /2/5 تم التوقيع على عقد البيع بعد سداد مبلغ 50000 جنيه دفعة مقدمة.

2- في 2006/2/20 تم نقل ملكة الأرض للشركة بعد سداد 60% من المبلغ المتبقى من قيمة الأرض على دفعات نصف سنوية لمدة سنتين بفائدة 12% تسدد مع كل دفعة.

فإذا علمت أن شروط التعاقد قد تم تنفيذها في مواعيدها وبلغت مصاريف نقل الملكية 800 جنيه تم سدادها.

المطلوب: إثبات ما يلزم من قيود لتسجيل العمليات السابقة حتى 2006/2/20 وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبي الموحد.

التمرين الثالث:

تعاقدت شركة النصر للسيارات مع أحد المقاولين على تغطية مبنى الإدارة العامة بالقاهرة بتكلفة 125000 جنيه. وقد تم الحصول على البيانات الآتية من سجلات الشركة.

1- في 2006/3/1 تم سداد دفعة مقدمة بشيك بمبلغ 25000 جنيه.

2- في 2006/3/10 قدم المقاول مستخلصاً بمبلغ 20000 جنيه قيمة مواد البناء المشونة بالموقع تم خصمه من الدفعة المقدمة.

3- في 2006/5/2 قدم المقاول مستخلصاً بمبلغ 40000 جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال الأساسات، وقد تم سداد القيمة بشيك بعد تسوية الدفعة المقدمة.

4- في 2006/6/30 قدم المقاول مستخلصاً بمبلغ 30000 جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال الأسقف، وقد تم سداد القيمة بشيك.

**المطلوب:** إجراء ما يلزم من قيود لتسجيل العمليات السابقة وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبي الموحد.

**التمرين الرابع:**

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام.

1- المستلزمات السلعية المشتراه للإستخدام المباشر:

5000 جنيه مواد خام رئيسي، 2000 جنيه مواد خام مساعدة، 1000 جنيه مواد تعبئة مستهلكة، وقد سددت جميع المبالغ بشيكات لصالح شركات قطاع الأعمال العام.

2- تم دفع مبلغ 23000 جنيه بشيك تأمين لمصلحة الجمارك من تحت حساب الرسوم الجمركية عن آلات تم التعاقد على شرائها من اليابان.

3- الأصول المشتراة بشيكات:

(أ) 80000 جنيه استثمارات مالية منها 10000 جنيه سندات حكومية، 30000 جنيه شهادات استثمار، 40000 جنيه أسهم أجنبية، وقد تم السداد بشيكات.

(ب) المستلزمات السلعية المشتراه والمسلمة للمخازن كالتالي:

20000 جنيه مواد خام رئيسية، 15000 جنيه قطع غيار ومهمات صيانة، 25000 جنيه وقود، سددت جميعها لشركات قطاع الأعمال العام بشيكات.

**المطلوب:** إجراء ما يلزم من قيود لتسجيل العمليات السابقة وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبي الموحد.

**التمرين الخامس:**

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بإحدى شركات قطاع الأعمال العام خلال شهر يونيه 2005.

أولاً، المدفوعات بشيكات (المبالغ بالجنيهات)،

1000 مياه وانارة، 1500 أدوات كتابية، 3000 تليفون وتكس، 2000 صيانة آلات، 5000 تبرعات، 6000 ضريبة مباني، 7000 اعلان يخص السنة السابقة، 5000 إيجار مباني مستأجرة، 2000 تأجير خدمات الحاسب الآلي

بكلية التجارة، 300 قسط تأمين ضد الحريق، 8000 بضائع بغرض بيعها تتضمن 500 حصيلة خزانة .

ثانياً، المنصرف من المخازن للأقسام (المبالغ بالجنيهات) :

5000 مواد خام رئيسية، 1800 مواد خام مساعدة، 2000 مواد تشحيم، 500 مواد تعبئة وتغليف مستهلكة، 1500 قطع غيار، 200 مخلفات .

ثالثاً، نتائجه جرد مخزن المستلزمات السلعية (المبالغ بالجنيهات) :

500 عجز في مخزن الخامات الرئيسية تتضمن 400 عجز طبيعي والباقي تحمله أمين المخزن، 2000 زيادة في مخزن مواد التعبئة والتغليف المتدالة تتمثل في :

1000 تخص مستند صرف لقسم التعبئة لم ترسل إليه، 800 فاتورة مشتريات من شركة قطاع خاص لم تسجل في الدفاتر، 200 لم يستدل على سببها، وقد إعتدتها الإدارة .

المطلوب: إجراء ما يلزم من قيود لتسجيل العمليات السابقة وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبي الموحد .

التمرين السادس:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بإحدى شركات قطاع الأعمال العام خلال السنة المنتهية في 2005/6/31 .

1- أعدم خلال العام ديون قدرها 10000 جنيه منها ديون معدومة سبق أن كون لها مخصص قيمته 8000 جنيه، والباقي ديون معدومة لم يكن لها مخصص، وبفحص حسابات العملاء اتضح أن قيمة الديون المشكوك فيها 6000 جنيه، علماً بأن رصيد الديون المشكوك في تحصيلها ففى بداية السنة 12000 جنيه .

2- تم سداد قيمة الفواتير التالية: 2000 جنيه مياه وأنارة، 1000 جنيه أدوات كتابية، 2500 جنيه تليفون وتلكس .

3- بلغت الأجر والمرتبات الإجمالية عن الشهر 50000 جنيه، ومساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية 3000 جنيه، ويوضح كشف الأجر الاستقطاعات التالية، 3500 ضريبة موحدة على المرتبات والدمغة، 1500 جنيه حصة العاملين في التأمينات الاجتماعية، 900 اشتراك العاملين في

- الإدخار، 400 زقسط مستحقة لمحلات عمر أفندى، 200 جنيه أحكام بنفقات شرعية، 350 جنيه أقساط مشتريات من الوحدة، 250 جنيه أقساط سلف العاملين من الوحدة، وقد تم إصدار شيكات بالاستقطاعات وبصافى الأجور.
- 4- بلغت المزايا العينية التى صرفتها الشركة للعاملين بها بواسطة مراكز الخدمات الإجتماعية، 8000 جنيه تحليلها كالتالى: (3000 جنيه أجور نقدية، 500 جنيه مزايا عينة، 50 جنيه تأمينات إجتماعية، 100 جنيه مساهمة الوحدة فى التأمينات الاجتماعية)، 2350 جنيه مستلزمات سلعية، 1300 جنيه مستلزمات خدمية، 700 إهلاك أصول ثابتة تبلغ مساهمة العاملين فى هذه المزايا، 2000 جنيه حصل منها 30% نقداً واستقطع الباقى من أجورهم.
- 5- بلغت قيمة المبالغ المسددة بشيكات لجمعية الأسر المنتجة بالاسكندرية 4000 جنيه مقابل ملابس توحيد الزى تم توزيعها على العاملين مجاناً.
- 6- بلغت المبالغ المسددة لبعض العاملين من خزينة الإدارة 4500 جنيه منها، 1700 جنيه مقابل تعويضات إصابة العمل، والباقى سلف تخصم من المرتب.
- 7- بلغت مرتجعات الأجور تم توريدها لخزينة الإدارة 1100 جنيه.
- المطلوب: إجراء ما يلزم من قيود لتسجيل العمليات السابقة وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبى الموحد.

## الفصل الرابع

### القوائم المالية لشركات الأموال

تهدف القوائم المالية إلى تلبية احتياجات المجموعات المختلفة من أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية باعتبار أنها تمثل المصدر الرئيسي لتوفير المعلومات لكل من الأطراف الداخلية والخارجية المهتمة بالوحدة. وعلى الرغم من أهمية ذلك الدور إلا أنه في ظل النمو المستمر لبيئة الأعمال وتطور وسائل الاتصال الإلكتروني، أصبح يوجه للقوائم المالية الختامية التقليدية بعض الانتقادات فيما يتعلق بتوقيت إعدادها وما تتضمنه من معلومات، بما يعنى عدم كفايتها كنظام لتوصيل المعلومات المالية بصورة دورية ومنتظمة، وفي التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات من قبل الأطراف المتعددة داخل الوحدة وخارجها. ولذلك كان من الضروري تحديث وتطوير القوائم المالية الختامية التقليدية بصورة مستمرة بما يتناسب مع النمو المستمر للاحتياجات المتزايدة للمعلومات عن طريق تدعيمها بقوائم أخرى إضافية تساعد على توصيل المعلومات بصورة دورية مستمرة ومنتظمة وفي الوقت المناسب. فظهرت القوائم المالية الفترية أو البينية التي يقصد بها القوائم المالية المعدة بين أجزاء السنة أى عن فترات ربع أو نصف سنوية، لتوصيل المعلومات المالية في التوقيت المناسب قبل أن تفقد هذه المعلومات قيمتها وأهميتها بالنسبة لكل من الأطراف الداخلية والخارجية المهتمة بالوحدة الاقتصادية. ويتناول هذا الفصل القوائم المالية لشركات الأموال على نحو ما سيرد في الفقرات التالية:

#### 1- القوائم المالية السنوية،

تعد القوائم المالية التي تقوم بإعدادها ونشرها شركات الأموال السنوية من أهم مصادر الحصول على المعلومات المالية الموثوق فيها بالنسبة لكل الأطراف الداخلية والخارجية المعنية بأمر الوحدة الاقتصادية، وذلك بسبب خضوعها لمراجعة مراقب الحسابات وأعدادها بصورة دورية منتظمة من قبل مصدر رسمي مسئول يمكن الوثوق به، وقد تطلب ذلك ضرورة إعدادها بما يتناسب مع النمو المستمر للاحتياجات المتزايدة للمعلومات وبيئة الأعمال الحديثة، بحيث يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها في إتخاذ القرارات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق كان اهتمام المشرع المصرى بالتقارير المالية،

فصدر القانون رقم 26 لسنة 1954 الخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة المعدل بالقانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية الذي أكد على ضرورة اعداد القوائم المالية السنوية بصفة أساسية وتقديمها إلى الجمعية العامة للشركة المساهمة لاعتمادها خلال ستة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية.

فلقد أوضحت المادة 187 من القانون 159 لسنة 1981 بأن يقوم مجلس إدارة الشركة أو الشركاء المدبرون بحسب الأحوال باعداد ونشر التقارير المالية في نهاية كل سنة مالية في صحيفتين يوميتين، وذلك قبل تاريخ عقد الجمعية العمومية بعشرين يوماً على الأقل مع إرسال صورة مما ينشر على هذا الوجه للهيئة العامة لسوق المال. وتتمثل هذه التقارير فيما يلي :

- الميزانية .

- حساب الأرباح والخسائر.

- تقرير مكتوب عن موقف الشركة ونشاطها خلال السنة .

ولقد أوضحت المادة رقم 188 من القانون رقم 159 لسنة 1981 والمستبدلة بقرار وزير الاقتصاد رقم 204 لسنة 1991 البيانات التي يجب أن تشتمل عليها القوائم المالية المنشورة، كما تضمن الملحق رقم (3) المرفق لللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 نماذج للقوائم المالية التي تلزم شركات المساهمة بإعدادها. كما حددت المادة رقم 189 من القانون 159 لسنة 1981 والمستبدلة بقرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1997 موعد إعداد القوائم المالية الختامية خلال شهرين على الأكثر من تاريخ أنتهاء السنة المالية للشركة. كما تقضى المادة رقم 186 من ذات القانون بأنه على الرغم من أن السنة المالية للشركة تكون أثنى عشرة شهراً فقط، إلا أنه في حالة تعديل بداية ونهاية السنة المالية فإنه يجب على الشركة المساهمة اعداد ميزانية تسوية انتقالية عن المدة من تاريخ أنتهاء السنة المالية قبل التعديل إلى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل. وتؤكد المادة 190 من هذا القانون على عدم تغيير الشكل الذي تقدم به الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة المساهمة من سنة إلى أخرى، ويجوز على سبيل الاستثناء تغيير بعض البنود بشرط أن تتضمن الملاحظات الملحقة بالميزانية بيان هذا التغيير وأسبابه وآثاره .



وجدير بالذكر أنه قد أستمّر العمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 159 لسنة 1981 . حتى صدور قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية رقم 95 لسنة 1992 بناء على قرار وزير الاقتصاد رقم 125 لسنة 1993 والذي تسرى أحكامه على شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية. وطبقاً لذلك القانون يتم إعداد التقارير والقوائم المالية عن نشاط شركات المساهمة والتوصية بالأسهم وفقاً لمعايير المحاسبة ونماذج القوائم المالية الواردة بالملحق رقم (3) المرافق لللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 الذي حل محل الملحق رقم (4) المرافق لللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 .

ويلاحظ أن القانون رقم 95 لسنة 1992 لم يختلف عن قانون 159 لسنة 1981 فيما عدا بعض التعديلات الطفيفة التي تم إدخالها لجذب الاستثمار وتنشيط سوق الأوراق المالية. ومن أهمها ما تقضى به المادة 58 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1995، حيث نصت على أن تقوم الشركة التي تطرح أوراقاً مالية في اكتتاب عام بتقديم بيان إلى هيئة سوق المال بالتعديلات التي نظراً على نظامها الأساسي ونسب المساهمات في رأس مالها وإعداد تقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها خلال الشهر التالي لانتهاء تلك المدة، على أن تتضمن هذه التقارير قائمة المركز المالي ونتيجة النشاط مصدقاً على ما ورد بهما من مراقب الحسابات، وذلك طبقاً للنماذج المرافقة بالملحق رقم (3) المرافق لهذه اللائحة.

ورغبة من المشرع المصري في توفير الاحتياجات الفعلية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، ومسايرة القواعد والمبادئ المحاسبية الراجعة واعطاء المرونة اللازمة لتحقيق سهولة عرض القوائم المالية ووضوحها. صدر قرار وزير الاقتصاد رقم 502 لسنة 1997 بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، والذي أصل محله قرار وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 بإصدار المعايير المصرية الجديدة للمحاسبة، ويسرى هذا القرار على شركات الأموال بكافة أشكالها القانونية سواء أكانت شركات مساهمة خاصة ينظم أحكامها القانون 159 لسنة 1981 أو مملوكة لقطاع الأعمال العام يخضع لقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 204 لسنة 2001 بشأن تعديل الدليل المحاسبي، وذلك بهدف توفير أسس ومفاهيم وقواعد محاسبية موحدة

لشركات الأموال تنبثق عن معايير محاسبية مصرية تتفق بدورها مع معايير المحاسبة الدولية، وذلك في إطار ما يقضى به كل من قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته، وقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته.

وتتكون القوائم المالية السنوية التي تلتزم باعدادها شركات الأموال كافة طبقاً لما هو موضح في كل من القرار رقم (243) لعام 2006، والقرار رقم 204 لسنة 2001 من القوائم التالية :

- 1- قائمة المركز المالي.
- 2- قائمة الدخل.
- 3- قائمة توزيعات الأرباح المقترحة للأرباح.
- 4- قائمة التدفقات النقدية.
- 5- قائمة التغير في حقوق الملكية.
- 6- الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

والتي جانب تلك القوائم، فإن النظام المحاسبى الموحد قد الزم شركات قطاع الأعمال العام بإعداد حسابات ختامية وقوائم تفصيلية تتمثل في الآتى:

- 1- حساب تكلفة إنتاج أو شراء الوحدات.
- 2- حساب المتاجرة.
- 3- حساب الأرباح والخسائر.
- 4- حساب توزيع الأرباح.
- 5- قائمة الإنتاج والقيمة المضافة.

وسوف نركز مناقشتنا في هذا الفصل على القوائم المالية السنوية، على أن نؤجل القوائم والحسابات الختامية التفصيلية إلى مرحلة دراسية مقبلة. وعلى ذلك نعرض لنماذج القوائم المالية السنوية المعتمدة طبقاً لما جاء بالقرار رقم 204 لسنة 2001 بشأن تعديل الدليل المحاسبى، ثم نعرض لمضمون مكوناتها، وذلك على نحو ما سيرد فيما يلى:

#### 1-1 نماذج القوائم المالية السنوية،

تظهر نماذج القوائم المالية السنوية على نحو ما سيرد فيما يلى:

قائمة المركز المالي في / / 200

اسم الشركة: .....		نوع العملة: .....	
سنة المقارنة	التكلفة	مجمع الإهلاك	الصافي
	<b>الأصول طويلة الأجل ، الأصول الثابتة،</b>		
	أراضي	xx	xx
	مباني وإنشاءات ومرافق	xx	xx
	آلات ومعدات وأجهزة	xx	xx
	رسائل نقل وانتقال	xx	xx
	عدد وأدوات	xx	xx
	أثاث وتجهيزات	xx	xx
	.....	xx	xx
	<b>مشروعات تحت التنفيذ ،</b>		
	تكريم سلمي	xx	
	إنفاق استثماري	xx	xx
	<b>الأصول طويلة الأجل الأخرى</b>		
	الاستثمارات طويلة الأجل (القيمة السرفية ..)	xx	
	في شركات تابعة وشقيقة (بين كل نوع على حدة)		
	شهرة المحل	xx	
	براءات الاختراع والعلامات التجارية وما في حكمها	xx	xx
	<b>مجموع الأصول طويلة الأجل ،</b>		xxx
	<b>الأوصل المتداولة ،</b>		
	المخزون		
	خامات		
	وقود وقطع غيار		
	إنتاج غير تام		
	إحصاءة مشتراه بفرص البيع		
	إنتاج تام	xx	
	بمعه	xx	xxx

تابع قائمة المركز المالي في / / 200

سنة المقارنة			
	ما قبله ..	xx	xxx
	المدينون وأوراق القبض ،		
	عملاء (بعد خصم المخصص البالغ قيمته ..)	xx	
	أ. قبض (بعد خصم المخصص البالغ قيمته ..)	xx	
	حسابات مدينة لدى الشركات القابضة والناعبة والشقيقة	xx	
	حسابات مدينة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	xx	
	حسابات مدينة أخرى	xx	
	استثمارات متداولة في أوراق مالية :	xx	
	(بعد خصم المخصص البالغ قيمته ..)		
	(القيمة السوقية تبلغ ..)		
	النقدية :		
	ودائع لأجل بالبنوك	xx	
	حسابات جارية بالبنوك	xx	
	نقدية بالخرزينة	xx	xx
	مجموع الأصول المتداولة		xxx
	التزامات المتداولة ،		
	الخصومات :		
	مخصص صراخ منازع عليها	xx	
	مخصص مطالبات ومنازعات	xx	
	مخصصات أخرى (تذكر تفصيلاً)	xx	xxx
	البنوك الدائنة ،		xx
	الدائنون وأوراق الدفع ،		
	موردون وأوراق دفع	xx	
	حسابات دائنة مستحقة للشركات القابضة والناعبة والشقيقة	xx	
	دائنو توزيعات	xx	
	حسابات دائنة أخرى	xx	
	حسابات دائنة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	xx	
		xx	
	مجموع الالتزامات المتداولة (الخصوم)		xxx

تابع قائمة المركز المالي في / / 200

سنة المقارنة				
	ما قبله ..			xxx
	رأس المال العامل			xxx
	إجمالي الإستثمار			
	يتم نمويله على النحو التالي :			
	حقوق المساهمين،			
	رأس المال المصدر والمكتب فيه	xx		
	بخصم مبالغ غير مسددة	xx		
	رأس المال المدفوع		xx	
	الاحتياطات (تذكر تفصيلاً ...)		xx	
	أرباح أو (خسائر) مرحلة		xx	
	إجمالي حقوق المساهمين			xxx
	الالتزامات طويلة الأجل،			
	فروض من البنوك		xx	
	صكوك نمويل أو سندات		xx	
	فروض من شركات قابضة وتابعة وشقيقة		xx	
	أخرى		xx	
				xxx
	إجمالي نمويل رأس المال انعامل والأصول طويلة الأجل			xxx

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها ويتم الإفصاح عن تفاصيل كل حساب بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية . تقرير مراقبي الحسابات مرفق .

(رئيس مجلس الإدارة)

(عضو مجلس الإدارة)

قائمة الدخل عن الضرة المالية

من / / ١٩ إلى / / 200

اسم الشركة: .....				
سنة المقارنة	البيان	جزئي	جزئي	كلي
	صافي المبيعات (إيرادات النشاط)		xxx	
	بخصم: تكلفة المبيعات		xxx	
	مجموع الربح أو (الخسارة)			xxx
	بخصم:			
	مصروفات عمومية وإدارية		xx	
	مصروفات تمويلية		xx	
	مخصصات بخلاف الإهلاك		xx	
	رواتب مقطوعة وبدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة		xx	xxx
	إجمالي المصروفات			xxx
	يضاف:			
	إيرادات استثمارات وأوراق مالية من:			
	شركات قابضة وشقيقة		xx	
	قروض لوحدات مرتبطة		xx	
	أوراق مالية أخرى		xx	
	فوائد محصلة		xx	
	إيرادات أخرى عادية		xx	xxx
	صافي أرباح أو (خسائر) النشاط			xxx
	إيرادات غير عادية		xx	
	أرباح أو (خسائر) رأسمالية		xx	
	أرباح أو (خسائر) فروق العملة		xx	
				xxx
	بخصم منه			xxx
	مصروفات غير عادية			xxx
	صافي الربح أو (الخسارة) قبل ضرائب الدخل			xxx
	ضريبة الدخل			xx
	صافي الربح أو (الخسارة) بعد ضريبة الدخل			xxx

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح

عن الفترة المالية المنتهية في / / 200

اسم الشركة: .....			
سنة المقارنة	البيان	جزئي	كلي
	صافي الربح أو (الخسارة) بعد ضريبة الدخل	xx	xxx
	الأرباح أو (الخسائر) المرحلة من العام الماضي	xx	
	احتياطات محوثة (إن وجدت وتذكر تفصيلاً)	xx	
	صافي الربح القابل للتوزيع		
	يوزع كالاتي:		
	احتياطي قانوني	xx	
	احتياطي نظامي (يذكر تفصيلاً)	xx	
	احتياطي رأسمالي (إن وجد)	xx	
	نصيب المساهمين (بواقع للسهم)	xx	
	نصيب العاملين	xx	
	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إن وجدت)	xx	xxx
	احتياطات أخرى (تذكر تفصيلاً)	xx	
	أرباح محتجزة مرحلة للعام التالي		xxx

## قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية المنتهية في / / 200

سنة المقارنة	رقم الإيضاح	البيان
-		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل <sup>(١)</sup> ،
-		صافي الربح (الخسارة).
-		إجمالي التسويات.
-		صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
	(-)	مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ).
	-	منحصلات من بيع أصول ثابتة.
	(-)	مدفوعات لشراء استثمارات مالية.
	-	منحصلات من بيع استثمارات مالية.
	(-)	مدفوعات قروض طويلة الأجل.
	-	منحصلات أقساط قروض طويلة الأجل.
	(-)	مدفوعات لاقتناء أصول أخرى طويلة الأجل.
	-	منحصلات من بيع أصول أخرى طويلة الأجل.
	-	صافي التدفقات من أنشطة الاستثمار.
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
	-	منحصلات من إصدار أسهم رأس المال (أسهم نقدية).
	-	منحصلات من التزامات طويلة الأجل.
	(-)	مدفوعات لسداد أقساط التزامات طويلة الأجل.
	-	منحصلات من قروض قصيرة الأجل وسحب على المكشوف.
	(-)	مدفوعات لتسداد قروض قصيرة الأجل وسحب على المكشوف.
	(-)	مدفوعات لشراء الشركة جاتلباً من أسهمها (أسهم الخزينة).
	-	منحصلات من إعادة بيع الشركة لأسهمها المشتراه.
	(-)	توزيعات أرباح مدفوعة.
		صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
	-	رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة المالية.
	-	رصيد النقدية وما في حكمها آخر الفترة المالية/

(\* يجوز اتباع الطريقة المباشرة في عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل. وفقاً لما يقضى به المعيار المحاسبي الخاص بقائمة التدفقات النقدية.



قائمة التغير في حقوق الملكية

عن الفترة المالية المنتهية في / / 200

رصيد آخر المدة	النقص	الزيادة	رصيد أول المدة	رقم الإيضاح	البيان
-	-	-	-		رأس المال المصدر
(-)	(-)	(-)	(-)		أقساط لم يطلب سدادها
(-)	(-)	(-)	(-)		أقساط متأخرة سدادها
-	-	-	-		رأس المال المدفوع
					الاحتياطيات
-	(-)	-	-		احتياطي قانوني
-	(-)	-	-		احتياطي نظامي
-	(-)	-	-		احتياطي رأسمالي
-	(-)	-	-		احتياطيات أخرى (تذكر تفصيلاً)
-	(-)	-	-		
-	-	-	-		أرباح (خسائر) مرحلة
(-)	(-)	(-)	(-)		صافي بيع (خسارة) العام (أسهم الخزينة)
x	x	x	x		

## 2-1 مضمون مكونات القوائم المالية السنوية ،

### 1-2-1 قائمة المركز المالي ،

يتضح من نموذج قائمة المركز المالي أن المركز المالي للشركة يتم عرضه في صورة قائمة بحيث يتم عرض الأرقام الخاصة بكل بند فيها بالمقارنة مع أرقام السنة السابقة . ويتوافق تبويب قائمة المركز المالي مع التبويب المتعارف عليه الذي يقوم على أساس معيار الربحية وليس معيار السيولة ، حيث لا يقضى المعيار المحاسبى المصرى رقم (1) - الذى يتعلق بالمعلومات التى يجب الإفصاح عنها فى القوائم المالية - باتباع شكل معين لعرض معلومات قائمة المركز المالي . فوفقاً لهذا المعيار يستند ترتيب البنود وتبويبها فى المجموعات المختلفة التى وردت بالقائمة المرفقة إلى أهمية هذه البنود من حيث أثرها على القوائم المالية بالنسبة لمعظم المنشآت الصناعية والتجارية .

وتبدأ قائمة المركز المالي بالإفصاح عن الأصول ، حيث يتم تقسيمها إلى مجموعات مستقلة بداية بالأصول الثابتة التى ينبغى الإفصاح عن تفصيلات بنود من الأراضى والمباني والآلات والمعدات كل على حدة بطريقة مستقلة ويسعر تكلفتها مخصوماً منها المخصصات الخاصة بالاهلاك بالتفصيل . ثم المشروعات تحت التنفيذ المتمثلة فى التكوين السلعى والانفاق الاستثمارى وبعدها يتم عرض مجموعة الأصول طويلة الأجل الأخرى التى تتضمن الاستثمارات طويلة الأجل بحيث يتم التمييز بين كل من الاستثمارات فى الشركات التابعة والاستثمارات فى الشركات الشقيقة والاستثمارات الأخرى ، مع بيان القيمة السوقية للمدراج منها فى سوق الأوراق المالية إذا كانت مختلفة من القيمة الظاهرة فى قائمة المركز المالي . ويتم الإفصاح بعد ذلك عن بنود الأصول غير الملموسة من الأصول المعنوية بحيث تظهر شهرة المحل فى بند مستقل حيث لا يجوز إدماجها مع مجموعة البنود المكونة للأصول المعنوية ، وتظهر براءات الاختراع والعلامات التجارية وما فى حكمها كمصروفات التأسيس والمصروفات المتعلقة باصدار الأسهم والسندات ضمن النفقات المؤجلة . ويلي ذلك الإفصاح عن الأصول المتداولة بحيث يتم

عرض كل بند فيها طبقاً لصعوبة التحويل إلى نقدية (معيار الربحية) . وذلك مع مراعاة الإفصاح عن مكونات المخزون بالتفصيل وفي بند مستقل تبدأ بالخامات ثم الانتاج تحت التشغيل ثم الانتاج التام، وكذلك عرض مكونات المدينين وأوراق القبض، بحيث يذكر رصيد العملاء وأوراق القبض بعد خصم المخصصات المرتبطة بكل منهما. كما يتم عرض الاستثمارات في الأوراق المالية المتداولة بعد خصم مخصص الهبوط في أسعارها، وأخيراً يتم عرض النقدية مع تفصيل مكوناتها.

أما بالنسبة للخصوم فيتم البدء بالتزامات قصيرة الأجل حتى يتسنى حساب رأس المال العامل عن طريق طرح مجموع الالتزامات المتداولة من مجموع الأصول المتداولة. ويراعى الإفصاح عن بنود القروض البنكية وأقساط القروض طويلة الأجل التي تستحق السداد خلال سنة واحدة كل على حدة فضلاً عن عرض البنود الهامة من الالتزامات والمستحقات والمخصصات كل على حدة كالضرائب المستحقة والإيرادات المستحقة والأموال المخصصة لصناديق المعاشات. وبعد تحديد قيمة رأس المال العامل، فإن القائمة يجب أن توضح اجمالي الاستثمار الذي يتمثل في مجموع الأصول طويلة الأجل ورأس المال العامل، وذلك لمعرفة مجموع العناصر الواجب تمويلها. ثم يتم عرض مصادر التمويل، وذلك بالإفصاح عن حقوق المساهمين أي حقوق الملكية، بحيث تعرض البنود المكونة لحساب رأس مال الأسهم كل على حدة . ويتم البدء برأس المال المصدر والمكتتب فيه، ثم رأس المال المدفوع وإجمالي قيمة الأسهم التي لم تسدد والأنواع المختلفة من الأسهم الصادرة عن الشركة. ثم يتم عرض الاحتياطات بمختلف أنواعها على وجه التفصيل، يليها الأرباح أو الخسائر المرحلة إن وجدت.

وأخيراً يتم عرض بنود الالتزامات طويلة الأجل كل على حدة بعد استبعاد الأجزاء التي تستحق السداد خلال سنة واحدة. ويلاحظ أن قرض السندات يظهر ضمن الالتزامات طويلة الأجل بالقيمة الاسمية مضافاً إليه رصيد حساب علاوة إصدار السندات أو مطروحاً منه رصيد حساب خصم إصدار السندات للإفصاح عن القيمة الحالية للسندات في تاريخ اعداد قاذ

المركز المالي . فضلاً عن الإفصاح عن تفاصيل قرض السندات كمعدل الفائدة الأسمى وتاريخ استحقاقها والسندات المضمونة برهن أو كفالة وما هو قابل منها للتحويل إلى أسهم كل على حدة . وإذا تكرر إصدار السندات لأكثر من مرة ، فيجب الإفصاح عن البيانات الخاصة بكل إصدار بشكل منفصل ومستقل . كما يجب عرض القروض التي تم الحصول عليها من الشركات القابضة أو التابعة أو الشقيقة في بند مستقل .

#### 2-2-1 قائمة الدخل :

يتم إعداد قائمة الدخل طبقاً للنموذج المرافق للملحق رقم 3/ب على أساس تجميع كل المعلومات الظاهرة في كل من حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر معاً في قائمة واحدة متصلة ، بحيث يتم عرض الرقم الخاص بكل بند من البنود الظاهرة في هذه القائمة بالمقارنة مع أرقام السنة السابقة . ويلاحظ أن قائمة الدخل تقسم إلى ثلاثة مراحل ، فتبدأ المرحلة الأولى بالبنود الخاصة بإيرادات النشاط (نتيجة بيع خدمات أو إنتاج ) لتخصم منها تكلفة تادية الخدمة أو تكلفة المبيعات والتي تتضمن المصروفات المتعلقة بعمليات الصنع في الشركات الصناعية ، وتكلفة شراء البضاعة في الشركات التجارية ، وتكلفة تادية الخدمة في شركات الخدمات ومصروفات البيع والتوزيع التي ساهمت في تحقيق إيرادات الفترة للوصول إلى مجمل الربح أو الخسارة . ويلى ذلك المرحلة الثانية حيث يستنزل من مجمل الربح المصروفات الادارية والعمومية والتمويلية والمالية التي ساهمت في تحقيق إيرادات الفترة ، ويضاف إليه إيرادات الاستثمارات والفوائد المحصلة للوصول إلى رقم صافى أرباح أو خسائر النشاط التي تنتج من مزاولة المنشأة لنشاطها العادى . ثم تأتى المرحلة الثالثة حيث يتم عرض بنود الإيرادات التي تنتج عن غير النشاط العادى للمنشأة كإيرادات سنوات سابقة والأرباح الرأسمالية وأرباح فروق العملة ثم يخصم من المجموع المصروفات غير العادية كالخسائر الرأسمالية ومصروفات السنوات السابقة ومخصصات الضرائب المتنازع عليها توصلأ ل صافى الربح (الخسارة) قبل ضرائب الدخل ، ثم تخصم ضريبة الدخل لتحديد صافى الأرباح (أو الخسائر) بعد الضريبة والذي يعتبر الربح القابل للتوزيع .

ولقد جاء نموذج قائمة الدخل متوافقاً مع المعيار المحاسبى المصرى رقم

(5) الذى يتطلب إعداد هذه القائمة بحيث تظهر كل من صافى الربح أو الخسارة الناتجة عن الأنشطة العادية، وكذلك البنود غير العادية. ويوضح المثال التالى: كيفية إعداد قائمة الدخل.

### 1-2-3 قائمة التوزيعات للأرباح المقترحة،

توضح المادة رقم 191 من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 بأن الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التى بشارتها الشركة خلال السنة المالية، وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح، وبعد تجنيب كافة الاستهلاكات والمخصصات التى تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنبيها قبل إجراء أى توزيعات بأى صورة. ولقد أوضحت المواد أرقام (192)، (193)، (194) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 159 لسنة 1981 كيفية توزيع الأرباح الصافية القابلة للتوزيع بدءاً بتكوين الاحتياطات التالية:

(أ) الاحتياطي القانوني، يجنب جزء من عشرين على الأقل من صافى الأرباح المشار إليها فى المادة (191) لتكوين احتياط قانونى، ويجوز للجمعية العامة بناء على تقرير من مراقب الحسابات - وقف تجنيب هذا الاحتياطى إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال المصدر ويجوز استخدام الاحتياطى القانونى فى تغطية خسائر الشركة وفى زيادة رأس المال.

(ب) الاحتياطي النظامي، يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطى نظامى لمواجهة الأغراض التى يحددها النظام.

وإذا لم يكن الاحتياطى النظامى مخصصاً لأغراض معينة، جاز للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة مشفوع بتقرير من مراقب الحسابات أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين وفى جميع الأحوال لا يجوز التصرف فى الاحتياطيات والمخصصات الأخرى فى غير الأبواب المخصصة لها إلا بموافقة الجمعية العامة.

(ج) الأرباح القابلة للتوزيع. تتحدد الأرباح القابلة للتوزيع - طبقاً للمادة (194) من القانون سالف الذكر - بالأرباح الصافية مستثنياً منها ما يكون -

لحق برأسمال الشركة من خسائر في سنوات سابقة، وبعد تجنب الاحتياطات المنصوص عليها في المادتين السابقتين.

كما يجوز للجمعية العامة - أن تقرر توزيع كل أو بعض الاحتياطات التي تملك التصرف فيها بموجب نصوص القانون أو اللائحة أو النظام، ويجب أن يتضمن قرار الجمعية في هذا الشأن بياناً بأوضاع المال الاحتياطي الذي يجرى التوزيع منه.

(د) توزيع نسبة من أرباح بيع الأصول وشروطه، تجيز المادة 195 من القانون سالف الذكر للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال، توزيع نسبة من الأرباح الصافية الى تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه، بشرط الا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول جديدة.

ويرفق باقتراح التوزيع تقرير من مراقب الحسابات بشأن النسبة التي توزع من الأرباح ومدى كفاية ما يتبقى من ناتج بيع الأصل الثابت أو التعويض عنه لإعادة أصول الشركة إلى ما كانت عليه.

(هـ) قواعد توزيع الأرباح، تتحدد هذه القواعد وفقاً لما تقضى به المادة (196) التي توضح أنه بمراعاة أحكام المواد من (191) إلى (195) تحدد الجمعية العامة - بعد إقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر - الأرباح القابلة للتوزيع، وتعلن ما يخص العاميين والمساهمين ومجلس الإدارة، وذلك مع مراعاة ما يأتي:

أولاً: ألا يقل نصيب العاملين بالشرعة في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً عن 10% وبشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة.

ثانياً: إذا كان النظام يحدد للعاملين نصيباً في الأرباح يزيد على 10% ولا يجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة، فإنه يتم تجنب نصيب العاملين في الزيادة على 10% في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن إرادة الشركة. أو استخدامه في إنشاء مشروعات إسكان أو خدمات تعود عليهم بالنفع، وذلك كله وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.

ثالثاً: لايجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من 10% من الأرباح التي يتقرر توزيعها، وذلك بعد توزيع ربح لا تقل نسبته عن 5% من رأس المال على المساهمين والعاملين ما لم يحدد نظام الشركة بنسبة أعلى.

رابعاً: فى حالة وجود حصص تأسيس أو حصص أرباح، فلا يجوز أن يخصص لها ما يزيد على 10% من الأرباح القابلة للتوزيع ووفاء نسبة الـ 5% على الأقل المشار إليها فى البند السابق.

خامساً: يجوز للجمعية العامة - بناء على اقتراح مجلس الإدارة - أن تقرر تكوين احتياطات أخرى غير الاحتياطي القانوني والنظامي.

#### 1-2-4 قائمة التدفقات النقدية ،

باستقراء الممارسة المصرية فى شأن المحاسبة عن التدفقات النقدية نجد أن القانون 159 لسنة 1981 أوجب قيام تلك الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة بالإفصاح عن اجمالي مصادر الأموال واجمالي استخداماتها خلال الفترة المالية، وذلك باستخدام نموذج قائمة الموارد والاستخدامات، الوارد باللائحة التنفيذية لهذا القانون. وقد استمرت الممارسة المحاسبية المصرية بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص أو المشترك أو الاستثمارى تسير فى ظل مرحلة التحرر الاقتصادى فى نفس هذا الاتجاه، حيث أوجب القانون رقم (95) لسنة 1992 - الذى بمقتضاه أعيد تنظيم العمل فى سوق رأس المال - على الشركات التى تخضع لهذا القانون أن تتضمن قوائمها المالية المنشورة قائمة توضح مصادر الأموال وأوجه استخداماتها، وذلك وفقاً للنموذج الموضح بالملحق رقم (3/أ) الوارد باللائحة التنفيذية لهذا القانون، ولقد تعرضت هذه القائمة لانتقادات عديدة كان من نتيجتها أن اعتمدت الممارسة المحاسبية المعاصرة فى العديد من الدول على قائمة التدفقات النقدية. ولذلك سائر التطبيق المحاسبى المصرى اتجاهات الممارسة العملية المعاصرة بالنسبة لوحدات قطاع الأعمال العام من حيث إدراج قائمة التدفقات النقدية ضمن مجموعة القوائم المالية التى تلتزم باعدادها وحدات قطاع الأعمال العام فأصدر الجهاز المركزى للمحاسبات القرار رقم (2036) لسنة 1993 متضمناً إلغاء الموازنة النقدية الواردة ضمن الحسابات والقوائم المالية الختامية بالفصل الثالث من النظام المحاسبى الموحد، على أن تحل بدلاً منها قائمة التدفقات النقدية التى أورد القرار نموذجاً لها ليتم العمل به من بداية السنة المالية 94/ 1995، وذلك لتوفير معلومات للمستثمرين الحاليين والمحتملين فى ظل متغيرات البيئة المصرية واتجاه الاقتصاد المصرى نحو تطوير سوق رأس المال، مما اتضح معه ظهور مبررات للاهتمام بالمحاسبة عن التدفقات النقدية.

1-2-4-1 مبررات الاهتمام بالحاسبة عن التدفقات النقدية، تبرز أهمية المحاسبة عن التدفقات النقدية على مستوى التطبيق العملي في مصر نتيجة المتغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية المصرية من حيث الاتجاه نحو اقتصاديات السوق، وهو ما استلزم تطوير الممارسة المحاسبية المصرية بما يمكنها من توفير معلومات تتفق في شكلها ومضمونها مع هذا الاتجاه. وتعتبر معلومات التدفقات النقدية أكثر المعلومات المحاسبية التي تتزايد بواعث الطلب عليها في ظل هذه المتغيرات لمبررات عديدة لعل أهمها ما يلي :

(أ) تعدد مصادر التمويل، يؤدي اعتماد الوحدات الاقتصادية على سوق المال في تدبير احتياجاتها التمويلية - بدلاً من الاعتماد على الدولة - إلى ضرورة توافر المعلومات التي تفيد في تقييم هذه الوحدات من وجهة نظر سوق المال. ووفقاً لوجهة النظر هذه يتم التقييم استناداً إلى عاملين هما العائد ودرجة المخاطرة، حيث يشير العائد إلى مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الربح، وتشير درجة المخاطرة إلى مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الربح، وتشير درجة المخاطرة إلى مدى مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها.

وإذا كان التركيز على العائد كمقياس وحيد للتحقق من كفاءة استغلال الموارد يتسق مع هيكل التمويل المتاح قبل التحول الحادث في بيئة الأعمال المصرية، فإن هذا التحول يتطلب من الوحدات الاقتصادية أنه في حالة عدم إمكانية تحقيق التوازن بين الربحية (العائد) والسيولة (درجة المخاطرة) في الأجل القصير، فإنه يجب على الوحدة الاقتصادية اعطاء أهمية أكبر لعامل السيولة، وذلك لحساسية مصادر التمويل لهذا العامل. فالوحدات الاقتصادية التي لا تتمكن من سداد التزاماتها النقدية في مواعيد استحقاقها تتعرض للتدهور الذي قد يصل إلى إفلاسها حتى وإن كانت تحقق أرباحاً. ولقد أثبتت الممارسة العملية أن تحليل معلومات التدفقات النقدية يمكن من الكشف المبكر عن حالات الاعسار والافلاس، حيث يؤدي إلى التعرف على المشاكل والصعوبات المؤدية لذلك، وإتخاذ الاجراءات التي تكفل تجنب الاعسار والافلاس.

(ب) تحقيق الكفاءة لبورصة الأوراق المالية، فلقد اتجهت مصر منذ بداية التسعينات في وضع مجموعة من البرامج والاجراءات والتشريعات التي



تهدف إلى تنشيط سوق الأوراق المالية. وترتبط كفاءة هذه السوق بمدى توافر المعلومات التي يمكن من خلالها تحديد أسعار الأوراق المالية. وتوضح الدراسات في هذا الصدد أن مؤشرات التدفقات النقدية لها قوة تفسيرية إضافية للتغيرات في تقييم أسهم الوحدات الاقتصادية بما يكفل التوصل إلى أسعار التوازن لهذه الأسهم، وبالتالي تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية، بما يشير إلى وجود دلالة جوهريّة على أن حساب القيمة السوقية وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية في بورصات الأوراق المالية العالمية يرتكزان أساساً على معلومات التدفقات النقدية.

(ج) الحاجة إلى معلومات التدفقات النقدية في مجال التقييم لغرض الخصخصة، منذ أن اعتمدت مصر برنامجاً للخصخصة بهدف التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ويرتبط نجاح هذا البرنامج على سلامة عملية تقييم الشركات محل الخصخصة التي يمكن أن تتم باستخدام مداخل عديدة للتقييم. وتعد مداخل التقييم التي تعتمد على صافي التدفقات النقدية أكثر مداخل التقييم التي تكفل تحديد القيمة الملائمة للشركة محل الخصخصة، والتي تعتبر نقطة ارتكاز في تحديد القيمة النهائية عند إتخاذ قرار الخصخصة. وبذلك تظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية، حيث يفيد ما تنطوي عليه من معلومات في تخفيض درجة عدم التأكد لترشيد التنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وعلى ذلك يمكن القول بأن ما تتضمنه المبررات السابقة من أسباب قد أدى إلى صدور القرار الوزاري رقم 503 لسنة 1997 المعدل بالقرار رقم (243) لسنة 2006 الذي ألزم شركات الأموال سواء التابعة لقطاع الأعمال العام أو التابعة للقطاع الخاص بنموذج موحد لقائمة التدفقات النقدية التي ينبغي إعدادها وفقاً لقواعد موحدة طبقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم (4) الخاص بقوائم التدفق النقدي، وهو النموذج الذي سبق أن أوضحنا.

ويثير ذلك تساؤلاً حول ما إذا كانت المقومات الأساسية لقياس عرض معلومات التدفقات النقدية الواردة في الملحق رقم 3/ب المرافق للقرار رقم 503 لسنة 1997 تتسق مع ما تقتضيه الاتجاهات المعاصرة للمحاسبة عن التدفقات النقدية الدولية في هذا الصدد وهو ما نناول الكشف عنه فيما يلي:

1-2-4-ب - المقومات الأساسية لقياس التدفقات النقدية، تعتبر النتائج

المتوصل إليها من قياس التدفقات النقدية محصلة لتطبيق مفهوم معين لعنصر النقدية باعتباره يمثل موضوع القياس من ناحية، وتصنيف المعلومات التي تعكس نتائج هذا القياس بما يمكن مستخدميها من تفسيرها وتحسين المقدرة التنبؤية لتلك المعلومات من ناحية أخرى لتحديد مضمون ودلالة مفهوم النقدية لغرض قياس التدفقات النقدية. ويقتضى المنطق - بداية - التعرف على هذا المفهوم من منظوره العام، ثم يلي ذلك التعرف على هذا المفهوم في مجال المحاسبة عن التدفقات النقدية، استرشاداً بما تشتمل عليه بعض الإصدارات المهنية في هذا الشأن، للكشف عن مدى إدراك وتفسير معدى هذه الإصدارات لمفهوم النقدية من منظوره العام، وإمكانية الإعتماد عليه عند إعداد قائمة التدفقات النقدية.

(i) المنظور العام لمفهوم النقدية، يمكن إستخلاص المقصود بالنقدية كمفهوم عام باستقصاء ماقدمته بعض مجالات المعرفة التي تناولت هذا الموضوع على النحو التالي:

المجال القانوني، يستند تحديد المقصود بمفهوم النقدية في مجال المعرفة القانونية على معيار الإستخدام العام. فهي وسيط مباشر للتبادل تلقى القبول العام كمقابل للوفاء بقيمة السلع والخدمات وسداد الديون، ويتحدد نطاقها في العملة الرسمية التي تصدرها الدولة المعنية. وترتيباً على ذلك يمكن القول بأن التعريف القانوني قد انصب على المعنى الضيق لمضمون ومكونات النقدية.

المجال الاقتصادي، يتحدد المقصود بالنقود (النقدية) في مجال المعرفة الاقتصادية من منظور خصائص الشيء الذي يمكن أن يطلق عليه نقوداً. ويتفق الاقتصاديون على أنه يمكن إشتقاق هذه الخصائص من الطبيعة التفسيرية للنقود والتي تعكسها وظائفها. ومن هذا المنطلق يتحدد المقصود بالنقود إستناداً إلى أحد إتجاهين: الإتجاه الأول، وهو يعرف النقود من حيث مظهرها المجرد الذي ينصب على وظيفتها باعتبارها مقياساً للقيمة، حيث ينظر إلى النقود على أنها وحدة للتحاسبات أو وحدة القياس التي تقيس القيمة عند المبادلة. وعلى ذلك يتحدد مفهوم النقود وفقاً لمعناها المجرد بأنها مؤشر عام يعبر عن قيمة المبادلة لكل السلع والخدمات شأنها في ذلك شأن المقاييس الأخرى. أما الإتجاه الثاني، فإنه يركز في تحديد

المقصود بالنقود على مظهرها المادى المرتبط بالسلوك الاقتصاى البشرى، الذى ينطوى على الاعتقاد بقبول الغير لما يعتبر نقوداً عند سداد مقابل مايقدمونه من سلع وخدمات، لذلك يتحدد المقصود بالنقود فى ظل هذا الاتجاه بما يكشف عن نطاق مكونات ما يطلق عليه نقوداً، وقد يتسع أو يضيق هذا النطاق وفقاً للمدخل الذى يتبع فى تحديده . حيث يتجاوزه من الناحية الموضوعية مدخلان أحدهما يرمى إلى تضييقه وهو المدخل النظرى والآخر يرمى إلى توسيعه وهو المدخل التجريبي .

فبالنسبة للمدخل النظرى، فإنه يحدد المقصود بالنقود بتلك الأصول التى ينبغى أن تنطوى على سمتها الأساسية، وهى إستخدامها كوسيط للتبادل المباشر. لذلك يقرر هذا المدخل بأن الأصول التى تعتبر نقوداً بصفة قاطعة هى تلك الأصول التى يتحدد نطاقها لتؤلف قيمة تجميعات الأصول النقدية كما تعكسها كمية العرض النقدى والتى تنحصر عناصرها فى وحدات العملة الرسمية والودائع تحت الطلب بالبنوك والشيكات السياحية .

أما المدخل التجريبي، فإنه يقرر أن خاصية القبول العام التى يلزم توافرها فى الأصل المعين ليكون وسيطاً فى التبادل هى خاصية مشتركة فى العديد من الأصول وإن كانت بدرجات متفاوتة من حيث إمكانية تحويلها إلى وسيط مباشر فى التبادل . وترتيباً على ذلك تعرف النقود بأنها تلك الأصول التى يمكن تحويلها إلى نقدية سائلة بتكاليف زهيدة .

**مجال الأعمال،** يدور جوهر مفهوم النقدية فى هذا المجال حول كونها الأداة التى تستخدم لأغراض المعاملات التجارية أو المضاربة أو تجنب المخاطر، لذلك يتحدد نطاقها كما يدركه العاملون فى هذا المجال فى ثلاث مجموعات على النحو التالى: المجموعة الأولى، وهى تتضمن النقدية فى شكلها القانونى والتى تتمثل فى عملات الورقية والمعدنية المتاحة للاستخدام لمألوف، ويطلق على العناصر المكونة لهذه المجموعة "Narrow Cash" ضيق نطاقها. المجموعة الثانية، وهى تتضمن الصكوك الإتفاقية التى تكون فى صورة تعهد أو أمر بدفع نقدية، شيكات، حوالات مقبولة الدفع عند الإضلاع، ودائع تحت الطلب أو لأجل. ويطلق على العناصر المكونة لهذه لمجموعة "Broad Cash" لاتساع نطاقها لينطوى على عناصر بخلاف نقدية فى شكلها القانونى. المجموعة الثالثة، وهى تشمل على العناصر

التي تأخذ حكم النقدي، لكونها تقوم بوظيفتها كمستودع للقيمة يمكن تحويله إلى وسيط للتبادل، كالأوراق المالية القابلة للتداول (الاستثمارات المؤقتة)، والقيمة الاستردادية لبوالص التأمين وأذون الخزانة، فهي عناصر شبه نقدية " Near Cash " لا تدخل في أى من النطاق الضيق أو الواسع للنقدية. ويطلق على العناصر المكونة لهذه المجموعة النقدية المعادلة " Cash Equivalents "

(ب) مفهوم النقدية في مجال المحاسبة عن التدفقات النقدية، بالرغم من تعدد الدراسات الأكاديمية في مجال المحاسبة عن التدفقات النقدية، إلا أنه يمكن الاسترشاد بالإصدارات المهنية في هذا المجال لتحديد المقصود بمفهوم النقدية، وذلك على أساس أن هذه الإصدارات المهنية تعتبر انعكاساً لكل من الفكر المحاسبي والممارسة العملية. ويتضح من استقراء أهم الإصدارات المهنية التي تناولت قائمة التدفقات النقدية أن صياغة ما يجب أن يكون عليه مفهوم النقدية يرتبط بما يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه القائمة من ناحية، وتحديد مكونات ومدى النطاق التعريفي لمفهوم النقدية الذي يتوافق مع تلك الأهداف من ناحية أخرى. وذلك على نحو ماسيرد فيما يلي :

فبالنسبة لأهداف قائمة التدفقات النقدية، يتضح من استقراء ما أصدرته بعض الهيئات المحاسبية المهنية من معايير خاصة بقائمة التدفقات النقدية تعدد واختلاف أهداف هذه القائمة من وجهة نظر كل من تلك الهيئات، بحيث لا يمكن القول بوجود إتفاق بينها حول قائمة تتضمن أهدافاً شمولية تعكس ما يجب أن تسعى إلى تحقيقه قائمة التدفقات النقدية، وهو ما يمكن إكتشافه من خلال الجدول المقارن التالي، والذي يعرض أهداف قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر بعض الهيئات المهنية :

جدول رقم ( ١ ) عرض مقارن لأهداف قائمة التدفقات النقدية وفقاً لإصدارات بعض الهيئات المهنية

لجنة معايير المحاسبة الدولية	مجلس المعايير المحاسبية الانجليزي	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي	جمعية المحاسبين نيوزيلاندا	جمعية المحاسبين القانونيين الكندية
1 - توفير معلومات عن التغيرات التاريخية للنقدية والنقدية المعادلة للشركة التي يتم تصنيفها طبقاً للأنشطة التشغيلية. والإستثمارية، والموربية. 2 - تمكين المستخدمين من تقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية للشركة ومكافئها المالي (المتضمنين سيولتها ويسرها) ومقدرتها على تعديل توقيت ومبالغ التدفقات النقدية	1 - التفريغ على أساس مبادئ عن النقدية المتولدة والمصرفية خلال الفترة. 2 - مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقديرهم لسيرة ونمو الشركة ومرونتها المالية.	1 - توفير معلومات ملائمة عن المتحسسات والمدفوعات النقدية للمشروع خلال الفترة لمساعدة الطرف الثالث في تقييم: (أ) مقدرة الشركة على توليد صافي نقدية موجبة في المستقبل. (ب) مقدرة الشركة على مقابلة التزاماتها، وتوزيع أرباح، وحاجتها من التمويل الخارجي. (ج) أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وما يرتبط به من	1 - توفير معلومات عن الأنشطة التشغيلية والموربية والإستثمارية للمشروع وتأثيرات هذه الأنشطة على الموارد النقدية للمشروع. 2 - مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في: (أ) تقدير مقدرة المشروع على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل. (ب) تقدير مقدرة الشركة على مقابلة التزاماتها وسداد توزيعات الملاك، وتقدير إحتياجاتها لإعادة الإستثمار.	1 - توفير معلومات عن الأنشطة التشغيلية والموربية والإستثمارية للمشروع، وتأثيرات هذه الأنشطة على موارد المشروع النقدية. 2 - مساعدة مستخدمي القوائم المالية في: (أ) تقييم درجة السيولة واليسر المالي للمشروع. (ب) تقييم مقدرة الشركة على توليد نقدية من مواردها الداخلية تفي بسداد الإلتزاماتها، وإعادة الإستثمار، وتوزيع أرباح للملاك.

جدول رقم (1) عرض مقارن لأهداف لجنة التدفقات النقدية وفقاً لإصدارات بعض الهيئات المهنية

لجنة معايير المحاسبة الدولية	مجلس المعايير المحاسبية الانجليزي	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي	جمعية المحاسبين بيرويلاندا	جمعية المحاسبين القانزين الكعبية
<p>لمقابلة الظروف والفرص الطارئة.</p> <p>3 - إستخدامها كأداة نافعة من تحديد مقدار وتوقيت ودرجة الدأكد المرتبطة بالحدففات النقدية المستقبلية.</p> <p>4 - توفير معلومات لتحليل العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وتأثير التغير في الأسعار.</p>		<p>منحصرات ومدفوعات نقدية.</p> <p>(د) آثار كل من العمليات الإستثمارية والتمويلية النقدية منها أو غير النقدية على المركز المالي للشركة.</p>	<p>(ج) الدمرف على الإخلافات بين صافي الدخل وبين المدحصرات والمدفوعات النقدية المرتبطة به.</p>	

ويتضح من الجدول السابق مايلي :

- تعتبر كل من جمعية المحاسبين القانونيين الكندية وجمعية المحاسبين بنيوزيلاندا أن الهدف الأول لقائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن تأثير الأنشطة التشغيلية والتمويلية والإستثمارية على الموارد النقدية للمشروع، بينما يعتبر كل من مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي ومجلس المعايير المحاسبية الانجليزي ولجنة معايير المحاسبة الدولية أن الهدف الأول من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المعدة عنها هذه القائمة .

- تتفق الهيئات المهنية على أن من أهداف قائمة التدفقات النقدية مساعدة مستخدمى القوائم المالى فى تقييم مقدرة المشروع على توليد صافى تدفقات نقدية فى المستقبل، وكذلك تقييم مقدرته على مقابلة التزاماته، وتوزيع أرباح، وحاجته من تمويل خارجى .

- عدم إشمال قائمة أهداف كل من جمعية المحاسبين القانونيين الكندية ومجلس المعايير المحاسبية الانجليزي على أحد الأهداف الجوهرية لقائمة التدفقات النقدية، وهو مساعدة مستخدمى القوائم المالية فى تحليل أسباب الإختلاف بين صافى الدخل وبين صافى التدفقات النقدية . فكلما زادت نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافى الدخل، كلما زادت نسبة الثقة فى هذا الرقم .

أما بالنسبة للنطاق التعريفى لمفهوم النقدية. يتضح مما سبق إختلاف وجهات نظر الهيئات المحاسبية المهنية حول الأهداف التى تسعى قائمة التدفقات النقدية إلى تحقيقها، وقد كان لذلك إنعكاساته على تحديد المقصود بمفهوم النقدية من وجهة نظر هذه الهيئات، وهو ما يظهر من الجدول التالى :

جدول رقم (2) عرض مقارنة لمتنوم التقديرية وفقاً لصادرات بعض الهيئات المهنية

لجنة معايير المحاسبة الدولية	مجلس المعايير المحاسبية الانجليزي	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية	جمعية المحاسبين بيرويلاند	جمعية المحاسبين القانونيين الكندية
التقديرية : وهي تتكون من التقديرية المسألة والردائع لدى البروك .	التقديرية : وهي تتضمن التقديرية المسألة والردائع تحت الطلب لدى البروك والمؤسسات المالية الأخرى. كما تتضمن التقديرية المسألة والردائع بالمعاملات الأجنبية.	التقديرية : تمشياً مع ماهر شائع في الإبتخدام، لا تتضمن التقديرية العملة المسألة فقط، بل تتضمن أيضاً الردائع تحت الطلب لدى البروك والمؤسسات المالية الأخرى. كما تتضمن التقديرية أيضاً أنواع الحسابات الأخرى التي لها نفس الخصائص العامة للردائع تحت الطلب التي يحق للعميل الإبتداع فيها والسحب منها في أي وقت دون إخطار سابق.	التقديرية : وهي تتضمن التقديرية المسألة، والردائع تحت الطلب والمستطارات عالية السيولة التي يتم الحصول عليها بفرض إستعمار الفائض عن رصيد التقديرية اليومي، كما تتضمن التقديرية أيضاً الإلتزامات التي تأخذ الصورة المعكبة للعناصر السابقة كالقروض تحت الطلب. كما تتضمن التقديرية أيضاً أذونات الخزائنة، الأذونات البيسبنكية المضمونة، الأوراق التجارية، وغير ذلك من عناصر	التقديرية والتقديرية المتادلة: وهي تتضمن عادة التقديرية، صافي القروض قصيرة الأجل، الإستثمارات الموقته. كما تتضمن في بعض الحالات عناصر معينة من رأس المال العامل عندما تكون معادلة لتقديرية.



تابع جدول رقم (2) عرض مقارنة لمفهوم النقدية وفقاً لإصدارات بعض الهيئات المهنية

جمعية المحاسبين القانونيين الكندية	جمعية المحاسبين بنزويلاندا	مجلس معايير المحاسبة العالمية الأمريكي	مجلس المعايير المحاسبية الانجليزي	لجنة معايير المحاسبية الدولية
<p>النقدية المعاملة المماثلة التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد من النقدية خلال يومى عمل.</p>	<p>النقدية المعاملة : فهي تتضمن الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تتصف بالسماة التالية : (أ) القابلية للتحويل الفورى إلى مقدار محدد من النقدية. (ب) قرب موعد استحقاقها بحيث لا تتعرض لخطر التغير فى قيمتها بسبب التغيرات فى سعر الفائدة، وغيرها من الاستثمارات متى كان موعد استحقاقها الأصلي ثلاثة شهور فأقل. كما تتضمن النقدية المعاملة أيضاً أذونات الخزانه والأوراق التجارية (٣١).</p>	<p>النقدية المعاملة : كما تتضمن النقدية المعاملة أيضاً الاستثمارات والقروض بالعملة الأجنبية المستوفاه للشروط المذكورة.</p>	<p>النقدية المعاملة : وهي تتضمن الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التى يمكن تحويلها فوراً وبدون شروط إلى مقدار تحدد من النقدية والتي لا تتجاوز فترة إستحقاقها ثلاثة شهور من تاريخ الحصول عليها.</p>	<p>النقدية المعاملة : وهي تشمل فى الإستثمارات قصيرة الأجل قابلة للتحويل فوراً إلى مقدار محدد من النقدية والتي لا تتعرض لمخاطر جوهرية تودى إلى تغيرات فى قيمتها. ويتم الحصول على النقدية المعاملة لأغراض مقابلة الإلتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس لأغراض الاستطمار أو لأى أغراض أخرى. وذلك فهي تشمل فقط تلك الاستثمارات التي لا تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ اقتنائها.</p>

ومن الجدول السابق يتضح مايلي :

- إتفاق الهيئات المحاسبية المهنية مع مجالات المعرفة الأخرى من حيث عدم وجود تعريف محدد وقاطع لمفهوم النقدية والاكتفاء بتحديد النطاق التعريفى لهذا المفهوم، وذلك بتحديد العناصر التى يمكن أن يطلق عليها نقدية .

- تبنى الهيئات المحاسبية المهنية للمدخل الاقتصادى التجريبي فى تحديد النطاق التعريفى لمفهوم النقدية، وهو ذلك النطاق الذى يتسع ليشتمل على الأصول التى تنقسم بخاصية كونها وسيط مباشر فى التبادل .

-عدم إتفاق الهيئات المحاسبية المهنية على مكونات النقدية المعادلة، حيث تتحدد عناصر هذه المكونات ارتباطاً بدرجة سيولة العنصر من وجهة نظر كل هيئة .

(ج) تصنيف التدفقات النقدية، ويعد تصنيف عناصر النقدية من المقومات الأساسية لوظيفة القياس بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة التى تكفل تحقيق أهدافها. وتتفق المعرفة المحاسبية على أن توفير المعلومات التى تفيد فى اتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان يعتبر من أحد الأهداف الأساسية لقائمة التدفقات النقدية، لذلك ينبغى أن توفر هذه القائمة المعلومات التى تستخدم كمدخلات فى نماذج هذه القرارات. ولما كانت هذه النماذج تستند إلى مفاهيم علم التمويل، فإن البعض يرى أن زيادة نفعية المعلومات التى توفرها قائمة التدفقات النقدية ينبغى تصنيفها بنفس أسس تصنيف القرارات من منظور وظيفة التمويل، حيث أن التمييز بين قرارات الإستثمار وقرارات التمويل والفصل بينهما وبين قرارات التشغيل، وذلك بتصنيف القرارات ارتباطاً بالأنشطة الاقتصادية الثلاثة للوحدة الاقتصادية، على النحو التالى:

**القرارات التشغيلية** ، وهى تتمثل فى القرارات المرتبطة بالحصول على المستلزمات السلعية والخدمية والعمالة، وأيضاً تصريف السلع والخدمات. وبذلك فهى قرارات ترتبط مباشرة بالنشاط الرئيسى للوحدة الاقتصادية .

**القرارات الاستثمارية**، وهى القرارات التى تتناول تحديد حجم ونوع الأصول التى يتم الإستثمار فيها، وبذلك فهى قرارات ترتبط بالنشاط

الاستثمارى للوحدة الاقتصادية. ومن وجهة نظر الوظيفة التمويلية تعد كل القرارات المرتبطة باقتناء الأصول سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل قرارات استثمارية، وإن كان يفرق بين عمليات اقتناء هذه الأصول للأغراض التحليلية من حيث اعتبار قرارات اقتناء الأصول طويلة الأجل قرارات ناتجة عن نشاط استثمارى، بينما ينظر إلى قرارات اقتناء الأصول قصيرة الأجل على أنها قرارات تتعلق بإدارة رأس المال العامل.

**القرارات التمويلية،** وهى القرارات التى تختص بتحديد الهيكل التمويلى للوحدة الاقتصادية من حيث حجم ونوعية الأموال المطلوبة، وما إذا كان يمكن توفيرها من مصادر داخلية أو مصادر خارجية. وإذا كانت من مصادر خارجية، فما هو مدى الاعتماد على كل من أموال الملكية وأموال الاقتراض. وبذلك فإنها قرارات ترتبط بالنشاط التمويلى للوحدة الاقتصادية. ومن وجهة نظر الوظيفة التمويلية تعتبر كل القرارات المرتبطة بالإقتراض قرارات تمويلية سواء تعلقت بالتزامات طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. ولكن للأغراض التحليلية ينظر إلى الإقتراض طويل الأجل باعتباره قرار يتعلق بنشاط التمويل، بينما ينظر إلى الإقتراض قصير الأجل باعتباره قرار يتعلق بإدارة رأس المال العامل.

وتأخذ معظم الإصدارات المعاصرة للمحاسبة عن التدفقات النقدية بالتصنيف الثلاثى لعناصر النقدية (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية، وهو ما يتضح من العرض المقارن لأهداف قائمة التدفقات النقدية التى يتضمنها الجدول رقم (1).

وبالرغم من الإتفاق على أهمية تصنيف التدفقات النقدية واستخدام أساس التصنيف الثلاثى، إلا أنه لا يوجد إتفاق على تعريف محدد يفرق بين التدفقات النقدية المرتبطة بكل نشاط من الأنشطة الثلاثة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية)، وهو ما يمكن استخلاصه من العرض المقارن لمفهوم النقدية الذى يتضمنه الجدول رقم (2).

ونستخلص من الجدول رقم (2) عدم وجود نظام ثابت لتصنيف التدفقات النقدية يمكن أن يودى إلى أفضل عرض ممكن للمعلومات المتاحة فى كل حالة، لذلك فإنه مهما يكن أمر ما تنطوى عليه الإصدارات التى تناولت قائمة التدفقات النقدية من محددات لتصنيف تلك التدفقات، فأنا نرى

أن تصنيف عناصر النقدية لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية ينبغي أن يراعى الإعتبارات التالية :

- يجب أن يوفر تصنيف التدفقات النقدية قاعدة بيانات تعكس ارتباط التدفقات النقدية بالأنشطة الرئيسية للوحدة الاقتصادية .

- يجب أن يتمشى أساس التصنيف مع طبيعة الأنشطة والمهام وعلاقتها بالأهداف المرحلية والنهائية للوحدة الاقتصادية، حتى يكون التصنيف على درجة عالية من حيث صدق تمثيله للظواهر المراد قياسها. وبذلك تتوافر الثقة فى جدوى وفعالية المعلومات المتولدة عن التصنيف .

- يجب أن يوفر التصنيف مؤشراً جيداً للعلاقات المتبادلة بين عناصر قائمة التدفقات النقدية بحيث يسهل على مستخدمى معلومات هذه القائمة فهم وإدراك الاختلاف بين صافى الدخل وصافى التدفق النقدى الناتج عن العمليات .

- الأخذ باتجاه النفعى، حيث يتم تصنيف التدفقات النقدية على الأنشطة الاقتصادية الثلاثة (تشغيلية ، استثمارية ، تمويلية) بما يؤدي إلى تلبية إحتياجات كل من المستثمرين والمقرضين من معلومات تساعدهم فى اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان، وذلك شريطة أن تظل الخصائص التى على أساسها تم التصنيف ثابتة دون تعديل. وإذا تم الخروج عنها فإنه ينبغي الإفصاح الإضافى عن سبب هذا الخروج .

هذا وبعد أن عرضنا للمقومات الأساسية لقياس التدفقات النقدية من حيث تحديد مفهومها وتصنيفاتها ننتقل إلى التعرف على ما تجرى عليه الممارسة المحاسبية المعاصرة والمعايير المحاسبية الدولية فى شأن الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية، وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبى المصرى رقم (4) .

1-2-2-4-ج - متطلبات الإفصاح عن التدفقات النقدية، يمكن القول بأن الإفصاح المحاسبى عن التدفقات النقدية ينطوى على مرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى فى تحليل التدفقات النقدية بغرض تبويبها وتلخيصها، أما المرحلة الثانية فتنتطوى على الكيفية التى يتم بها توصيل نتائج هذا التحليل إلى مستخدمى معلومات التدفقات النقدية .

قبالنسبة لتبويب وتلخيص التدفقات النقدية يرى البعض تبويب وتلخيص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة كل على حدة دون إجراء مقاصة بينهما، وعرضها بقائمة التدفقات النقدية على أساس إجمالي توصلاً إلى إظهار الصافي بعد التجميع. بينما يرى البعض الآخر الإكتفاء بعرض صافي التغير في التدفقات النقدية خلال الفترة وخصوصاً المرتبط منها بالأنشطة التشغيلية. ويمكن بلورة تلك الآراء في مدخلين للإفصاح عن التدفقات النقدية المستمدة من الأنشطة التشغيلية، وهما مدخل الإفصاح المباشر، ومدخل الإفصاح غير المباشر، وذلك على النحو التالي:

**مدخل الإفصاح المباشر.** يقوم هذا المدخل على الإفصاح عن مكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل إجمالي بالنسبة لكل من المتحصلات والمدفوعات كما حدثت في دورة التشغيل، بحيث يظهر المجموع الحسابي لكل من التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة توصلاً لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وتؤيد دراسات عديدة استخدام مدخل الإفصاح المباشر عن التدفقات النقدية لما ينطوي عليه من أسباب تؤدي إلى زيادة فعالية المحتوى الإعلامي لمعلومات التدفقات النقدية على النحو التالي :

- يساعد هذا المدخل في تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد نقدية من الأنشطة التشغيلية تكفي لسداد الإلتزامات وتمويل النمو المستمر وتوزيع أرباح على الملاك.

- يؤدي إلى معرفة مصادر إجمالي المتحصلات النقدية واستخداماتها أي توفير معلومات عن إجمالي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي حدثت في الماضي لاستخدامها كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

- يساعد مستخدمى معلومات التدفقات النقدية على فهم واستيعاب مفردات التدفقات النقدية لإتصافه بالشمول حيث يتم الإفصاح عن إجمالي الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية.

- يتسق مع الهدف الأساسي من قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها توفر معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية الخاصة بالوحدة الاقتصادية التي تمت خلال الفترة المعد عنها قائمة التدفقات النقدية.

- يساعد في الإفصاح عن مفردات المحصلات والمدفوعات النقدية عن الأنشطة التشغيلية في تقييم التقلبات النقدية في صافي التدفقات النقدية من هذه الأنشطة، ويعتبر هذا مطلباً أساسياً خصوصاً للدائنين نظراً لأنهم أكثر تعرضاً لتلك التقلبات إذا ما قورنت بالتقلبات في صافي الدخل.

مدخل الإفصاح غير المباشر، يعتمد هذا المدخل على استخدام صافي الربح كما يظهر بقائمة الدخل وتعديله بالإفصاح عن العناصر التي تعكس الأحداث المالية التي ليست لها تأثيرات نقدية، وذلك توصلاً إلى صافي التغيرات في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ويوضح الرأي المؤيد لاستخدام مدخل الإفصاح غير المباشر للتدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية أسباب تفضيله له على النحو التالي:

- تركيزه على الفروق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية يساعد المستخدمين على تحديد الأسباب التي تؤدي إلى الاختلافات بين التدفقات النقدية وبين صافي الدخل، مما يجعل هذه الطريقة تؤدي إلى الربط بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى.

- إتصافه بسهولة تحليل ما يفصح عنه من معلومات من جانب مستخدمى قائمة التدفقات النقدية من ناحية، وسهولة عرض تلك المعلومات من جانب معديها من ناحية أخرى.

- معظم معدى ومستخدمى القوائم المالية (خاصة المحللين الماليين) لديهم دراية وخبرة بهذا المدخل بالمقارنة بمدخل الإفصاح المباشر.

- تحقيقه - في كثير من الأحوال - لأحد الخصائص التي تحدد جودة ونوعية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، حيث يكفل عرض معلومات التدفقات النقدية بتكلفة أقل بالمقارنة بمدخل الإفصاح المباشر.

ولأظهار الفرق بين كل من مدخل الإفصاح المباشر ومدخل الإفصاح غير المباشر لإدراك الأسباب التي يستند إليها مؤيدى كل مدخل، يمكن عرض معلومات التدفقات النقدية في الشكل الذى يتطلبه كل مدخل على النحو التالي:

مدخل الإفصاح غير المباشر		مدخل الإفصاح المباشر	
760	صافي الدخل تبريات لتعديل صافي الدخل إلى صافي تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية : إهلاك أصول ثابتة مخصص ديون مشترك في تخصصاتها مكاسب رأسمالية توزيعات مستحقة من شركات تابعة الزيادة في حسابات العملاء والمصرفيات الانقص في المخزون الانقص في حسابات الدائنين والمصرفيات المقدمة الزيادة في الضرائب المستحقة المراجعة الزيادة في التزامات أخرى إجمالي التغيرات	13850 (12000) 20 55 (220) (325) 15 (30)	المدفقات النقدية من العمليات: مخصصات نقدية من العملاء مدفوعات نقدية للموردين والعملاء توزيعات محصلة من شركات تابعة فوائد محصلة فوائد مدفوعة ضرائب دخل مسدد توزيعات من شركات تأمين توزيعات فضائية مبيدة صافي الانشطة التشغيلية
65	صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية المدفقات النقدية من الأنشطة الاستهلاكية: مخصصات من بيع الآت ومعدات مدفوعات لشراء أصول رأسمالية مدفوعات لشراء أسهم شركة تابعة صافي النقدية من الأنشطة الاستثمارية المدفقات النقدية من الأنشطة العمالية : صافي اقراض بموجب إتفاقية القرض مدفوعات مقابل استئجار تمويل مخصصات من إصدار بنودات مخصصات من إصدار أسهم عادية توزيعات نقدية لحملة الأسهم	750 (1000) (925)	المدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: مخصصات من بيع الآت ومعدات مدفوعات لشراء أصول رأسمالية مدفوعات لشراء أسهم شركة تابعة صافي النقدية من الأنشطة الاستثمارية المدفقات النقدية من الأنشطة العمالية : صافي اقراض بموجب إتفاقية القرض مدفوعات مقابل استئجار تمويل مخصصات من إصدار بنودات مخصصات من إصدار أسهم عادية توزيعات نقدية لحملة الأسهم
1365	صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية المدفقات النقدية من الأنشطة الاستهلاكية: مخصصات من بيع الآت ومعدات مدفوعات لشراء أصول رأسمالية مدفوعات لشراء أسهم شركة تابعة صافي النقدية من الأنشطة الاستثمارية المدفقات النقدية من الأنشطة العمالية : صافي اقراض بموجب إتفاقية القرض مدفوعات مقابل استئجار تمويل مخصصات من إصدار بنودات مخصصات من إصدار أسهم عادية توزيعات نقدية لحملة الأسهم	1365	المدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: مخصصات نقدية من العملاء مدفوعات نقدية للموردين والعملاء توزيعات محصلة من شركات تابعة فوائد محصلة فوائد مدفوعة ضرائب دخل مسدد توزيعات من شركات تأمين توزيعات فضائية مبيدة صافي الانشطة التشغيلية
875	صافي الزيادة في النقدية والنقدية المتداولة	875	صافي الزيادة في النقدية والنقدية المتداولة
1065	صافي الزيادة في النقدية والنقدية المتداولة	1065	صافي الزيادة في النقدية والنقدية المتداولة
600	صافي الزيادة في النقدية والنقدية المتداولة	600	صافي الزيادة في النقدية والنقدية المتداولة
1665	صافي الزيادة في نهاية العام	1665	صافي الزيادة في نهاية العام

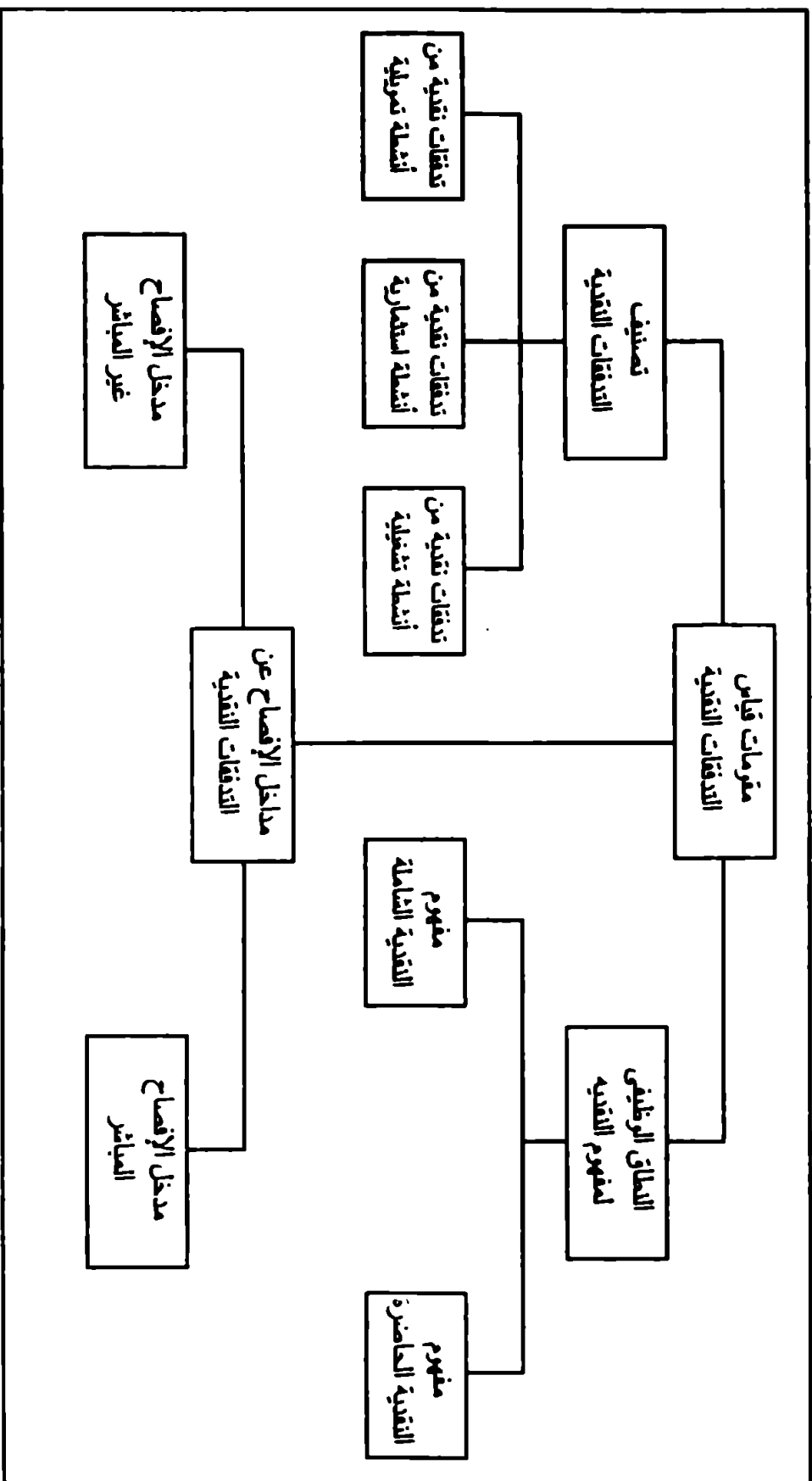
ومن العرض السابق لقائمة التدفقات النقدية في ظل كل من مدخل الإفصاح المباشر ومدخل الإفصاح غير المباشر، يتضح إتفاق نتائج القياس بالنسبة للتصنيفات الثلاثة لأنشطة الوحدة الاقتصادية، وذلك باستثناء طريقة عرض نتائج هذا القياس بالنسبة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وبالرغم من الأسباب التي استندت إليها الآراء التي فضلت استخدام كل مدخل، فإن استقرء الإصدارات التي تناولت قائمة التدفقات النقدية توضح وجود إصدارات أوصت Recommended باستخدام مدخل الإفصاح المباشر. وإن كانت أجازت Authorized استخدام مدخل الإفصاح غير المباشر، بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي يؤدي استخدامها للمدخل الآخر إلى تحملها تكاليف إضافية تزيد عن منفعة المعلومات التي يوفرها هذا المدخل. ومن أمثلة الإصدارات التي أخذت بهذا الإتجاه المعيار الأمريكى (SFAS 95) والمعيار النيوزيلاندى (SSAP 10) فإنه يتطلب إستخدام المدخل المباشر فقط. وبالنسبة للمعيار الكندى، فإنه لم يحدد مدخلاً معيناً وترك الحرية للوحدات الاقتصادية لاختيار ما يلائمها من المدخلين، وهو ما أتبعه أيضاً المعيار المصرى رقم (4). كما يتبين أيضاً من استقرء هذه الإصدارات أن التي أوصت منها باستخدام مدخل الإفصاح المباشر - والتي تضمنت الأهداف التي حددتها لقائمة التدفقات النقدية هدف توفير معلومات تساعد المستثمرين فى تقييم أسباب الاختلافات بين صافى الدخل وما يرتبط به من تدفقات نقدية - طالبت بأن ترفق بالقائمة مذكرة تسوية لصافى الدخل توصلها إلى صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

هذا، وعلى ضوء التحليل السابق للاتجاهات المعاصرة وإقضى باتباعه المعيار المحاسبى المصرى رقم (4) للمحاسبة عن التدفقات النقدية، يمكن تلخيص مقومات قياس التدفقات النقدية ومداخل الإفصاح عنها فى الشكل رقم (3) التالى :



شكل رقم (3) الاتجاهات المعاصرة لأسس المحاسبة عن التدفقات النقدية



## 1.2.5 قائمة التغير في حقوق الملكية،

وتوضح هذه القائمة حركة العناصر المكونة لحقوق الملكية خلال السنة المالية، حيث تتضمن مايلي:

- بيان تفصيلي يوضح حركة رأس المال المصدر والأقساط التي لم يطلب سدادها والأقساط المتأخر سدادها.
- بيان بحركة الاحتياطات على اختلاف أنواعها.
- قيمة الأرباح أو الخسائر المرحلة من سنوات سابقة.
- قيمة صافي أرباح أو خسائر العام.
- بيان تفصيلي يوضح حركة أسهم الخزانة.

## 2- القوائم المالية البينية،

يقصد بالقوائم المالية البينية تلك القوائم المالية التي يتم اعدادها عن فترة زمنية أقل من سنة سواء أكانت نصف سنوية أو ربع سنوية أو قوائم مالية شهرية. وتأخذ هذه التقارير شكل التقارير الكاملة أو الملخصة أو التراكمية أو المقارنة بين الفترة المالية الحالية والفترة السابقة لها خلال نفس السنة. وتحتوي هذه التقارير على معلومات حديثة نسبياً عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية بما يعنى إمكانية اعداد القوائم المالية البينية الآتية:

### 1- قائمة الدخل. 2- قائمة المركز المالي. 3- قائمة التدفقات النقدية.

ولقد استمرت القوائم المالية الختامية (السنوية) على مدار فترة زمنية معينة قادرة على تلبية احتياجات مستخدميها من المعلومات، إلا أن التطورات المستمرة في بيئة الاتصال مع انتشار وسائل الاتصال الإلكتروني وزيادة حركة تداول الأوراق المالية في البورصة أدت إلى ضرورة تطوير بعض جوانبها سواء من حيث طبيعة المعلومات التي تضمنتها القوائم المالية أو من حيث دوريتها وتوقيت وسرعة الحصول عليها. فضلاً عن أن هناك علاقة بين فترة إصدار القوائم المالية وحجم المنشأة المصدرة لهذه القوائم، فكلما كبر حجم المنشأة كلما قصرت فترة إصدار تلك القوائم لتوفير المعلومات الملائمة والحديثة بصورة مستمرة ومنظمة.

وانطلاقاً من الرغبة في تحديث وتدعيم القوائم المالية الختامية بتقارير اضافية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، أهتمت الهيئات العلمية والمهنية

بالجوانب المختلفة لاعداد القوائم المالية البينه بصورة إلزامية لما يجب أن يكون عليه شكل هذه القوائم، ومحتواها وتوقيت اعدادها ونوعية التقارير البينية التي يتم نشرها ونوعية الشركات الملتزمة باعدادها.

ولقد بدأ الاهتمام بالقوائم المالية البينية في مصر في نهاية السبعينيات، حيث أشارت بعض الدراسات الأكاديمية والمهنية إلى المزايا والمنافع التي تعود على كل من الشركات المساهمة سواء أكانت شركات خاصة أو مملوكة لقطاع الأعمال العام عندما تقوم بإعداد قوائم مالية بينية. فضلاً عن أن الممارسة الفعلية والتطبيق العملي في ظل القانون 159 لسنة 1981 أظهرت وجود حاجة ملحة لإعداد قوائم مالية يتم اعدادها على فترات زمنية أقل من سنة لخدمة كل من الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية من مستخدمي المعلومات المحاسبية. حيث تسهم تلك القوائم في توفير احتياجات المستويات الإدارية المختلفة من المعلومات بما يتناسب مع المهام المسندة إلى كل مستوى إداري بصورة دورية منتظمة على مدار فترات زمنية قصيرة نسبياً، بحيث يتم تحديث المعلومات الظاهرة في تلك القوائم بصورة مستمرة. فضلاً عن أنه بالنسبة للأطراف الخارجية فسواء أكان مستخدم المعلومات فرداً من فئة المستثمرين أو اندانين مثلاً أو كان المستخدم متمثلاً في أجهزة حكومية كالجهاز المركزي للمحاسبات كالرقابة العامة أو أجهزة التخطيط القومي أو الأجهزة الضريبية، فإن توافر المعلومات في الوقت الملائم وبالسرية المطلوبة يؤدي إلى رفع كفاءة عمل تلك الأجهزة والمتابعة والتقييم المستمر والمنظم للأنشطة المختلفة وترشيد القرارات الاقتصادية بصفة عامة. ومع ذلك لم تتعرض غالبية هذه الدراسات إلى المشاكل التي تواجه اعداد القوائم المالية البينية أو إلى الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها عند اعدادها.

وتلأفياً لنواحي القصور في القانون رقم 159 لسنة 1981 وتلبية للاحتياجات الفعلية وتدعيماً للقوائم المالية الختامية بدأت السلطة التشريعية تأخذ القوائم المالية البنية بعين الاعتبار فصدر القانون رقم 95 لسنة 1992 الخاص بسوق رأس المال متضمناً الاهتمام بالتقارير المالية البينية حيث أشارت المادة رقم (6) من ذلك القانون إلى وجوب اعداد قوائم نصف سنوية عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البينية نتي تفصح عن المركز المالي لتقدمها إلى هيئة سوق المال إذا ما طرحت الشركة أوراقاً مالية للإكتتاب العام. ثم صدر قرار الهيئة العامة لسوق المال في 18/3/1996 الخاص بضرورة اعداد الشركات المقيدة بالبورصة لقوائم مالية ربع سنوية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي مرفقاً بها تقرير من مراقب الحسابات بفحص تلك القوائم، على أن يتم

أن يتم تقديم هذه القوائم إلى كل من الهيئة العامة لسوق رأس المال وبورصة الأوراق المالية خلال شهر من تاريخ إعدادها.

ويتضح من الإهتمام المتزايد بأعداد التقارير المالية البينية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية من خلال تأكيد بعض نصوص القانون رقم 95 لسنة 1992 على ضرورة نشر القوائم المالية النصف أو الربع سنوية في الصحف والحرائد اليومية كما هو الحال بالنسبة للقوائم المالية السنوية، وضرورة الإفصاح وبصورة كافية عن أى تغييرات أو ظروف جوهرية طارئة تؤثر على المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها، ثم ضرورة نشر القوائم المالية البينية خلال شهر من تاريخ إعدادها.

وعلى الرغم من أن هذا القانون يعطى اهتماماً وأهمية للقوائم المالية البينية ضمن مجموعة التقارير المالية الصادرة عن الشركة المساهمة، إلا أنه أغفل أمراً هاماً في كل توصياته الواردة ولائحته التنفيذية وفي النشرة الإضافية التي أصدرتها الهيئة العامة لسوق المال، تتمثل في التركيز على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي فقط دون الإهتمام بقائمة التدفقات النقدية. فمع التسليم بأهمية ما توفره كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من معلومات يحتاج إليها مستخدمى هذه القوائم سواء أكانت قوائم ختامية أو بينية، إلا أن ترشيد القرارات يتطلب ليس فقط معلومات حول نشاط الشركة ومركزها المالي، بل أيضاً على معلومات تمكن المستخدم من تقييم التغييرات في صافى أصول المنشأة وهيكلها المالي كما ينعكس في درجة السيولة ومقدرتها على سداد ديونها، وإمكانية التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية لتتوافق مع الظروف والفرص المتغيرة، وأجراء المقارنات بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة وذلك ما توفره قائمة التدفقات النقدية.

وقد أشارت المادة رقم (6) من القانون رقم 95 لسنة 1992 إلى أن القوائم المالية النصف سنوية ينبغي أن يتم إعدادها طبقاً للمعايير المحاسبية وقواعد المراجعة الى تحدها أو تحيل إليها اللائحة التنفيذية، وهو ما يعنى أن هذه القوائم يتم إعدادها بحيث تأخذ نفس صورة النماذج التي سبق دراستها عند مناقشة القوائم المالية الختامية، ثم صدر قرار الهيئة العامة لسوق المال في 1996/3/18 الخاص بضرورة اعداد الشركات المقيدة بالبورصة لقوائم مالية ربع سنوية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي مرفقاً بها تقرير من مراقب الحسابات بفحص تلك القوائم، على أن يتم تقديم هذه القوائم إلى كل من الهيئة العامة لسوق رأس المال وبورصة الأوراق المالية خلال شهر من تاريخ إعدادها.

## التمارين

التمويل الأول ، شركة الصناعات الحديثة شركة مساهمة مصرية رأسمالها المصدر 200000 سهم عادى سعر السهم الإسمى 50 جنيه مدفوع منها 40 جنيه عن السهم والأرصدة الآتية من ضمن الأرصدة الظاهرة فى ميزان المراجعة فى 2005/12/31 (المبالغ بالآف الجنيهات) .

البيان	له	منه
	جنيه	جنيه
صافى المشتريات		41300
صافى المبيعات	60535	
أجور ومصاريف صناعية		3642
مصاريف إدارية وعمومية		10205
مصاريف بيع وتوزيع		2075
مرتبات لاعضاء مجلس الإدارة		475
مصاريف تمويلية		220
إيرادات استثمارات فى شركة تابعة	198	
خسارة بيع أصول ثابتة		115
استهلاكات عن السنة:		
مبانى المصنع		515
مبانى الإدارة		240
آلات ومعدات		1249
أثاث وتركيبات		125
بضاعة بالمخزن :		10900
1800 خامات		
2600 انتاج غير تام		
5500 انتاج تام		
فائدة سندات 5% (1200000 جنيه)		35
فوائد محصلة	1800	
الإرباح المرحلة من العام الماضى	2380	

فإذا علمت مايلي:

- 1- حدد مجلس الإدارة مخصص للضرائب المتنازع عنها 96000 جنيه .
- 2- قدرت الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ 120000 جنيه .
- 3- مرتبات وبدلات مستحقة لمجلس الإدارة تبلغ 29000 جنيه .
- 4- أن بضاعة آخر المدة قدرت بسعر التكلفة بمبلغ 12936000 جنيه كالتالى:  
2113000 خامات، 4211000 انتاج غير تام، 6612000 انتاج تام .
- 5- بلغت خسارة فروق العملة الأجنبية مبلغ 150000 جنيه .
- 6- تقرر توزيع الارباح كالتالى:  
5% احتياطي قانوني، 5% احتياطي ارتفاع أسعار الأصول، 5% احتياطي نظامي، 5% توزيعات لحملة الأسهم والعاملين، 10% من الباقي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، ويتم ترحيل الباقي للسنة القادمة .  
والمطلوب :

1- تصوير حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2005/12/31 في صورة صالحة للنشر .

2- إعداد قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المنتهية في 2005/12/31 .

التمرين الثاني : قدمت إحدى شركات المساهمة الميزانية العمومية التالية:

الميزانية العمومية في 2005/12/31

رأس المال:			مبانى (بعد الإهلاك)	476
أسهم عادية	800		آلات بالتكلفة	180
قرض	200		بضاعة	448
		1000	أثاث وتركيبات (بالتكلفة)	40
موردون ومستحقات	178		عملاء	184
أوراق دفع	130		حقوق اختراع (بعد	104
مخصصات	120		الاستهلاك)	16
		428	سيارات (بالتكلفة)	36
حساب أ. والخسائر	98		استثمارات متداولة	80
احتياطيات	130	228	أوراق قبض	92
		1656	نقدية بالبنك والخزينة	1656

وقد اتضح من فحص الدفاتر مايلي:

- 1- أن حقوق الاختراع اشترت منذ ثلاث سنوات وتستهلك بمعدل 20 % سنوياً.
  - 2- بند المخصصات التالية :  
مخصص اهلاك الأثاث والتركيبات 22000 جنيه، مخصص الديون المعدمة 20000 جنيه، 20000 جنيه مخصص إهلاك مباني 18000 جنيه مخصص إهلاك سيارات والباقي مخصص إهلاك الآلات.
  - 3- العقارات تشمل أراضي قيمتها 176000 جنيه ومباني تكلفتها 300000 جنيه.
  - 4- قيمة المواد الخام 19600 جنيه، والإنتاج غير التام 44000 جنيه، والباقي إنتاج تام.
  - 5- القيمة السوقية للاستثمارات في تاريخ الميزانية 35400 جنيه.
  - 6- النقدية بالخزينة 7630 جنيه.
  - 7- القيمة الإسمية للسهم من أسهم الشركة 20 جنيه مدفوعة بالكامل.
  - 8- رأس مال الشركة المصرح به 1000000 جنيه تمثل في 50000 سهما عاديا.
  - 9- القرض عبارة عن سندات 6% قيمة السند الإسمية 100 جنيه مضمونة برهن العقارات والآلات والبضاعة.
  - 10- قيمة مطلوبات الموردين 166200 جنيه.
  - 11- من ضمن رصيد حساب الأرباح والخسائر الوارد في الميزانية مبلغ 6000 جنيه أرباح مرحلة من العام الماضي.
  - 12- الاحتياطات قانوني 40000 جنيه احتياطي توسعات 20000 جنيه احتياطي عام.
  - 13- يتم توزيع الأرباح على النحو التالي:  
5% احتياطي قانوني، 5% احتياطي توسعات، 5% احتياطي عام 5% حصة أولى للمساهمين والعاملين، 10% من الباقي مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، ويرحل الباقي للعام القادم.
- المطلوب : إعادة تصوير هذه الميزانية بحيث تصبحصالحة للنشر.

التمرين الثالث : فيما يلي الميزانية العمومية المقارنة لشركة وادى النيل عن السنتين في 2004/12/31، 2005/12/31، وكذلك قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2005/12/31 .

	2005	2004		2005	2004
الموردون	590000	360000	نقدية	120000	240000
سندات	700000	300000	عملاء	450000	360000
ضرائب مستحقة	260000	240000	مخزون	800000	600000
رأس مال الأسهم العادية	3.400.000	2.400.000	مصرفات بيعية مقدمة	253000	150000
علاوة إصدار أسهم	900.000	900000	أصول ثابتة	6438000	4500000
أرباح محجوزة	2501000	2.100.000	يطرح مجمع الإهلاك	(1740000)	(1500000)
			ساتثمارات	1050000	1000000
			أصول غير ملموسة	980000	950000
	8351000	6300000		8351000	6300000

فإذا علمت مايلي:

- 1- في مارس 2000 اشترت الشركة أصول غير ملموسة بمبلغ 60000 جنيه .
- 2- تم بيع آلات خلال السنة بمبلغ 18000 جنيه بينما تبلغ قيمتها الدفترية 16000 جنيه، ومجمع الإهلاك الخاص بها حتى تاريخ البيع 20000 جنيه .
- 3- في ابريل 2000 اشترت الشركة أصول ثابتة بمبلغ 100000 جنيه .
- 4- تم إصدار أسهم نقداً بمبلغ 1000.000 جنيه (وتبلغ القيمة الإسمية 600000 جنيه)، وقد تم تحويل ما قيمته 200000 جنيه من السندات إلى أسهم عادية .
- 5- تم إصدار سندات نقداً بالقيمة الإسمية وتبلغ 500000 جنيه .
- 6- تم إعلان ودفع توزيعات خلال السنة بمبلغ 530000 جنيه .



**قائمة الدخل**  
**عن السنة المنتهية في 2005/12/31**

19950000		صافي المبيعات
10841000		يطرح ، تكلفة البضاعة المباعة
9109000		مجمل الربح ،
	7000000	مصروفات إدارية وبيعية
	260000	اهلاك اصول ثابتة ملموسة
	30000	اهلاك أصول ثابتة غير ملموسة
7290000		
1819000	50000	يضاف ، إيرادات الاستثمارات
	2000	ربح بيع أصول ثابتة
52000		
1871000		صافي الربح قبل الضرائب
920000		يطرح الضرائب
951000		صافي الربح بعد الضرائب

المطلوب : إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام كل من الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة .

## محتويات الكتاب ★ الفصل الأول

### المحاسبة عن حقوق المساهمين في القطاع الخاص

- 1- شركات الأموال من منظور قانون رسمي . ..... 7
- 2- مفهوم وأنواع الاسهم . ..... 15
- 3- قيمة السهم . ..... 43
- 4- حقوق المساهمين في الشركات المساهمة . ..... 55
- 5- المحاسبة عن إصدار الاسهم عن طريق الاكتتاب العام . ..... 70
- 6- زيادة رأس المال . ..... 98
- 7- تخفيض رأس المال . ..... 109

## ★ الفصل الثاني

- ### الإطار المفاهيمي للسندات رأس المال المفترض - السندات
- 1- المعالجة المحاسبية لإصدار السندات . ..... 141
  - 2- المعالجة المحاسبية لفائدة قرض السندات . ..... 161
  - 3- المعالجة المحاسبية لتكاليف إصدار السندات . ..... 173
  - 4- المعالجة المحاسبية لرد السندات . ..... 218
  - 5- المال المخصص لرد السندات . ..... 218

## ★ الفصل الثالث

- ### المحاسبة في وحدات قطاع الأعمال العام
- 1- الإطار العام للنظام المحاسبي الموحد . ..... 269
  - 2- أسس وقواعد المعالجات المحاسبية طبقاً للنظام المحاسبي الموحد . ..... 270

## الفصل الرابع

### القوائم المالية لشركات الأموال

- 1- القوائم المالية السنوية . ..... 269
- 2- القوائم المالية البينية . ..... 277

عصير الكتب  
[www.ibtesama.com/vb](http://www.ibtesama.com/vb)  
منتدى مجلة الإبتسامه

